اللغة والسلطة

نورمان فيركلف

ترجمة محمد عناني

اللغة والسلطة

تأليف
نورمان فيركلف

ترجمة
محمد عناني

هنداوي

اللغة والسلطة

نورمان فيركلف

Language and Power

Norman Fairclough

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٤٨٩ ٢

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠١.
صدرت هذه الترجمة عام ٢٠١٦.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة للسيد الدكتور محمد عناني.

المحتويات

تقديم ٧
تصدير المؤلف للطبعة الثانية ٩
شكر وتقدير ١٣
١- مقدمة: الدراسة النقدية للغة ١٥
٢- الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية ٣٣
٣- السلطة والخطاب ٦٣
٤- الخطاب والمنطق السليم والأيديولوجيا ٩٩
٥- التحليل النقدي للخطاب عمليًّا: الوصف ١٣٥
٦- تطبيق التحليل النقدي للخطاب عمليًّا: التفسير والشرح، وموقع المحلل ١٧١
٧- الإبداع والصراع في الخطاب: خطاب المذهب الثاتشري ٢٠١
٨- الخطاب في التغير الاجتماعي ٢٣١
٩- الدراسة النقدية للغة والتحرر الاجتماعي: تعليم اللغة في المدارس ٢٦٧
١٠- اللغة والسلطة عام ٢٠٠٠م ٢٧٩
المراجع ٣٠١

تقديم

على نحوِ ما أذكر في كتابي «فن الترجمة» — وما فَتِئتُ أُردِّد ذلك في كُتُبي التالية عن الترجمة — يُعد المُترجِم مُؤلِّفًا من الناحية اللغوية، ومن ثَمَّ من الناحية الفكرية؛ فالترجمة في جوهرها إعادةُ صَوغِ لفكرِ مُؤلِّفٍ مُعين بألفاظِ لغةٍ أخرى، وهو ما يعني أن المترجم يَستوعب هذا الفكرَ حتى يُصبح جزءًا من جهاز تفكيره، وذلك في صورٍ تتفاوَت من مُترجِمٍ إلى آخر، فإذا أعاد صياغة هذا الفكر بلُغةٍ أخرى، وجدْنا أنه يَتوسَّل بما سمَّيتُه جهازَ تفكيره، فيُصبح مُرتبطًا بهذا الجهاز. وليس الجهاز لغويًّا فقط، بل هو فكريٌّ ولغوي؛ فما اللغة إلَّا التجسيد للفكر، وهو تجسيدٌ محكوم بمفهوم المُترجِم للنص المَصدَر، ومن الطبيعي أن يتفاوت المفهوم وفقًا لخبرة المُترجِم فكريًّا ولغويًّا. وهكذا فحين يبدأ المُترجِم كتابةَ نصِّه المُترجَم، فإنه يُصبح ثمرةً لما كتبه المؤلِّف الأصلي إلى جانبِ مفهوم المُترجِم الذي يَكتسي لغتَه الخاصة؛ ومن ثَم يَتلوَّن إلى حدٍّ ما بفكره الخاص، بحيث يُصبح النص الجديد مزيجًا من النصِّ المَصدَر والكساءِ الفكري واللغوي للمُترجِم، بمعنى أن النص المُترجَم يُفصِح عن عملِ كاتبَين؛ الكاتب الأول (أي صاحب النص المَصدَر)، والكاتب الثاني (أي المُترجِم).

وإذا كان المُترجِم يكتسِب أبعادَ المُؤلِّف بوضوحٍ في ترجمة النصوص الأدبية، فهو يكتسب بعضَ تلك الأبعاد حين يُترجِم النصوصَ العلمية، مهما اجتهد في ابتعاده عن فكره الخاص ولُغته الخاصة. وتتفاوت تلك الأبعاد بتفاوُت حظِّ المُترجِم من لغة العصر وفكره؛ فلكل عصرٍ لغتُه الشائعة، ولكل مجالٍ علمي لُغتُه الخاصة؛ ولذلك تتفاوت أيضًا أساليبُ المُترجِم ما بين عصرٍ وعصر، مِثلما تتفاوَت بين ترجمة النصوص الأدبية والعلمية.

وليس أدل على ذلك من مقارنةِ أسلوب الكاتب حين يُؤلِّف نصًّا أصليًّا، بأسلوبه حين يُترجِم نصًّا لمُؤلِّفٍ أجنبي؛ فالأسلوبان يتلاقَيان على الورق مِثلما يتلاقيان في الفكر.

فلكُلِّ مُؤلِّف، سواءٌ كان مُترجِمًا أو أديبًا، طرائقُ أسلوبيةٌ يعرفها القارئ حَدْسًا، ويعرفها الدارس بالفحص والتمحيص؛ ولذلك تَقترن بعض النصوص الأدبية بأسماء مُترجِميها مِثلما تقترن بأسماء الأدباء الذين كتبوها، ولقد تَوسَّعتُ في عرْض هذا القول في كُتبي عن الترجمة والمُقدِّمات التي كتبتُها لترجماتي الأدبية. وهكذا فقد يجِد الكاتب أنه يقول قولًا مُستمَدًّا من ترجمةٍ مُعيَّنة، وهو يَتصوَّر أنه قولٌ أصيل ابتدعَه كاتبُ النص المَصدَر. فإذا شاع هذا القول في النصوص المكتوبة أصبح ينتمي إلى اللغة الهدف (أيْ لغة الترجمة) مِثلما ينتمي إلى لغة الكاتب التي يُبدِعها ويراها قائمةً في جهاز تفكيره. وكثيرًا ما تَتسرَّب بعض هذه الأقوال إلى اللغة الدارجة فتحلُّ محلَّ تعابيرَ فُصحى قديمة، مثل تعبير «على جثتي over my dead body» الذي دخل إلى العامية المصرية، بحيث حلَّ حلولًا كاملًا محلَّ التعبير الكلاسيكي «الموت دونه» (الوارد في شِعر أبي فراس الحمداني)؛ وذلك لأن السامع يجد فيه معنًى مختلفًا لا ينقله التعبير الكلاسيكي الأصلي، وقد يُعدِّل هذا التعبير بقوله «ولو متُّ دونه»، لكنه يجد أن العبارة الأجنبية أفصح وأصلح! وقد ينقل المُترجِم تعبيرًا أجنبيًّا ويُشِيعه، وبعد زمنٍ يتغير معناه، مثل «لِمَن تُدَقُّ الأجراس» for whom the bell tolls؛ فالأصل معناه أن الهلاك قريبٌ من سامعه (It tolls for thee)، حسبما ورد في شِعر الشاعر «جون دَنْ»، ولكننا نجد التعبيرَ الآن في الصحف بمعنى «آنَ أوانُ الجد» (المستعار من خُطبة الحجَّاج حين وَلِي العراق):

آنَ أوانُ الجدِّ فَاشْتَدِّي زِيَمْ قد لَفَّها الليلُ بسوَّاق حُطَمْ
ليسَ براعي إِبلٍ ولا غَنَمْ ولا بجزَّارٍ على ظهر وَضَمْ

فانظر كيف أدَّت ترجمةُ الصورة الشعرية إلى تعبيرٍ عربي يختلف معناه، ويَحلُّ محلَّ التعبير القديم (زِيَم اسم الفرس، وحُطَم أي شديد البأس، ووَضَم هي «القُرْمة» الخشبية التي يَقطع الجزَّار عليها اللَّحم)، وأعتقد أن من يُقارِن ترجماتي بما كتبتُه من شِعر أو مسرح أو رواية سوف يكتشف أن العلاقة بين الترجمة والتأليف أوضح من أن تحتاج إلى الإسهاب.

محمد عناني
القاهرة، ٢٠٢١م

تصدير المؤلف للطبعة الثانية

كتاب اللغة والسلطة يدور حول العمل الذي تؤدِّيه اللغة للحفاظ على علاقات السلطة وتغييرها في المجتمع المعاصر، وحول أساليب تحليل اللغة بحيث تكشف عن هذا العمل بشقَّيه، وحول زيادة وَعْي الناس به، وزيادة قدرتهم على مقاومته وتغييره. وقد وُضع الكتاب بحيث تسهل قراءته على مَن لا يتمتع بخبرة سابقة في هذا المجال. ولكن تصدير الطبعة الثانية يبدو لي فرصةً سانحة حتى أشرح — خصوصًا لمن يُحيطون إحاطةً أكبر بهذا المجال — سببَ إصداري طبعةً ثانية، وكيف تختلف هذه الطبعة عن الطبعة الأولى، والعلاقات بين كتاب **اللغة والسلطة** وبين المطبوعات التي تلَته.

تصدر هذه الطبعة بعد نحوِ عقدٍ كامل من ظهور الطبعة الأولى من كتاب اللغة والسلطة عام ١٩٨٩م، وباستثناء تحديث إشاراتي إلى المراجع وإجراء بعض التغييرات الطفيفة، فقد أبقيتُ على الفصول التسعة الأولى دون تعديلٍ يُذكَر. ولكنني رأيت من الضروري إضافةَ فصل جديد، هو الفصل العاشر. صحيح أن مسألة اللغة والسلطة لا تزال قضيةً مهمة وملحَّةً مثلما كانت عام ١٩٨٩م، ولكن الحياة الاجتماعية شهدَت تغييراتٍ كبيرةً في العقد الماضي، أدَّت — إلى حدٍّ ما — إلى تغيير طبيعة علاقات السلطة غير المتكافئة، ومن ثَم إلى تغيير «برنامج» الدراسة النقدية للغة. وأقول: إن علاقات السلطة على المستوى الدولي، بل والعالمي، بصفة خاصة، أصبحت تُشكِّل وتُحدِّد ما يحدث على المستويَين الوطني والمحلي إلى درجة تفوق ما كانت عليه الحال، حتى منذ عشر سنوات وحسب. وينصبُّ تركيز الفصل العاشر على هذه التغييرات، وما تتضمَّنه من دلالات لمسألة اللغة والسلطة. وليس معنى هذا أن هذه التغييرات تنفي اهتماماتِ الطبعة الأولى أو تجعلها من القضايا التي تجاوزها الزمن، ولكنها تعني أننا عندما نُجري بحوثًا في علاقة اللغة بالسلطة في أُطُر وطنية أو محلية، فلا بد لنا أن نُدرك أن هذه الأُطُر تتعرَّض للتأثر

بالأحداث الدولية والعلاقات القائمة على هذا المستوى، وأن هذه الأطر يمكن أن تسهم في تشكيل هذه الأحداث والعلاقات.

كما شهد العقد الماضي تغييراتٍ أخرى متنوعة ترتبط بمسألة اللغة والسلطة. ولأكتفِ بذكر تغيير يحظَى باهتمام بالغ، ألَا وهو نشأة الإنترنت وتطورها. إذ إن الإنترنت تعتبر وسيطًا رئيسيًّا جديدًا أدَّى إلى نشأة أشكال جديدة للتواصل. كما أدَّت الإنترنت إلى تفاؤل معين بشأن أوجه التفاوت في السلطة؛ إذ تتسم بحرية الدخول إليها لكلِّ مَن يُحيط بالتكنولوجيا اللازمة (على الرغم من أن الانقسام بين مَن يملكون التكنولوجيا ومَن لا يملكونها داخلٌ كلَّ بلد وفيما بين البلدان يمثِّل في ذاته مشكلةً كبرى) كما أنها شكل من أشكال التواصل الذي يتسم نسبيًّا بالمساواة؛ إذ تسمح بأشكال من التواصل خلالها تَعِدُ بإمكانات جديدة للتعبئة الاجتماعية والسياسية، وما إلى ذلك بسبيل. ويبدو أن التواصل من خلال الإنترنت يمكن أن يؤديَ إلى تغييرات مهمة فيما أطلق عليه في الفصل الثاني «نظام الخطاب» المجتمعي، وإن كان علينا، إذا أردنا تقدير مدى هذه التغييرات أن ننظر إلى موقع الإنترنت في «الاقتصاد» الشامل لنظام الخطاب، لا أن ننظر إليها بمعزل عن سواها.

كان نشر الطبعة الأولى من كتاب **اللغة والسلطة** يتفق مع نشأة وتطور ما أطلقتُ عليه في الفصل الأول تعبير «الدراسة النقدية للغة»، ألَا وهو ظهور «التحليل النقدي للخطاب»، وهو الذي اجتذب أعدادًا متزايدة من الباحثين في العقد الماضي. ولا شك أن الباحثين كانوا يبذلون جهودًا مهمة قبل نشر الكتاب (خصوصًا في «علم اللغة النقدي» وفي المنهج الفرنسي لتحليل الخطاب) كما استمر تطور هذا المجال منذ ذلك الحين. وأما أعمالي اللاحقة فقد وسَّعَت من نطاق البحوث في الخطاب باعتبارها من جوانب عمليات التغير الاجتماعي الأوسع نطاقًا (وهو ما أُناقشه خصوصًا في الفصلين السابع والثامن) وكذلك، ولو إلى درجة أقل، في «الوعي النقدي باللغة» (انظر الفصل التاسع). وقد نشرتُ منذ مدة قصيرة دراساتٍ في لغة أجهزة الإعلام والخطاب السياسي لحكومة حزب «العمال الجديد» في بريطانيا. وكانت إحدى الأفكار التي تردَّدت في المراجعات المنشورة عن كتاب اللغة والسلطة، تقول: إن التناول النظري للخطاب وعلاقته بسائر عناصر الحياة الاجتماعية كان غيرَ ناضج وإلى حدٍّ ما غير مُرْضٍ، ولقد اهتممتُ أيضًا بمحاولة علاج هذا الأمر. وكان من الأفكار الأخرى الواردة في مراجعات اللغة والسلطة أن التحليل النقدي للخطاب لا بد أن يُستخدم مع مناهج أخرى، مثل الإثنوغرافيا [علم وصف الأعراق] وهو الذي

تولَّاه عددٌ من الباحثين. ولقد اشتغل كثيرٌ من الباحثين بتطوير التحليل النقدي للخطاب وتطبيقه، بحيث أصبح اليوم مجالًا مهمًّا من مجالات البحث اللغوي. وأرجو أن يستمرَّ كتاب اللغة والسلطة في أداء مهمته باعتباره مقدمةً يسهل استيعابها نسبيًّا لدراسة هذا المجال (انظر المراجع الواردة في ذيل هذا التصدير).

والواقع أن التحليل النقدي للخطاب قد اجتذب اهتمامًا كبيرًا خارج إطار علم اللغة والدراسات اللغوية؛ فقد سبقت لي الإشارة إلى العمل في مجال الوعي النقدي باللغة، وهو الذي يقوم به المعلمون في المدارس والمؤسسات التعليمية على مستويات أخرى. كما يستخدم التحليل النقدي للغة في شتى العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية لأغراض البحث والتعليم، مثل علم الاجتماع، والدراسات الثقافية، ودراسات أجهزة الإعلام، ودراسات الجنسين، والسياسة والتاريخ وهلمَّ جرًّا. ولأذكر مثالًا واحدًا: قام قسم دراسات المدن في جامعة جلاسجو بتنظيم مؤتمرَين ناجحَين في عام ١٩٩٨م، و١٩٩٩م حول «الخطاب والتغير المدني»، و«الخطاب وتغير السياسات»، وكان كلٌّ منهما يستند — إلى حدٍّ بعيد — إلى تحليل الخطاب النقدي وغيره من مداخل تحليل الخطاب. ويبدو أن تحليل الخطاب النقدي قد بدأ يُؤتي ثمارًا تتمثل في تشجيع الباحثين في العلوم الاجتماعية على إدراج تحليل اللغة في عملهم. ولكن الكتاب يتضمن النظرَ إلى التحليل النقدي للخطاب أيضًا باعتباره من الموارد التي يُعتمد عليها في الصراعات الاجتماعية والسياسية من أجل العدل والمساواة. وقد يتعذر تقديرُ تأثيره في هذا المجال، ولكنه يبدو لي أن القضايا الخاصة باللغة والسلطة تحظَى اليوم باهتمام أكبر في السياسة والمجال العام مما كانت تحظَى به منذ عقد أو عقدين (ولديَّ معيارٌ عامٌّ ويعتبر انطباعيًّا تمامًا، ألَا وهو عدد المقالات السياسية التي تناقش اللغةَ مناقشةً نقدية في الصحيفة التي أقرؤها أكثر من غيرها، وهي صحيفة الجارديان [البريطانية]). أما مدى إسهام كتب مثل اللغة والسلطة في هذه الظاهرة فأمرٌ لا أستطيع القطع فيه.

(١) مراجع

يناقش كتاب تشولياراكي Chouliaraki وفِيركِلَفْ (١٩٩٩م) الجوانب النظرية للخطاب في الحياة الاجتماعية، و«البرنامج» المعاصر للتحليل النقدي للخطاب. وأما أعمالي الحديثة فتمثِّلها: دراسات فيركلف (1992a، و1995a، و1995b، و2000a، و2000b). وفيما يتعلق بالوعي النقدي باللغة انظر فيركلف (1992b)، وكلارك وإيفانيتش (١٩٩٩م).

ودراسة فيركلف وفوداك (١٩٩٧م) تقدِّم صورةً شاملة للعمل الحديث في مجال التحليل النقدي للخطاب. ويمكن لمن يريد الاطلاع على محاولات الجمع بين التحليل النقدي للخطاب والإثنوغرافيا أن يجدَها في تشولياراكي (١٩٩٥م)، وبويولار (١٩٩٧م)، وفوداك (١٩٩٦م). ودراسة تشيرني (١٩٩٩م) للغة في الإنترنت.

وأدَّى أول مؤتمرَي جلاسجو المشار إليهما إلى إصدار طبعة خاصة من المجلة العلمية دراسات مدنية (١٩٩٩م) موضوعها «الخطاب والتغير المدني». وأما المجلة العلمية **الخطاب والمجتمع** فهي المجلة العلمية الدولية الرئيسية في مجال التحليل النقدي للخطاب. والدراسات التي نشرها بعضُ الباحثين الرئيسيِّين في هذا المجال تتضمن فان دييك (١٩٩٣م)، وفاولر (١٩٩١م)، وكريس (١٩٩٥م)، وكريس وفان لويفن (١٩٩٦م)، وليمكي (١٩٩٥م)، وتيبولت (١٩٩١م)، وفوداك وآخرين (١٩٩٠م).

شكر وتقدير

We are grateful to the following for permission to reproduce copyright material:

Text 3.4 from The Paras' new leader in the *Daily Mail*, 1 June 1982, © Atlantic Syndication Partners; Text 8.1 Advertisement of the Miele Washing Machine, © Miele Company Ltd, N.B. Advertisement produced 1988 (no longer current); Texts 8.2, 8.3, 8.4 from Department of Health and Social Security, Crown copyright is reproduced with the permission of the Controller of Her Majesty's Stationery Office; Atlantic Syndication Partners for Headline and text from *Daily Mail* 3 May 1982; the Editor—*Blue Jeans* for extracts from *Blue Jeans* No. 488, 24 May 1986; The author, Michael Bretherton for an extract from "Employment Counselling" in *Options* originally broadcast by BBC Radio 4. 7 December 1986; Constable L Houghton Mifflin Company for an extract from *On Becoming a Person* by Carl Rogers. US Copyright © 1961 Houghton Mifflin & Co; Deakin University for information drawn from G Kress "Linguistic Process in sociocultural practice" pubd. Deakin University Press Victoria, Australia; Granada TV for an extract from "*The Boys from Horseferry Road*", Granada TV 1980; the author, Ted J Kaptchuck for an extract from *The Healing Arts*, BBC 2, 8 August 1986; R. W. Heap (Publishing) Company Ltd for an extract from their sales

booklet *Good English*, The Language of Success, © R & W Heap Publishing Co Ltd 1986; Lancaster and Morecambe Newspapers Ltd for headlines and short articles from Lancaster Guardian 12 September and 7 October, 1986; New York Times Syndicate for an extract from an interview in New York Times 1973: 512; the author, Shiela Shah and Outwrite for headline and article text “Misogynist hysteria unleashed over Molesworth rapes” in Outwrite No. 52, November 1986; The Rt. Hon. The Baroness Thatcher and the BBC for an extract from interview between Michael Charltonand Margaret Thatcher, BBC Radio 3, 17 December 1985: Thorson’s Publishing for list “Just 23 vital steps to success” from Twenty-Three *Steps to Success and Achievement*, Lumsden R., 1984; Times Newspapers Ltd for headline and an extract from the article “The still small voice of truth” in *The Times* 20 May 1982. © Times Newspapers Ltd 20.5.82.

Whilst every effort has been made to trace the owners of copyright material, in a few cases this has proved impossible and we take this opportunity to offer our apologies to any copyright holders whose rights we may have unwittingly infringed.

الفصل الأول

مقدمة: الدراسة النقدية للغة

«كيف نتبيَّن الأصفاد التي كبَّلَتنا بها التقاليد؟ فإننا إذا استطعنا أن نتبيَّنَها استطعنا أيضًا أن نكسرَها.»

فرانز بوس

موضوع هذا الكتاب اللغة والسلطة، أو بمزيد من الدقة، الروابط بين استعمال اللغة وعلاقات السلطة غير المتكافئة، خصوصًا في بريطانيا الحديثة. وقد كتبتُه لغرضَين رئيسيَّين: الأول نظري، وهو المساعدة على تصحيح ظاهرة واسعة الانتشار، ألَا وهي التقليل من أهمية الدور الذي تضطلع به اللغة في إنشاء علاقات السلطة الاجتماعية والحفاظ عليها وتغييرها. والثاني عملي، وهو المساعدة على زيادة الوعي بالأسلوب الذي تُسهم به اللغة في تمكين بعض الناس من السيطرة على البعض الآخر؛ لأن الوعي يمثِّل الخطوة الأولى على طريق التحرر.

أما الهدف النظري فيرجع إلى خلفيتي الأكاديمية، وهي علم اللغة. إذ إن الباحثين في علم اللغة، وخصوصًا في علم اللغة الاجتماعي (الذي كثيرًا ما يقال إنه يتناول «اللغة في سياقها الاجتماعي») قد قالوا الكثير فعلًا عن اللغة والسلطة ولم يوفُّوها حقَّها. فلقد شهدنا — على سبيل المثال — دراساتٍ كثيرةً عن اللهجات الاجتماعية «المعيارية» و«غير المعيارية»، وكيف تعتمد الهيبة المرتبطة بهذه اللهجات على سلطة مَن يستعملها. كما شهدنا أيضًا دراسات عن أساليب ممارسة السلطة في المحادثة وغيرها من صور التخاطب بين الأفراد، وإن كانت دراسات قليلة، وهو أمر قد يدعو إلى الدهشة. والواقع أن هذه الدراسات تنشد — بصفة عامة — **وصفَ** الأعراف السائدة الخاصة بعلم اللغة الاجتماعي من حيث تفاوتها في توزيع السلطة، ولكنها لا تنشد شرحَ هذه الأعراف باعتبارها من

ثمار علاقات السلطة وضروب الصراع على السلطة. والقضية أن الأعراف المذكورة ذات علاقة مزدوجة بالسلطة؛ إذ إنها من ناحية تتضمن أشكالَ الاختلاف في السلطة، ومن ناحية أخرى تنشأ من علاقات محددة للسلطة، وتُنشِئها أيضًا.

وتركيزي في هذا الكتاب ينصبُّ على الناحية الثانية، أي محاولة شرح الأعراف القائمة باعتبارها من ثمار علاقات السلطة وضروب الصراع على السلطة. وسوف يؤكد مدخلي الافتراضات «المنطقية» الكامنة في الأعراف التي تُحدِّد التفاعل اللغوي بين الناس، والتي لا يتمتع الناس عادةً بالوعي بها. ومن الأمثلة على هذا كيف أنَّ أعراف الاستشارة التقليدية بين الطبيب والمريض تُجسِّد افتراضات «منطقية» تعتبر السلطة والمراتبية أمرًا طبيعيًّا، بمعنى أن الطبيب يعرف الطب والمريض يجهله، وأن الطبيب في موقع يسمح له بالبتِّ في كيفية التصدي لمشكلة صحية، والمريض لا يتمتع بهذا الموقع؛ وأنه من الصحيح (و«الطبيعي») أن يتولَّى الطبيب اتخاذ القرارات والتحكم في مسار الاستشارة والعلاج، وأن على المريض أن ينصاع له ويتعاون معه، وهلمَّ جرًّا. ومن القضايا الجوهرية أننا نستطيع، كما سوف نرى، أن نجد افتراضاتٍ من هذا النوع كامنةً في الأشكال اللغوية المستخدمة.

إن أمثال هذه الافتراضات **أيديولوجيات**. والأيديولوجيات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة؛ لأن طبيعةَ الافتراضات الأيديولوجية الكامنة في أعراف محددة — ومن ثَم طبيعة هذه الأعراف نفسها — تعتمد على علاقات السلطة التي ترتكز عليها الأعراف؛ ولأنها وسيلة لإضفاء الشرعية على العلاقات الاجتماعية القائمة ومظاهر التفاوت في السلطة، من خلال التواتر وحسب لطرائق السلوك العادية المألوفة، وهي التي تقبل دون مناقشة وجودَ هذه العلاقات وأوجه التفاوت في السلطة. والأيديولوجيات وثيقة الارتباط باللغة؛ لأن استعمال اللغة أشدُّ صور السلوك الاجتماعي شيوعًا، كما أنها صورة السلوك الاجتماعي الذي نعتمد فيه أكثر من غيره على الافتراضات «المنطقية». ولكن مفهوم الأيديولوجيا، على الرغم من أهميته للغة، نادرًا ما كان يظهر في المناقشات حول اللغة والسلطة في إطار علم اللغة الاجتماعي، وهذا في ذاته دليلٌ على أوجه قصورها.

ولكن التجاهل النسبي للبعد الأيديولوجي لم يكن السببَ الوحيد الذي دعاني إلى التركيز عليه، وأما السبب الرئيسي لاختياره فهو أن ممارسة السلطة في المجتمع الحديث يزداد اعتماد تحقيقها على الأيديولوجيا، وبصفة أخص على الجوانب الأيديولوجية الفعالة للغة. فنحن نعيش في حقبة لغوية، وهو ما يشهد عليه كبارُ المنظِّرين بين الاجتماعيِّين

المعاصرين من أمثال بيير بورديو، وميشيل فوكوه، ويورجن هابرماس؛ إذ عبَّروا عن إدراكهم للأهمية المتزايدة التي يولونها للغة في نظرياتهم. ويشير البعض إلى التحول إلى «المدخل اللغوي» في النظرية الاجتماعية، وإن كان مَن يكتبون عن «ما بعد الحداثة» في الآونة الأخيرة يزعمون أن الصور البصرية بدأت تحلُّ محلَّ اللغة، ويشيرون إلى ثقافة «ما بعد الحداثة» باعتبارها ثقافة «ما بعد اللغة». ولا تنحصر المسألة في أن اللغة قد أصبحت ما يمكن وصفه بالوسيط الأوَّلي للسيطرة الاجتماعية والسلطة، وإن كان ذلك مبررًا كافيًا في ذاته؛ ولكن اللغة قد شهدت نموًّا هائلًا من حيث المهام الملقاة على عاتقها؛ ومن حيث النطاق [الواسع] لأنواع اللغة، ومن حيث تعقيد الطاقات اللغوية المتوقعة من المواطن الحديث. فإذا صحت الحجة التي سوف أُقيمها على أن اللغة تزخر في ثناياها بالأيديولوجيا، فلا بد أن تعنيَ هذه الحقيقة أن الطبيعة الأيديولوجية للغة يجب أن تكون من بين الموضوعات الرئيسية للعلوم الاجتماعية الحديثة.

ومن ثَم فإن أهميةَ اللغة جديرةٌ باجتذاب اهتمام جميع المواطنين. وبصفة خاصة، وفي حدود موضوع هذا الكتاب، لا يملك شخصٌ مهتمٌّ بالمجتمع الحديث، وقطعًا إذا كان مهتمًّا بعلاقات السلطة في المجتمع الحديث، أن يتجاهل اللغة. وهذا يعني — إلى حدٍّ ما — جميع الناس. ومع ذلك، فإن عددًا من الأشخاص الذين يُبدون الاهتمامات المذكورة على وجه الدقة يعتقدون أنهم يستطيعون آمنين أن يتجاهلوا اللغة. وربما لم يكن في هذا ما يدعو للدهشة؛ نظرًا للقصور في المستوى العام للاهتمام باللغة والحساسية لها، وخصوصًا لأن تعليم اللغات في المدارس قد تمكَّن إلى حدٍّ كبير من تجاهُل أشدِّ وظائفها الاجتماعية حسمًا، وهو أمرٌ يدعو للأسى. وليس الذنب في هذا ذنبَ المعلِّمين؛ فإن هذه الحقيقة تصدق على معظم وجوه العمل الأكاديمي في مجال اللغة وهو الذي يُقدَّم إلى المعلمين باعتباره نماذجَ [تعليمية]. وهكذا فإن هذه الفجوةَ بين مستوى الوعي الذي يتطلبه الموقع المعاصر للغة وبين المستوى الذي تمثِّله في الواقع الفعلي، سببٌ آخر من أسباب اختياري هذا الموضوع.

ومن المهم أن أؤكد أنني لا أقول إن السلطة **تنحصر وحسب** في اللغة. فنحن نُواجه دائمًا، عند التركيز على جانب واحد من جوانب علاقة اجتماعية أو عملية اجتماعية، خطرَ الإغراء باختزالها في ذلك الجانب وحده، خصوصًا إذا كان هذا الجانب يُعاني من التجاهل، كما هو الحال هنا. فالسلطة قائمة في شتى الصور والأشكال، ومن بينها الشكل المادي الذي لا يمكن أن تُخطئه العين، أي القوة المادية. ومن الحقائق، وإن كانت هذه حقيقة

مؤسفة، أن السلطة كثيرًا ما يمارسها البعض بحرمان الناس من وظائفهم، ومن منازلهم، ومن أرواحهم، على نحو ما ذكَّرَتنا به الأحداث الأخيرة في جنوب أفريقيا. وربما يكون من المفيد أن نميِّز تمييزًا عامًّا بين ممارسة السلطة من خلال **القسر** بشتى أنواعه، بما في ذلك العنف المادي، وممارسة السلطة من خلال خلق الرضا بها، أو على الأقل قبولها والانصياع لها. وعلاقات السلطة تعتمد على هذا وذاك، ولو بنِسَب متفاوتة. والأيديولوجيا هي الوسيلة الأولى لخلق الرضا.

وأما الهدف العملي المذكور في الفقرة الافتتاحية فهو زيادة الوعي باللغة والسلطة، وخصوصًا كيف تُسهم اللغة في سيطرة البعض على غيرهم. ولمَّا كان تركيزي ينصبُّ على الأيديولوجيا، فإن هذا يعني مساعدةَ الناس على أن يتبيَّنوا إلى أيِّ حدٍّ تستندُ لغتُهم إلى افتراضات منطقية، والأساليب التي يمكن أن تؤديَ علاقات السلطة بها إلى التشكيل الأيديولوجي لهذه الافتراضات المنطقية. وعلى الرغم من أنني سوف أرسم صورةً تدعو إلى بعض الانقباض للغة التي يزداد استغلالها للسيطرة والقهر، فإنني أرجو أن أضعَ في الكفة الأخرى إيماني بقدرة البشر على تغيير ما خلقه بشرٌ مثلهم. وأما المقاومة والتغيير فليسا ممكنَين وحسب بل إنهما يحدثان باستمرار، ولكن فاعلية المقاومة وتحقيق التغيير يعتمدان على نشأة الوعي النقدي لدى الناس بالسيطرة وأشكالها، لا الاقتصار على مكابدتها. وهكذا فإن الهدف العملي لهذا الكتاب الإسهام في الرفع العام لمستوى الوعي بالعلاقات الاجتماعية القائمة على الاستغلال، من خلال التركيز على اللغة.

كان هدفي أن أكتب كتابًا لا يقتصر فهمُه على الطلاب والمعلمين في التعليم العالي، بل كتابٌ يستطيع أن يفهمَه شتى الأشخاص في ميادين أخرى، ومن ثَم لم أفترض أن القُرَّاء يتمتعون بخلفية متخصصة في دراسة اللغة، بل ولا في النظرية الاجتماعية، وإن كنت أتصور أن معظم القراء يتمتعون ببعض الإحاطة بهذه أو تلك. وكنت أقصد بصفة خاصة مَن يتمتعون أو سوف يتمتعون بما يؤهلهم لممارسة التعليم بمعناه الواسع، أو قُل مَن يستطيعون الاستفادة من كتب مثل هذا الكتاب في إعداد مواد علمية أو تعليمية مناسبة تُلبِّي الاحتياجات والظروف الخاصة لجماعات خاصة من الناس. ومن الواضح الجليِّ أن هذه الجماعات تشمل الطلاب والمعلمين، ومَن يتولَّون تدريب المعلمين، وكلَّ مَن يعمل في شتى أشكال التدريب المهني والحِرَفي (للاختصاصيِّين الاجتماعيِّين أو الصحيِّين على سبيل المثال). ولكننا قد نُصادف آخرين، مثل النشطاء السياسيِّين أو النقابيِّين، أو

الناشطين في الحركات السلمية أو النسوية أو الخاصة بالسود أو غيرها من الحركات الاجتماعية، الذين نَصِف جانبًا من جوانب نشاطهم بأنه تعليمي بهذا المعنى الواسع.

لقد حاولتُ أن أجعل هذا الكتاب سهلَ التناول وذا نفع عملي قدر الطاقة، لكنه مهما يبلغ توجيهُ كتاب مثل هذا للإتيان بفائدة عملية، فالواضح أنه لن يكفيَ وحدَه لبلوغ معظم الذين يستطيعون أن ينتفعوا خيرَ انتفاع بشكل ما من أشكال التحليل النقدي للغة، وهذا — كما قلت — يعني في الواقع جميع الناس. إذ لا بد من استكماله بكُتَيِّبات منوعة وبغيرها من المواد (مثل الأفلام والفيديوهات والرسوم الكاريكاتيرية) التي يجد الكثير منَّا أنها أيسر هضمًا من الكتب. وأرجو أن يكون من بين قُرَّاء هذا الكتاب رجالُ التعليم القادرون على المُضيِّ قُدُمًا بهذا العمل.

إنني واثق أن القُرَّاء قد تكوَّن لديهم انطباعٌ ما، بعد قراءة ما كتبتُ، عن الموقف السياسي الذي انطلقتُ منه لكتابة هذا الكتاب. فمن المفهوم على نطاق واسع أن مَن يبحثون القضايا الاجتماعية ويكتبون عنها، يتأثرون في أسلوب النظر إليها، وكذلك في اختيارهم للموضوعات ومداخلهم إليها، بخبراتهم وقِيَمهم الاجتماعية والتزاماتهم السياسية. وأعتقد أنه من المهم أن نعترف بهذه المؤثرات لا أن نصطنعَ حيادًا زائفًا إزاءَ القضايا الاجتماعية، ولكن علينا أيضًا أن نُصارحَ قُرَّاءَنا بالمواقف التي نتخذها. ولسوف أُفصح بالتفصيل — إلى حدٍّ ما — عن رأيي في المجتمع الذي أنتمي إليه في الفصل الثاني، وأما الآن فدَعْني أقول إنني اشتراكيٌّ وإنني لا أُعْلِي من قدر العلاقات الاجتماعية في مجتمعي، وإنَّ عندي التزامًا بتحرير الأشخاص الذين يتعرَّضون للقهر بسببها. وأرجو ألَّا يعنيَ ذلك أنني أكتب دعايةً سياسية؛ إذ إن الفحص العلمي للمسائل الاجتماعية يتفق تمامَ الاتفاق مع عمل الباحثين الملتزمين ذوي الآراء الثابتة (لا يوجد غير هؤلاء!)، وإن الالتزام يُعفيك من إقامة الحجج العقلانية أو تقديم الأدلة التي تثبت بها صحة ما تقوله.

والمدخل إلى اللغة الذي سوف أتبعه يسمَّى **الدراسة النقدية للغة**. فأما صفة **النقدي** فتستخدم هنا بالمعنى الخاص الذي يُفيد السعيَ إلى تبيان الروابط التي قد تخفَى عن عيون الناس، مثل الروابط بين اللغة والسلطة والأيديولوجيا المشار إليها عاليه. فالمدخل المذكور يُحلِّل وجوه التفاعل الاجتماعي بأسلوب يركز على عناصرها اللغوية، ويسعى إلى الكشف عن العوامل التي تتحكم فيها، والتي تختبئ بصفة عامة في نظام العلاقات الاجتماعية، إلى جانب ما يمكن أن تُحدثَه في النظام من آثار خفية.

(١) المداخل إلى دراسة اللغة

المداخل القائمة لدراسة اللغة كثيرة، فلماذا نحتاج إلى الدراسة النقدية للغة؟ يقول السبب إنه إذا كان كلُّ مدخل من المداخل التي أعرضها أدناه يُسهم بشيء ما في الدراسة النقدية للغة، فإنها تتسم جميعًا بأوجه قصور كبرى من وجهة النظر النقدية. ومن المهم أيضًا أن أذكر أن العلاقة التي تعتبر — معياريًّا — قائمةً بين هذه الفروع المنوعة لدراسة اللغة معيبةٌ من المنظور النقدي، وهي مسألة سوف أتناولها بالتفصيل في آخر هذا القسم. وأما مداخل الدراسة اللغوية التي سوف أعرضها فهي مداخل: علم اللغة، وعلم اللغة الاجتماعي، والتداولية، وعلم النفس المعرفي، والذكاء الاصطناعي، والمحادثة، وتحليل الخطاب. وسوف أقول شيئًا ما عن الآراء في اللغة وفق النظرية الاجتماعية الحديثة. وينحصر هدفي في تقديم تعريف موجز لهذه المجالات المعقدة من مجالات الدراسة من منظور نقدي. وسوف أُشير في معظم الأحوال إلى العمل الجاري في «التيار الرئيسي»، وإن كان معظم المجالات المذكورة يتضمن أعمالًا أخرى تُخالف التيار الرئيسي، وأحيانًا ما تكون أقربَ إلى المنظور النقدي منها إلى التيار الرئيسي.

(٢) علم اللغة

يُستخدم مصطلح **علم اللغة** (أو اللغويات) استخدامًا يكتنفه الغموض داخل التيار الرئيسي: فأحيانًا ما يُشير إلى جميع فروع دراسة اللغة داخل المبحث الأكاديمي لعلم اللغة (وبعضها لا ينتمي إليه) ولكنه يُشير أحيانًا إلى الفرع الذي يتمتع بأقصى درجة من درجات التميز، أي «علم اللغة الحقيقي» كما يسمِّيه البعض أحيانًا. وأنا أُشير هنا إلى «علم اللغة الحقيقي» الذي يتضمن دراسة «النحو» بمعناه الواسع، والنظم الصوتية للغة («الصوتيات»)، والأبنية النحوية للألفاظ («علم الصرف»))، وللجمل («علم التراكيب»)، والجوانب الشكلية للمعنى («علم الدلالة»). ولقد ظفر علمُ اللغة بقبول واسع النطاق داخل العلوم الإنسانية وما يتجاوزها بسبب المكانة المركزية للغة بين الظواهر البشرية، ولدراسة اللغة بين العلوم الإنسانية. وكان سببُ نجاحه في هذا قدرتَه على وضع مجموعة منتظمة باهرة من التقنيات المنهجية لوصف اللغة، التي أصبحت منهلًا واسع النطاق للنماذج المستعملة في العلوم الإنسانية الأخرى، والتي يستطيع كذلك أيُّ مدخل حديث لدراسة اللغة (بما في ذلك الدراسة النقدية للغة) أن ينتفع بها.

ومع ذلك فإن الثمن الذي دُفع في شراء علم اللغة كان تصورًا ضيقَ النطاق لدراسة اللغة. فمن المفارقات أن علم اللغة لم يلتفت إلا التفاتًا ضئيلًا نسبيًّا إلى الكلام المنطوق أو الكتابة المكتوبة فعلًا؛ إذ يصور اللغة في صورة الطاقة الممكنة، أو النظام أو المقدرة المجردة، بدلًا من محاولة وصف الممارسة اللغوية الفعلية. وحسبما يقول فرديناند دي سوسير، أحد مؤسِّسي علم اللغة الحديث، يهتم علم اللغة بدراسة اللغة (*langue*) لا الكلام (*parole*). وقد أخذ التيار الرئيسي لعلم اللغة افتراضَين حاسمَين عن **اللغة** من سوسير، الأول يقول إن لغةَ أيٍّ مجتمع معين يمكن، من زاوية الأغراض العملية جميعًا، أن تعتبر ثابتةً لا تتغير في شتى أرجاء ذلك المجتمع، وأن دراسة اللغة يجب أن تكون آنيةً لا زمنية، أي يجب أن تدرس باعتبارها نظامًا ساكنًا في أي لحظة زمنية، لا باعتبارها نظامًا ديناميًّا يتغير عبر الزمن. ويؤدي هذان الافتراضان، وتجاهل الممارسة اللغوية، إلى نشأة صورة مثالية للغة، تعزلها عن إطارها الاجتماعي والتاريخي الذي لا تستطيع أن توجد في الواقع خارجه. فالتيار الرئيسي لعلم اللغة أسلوبٌ غير اجتماعي لدراسة اللغة، وليس لديه ما يقوله عن العلاقات بين اللغة والسلطة والأيديولوجيا.

(٣) علم اللغة الاجتماعي

نشأ علم اللغة الاجتماعي، إلى حدٍّ ما، تحت تأثير بعض المباحث من خارج علم اللغة (وأهمها الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع) وكان يمثِّل ردَّ فعلٍ على التجاهل الذي يُبديه «علم اللغة الحقيقي» للتنوع اللغوي نتيجةً للأحوال الاجتماعية. ويرى بعض الممارسين أن علم اللغة الاجتماعي يتكامل مع علم اللغة الحقيقي، بمعنى أن الأخير يدرس النظام اللغوي الثابت، وأن الأول يدرس الممارسة اللغوية المتغيرة اجتماعيًّا («الاستعمال»). ويرى آخرون أن علم اللغة الاجتماعي يطعن في الجوانب غير الواقعية اجتماعيًّا للتيار الرئيسي لعلم اللغة. ولقد بيَّن الباحثون في علم اللغة الاجتماعي بعضَ جوانب التوافق المنتظمة بين الاختلافات في الشكل اللغوي (صوتيًّا، وصرفيًّا، وتركيبيًّا) وبين المتغيرات الاجتماعية، مثل الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها المتحدثون، والعلاقات الاجتماعية بين المشاركين في ضروب التفاعل اللغوي، والاختلافات في الأُطُر أو المناسبات الاجتماعية، والاختلافات بين الموضوعات المطروحة، وما إلى ذلك بسبيل. ويرجع الفضل إلى أصحاب علم اللغة الاجتماعي في اعتبارنا أن الممارسة اللغوية التي يُشكلها المجتمع مقدمة منطقية عامة للدراسة النقدية للغة.

ولكن علم اللغة الاجتماعي يبدو فيه التأثر الشديد بالتصورات الوضعية للعلوم الاجتماعية؛ إذ يميل الباحثون إلى النظر في الاختلافات «اللغوية الاجتماعية»، في مجتمع معين، باعتبارها مجموعات من الحقائق التي يلاحظونها ويصفونها باستخدام مناهج مناظرة لمناهج العلوم الطبيعية. أي إن علم اللغة الاجتماعي يُبدي القوة في طرح الأسئلة المبدوءة بالحرف «ماذا؟» («ما حقائق الاختلاف؟») ولكنه يُبدي الضعف من حيث الأسئلة الخاصة بالسبب والكيفية. («لماذا أصبحت هذه الحقائق على هذا النحو؟ وكيف — من حيث نشأة علاقات السلطة في المجتمع وتطورها — جاء إلى الوجود النظام اللغوي الاجتماعي الحالي؟ وكيف يتسنَّى له البقاء؟ وكيف يمكن تغييره حتى يعود بالفائدة على الذين يخضعون لسيطرته؟»)

وترتبط المعاملة السطحية للحقائق بتناول الطبقة الاجتماعية. وأنا أستخدم تعبير الطبقة الاجتماعية هنا، وإن كان الغالب أن تستخدم في الإشارة إلى ما يستحسن وصفه بتعبير «الطبقات الاجتماعية»، أي مجموعات الأشخاص الذين يتشابهون في العمل أو التعليم أو غير ذلك من المتغيرات الاجتماعية. والطبقات الاجتماعية، طبقًا للمعنى الماركسي الكلاسيكي، قوى اجتماعية تشغل مواقع مختلفة في الإنتاج الاقتصادي، ولها مصالحُ مختلفة ومتعارضة، وصراعها هو الذي يحدِّد مسار التاريخ الاجتماعي. وفي ضوء هذا التصور للطبقة الاجتماعية، يمكن النظر إلى الحقائق اللغوية الاجتماعية باعتبارها نتيجة للصراع الطبقي، والقول بأنها تمثل توازنًا معينًا للقوى بين الطبقات. وهذا التصور للطبقة الاجتماعية يتعلق بالأسئلة الخاصة بالسبب وبالكيفية.

ويرتبط كذلك بالتوجه الوضعي إلى الحقائق عدم حساسية أصحاب علم اللغة الاجتماعي، بصفة عامة، إزاء علاقة التوجه المذكور بالنظم اللغوية الاجتماعية التي يسعى إلى وصفها. فحين يركز المرء على الوجود المجرد للحقائق، دون أن ينتبهَ إلى الأحوال الاجتماعية التي أوجدتها، والأحوال الاجتماعية التي تجعل تغييرها ممكنًا، فلن يفطن إلى أن الباحث في علم اللغة الاجتماعي قد يساهم هو نفسه في التأثير في هذه الحقائق. ولكن المرء يفطن إلى ذلك في السيناريو البديل الذي رُسمت خطوطه العريضة. أي إذا اعتُبرت حقائق النظام اللغوي الاجتماعي خطوطَ توتر، بمعنى أنها تشكيل مؤقت يمثل التوازن الراهن للقوى الطبقية، فإن تأثير البحث في علم اللغة الاجتماعي قد يؤدي إما إلى إضفاء الشرعية على هذه الحقائق، وإما إلى إثبات أن هذه حقائق عارضة طارئة على الرغم من صلابتها الظاهرة، وبالتالي — وبطريق غير مباشرة — الإشارة إلى أساليب تغييرها. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما يصف علم اللغة الاجتماعي الأعراف اللغوية الاجتماعية من حيث

تحديد الأشكال اللغوية «المناسبة» لحالة اجتماعية معينة، ومهما يكن القصد من ذلك، فإن استعمال هذا المصطلح من المحتمل أن يُضفيَ الشرعية على «الحقائق» وما تستند إليه من علاقات السلطة.

(٤) التداولية

لا بد لنا من التمييز بين التصور الأوروبي القاري الواسع النطاق للتداولية (Pragmatics) باعتبارها «علم استخدام اللغة» (وفقًا لما جاء في العدد الأول من مجلة **التداولية**) وبين التصور الأنجلو أمريكي ذي النطاق الضيق للتداولية باعتبارها مجرد مبحث فرعي من بين عدة مباحث فرعية تتناول استعمال اللغة، ومن بينها علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي. وتتضمن التداولية بالمعنى الأول اتجاهات تناظر ما أسميه الدراسة النقدية للغة. ومع ذلك فسوف أقتصر في تعليقي على التقاليد الأنجلو أمريكية؛ لأنها أكثر ما نألفه في الكتابات باللغة الإنجليزية.

ترتبط التداولية الأنجلو أمريكية ارتباطًا وثيقًا بالفلسفة التحليلية، وخصوصًا بعمل أوستن وسيرل في مجال «أفعال الكلام». واللمحة الثاقبة الرئيسية تقول إن اللغة يمكن اعتبارها شكلًا من أشكال الفعل، بمعنى أن الكلام الملفوظ أو المكتوب يمثل أداء لأفعال الكلام مثل الوعد أو الطلب أو التأكيد أو التحذير؛ أو على مستوى آخر، الإشارة إلى الناس أو الأشياء، أو الافتراض المسبق لوجود أشخاص أو أشياء أو صدق مقولات معينة، والإحالة إلى معانٍ ضمنية لم يعبر المتحدث عنها تعبيرًا سافرًا. وفكرة التلفظ باعتباره فعلًا فكرة مهمة، وهي تشغل مركزًا رئيسيًّا أيضًا في الدراسة النقدية للغة، وتتخذ صورة المقولة التي أقدمها في الفصل الثاني، وهي أن الخطاب ممارسة اجتماعية.

وأما الضعف الرئيسي في التداولية من وجهة النظر النقدية فهو طابعها الفردي: إذ يُنظر إلى الفعل نظرة أحادية باعتباره نابعًا برمَّته من الفرد، وكثيرًا ما يدرج في نظرية عن «الاستراتيجيات» التي يستخدمها المتحدث الفرد لتحقيق «أغراضه» أو «مقاصده». وهذا يستهين بمدى سيطرة الأعراف الاجتماعية على الناس، ومدى القيود التي تفرضها عليهم، ومدى ما يستمدونه منها في تشكيل هوياتهم الفردية، كما يُوحي بانطباع لا يقبله المنطق يقول إن المتحدث «يعيد ابتكار» الطرائق العرفية أو التقليدية للكلام أو الكتابة في كل مناسبة، ويصطنع استراتيجية خاصة تلائم أهدافه الخاصة. وفي مقابل هذا تُبالغ التداولية في تصويرها لمدى تلاعب الأشخاص باللغة لأغراض استراتيجية. ولا شك أن

الأشخاص يتصرفون بأساليب استراتيجية في ظروف معينة، ويستغلون الأعراف بدلًا من الاقتصار على اتِّباعها، ولكنهم في ظروف أخرى يقتصرون فعلًا على اتِّباعها، والذي نحتاج إليه يتمثل في نظرية للفعل الاجتماعي — أو الممارسة الاجتماعية — تستطيع تفسير التأثير المسيطر للأعراف والإبداع الاستراتيجي للمتحدث الفرد، من دون قصر الممارسة على أيهما وحده.

وإلى جانب ذلك فإن التداولية تفترض فيمن تصوره من الأفراد أنهم، عمومًا، يشاركون في ضروب تفاعل «تعاونية» يتمتعون فيها بالسيطرة المتكافئة على قواعدها الأساسية، ويستطيعون الإسهام المتكافئ فيها. وهكذا فإنها ترفع من مكانة التفاعل القائم على التعاون بين الأكفاء بحيث تجعله نموذجًا أوليًّا للتفاعل الاجتماعي بصفة عامة، بدلًا من اعتباره شكلًا من أشكال التفاعل الذي يحدث في حالات محدودة ويخضع لقيود اجتماعية. والنتيجة أن تنشأ صورة مثالية يوتوبية للتفاعل اللفظي، وهي صورة تتناقض تناقضًا صارخًا مع الصورة التي ترسمها الدراسة النقدية للغة. أي صورة نظام لغوي اجتماعي يتشكل في غمار الصراعات الاجتماعية وتغشاه الصدوع الناجمة عن ضروب التفاوت في السلطة. وهكذا يبدو أن التداولية تَصِف الخطاب كما ينبغي أن يكون عليه في عالم أفضل، لا على نحو ما هو عليه في الواقع.

كما تتسم التداولية بنطاقها المحدود؛ إذ إنها نشأت أساسًا استنادًا إلى أقوال مفردة موضوعة، لا استنادًا إلى خطاب حقيقي مديد، واتضح أيضًا أن بعض أفكارها الرئيسية، مثل فكرة أفعال الكلام، تكتنفها الإشكاليات كلما حاول الناس استخدامها في تحليل الخطاب الواقعي. وأخيرًا فإن التداولية الأنجلو أمريكية تحمل الندوب التي أصابتها عند نشأتها من رحم «علم اللغة الحقيقي». وإذا كانت قد أتاحَت المساحة اللازمة للبحث في اعتماد اللغة والسياق الاجتماعي على بعضها البعض، ولم تكن تلك المساحة متاحةً قبل نشأة التداولية، فإنها مساحة تحدُّها قيودٌ صارمة، ما دمنا نميل إلى اعتبار التداولية «مستوًى» إضافيًّا من مستويات الدراسة اللغوية، ونرى أنها تسدُّ الفجوات التي خلَّفتها المستويات «الجوهرية» أي مستويات النحو وعلم الدلالة. وهكذا فإن التداولية تعترف بالسياق الاجتماعي ولكنها تُبقيه في مكانه، وهو ما لا يَفِي بحقه الوفاء الكامل.

(٥) علم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي

كان من مشاغل التداولية النظر في ضروب التفاوت التي دائمًا ما تنشأ بين ما يقوله المرء وما يعنيه، وبالأسلوب الذي يستعمله الناس لإدراك المعنى الكامن في الكلام المنطوق

أو المكتوب، ولكن البحث التفصيلي في عمليات الفهم وعمليات «إنتاج» [النصوص] من ورائها، يتولاه أصحاب علم النفس المعرفي، والباحثون في الذكاء الاصطناعي المختص بمحاكاة الحاسوب لعمليتَي الإنتاج والفهم. وأما أهم نتائج البحث في عملية الفهم، من منظور الدراسة النقدية للغة، فقد كان تأكيد طبيعته الفعالة: أي أنك لا تقتصر هنا على «فك شفرة» قول معين، بل تَصِل إلى تفسير له من خلال عملية فعالة تتضمن موازاةَ معالم ذلك القول على مستويات شتى بالصور «التمثيلية» التي خزَّنتها في ذاكرتك الطويلة الأجل. وهذه الصور «التمثيلية» نماذجُ أوليةٌ لمجموعة بالغة التنوع من الأشياء، مثل أشكال الكلمات، والأشكال النحوية للجُمل، والبناء المعتاد للقصة، وخصائص أنماط الأشياء والأشخاص، ومسار الأحداث المتوقع في نمط معين من أنماط المواقف، وما إلى ذلك بسبيل. وبعض هذه المعالم لغويٌّ، والبعض الآخر غير لغوي. واستباقًا لمناقشتنا اللاحقة، دعونا نشير إلى هذه النماذج الأولية مجتمعة بمصطلح معين وهو «**موارد الأعضاء**»، [أي Member's Resources الذي يشير إلى ما يختزنه الذهن من معارف وخبرات بالدنيا، المجرد منها والمجسد، ويمكن وصفها بأنها جماع الخبرة الذاتية وتوازي ما نسميه الخلفية الذاتية، كما سوف يتضح في الفصول التالية، وعندها سأشير إليها بالموارد الذاتية وحسب]. والمسألة الرئيسية هنا هي أن الفهم ينجم عن التفاعل بين القول المنطوق أو المكتوب الذي نريد تفسيره وبين «موارد الأعضاء».

ولم يكن من المدهش ألَّا يُوليَ علمُ النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي أهميةً تُذكَر للأصول الاجتماعية أو المغزى الاجتماعي لموارد الأعضاء. وسوف أسوق الحجةَ فيها بعدُ على أن الاهتمام بعمليات الإنتاج والفهم عاملٌ جوهري لتفهُّم العلاقات المتداخلة بين اللغة والسلطة والأيديولوجيا لأن «موارد الأعضاء» يتحكم فيها المجتمع وتُشكِّلها الأيديولوجيا، وإن كان كساؤها المنطقي وطابعها التلقائي عادةً ما يُخفيان هذه الحقيقة. ولجوء المرء عادةً ودون وعيٍ إلى «موارد الأعضاء» في الخطاب العادي، كما سوف أُبيِّن، يعتبر آليةً قوية للإبقاء على علاقات السلطة التي تستند إليها آخر الأمر.

(٦) تحليل المحادثة وتحليل الخطاب

يُوصَفُ تحليل الخطاب في الآونة الأخيرة بأنه «مبحث بيني» جديد، يُسهم في عدد كبير من المباحث الراسخة (ومن بينها علم اللغة، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس

المعرفي وغير ذلك من العلوم). ويتضمن تحليل الخطاب بهذا المعنى الواسع عناصر قريبة الشبه بما أُطْلِقُ عليه أنا مصطلح الدراسة النقدية للغة. وسوف أركز على تحليل المحادثة، وهو مدخل بارز من مداخل تحليل الخطاب الذي أنشأته مجموعة من علماء الاجتماع تُعرف باسم «علماء المنهجية العرقية».

ويبحث هؤلاء عمليَّتَي الإنتاج والتفسير لكل حدث يومي باعتبارهما من المنجزات التي تدل على مهارة «الفاعلين» الاجتماعيِّين، كما يهتم هؤلاء العلماء بالمحادثة باعتبارها نموذجًا شائعًا إلى حدٍّ كبير للحدث الاجتماعي القائم على المهارة. ومن جوانب القوة في تحليل المحادثة أنه يستخدم عيِّناتٍ مديدةً من المحادثة الحقيقية. وقد أثبت أن المحادثة تتسم ببناء منهجي، وأن الأدلة متوافرة على توجهات المشاركين في هذه الأبنية، وذلك إلى جانب الطرائق التي يحددون فيها أدوارهم في المحادثة ويردون على أدوار الآخرين. وهذه الأبنية أبنية اجتماعية، ومن إحدى المهام الرئيسية للتحليل المذكور إثبات وجود هذه الأبنية الاجتماعية وظهورها في كل عمل يومي، أي إنها ليست مجردَ خصيصة من خصائص الأبنية المجتمعية المجردة الكبرى.

ولكن تحليل المحادثة يُبدي مقاومةً لإقامة الروابط بين الأبنية «الصغيرة» في المحادثة وبين الأبنية الكبيرة للمؤسسات الاجتماعية والمجتمعات. وكان من نتيجة ذلك تقديمه صورة لا يقبلها المنطق إلى حدٍّ ما (وتُشبه الصورة التي نسبتُها إلى التداولية) عن المحادثة باعتبارها ممارسة اجتماعية تستند إلى المهارة والقائمة في فراغ اجتماعي، كأنما لا يجري التحادث إلا من أجل التحادث وحسب. ومما يدعم هذه الصورة المكانة المتميزة التي يُوليها هؤلاء إلى المحادثة العارضة بين الأكفاء، وخصوصًا المحادثة التليفونية، وربما تكون هذه أكثر المحادثات التي تُخفي التأثير الحاسم للأبنية المؤسسية والمجتمعية؛ إذ يبدو أقل وضوحًا فيها وإن كان حقيقيًّا رغم ذلك. كما يدعم هذه الصورة أيضًا التركيز على المحادثة باعتبارها إنجازًا حققه «الفاعلون» الاجتماعيون الذين شاركوا فيها، والتأكيد الذي يتفق مع هذا في التحليل لدور منظور «الفاعل»، وهو الذي يشعر بالأعراف السائدة في الأحداث اليومية باعتبارها أعرافًا قائمة وحسب، لا باعتبارها خاضعة للأبنية الاجتماعية الكبرى وقادرة على التأثير فيها. وهكذا فإن تحليل المحادثة يتعرض للانتقاد الذي وجهتُه إلى علم اللغة الاجتماعي عاليه؛ أي إنه يجيب عن الأسئلة المبدوءة بالحرف «ماذا؟» لا بالحرفين «كيف؟» و«لماذا؟»

(٧) كلمة عن النظرية الاجتماعية الحديثة

دعني أخيرًا أُشير بإيجاز إلى المساهمات الحديثة في النظرية الاجتماعية، وهي التي استكشفت دور اللغة في ممارسة السلطة والحفاظ عليها وتغييرها. وسوف أشير إلى مساهمات ثلاث وحسب منها. الأولى هي العمل في مجال نظرية الأيديولوجيا، وهو الذي أشار من ناحية إلى زيادة الأهمية النسبية للأيديولوجيا باعتبارها آليةً من آليات السلطة في المجتمع الحديث، وذلك في مقابل ممارسة السلطة بالأساليب القسرية، ومن ناحية أخرى أصبح يرى اللغة باعتبارها مركزًا رئيسيًّا للأيديولوجيا (أو المركز الرئيسي لها فعلًا) ومن ثَم فهي ذات دلالة كبرى فيما يتعلق بالسلطة. وأما الثانية فهي العمل ذو النفوذ الكبير الذي قام به ميشيل فوكوه، وهو الذي ينسب إلى الخطاب دورًا رئيسيًّا في نشأة أشكال السلطة الحديثة بشكل خاص وتطورها. وأما الثالثة فهي العمل ذو النفوذ المكافئ الذي قام به يورجن هابرماس؛ إذ إن «نظرية الفعل التواصلي» التي وضعها تؤكد الأسلوب الذي تستطيع به طرائق الاتصال الشائهة الحالية أن تبشر، على الرغم من تشوهها، بطرائق تواصل بريئة من أمثال هذه القيود. وأما القصور الرئيسي الذي يشوب هذه المساهمات، من منظور الدراسة النقدية للغة، فهو أنها لا تزال نظرية، بمعنى أنها لا تصلح للتطبيق في تحليل نماذج محددة من الخطاب.

(٨) علاقة الدراسة النقدية للغة بهذه المداخل

وأخيرًا فربما تكون أفضل طريقة لفهم الدراسة النقدية للغة ألَّا نعتبرَها مجردَ مدخل آخر من مداخل الدراسة اللغوية، أي مجرد مدخل يستكمل المداخل التي أشرتُ إليها بإلقاء الضوء على القضايا التي عادةً ما تتجاهلها، ولكن باعتبارها توجهًا بديلًا للدراسة اللغوية، وهو ما يعني ضمنًا تقسيمًا مختلفًا للدراسة اللغوية، أي تقسيمها إلى مداخل أو فروع، ذات علاقات مختلفة فيما بينها، وتوجهات مختلفة داخل كلٍّ منها. وتفصيل هذا القول تفصيلًا وافيًا يحتاج إلى كتاب آخر؛ ولذلك سأقتصر على الإيضاح السريع لما أقصده.

من سمات السلطة قدرتُها على فرض هيكلة معينة لمجال ما والحفاظ عليها، أي فرض طريقة معينة لتقسيمه إلى أجزاء، والحفاظ على انفصالِ كلٍّ جزء عن سواه، وفرض تنظيم معين لهذه الأجزاء من حيث علاقاتها المراتبية الخاصة بالسيطرة والخضوع. وقد

فرض التيار الرئيسي لعلم اللغة هذه الهيكلة على الدراسة اللغوية، والمداخل التي أشرتُ إليها عاليه تمثِّل بعض الأجزاء التي تفصل الدراسة اللغوية بينها، ويشغل «علم اللغة الحقيقي» مكانةً متميزة داخل هذه الهيكلة للدراسة اللغوية. والواقع أن جميع المداخل الأخرى عادةً ما تعتبر مباحثَ فرعيةً تتوسع في النتائج التي يحرزها «علم اللغة الحقيقي» في شتى الاتجاهات المتخصصة، وإن كانت أحيانًا ما تقاوم مثل هذه المواقع الثانوية. وأما من المنظور النقدي فإن هذا غيرُ مرضٍ لسببَين، أولهما: الفصل بين بعض فروع الدراسة اللغوية التي ترتبط بعلاقة وثيقة فيما بينها — وهو ما يصدق على الفصل بين علم اللغة الاجتماعي وبين التداولية، وعلى الفصل بين علم اللغة الاجتماعي وبين الدراسة النفسية للإنتاج والفهم، على سبيل المثال — وثانيها: أنه يعني الهبوط بالطبيعة الاجتماعية للغة إلى مرتبة المبحث الفرعي. وأما الدراسة النقدية للغة فتضع التصور العريض للدراسة الاجتماعية للغة في قلب الدراسة اللغوية. وهي أيضًا تفضل توكيدات معينة داخل مختلف فروع الدراسة؛ ففي دراسة النحو مثلًا نجدها تفضل المداخل «الوظيفية» (مثل علم اللغة المنهجي الذي يرتبط خصوصًا باسم مايكل هاليداي) وتجد فيه فائدةً أكبر من المداخل «الصورية» (مثل تلك التي ارتبطت باسم نعوم تشومسكي ورفقائه).

ولكن نطاق هذا الكتاب لا يسمح بتقديم بديل كامل للتيار الرئيسي لعلم اللغة. وللقراء المهتمِّين بأمثال هذه البدائل أن ينظروا في شتى المقترحات المطروحة التي تسير إلى حدٍّ ما في هذا الاتجاه والتي تتفق إلى حدٍّ ما مع الدراسة النقدية للغة؛ مثل علم اللغة المنهجي، والتداولية الأوروبية، أو الاتجاهات البينية في تحليل الخطاب. وأما هذا الكتاب فهو يركز على إجراء تحليلات نقدية لعينات من الخطاب، ولسوف ينتفع إلى حدٍّ ما بجميع المداخل التي أشرت إليها، ولكنه يحاول أن يتجاوزها فيقدم شكلًا مُركَّبًا من المفاهيم النظرية والأُطُر التحليلية اللازمة لإجراء التحليلات النقدية.

(٩) استعمال هذا الكتاب

يمكن استعمال هذا الكتاب في الدورات التدريبية والتعليمية، أو في المناقشات غير الرسمية في مجموعات معينة، أو من جانب القراء الأفراد. وأفترض أن القراء في جميع الحالات سوف يودون المشاركة الفعالة في إجراء الدراسة النقدية للغة، لا مجرد القراءة عنها. وقد أدمجت في الكتاب هذا التوجه لإجراء التحليل بطريقتَين رئيسيَّتَين. الأولى دعوة القراء

إلى التعليق على النصوص أو إجراء شتى التمارين القصيرة في معظم الفصول التالية. وأنا أُقدِّم إجاباتي عن بعض الأسئلة الموجَّهة للقارئ في بعض الحالات، ولا أُقدِّمها في حالات أخرى. وينبغي ألَّا تعتبرَ هذه الإجابات إجابات «صحيحة»؛ إذ يقتصر الغرض من تقديمها على إتاحة شيء يمكن للقراء مقارنة إجاباتهم به، خصوصًا عند استخدام الكتاب خارج قاعات الدرس أو مناقشات المجموعات. ومن المحتمل أن تختلف إجابات القراء عن إجاباتي، ويجب ألَّا يعتبرَ هذا من دواعي الذعر بل ربما كان ظاهرةً جديرة بالفحص في ذاتها، فمن الجائز أن ترجع مثلًا إلى الاختلافات في «موارد الأعضاء» [أي الخبرة الشخصية] المستخدمة في تفسير النص، وهكذا فإن أهميتها لأسلوب تفسير النص لا تقل عن أهمية النص نفسه، وأما الجانب الثاني للتوجه إلى التحليل فيتمثل في إجراءات التحليل الواردة في الفصلين الخامس والسادس (انظر أدناه).

(١٠) وفيما يلي ملخص لمحتويات الفصول

- **الفصول ٢ و٣ و٤** تقدم القاعدة النظرية لباقي الكتاب؛ إذ تعرض العلاقة بين اللغة والمجتمع، مع التركيز على السلطة والأيديولوجيا. وموجز موقفي هو أن اللغة ترتبط بالمجتمع بسبب كونها المجالَ الأوليَّ للأيديولوجيا؛ ولأنها تمثل موقع الصراعات على السلطة، كما تضرب فيها بسهم وافر. فالفصل الثاني يقدِّم صورةً عامة لموقع اللغة في المجتمع، والفصلان الثالث والرابع يركزان على السلطة والأيديولوجيا، على الترتيب.
- **الفصلان ٥ و٦** يقدِّمان شكلًا منتظمًا لإجراءات التحليل النقدي. فالفصل الخامس يتناول وصفَ النصوص، والفصل السادس يركز على عمليَّتَي إنتاج النص وتفسيره، وتحليل العوامل التي تتحكم فيه وضروب تأثيره. والفصل الثاني يتضمن التمييز بين هذه جميعًا.
- **الفصلان ٧ و٨** يستكشفان تغييرَ الخطاب في علاقته بالتغيير الاجتماعي. فالفصل السابع يؤكد الطاقة الإبداعية الفردية وظروفها الاجتماعية. إلى جانب دراسة حالة حول الخطاب السياسي للمذهب الثاتشري [أي نسبةً إلى السيدة مارجريت ثاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا الراحلة، والمقصود المذهب اليميني المتشدد] وهي التي أستخدمها في التطبيق الموسع لهذه الإجراءات في الفصلين ٥ و٦، ويتحول التركيز في الفصل الثامن إلى الاتجاهات الواسعة النطاق في الخطاب المعاصر فيما يتعلق

باتجاهات التغيير الرئيسية في المجتمع الرأسمالي المعاصر، منتفعًا إلى حدٍّ ما ببعض ملامح النظرية الاجتماعية الحديثة (خصوصًا عند هابرماس وفوكوه).

- و**الفصل ٩** يركز على قضية تشغل الكتابَ كلَّه، ألَا وهي: كيف يمكن للدراسة النقدية للغة أن تُسهم في الكفاح من أجل التحرر الاجتماعي؟ ويبيِّن الفصل أيضًا كيف يُنمِّي القراء اهتمامَهم بالدراسة النقدية للغة؟
- و**الفصل ١٠** يتناول الآثار المترتبة على «العولمة» و«الليبرالية الجديدة» لمسألة اللغة والسلطة.

وهذه أخيرًا كلمة عن الأسلوب. لقد كتبت الكتاب بضمير المتكلم، ولم أشأ إخفاء آرائي وتفسيراتي الشخصية بالأسلوب «غير الشخصي» التقليدي في العمل الأكاديمي. ومارستُ العمل وقد رسمتُ للقارئ صورةً تختلف عن صورةِ مَن أتوجَّه إليه بالحديث وحسب (وإن كنت أحيانًا أفعل ذلك!) بل باعتباره مشاركًا لي في مغامرة «تعاونية». وهذا هو سبب لجوئي أحيانًا إلى استعمال ضمير الجمع (نحن) الذي يشير إلينا معًا، أنا والقارئ. ولكن استخدام هذا الضمير، كما أُبين في الفصل الخامس، قد يدل على «التلاعب»، بمعنى الزعم بوجود تضامن زائف، على نحو ما يستخدمه رجل السياسة مثلًا لإقناع الجمهور أنه «واحد منهم». وأرجو ألَّا يشعرَ القراء أنني أُرغمهم على أن يكونوا شركاءَ لي، كما يفعل رجل السياسة، فمن الواضح أن بعض القراء لن يرَوا أنهم شركاء في التحليل النقدي للغة، ولكن الأهداف العملية لهذا الكتاب جعلَتني أرى أنه من الأيسر لي أن أكتب على هذا النحو. ويرتبط هذا بمخاطرة عامة يُواجهها مَن يكتبون عن الدراسة النقدية للغة: أي إن «جهازهم النقدي» يمكن استعماله في تحليل كتاباتهم، ويكاد يكون من المؤكد أن يحقق بعض النجاح، ما دام تأثير السلطة والأيديولوجيا في اللغة ليس بديهيًّا، وليس مما تستطيع بالضرورة الفرار منه في حالات معينة بفضل وَعْيك به بصفة عامة.

المراجع

عن الأيديولوجيا انظر: ماكلين (١٩٨٦م)، وإيجيلتون (١٩٩١م). وعن العلاقة بين الأيديولوجيا والسلطة واللغة انظر: ج. ب. طومسون (١٩٨٤م)، وكراماراي وآخرين (١٩٨٤م) مجموعة من الدراسات الخاصة باللغة والسلطة من منظور مختلف عن منظوري. والدراسات التالية تمثل شتى المداخل للدراسة اللغوية المشار إليها: رادفورد،

وآركنسون، وبريتان، وكلاهسن، وسبنسر (١٩٩٩م) (علم اللغة)؛ كوبلاند ويافورسكي (١٩٩٧م) (علم اللغة الاجتماعي)؛ شيفرين (١٩٩٤م) (تحليل الخطاب)؛ آركنسون وهيرتيج (١٩٨٤م) (تحليل المحادثة). وأما وصف تحليل الخطاب باعتباره «مبحثًا بينيًّا» جديدًا فهو من مقدمة المحرر لكتاب فان دييك (١٩٨٨م) (المجلد الأول). ودراسة ماي (١٩٨٥م) نموذج للتداولية الأوروبية، وكتابا هاليداي (١٩٧٨م) و(١٩٩٤م) يقدمان وصفًا لعلم اللغة المنهجي. وعن الآراء في اللغة في النظرية الاجتماعية الحديثة انظر: ج. ب. طومسون (١٩٨٤م)، وتشولياراكي وفيركلف (١٩٩٩م). وعن مذهب «ما بعد الحداثة» انظر: جيمسون (١٩٨٤م)، وهارفي (١٩٩٠م).

الفصل الثاني

الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية

يقدم هذا الفصل صورةً عامة لموقع اللغة في المجتمع، وهي التي تزداد تفصيلًا وتخصيصًا في الفصول اللاحقة. وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفصلين الثالث والرابع اللذين يقدِّمان تفاصيلَ هذه الصورة من حيث العلاقة بين اللغة والسلطة، والعلاقة بين اللغة والأيديولوجيا، على الترتيب. وتقدِّم هذه الفصول الثلاثة مجتمعة العناصر الرئيسية للموقف الذي أتَّخذُه في هذا الكتاب بشأن موقع اللغة في المجتمع: ألَا وهو أن اللغة ترتبط ارتباطًا أساسيًّا بالسلطة وضروب الصراع على السلطة، وأن ارتباطها هذا يرجع إلى خصائصها الأيديولوجية.

- **اللغة والخطاب**: مفهوم اللغة الذي نحتاج إليه في الدراسة النقدية للغة هو الخطاب، أي اللغة باعتبارها ممارسةً اجتماعية تتحكم فيها الأبنية الاجتماعية.
- **الخطاب ونظم الخطاب**: الخطاب الفعلي تتحكم فيه نظم الخطاب التي يشكلها المجتمع، وهي مجموعات من الأعراف المرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية.
- **الطبقة والسلطة في المجتمع الرأسمالي**: تتشكل نظم الخطاب أيديولوجيًّا من خلال علاقات السلطة في المؤسسات الاجتماعية والمجتمع بصفة عامة.
- **جدلية الهياكل والممارسات**: للخطاب آثارٌ في الهياكل الاجتماعية، وهو يتأثر بها أيضًا، ومن ثَم فهو يُسهم في الاستمرار الاجتماعي والتحولات الاجتماعية.

(١) مثال

كما قلت آنفًا، سوف يناقش هذا الفصل اللغةَ والمجتمع بصورة عامة نسبيًّا، وهي التي سوف تتجه إلى التخصيص في الفصول اللاحقة. وهو لا يُتيح ضربَ الأمثلة النصية

الإيضاحية بالسهولة التي يُتيحها الفصلان الثالث والرابع، ومن ثَم فربما يكون من المفيد تقديم مثال عملي يمكن استخدامه لإيضاح بعض الأفكار الرئيسية، ونستطيع الإحالة إليه أيضًا فيما بعد في هذا الفصل.

والنص جزء من مقابلة شخصية في مخفر شرطة بين شاهدة على حادثة سطو مسلح «ش» ورجل شرطة «ط»، ويجري فيه الحصول على معلومات أساسية. والشاهدة «ش» التي يبدو عليها الاضطراب بسبب هذه التجربة، تتعرض لأسئلة متوالية عما حدث، ورجل الشرطة يسجل المعلومات التي يحصل عليها كتابةً:

(١) **ط:** هل رأيت الذي كان في السيارة؟

(٢) **ش:** رأيت وجهه، نعم.

(٣) **ط:** وما كان عمره؟

(٤) **ش:** نحو ٤٥. كان يرتدي ...

(٥) **ط:** وما كان طوله؟

(٦) **ش:** ست أقدام وبوصة.

(٧) **ط:** ست أقدام وبوصة. وشعره؟

(٨) **ش:** أسود ومجعد. هل تطول هذه المقابلة؟ لا بد أن أُحضر الأطفال من المدرسة.

(٩) **ط:** لن تطول كثيرًا، لا. وما شأن ملابسه؟

(١٠) **ش:** كان يبدو أشعثَ بعض الشيء، ويرتدي سروالًا أزرق، وكذلك ...

(١١) **ط:** جينز؟

(١٢) **ش:** نعم.

كيف تصف العلاقة بين رجل الشرطة الذي يُلقي الأسئلة والشاهدة في هذه الحالة، وكيف يعبر عنها الكلام المنطوق؟

العلاقة غير متكافئة؛ فرجل الشرطة الذي يُجري المقابلة يتحكم في مسارها وفي إسهام الشاهدة فيها، ولا يكلف نفسَه مشقة تخفيف ما يطلبه منها. وهكذا فإن الأسئلة التي قد تتسبب في إيلام امرأة شاهدَت لتوِّها وقوعَ جريمة تتسم بالعنف، لا تُقدَّمُ قط في صورة مخففة. فسؤال رجل الشرطة في السطر (١) مثلًا كان يمكن أن يتخذ صورةً مخففة؛ كأن يكون على النحو التالي: تُرى أُتيحت لك

الفرصة لإلقاء نظرة على مَن كان في السيارة؟ بدلًا من الشكل المباشر الذي اتخذه السؤال فعلًا. وفي بعض الأحيان يختزل السؤال في كلمة واحدة أو في عبارة موجزة: ما كان طوله؟ (٥) وشعره؟ (٧) ومثل هذه الأسئلة المختزلة معتادة عندما يقوم شخص بتعبئة استمارة لشخص آخر، مثلما يفعل «ط» هنا، والطريف أن الطبيعة الحساسة للموقف لا تنجح في التغلب على أسلوب ملْء الاستمارات. ومن الملاحظ أيضًا أن رجل الشرطة لا يُبدي التقدير، ناهيك بالشكر على المعلومات المقدمة من الشاهدة. ومن المعالم الأخرى للمقابلة أن رجل الشرطة يتحقق مما تقوله «ش» في (٧). وأخيرًا لاحظ كيف يُمارس التحكم في مساهمات الشاهدة؛ فرجل الشرطة يقاطعها في (٥) وفي (١١)، وأما في (٩) فإنه يقدم الحد الأدنى من المعلومات لسؤال الشاهدة عن مدى طول المقابلة؛ إذ لا يقر بمشكلتها ويطرح على الفور سؤالًا آخر يُنهي به استجواب الشاهدة.

فهل نكون على حق إذا قلنا إن هذه الخصائص **تعسفية**؟ إنها تعتبر كذلك من زاوية معينة؛ لأنها يمكن أن تكون مختلفة. ولكنها من زاوية أخرى أبعد ما تكون عن هذه الصفة؛ إذ إنها خاصة بالأحوال الاجتماعية، وبصفة أخص بطبيعة العلاقة بين الشرطة وأفراد «الجمهور» في مجتمعنا، بل وهي تمثِّل حقًّا **جزءًا** من تلك العلاقة. فلو أن تلك العلاقة تعرَّضت لتحولات كبيرة، أي إذا كان بعض أفراد المجتمعات المحلية يُنتخبون للعمل بالشرطة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مثلًا، فلنا أن نثق تمامًا في تغيير الخطاب ما بين الشرطة و«الجمهور» أيضًا. وهذا المثال يوضح جانبًا رئيسيًّا من جوانب الحجة التي يسوقها هذا الفصل، ألَا وهو أن الأحوال الاجتماعية تحدِّد خصائص الخطاب.

ومن الجوانب الأخرى أننا يجب أن نهتم بعمليات إنتاج النصوص وتفسيرها، وأن نعرف كيف تتشكل هذه العمليات المعرفية اجتماعيًّا وفي علاقتها بالأعراف الاجتماعية، لا بعلاقتها بالنصوص في ذاتها. وانظر مثلًا كيف تفسِّر الشاهدةُ عدمَ إظهار رجل الشرطة أدنى تقدير للمعلومات التي قدَّمتها. وإذا حدث شيء مماثل في مناقشة ودية فسوف يُدرك المشاركون غيابَ التقدير ويرونه مشكلة، وربما اعتبروه دليلًا على التكذيب أو الحرج، وللمرء أن يتوقع أن يتجلَّى طابعها «الإشكالي» في بعض المظاهر الصورية (مثل «الصمت الحرج» أو علامات التردد). وأظن أن التقدير غيرُ متوقع عمومًا في المقابلة الشرطية، ومن ثَم فإن غيابه لن يعتبر مشكلة لأي فرد يشعر بتناغمه مع أمثال هذه المقابلات. ولكن ذلك، فيما يبدو، لا ينطبق على حالة الشاهدة. والمثال يبيِّن أن تفسير

الناس لمعالم النص يعتمد على الأعراف الاجتماعية — أو بدقة أكبر الأعراف الخاصة بالخطاب — التي يفترض التزامهم بها.

وأخيرًا سوف أُلقي الضوء في هذا الفصل لا على التحكم في استخدام اللغة وحسب، بل أيضًا على تحكُّم اللغة في المجتمع. وهكذا، مثلًا، يريد المرء أن يعرف مدى السلبية التي تتسم بها المواقع الخاصة بأفراد الجمهور في هذه المرتبة من مراتب خطاب العمل الشرطي. وفي المثال الذي سبق نرى أن الشاهدة تبدو حقًّا شاهدةً ذات انصياع كامل [لمرتبة الخطاب المذكورة]. وهكذا فإذا كان انصاع الفرد لموقعه في هذه المرتبة، فسوف تقوم اللغة بالحفاظ على العلاقات الاجتماعية التي تُحدده. وعلى العكس من ذلك، إذ قاوم الفرد أو طعن في الأعراف السائدة، أصبح من الممكن للغة أن تُسهم في تغيير العلاقات الاجتماعية.

حاول أن تتذكر حالات يمكن تفسير معالم الخطاب فيها تفسيرات مختلفة استنادًا إلى نوع الأعراف الاجتماعية التي يستخدمها الناس؛ مثل تفسير الشاهدة لعدم تقدير دورها في المثال السابق. هل يستطيع الناس مقاومة مجموعة معينة من الأعراف بالإصرار على تفسير معالم الخطاب وفقًا لمجموعة أخرى منها؟ حاول أن تُعيد كتابة النص المقتطف أعلاه بعد جعل الشاهدة في موقف مقاومة للأعراف التي يستخدمها رجل الشرطة، خصوصًا فيما يتعلق بغياب التقدير.

(٢) اللغة والخطاب

يتناول هذا القسم الحجة التي تقول إن الدراسة النقدية للغة ترى أن مفهوم اللغة الذي نحتاج إليه هو **مفهوم الخطاب**، أي اللغة باعتبارها شكلًا من أشكال الممارسة الاجتماعية. ولقد استخدم مصطلح اللغة في عدد من المعاني المختلفة، ومن بينها المعنيان اللذان استقر علماء اللغة على التمييز بينهما، وهما اللغة (langue)، والكلام (parole) (على نحو ما ذُكر في الفصل الأول). وليس أيٌّ من هذين معادلًا للخطاب، وإن كانت مناقشتهما قد تُفيد في إيضاح بعض المفاهيم المختلفة للغة، وكيف يختلف الخطاب عن المفاهيم الأُخَر.

(٣) اللغة والكلام

اشتهر التمييز بين اللغة والكلام بسبب العمل الذي قام به عالم اللغة السويسري فرديناند دي سوسير، وسوف أقتصر على الإشارة إلى الصورة التي اتخذها تفسير سوسير بصفة عامة؛ إذ إن أفكاره أقل وضوحًا وأقل بساطة مما قد يُفهم من قولي هذا، وذلك إلى حدٍّ ما؛ لأن النُّسَخ المنشورة لكتاباته قد جمعها أفراد غيره ونشروها بعد وفاته.

كان سوسير يعتبر اللغة (*langue*) نظامًا أو شفرة تسبق الاستخدام الفعلي للغة، وهي موحدة بين جميع أفراد الجماعة اللغوية، وتمثل الجانب **الاجتماعي** للغة في مقابل **الكلام** (*parole*) الذي يعتبر فرديًّا. وكان سوسير يرى أن **الكلام** المنطوق أو المكتوب **فعلًا**، تتحكم فيه الخيارات الفردية فقط. ولا يتحكم فيه المجتمع على الإطلاق. وهكذا فإن علم اللغة، في نظر سوسير، يهتم في المقام الأول **باللغة** (*langue*) لا **بالكلام** (parole).

ويتميز استخدام اللغة (أي **الكلام**)، حسبما كان سوسير يدرك، بتنوع لغوي واسع النطاق، وكان وصف هذا التنوع الذي قدَّمه علم اللغة الاجتماعي الحديث هو الذي أسهم أكثر من غيره في تقويض المفهوم السوسيري **للكلام** ؛ إذ أظهر علم اللغة الاجتماعي أن هذا التنوع ليس نتيجةَ الخيارات الفردية كما كان سوسير يتصور، بل نتيجة لمظاهر الاختلاف الاجتماعي، بمعنى أن اللغة تتنوع طبقًا للهويات الاجتماعية للأشخاص أثناء تفاعلهم مع بعضهم البعض، ولأغراضهم التي يحددها المجتمع، وأُطُرهم الاجتماعية، وما إلى هذا بسبيل. وهكذا فإن الفكرة الفردية عن الكلام التي أتى بها سوسير غير مُرْضية، واختياري لمصطلح **الخطاب** ينمُّ قبل كل شيء على التزامي بالرأي القائل بأن استخدام اللغة يتحكم فيه المجتمع.

ولكن ما شأن اللغة (*langue*)؟ كان سوسير يفهم اللغة (*langue*) باعتبارها شيئًا موحدًا متجانسًا في شتى أرجاء المجتمع. ولكن هل توجد حقًّا لغةٌ موحدة متجانسة؟ لا شك أن كثيرًا من الناس يتكلمون ويتصرفون كأنما توجد هذه اللغة، ونحن نألف جميعًا الحديث عن «اللغة الإنجليزية»، أو «الإنجليزية» وحسب، إلى جانب وجود جيش من المتخصصين في «اللغة الإنجليزية»، الذين يحاضرون عن «اللغة الإنجليزية»، ويكتبون الكتب عن النحو ويضعون المعاجم «للغة الإنجليزية»، وهو ما يصدق على اللغات الأخرى، «الألمانية» و«الروسية» و«الفرنسية» وهلمَّ جرًّا.

والتعريف الفكه للغة يقول: إنها «لهجة ذات جيش وأسطول»، ولكن هذه الفكاهة تُخفي دلالةً باطنة جادة. إذ إن الجيوش والأساطيل الحديثة من معالم «الأمة الدولة»، وقِس على ذلك التوحيد اللغوي، أو «إضفاء الطابع المعياري» على اللغة في أراضٍ شاسعة محددة سياسيًّا، وهو الذي يجعل للحديث عن «الإنجليزية» أو «الألمانية» معنًى ما. فعندما يتكلم الناس عن اللغة الإنجليزية في بريطانيا مثلًا فإنهم يقصدون الإنجليزية البريطانية **المعيارية**، أي الضرب الموحد المعياري للإنجليزية البريطانية. وانتشار هذا الضرب في جميع المجالات العامة المهمة، ومنزلتها الرفيعة بين معظم أفراد الشعب، من ثمار **التوحيد المعياري** (انظر الفصل ٣) باعتبار ذلك **جزءًا** من توحيد بريطانيا الحديثة اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا. ومن هذا المنظور، تبدو «الإنجليزية» وغيرها من «اللغات» من ثمار الأحوال الاجتماعية الخاصة بحقبة تاريخية محددة.

ولكن فكرة اللغة (*langue*) عند سوسير لا تتسم بخصوصية تاريخية؛ إذ تُوحي كتابته بأنه يرى أنَّ لكل جماعة لغوية، مهما تكن ظروفها التاريخية، لغتَها (*langue*)، كما كان يرى أن امتلاك هذه اللغة (*langue*) شرطٌ لامتلاك اللغة بمفهومها العام. أضف إلى ذلك افتراض سوسير أن جميع أفراد الجماعة اللغوية متساوون في معرفة لغتها وإتقانها، والواقع يقول بعكس ذلك، أي بالتفاوت في معرفة اللغات **المعيارية** وإتقانها.

والظاهرة البارزة في الفكرة السوسيرية عن **اللغة** (*langue*)، وفي الاستخدامات المناظرة للغة (*language*) عند علماء اللغة الناطقين بالإنجليزية، هي تشابهها مع بعض الأقوال الخاصة **بالتوحيد المعياري**. أي إن الانتشار الحقيقي لنوع معياري للُغةٍ ما بين سكَّانِ بلد ما وفي مجالاتِ استخدام هذا النوع يعتبر جانبًا من جوانب التوحيد المعياري، وهو يختلف عن المزاعم الطنانة الخاصة بذلك النوع المعياري، أي الزعم بأنه لغة الشعب كله، وأن كل شخص يستخدمه، وأن كل شخص يُجِلُّه وهلمَّ جرًّا. ومفاد هذه المزاعم تحويل اللغات المعيارية إلى **لغات قومية** أسطورية. ومن المعروف أن أحد الشروط السياسية اللازمة لإنشاء دولة أمة وبقائها يتمثل في أن تحظَى المؤسسات التي تُوَحِّدُها بالشرعية في أعين جماهير الشعب، وكثيرًا ما يتطلب الظفر بالشرعية استعمال هذه المزاعم الطنانة. وأنا لا أقول إن سوسير واللغويِّين الآخرين كانوا يتعمدون إعادة إحياء أسطورة ذات دوافع سياسية في نظريتهم اللغوية، ولكن: هل كان من قبيل المصادفة أن ظهرت فكرة اللغة (*langue*) في الفترة التي بلغت أسطورة «اللغة القومية» فيها ذروتَها، أي مطلع القرن العشرين؟

فلأربط الآن بين هذا وبين القرار الذي اتخذته بالتركيز على **الخطاب**. لن أقبل التركيز السوسيري على اللغة في مقابل استعمال اللغة، ولن أقبل من ناحية أخرى الطابع الفردي لاستعمال اللغة الذي يُوحي به مصطلح الكلام (*parole*). بل أقول إن التركيز لا بد أن يكون على استعمال اللغة، بشرط أن نُدرك أنه خاضع للمجتمع، ومن ثَم يتفق مفهومه مع ما أسمِّيه الخطاب. ولكنَّ جانبًا من جوانب التمييز السوسيري بين اللغة والكلام (*langue/parole*) ذو طابع عام ويشير إلى التمييز بين الأعراف الاجتماعية الباطنة والاستخدام الفعلي للغة، وهذا تمييز أوافق عليه، ولو بصورة مختلفة (انظر القسم التالي). ومع ذلك فلا أفترض (مثلما تفترض اللغة (*langue*)) أن الأعراف موحدة متجانسة، بل أرى أنها، على العكس من ذلك، تتسم بالتنوع وبالصراع على السلطة. وأما تحقيق التجانس — وهو الذي يوجد إلى حدٍّ ما في حالة التوحيد المعياري — فإن الذين يُمسكون بزمام السلطة يفرضونه فرضًا. وانظر الفصل ٣ حيث العرض التفصيلي لهذا الرأي.

(٤) الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية

شرحت النظر إلى اللغة من وجهة نظر الخطاب بعبارة «اللغة باعتبارها شكلًا من أشكال الممارسة الاجتماعية»، فما المعنى الدقيق الذي تحمله هذه العبارة؟ أولًا: إن اللغة جزء من المجتمع وليست خارجةً عنه بصورة ما. وثانيًا: إن اللغة عملية اجتماعية. وثالثًا: إن اللغة عملية يتحكم فيها المجتمع، أي إنها تخضع لتحكُّم جوانب أخرى (غير لغوية) في المجتمع. وسوف أناقش هذه جميعًا بالترتيب.

ليس من النادر أن تتضمن الكتب الدراسية عن اللغة أبوابًا عن العلاقة «بين» اللغة والمجتمع، كأنما كان هذان كيانَين مستقلَّين يتصادف أن يتصلَا في بعض الحالات. وأنا أرى أنه لا توجد علاقة خارجية «بين» اللغة والمجتمع بل علاقة داخلية وجدلية. فاللغة جزء من المجتمع، والظواهر اللغوية ظواهر اجتماعية **فعلًا**، وإن تكن من نوع خاص، والظواهر الاجتماعية ظواهر لغوية (إلى حدٍّ ما).

فأما الظواهر اللغوية فهي اجتماعية بمعنى أنه حيثما تكلم الناس أو أنصتوا أو كتبوا أو قرءوا، فإنما يفعلون ذلك بطرائق يحددها المجتمع ولها آثار اجتماعية. وحتى حين يَصِل وعيُ الناس بفرديتهم إلى ذروته ويتصورون أنهم بَرِئوا إلى أقصى حدٍّ من الآثار الاجتماعية — «في أحضان الأسرة» على سبيل المثال — فإنهم يستخدمون اللغة

أيضًا بطرائق تخضع للأعراف الاجتماعية. كما أن الطرائق التي يستخدم الناس اللغة بها في أشد لقاءاتهم خصوصية وحميمية لا تقتصر على الخضوع للعلاقات الاجتماعية التي تحدد صبغتها الاجتماعية، بل إن لها أيضًا آثارًا اجتماعية بمعنى الحفاظ على هذه العلاقات (أو في الواقع تغييرها).

والظواهر الاجتماعية لغوية، من ناحية أخرى، بمعنى أن النشاط اللغوي الذي يجري في السياقات الاجتماعية (شأن جميع ألوان النشاط اللغوي) ليس مجردَ انعكاس أو تعبير عن العمليات والممارسات الاجتماعية، بل إنه يمثِّل جزءًا من هذه العمليات والممارسات. فالمنازعات حول معنى بعض العبارات السياسية مثلًا من الجوانب الثابتة المألوفة في السياسة. فالناس أحيانًا يتجادلون صراحةً حول معاني بعض الألفاظ؛ مثل: **الديموقراطية، أو التأميم، أو الإمبريالية، أو الاشتراكية، أو التحرر، أو الإرهاب.** وكثيرًا ما يستخدمون الألفاظ في معانٍ بارزة الاختلاف والتضاد إلى حدٍّ ما، وما أيسر العثور على نماذج ذلك في المناقشات بين زعماء الأحزاب السياسية، أو قُل بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر هذه المنازعات أحيانًا مجردَ مقدمات أو فروع شجرَت من العمليات والممارسات الفعلية للسياسة. ولكنني أقول إنها ليست كذلك، بل إنها في ذاتها **سياسة**؛ إذ يتمثل جانب من السياسة في المنازعات والصراعات التي تحدث داخل اللغة وحول اللغة.

ولكن المسألة ليست مسألةَ علاقة متناظرة «بين» اللغة والمجتمع باعتبارهما وجهَين متكافئَين لكيان كلي واحد. فأما الكيان الكلي فهو المجتمع، واللغة عنصر من عناصره. وإذا كانت جميع الظواهر اللغوية اجتماعية، فليست جميع الظواهر الاجتماعية لغوية، وذلك على الرغم من وجود عنصر لغوي كبير عادةً، وإن كان كثيرًا ما لا يلقَى التقدير الصحيح، حتى في الظواهر الاجتماعية التي تقتصر على كونها لغويةً محضة (مثل الإنتاج الاقتصادي).

فلنتناول الآن النتيجة الثانية المترتبة على اعتبار اللغة ممارسة اجتماعية، والتي تقول: إن اللغة عملية اجتماعية، وليتمثل مدخلنا فيها يميز الخطاب عن **النص**؛ إذ سوف أتوسع في استخدام مصطلح النص، وسوف أستخدمه بالدلالة التي يستخدمه بها عالم اللغة مايكل هاليداي، أي بحيث يشمل النصوص المكتوبة و«النصوص المنطوقة»، وما النص المنطوق إلا ما يقال في قطعة من الخطاب المنطوق، ولكنني سوف أستخدم المصطلح بصفة عامة للإشارة إلى النسخة المكتوبة للكلام المنطوق.

والنص منتَجٌ لا عملية، فهو منتج لعملية إنتاج النص. ولكني سوف أستعمل مصطلح **الخطاب** في الإشارة إلى عملية التفاعل الاجتماعي برمتها، التي لا يمثل النصُّ إلا جزءًا منها. وهذه العملية تتضمن، إلى جانب النص، **عملية الإنتاج**، التي يعتبر النص من نواتجها، و**عملية التفسير** التي يعتبر النص من مواردها. ومن ثَم فإن تحليل النص لا يمثل إلا جزءًا من تحليل الخطاب، الذي يتضمن أيضًا عمليَّتَي الإنتاج والتفسير. ويمكن النظر إلى الخصائص الشكلية للنص من منظور تحليل الخطاب من ناحية، باعتبارها من **آثار** عملية الإنتاج، ومن ناحية أخرى باعتبارها **مفاتيح** في عملية التفسير. ومن الخصائص المهمة لعمليَّتَي الإنتاج والتفسير اشتمالها على التفاعل بين خصائص النص ونطاق واسع مما أشرت إليه في الفصل الأول بمصطلح «موارد الأعضاء»، وهي ما يحمله الناس في رءوسهم وينهلون منه عندما يُنتجون أو يفسرون النصوص، ومن بينها معرفتهم باللغة، والصور التي تمثِّل العالَمَين الطبيعي والاجتماعي اللذَين يعيشون فيهما والقيم والمعتقدات والافتراضات وما إليها بسبيل.

ولكن وصف عمليَّتَي الإنتاج والتفسير لا يكتمل إلا إذا تضمَّن خضوعهما للتحكم الاجتماعي، وهو ما يأتي بنا إلى النتيجة الثالثة المترتبة على النظر إلى اللغة باعتبارها ممارسة اجتماعية، أي إنها تخضع لتحكُّم جوانب اجتماعية أخرى غير لغوية. «فموارد الأعضاء» التي ينهل منها الأفراد حتى يتمكنوا من إنتاج النصوص وتفسيرها موارد معرفية بمعنى أنها توجد في رءوسهم، ولكنها اجتماعية بمعنى أن لها أصولًا اجتماعية، فهي وليدة المجتمع، وطبيعتها تعتمد على العلاقات والصراعات الاجتماعية التي وَلَّدَتها، كما أن طرائق انتقالها جماعية، وتتسم في مجتمعنا بالتفاوت في توزيعها. والناس يستوعبون ويتمثلون ما أنتجه المجتمع وأتاحه لهم، ويستخدمون هذه «الموارد» المستوعبة في ممارساتهم الاجتماعية، ومن بينها الخطاب. وهذا يُتيح للقوى التي تشكل المجتمعات موقعًا ذا أهمية حيوية داخل نفس الفرد، ولكن فاعلية هذا الموقع، كما سوف نرى، تعتمد على كونه غير ظاهر بصفة عامة. أضف إلى ذلك أن التحكم الاجتماعي لا يقتصر على طبيعة هذه الموارد المعرفية، ولكنه يسري أيضًا على أحوال استخدامها. فعلى سبيل المثال، نجد أن الاستراتيجيات المعرفية المتوقعة في إطار الأعراف تختلف عندما يقرأ المرء قصيدةً عنها عندما يقرأ إعلانًا في إحدى المجلات. ومن المهم أن نحسب حساب أمثال هذه الاختلافات عند تحليل الخطاب من منظور نقدي.

وإذن فإن الخطاب يتضمن الأحوال الاجتماعية، ويمكن تحديدها بالتمييز بين **الأحوال الاجتماعية للإنتاج** و**بين الأحوال الاجتماعية للتفسير**. ويضاف إلى ذلك

أن هذه الأحوال الاجتماعية يمكن أن تُعزى إلى ثلاثة مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي؛ أولها: مستوى الحالة الاجتماعية، أو البيئة الاجتماعية المباشرة التي يقع فيها الخطاب، وثانيها: هو مستوى المؤسسة الاجتماعية التي تشكِّل الإطار الأوسع للخطاب، وثالثها: مستوى المجتمع كله. والذي أقوله باختصار، هو أن هذه الأحوال الاجتماعية تشكل «الموارد» التي ينهل منها الناس في الإنتاج والتفسير، وإنها، بدورها، تشكِّل الطريقة التي يُنتجون بها النصوص ويفسرونها. (انظر: الشكل ٢-١).

وهكذا فعندما يرى المرء اللغة باعتبارها خطابًا وممارسة اجتماعية، فإنه يلتزم لا بتحليل النصوص وحسب، ولا بتحليل عمليَّتَي الإنتاج والتفسير وحسب، بل بتحليل العلاقة بين النصوص والعمليتَين وأحوالهما الاجتماعية، أي الأحوال المباشرة الخاصة بسياق الحال وكذلك الأحوال البعيدة الخاصة بالهياكل الاجتماعية والمؤسسية. أو إذا استخدمنا الكلمات المطبوعة بالبنط الثقيل في الشكل ٢-١، العلاقة بين **النصوص والتفاعل والسياقات**.

وبالتوازي مع هذه الأبعاد الثلاثة للخطاب، سوف أميز بين ثلاثة أبعاد أو ثلاث مراحل للتحليل النقدي للخطاب، وهي:

- **الوصف**: وهو يمثل المرحلة الخاصة بالخصائص الشكلية للنص.
- **التفسير**: وهو يختص بالعلاقة بين النص والتفاعل، أي بالنظر إلى النص باعتباره عملية إنتاج، وباعتباره موردًا في عملية التفسير؛ ولاحِظ أنني أستخدم مصطلح التفسير في الإشارة إلى العملية التفاعلية وباعتباره مرحلة من مراحل التحليل، لأسباب أُبيِّنها في الفصل السادس.
- **الشرح**: وهو يختص بالعلاقة بين التفاعل والسياق الاجتماعي، أي بالتحكم الاجتماعي في عمليتَي الإنتاج والتفسير وآثارهما الاجتماعية.

وسوف أناقش هذه المراحل الثلاث بالتفصيل في إطار الإجراءات الخاصة بالتحليل النقدي للخطاب في الفصلين الخامس والسادس.

ونستطيع أن نُشير إلى ما يجري في كل مرحلة من هذه المراحل بمصطلح «التحليل»، ولكننا يجب أن نذكر أن طبيعة التحليل تتغير عندما ننتقل من إحدى المراحل إلى سواها. وأقول بصفة خاصة إن التحليل في مرحلة الوصف يختلف عن التحليل في مرحلتَي التفسير والشرح. ففي حالة الوصف، عادةً ما يعتبر التحليل قضيةَ تحديد و«توصيف»

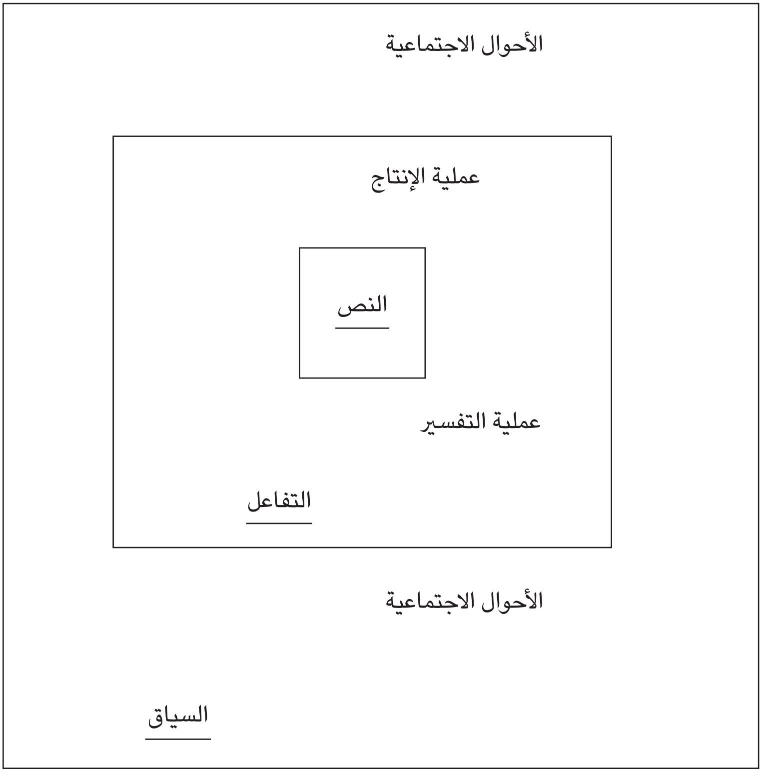

شكل ٢-١: الخطاب باعتباره النص والتفاعل والسياق.

الملامح الشكلية للنص من حيث فئات الإطار الوصفي، وهكذا فإن «موضوع» الوصف، أي النص، كثيرًا ما يُرى أنه قائم من دون إشكاليات. ولكن هذا القول خادع، كما يبين ذلك الخطاب المنطوق خير بيان؛ إذ على المرء أن يُنتج «نصًّا ما» بكتابة الكلام الملفوظ، ولكن طرائق هذه الكتابة متعددة مهما يكن طول الكلام المنطوق، ولا مندوحة عن تأثير تفسير النص في الأسلوب الذي يكتبه المرء به.

وأما عندما ننتقل إلى مرحلتي التفسير والشرح، فلا يمكن النظر إلى التحليل باعتباره تطبيقًا لإجراءات معينة على «شيء ما»، حتى ولو وضعنا المحاذير الخاصة باعتباره «شيئًا». فالذي يحلله المرء هنا أقل تحديدًا. ففي حالة التفسير نجد أنه يتمثل في العمليات المعرفية للمشاركين، وفي حالة الشرح يصبح العلاقات بين الأحداث الاجتماعية

العابرة (أي التفاعلات)، والهياكل الاجتماعية الثابتة التي تشكِّل هذه الأحداث وتتشكَّل من خلالها. وفي الحالتين يكون على المحلل أن يقدِّم تفسيرات (بالمعنى الواسع) لعلاقات معقدة خفية.

وعلى الرغم من أنني سوف أستخدم، من باب التيسير، فكرةً للوصف تتفق مع الاتجاه المشار إليه عاليه، فلا بد أن أقول إن الوصف يعتمد، في نهاية المطاف، على «تفسير» المحلل بمعناه الواسع الذي استخدمتُ المصطلح فيه لتوِّي، مثلما تعتمد كتابة الكلام عليه تمامًا. فالذي يراه المرء في النص، وما يعتبره جديرًا بالكتابة، وما يختار أن يؤكده في الوصف، أمورٌ تعتمد جميعًا على كيفية تفسير النص. إذ يوجد اتجاه وضعي (انظر الفصل الأول حيث يَرِد هذا المصطلح) يَعْتبر النصوصَ اللغوية «أشياء» ذوات خصائص شكلية يمكن وصفُها وصفًا آليًّا من دون تفسير. ولكن المحللين لن يستطيعوا أن يمنعوا أنفسهم (مهما حاولوا) من الاشتباك مع النواتج الإنسانية بأسلوب إنساني، أي — من ثم — بأسلوب تفسيري.

(٥) اللغة اللفظية والبصرية

على الرغم من أن التركيز في هذا الكتاب سوف ينصبُّ أساسًا على الخطاب الذي يتضمن نصوصًا لفظية، فإن التناول الطبيعي يقضي بألَّا نتصورَ أن الخطاب مقصور على الألفاظ. وحتى حين تكون النصوص لفظية في جوهرها (وأنا أقصد النصوص المنطوقة هنا خصوصًا) فإن نسيج الحديث تتداخل فيه خطوط الإيماءات، والتعبير على الوجه، والحركة، ووضع الجسم أثناء الكلام، إلى الحد الذي يتعذر معه فهمه فهمًا صحيحًا إلا بأخذ هذه «الإضافات» في الاعتبار. ولنُطلق عليها مجتمعةً صفة المظاهر **البصرية**، استنادًا إلى أن المفسرين يُدركونها جميعًا بأبصارهم. والمظاهر البصرية يمكن أن تصاحب الحديث وتساعد على تحديد معناه، وانظر مثلًا كيف أن الابتسامة المتكلفة يمكن أن تحوِّل السؤال ذا المظهر البريء إلى سخرية مريرة. أو قد تكون المظاهر البصرية بديلًا مقبولًا تمامًا عن الكلام؛ فالإيماء بالرأس وهزُّ الأكتاف قد ينوبان عن التعبير عن كلمات؛ مثل «نعم»، و«لا»، و«لا أدري». وهي أمثلة واضحة.

وأما حين نتصدَّى للمادة المكتوبة، أو المطبوعة، أو الواردة في فيلم سينمائي أو برنامج تليفزيوني فإن أهمية المظاهر البصرية أوضح كثيرًا من ذلك. والواقع أن الأحداث قد تجاوزت التعارض التقليدي بين اللغة المنطوقة والمكتوبة، وإذا شئنا مصطلحات

ذات نفع أكبر في المجتمع الحديث قلنا إن اللغة **البصرية** هي التي غدَت تُعارض اللغة **المنطوقة**. فمن المشهور مثلًا أن الصورة الفوتوغرافية تتمتع بأهمية التقرير اللفظي في تقديم «رسالة» خبر من الأخبار في الصحيفة، وكثيرًا ما تعمل الوسائل البصرية مع الوسائل اللفظية بأسلوب يجعلهما يدعمان بعضهما بعضًا إلى الحد الذي يتعذر معه الفصل بينهما. أضف إلى ذلك أن الأهمية الاجتماعية النسبية للصور البصرية تزداد بصورة مثيرة، ويكفي أن تذكر إلى أيِّ حدٍّ يستغل الإعلان الوسائل البصرية، وهو نوع من أنواع الخطاب الحديث الذي يتسم بالشعبية الجارفة والانتشار الشديد. ولهذه الأسباب مجتمعة سوف أتوسع في معاني الخطاب والنص ولا أحصرها حصرًا يقيدها، وإن كان تركيزي، كما قلت ينصبُّ في المقام الأول على العنصر اللفظي؛ إذ سوف تظهر الوسائل البصرية في شتى أرجاء الفصول التالية.

(٦) الخطاب ونظم الخطاب

ينظر هذا القسم في جانب من جوانب الأحوال الاجتماعية للخطاب وكيف تتحكم الهياكل الاجتماعية فيه، أي كيف يخضع الخطاب الفعلي لأعراف الخطاب الكامنة [في المجتمع]. وأرى أن هذه الأعراف تنتظم في مجموعات أو شبكات أطلق عليها **نظم الخطاب** وهو المصطلح الذي استخدمه ميشيل فوكوه. وإلى جانب ذلك، فإن هذه الأعراف ونظم الخطاب تجسِّد أيديولوجيات معينة.

ويتمتع مصطلحَا **الخطاب والممارسة** هنا بما يمكن أن نسمِّيَه «الغموض اللائق»؛ إذ يمكن أن يُشيرا إلى ما يفعله الناس في مناسبة معينة، أو ما يفعله الناس عادة حين تحين مناسبة من نوع معين. أي إن المصطلحَين يمكن أن يُشيرا إما إلى فعل أو إلى أحد الأعراف. والغموض لائق هنا لأنه يساعد على تأكيد الطابع الاجتماعي للخطاب والممارسة، من خلال الدلالة على أن الحالة الفردية دائمًا ما تُضمر أعرافًا اجتماعية؛ فأي خطاب أو ممارسة يعني ضمنًا وجودَ أنماط عرفية للخطاب أو الممارسة. والغموض يشير أيضًا إلى وجود شروط مسبقة للفعل الذي يقوم به أشخاص بصفتهم الفردية؛ إذ لا يستطيع الفرد أن يعمل إلا إذا توافرت الأعراف الاجتماعية التي يمكنه أن يعمل في إطارها. ويتمثل جزء من المعنى المضمر لفكرة الممارسة الاجتماعية في أن الناس يتمتعون بالقدرة [على الفعل] بفضل القيود التي يتعرَّضون لها، أي إنهم يستطيعون

القيام بفعل ما بشرط أن يفعلوا ما يفعلونه في إطار قيود أنماط الممارسة، أو الخطاب. ولكن هذا القول يجعل الممارسة الاجتماعية تبدو خاضعةً لقيود أشد مما تخضع له في الواقع، وسوف أسوق الحجة في القسم الأخير من هذا الفصل على أن الالتزام بالقيود الاجتماعية لا يمنع المرء من أن يكون خلَّاقًا.

وسوف أستخدم مصطلح الخطاب للإشارة إلى «الفعل الخِطابي» (discoursal action)، أي إلى الحديث الفعلي أو الكتابة الفعلية، وأستخدم مصطلح **الممارسة** بطريق موازية. إذ يمكن أن يستخدم الخطاب للإشارة عمومًا إلى «الفعل الخِطابي»، أو إلى حالات محددة (كالإشارة إلى «**خطاب ما**»، أو «**ممارسة ما**»)، وسوف أستخدم **الخطاب** أيضًا في حالة عدم نشوء خطر الغموض عند الإشارة إلى أحد الأعراف أو إلى نمط من أنماط الخطاب (مثل: الخطاب الخاص بالمقابلات الشرطية). وحيثما كان المعنى غير واضح، فسوف أستعمل بدلًا من هذين المصطلحَين مصطلحَي **نمط الخطاب** أو **أعراف الخطاب**.

> سبق لي أن ذكرت أن المجتمع يتحكم في التفاعلات جميعًا حتى ما يتسم منها بطابع الخصوصية والحميمية داخل الأسرة. حاول أن تتذكر خطابًا يتسم بأقصى الخصوصية والفردية بينك وبين المقربين منك. هل توافق على الزعم القائل بأن هذا الخطاب، حتى في هذه الحالة، دائمًا ما ينطوي على أعراف خِطابية؟

ولا تتمثل القيود التي يخضع لها الخطاب والممارسة في شتى الأنماط المستقلة للخطاب والممارسة بل في الشبكات التي يعتمد بعضها على بعض ونستطيع أن نُطلق عليها مصطلح «النظم»، أي إن لدينا **نُظُمًا للخطاب ونُظُمًا اجتماعية**. والنظام الاجتماعي هو الأعم الأشمل؛ فنحن نشعر دائمًا بوجود المجتمع وشتى المؤسسات الاجتماعية التي نعمل من خلالها باعتبارها مقسمة ذوات حدود، وذوات **بناء أو هيكل** خاص يفصل بين مجالات العمل المختلفة، وأنماط المواقف المختلفة، ولكلٍّ منها نمط ممارسة يرتبط بها. وسوف أستخدم مصطلح **النظام الاجتماعي** للإشارة إلى مثل ذلك البناء لحيِّز اجتماعي معين بحيث يقسمه إلى مجالات شتى ترتبط بشتى أنماط الممارسة. وأما ما سوف أدعوه «نظام خطاب» فهو في الحقيقة نظام اجتماعي يُنظَر إليه من منظور خطابي محدد، أي من حيث أنماط الممارسة التي ينقسم إليها الحيِّزُ الاجتماعي ويتصادف أن تمثِّل أنماطًا للخطاب. وهذا ملخص في الشكل ٢-٢.

النظام الاجتماعى	نظام الخطاب
أنماط الممارسة	أنماط الخطاب
الممارسة الفعلية	الخطابات الفعلية

شكل ٢-٢: النظم الاجتماعية ونظم الخطاب.

أشرتُ عاليه إلى أن النظم الاجتماعية ذوات **بناء أو هيكل خاص**، ومعنى ذلك أن النظم الاجتماعية لا تختلف وحسب من حيث أنماط الممارسة التي تتضمنها بل أيضًا من حيث نوع العلاقات فيما بينها، أي من حيث هيكل بنائها. وعلى غرار ذلك تختلف نظم الخطاب من حيث أنماط الخطاب وأسلوب هيكلتها أو بنائها. إذ نجد مثلًا أن «المحادثة» باعتبارها «نمط خطاب» قائمة في شتى نظم الخطاب وترتبط بشتى المؤسسات الاجتماعية. وهذا طريف في ذاته، ولكننا نجد طرافة أكبر إذا رأينا كيف تختلف نظم الخطاب من حيث العلاقة فيما بين المحادثة وأنماط الخطاب الأخرى (مثل علاقة التكامل أو التعارض أو التنافي [أي استحالة اجتماعها بغيرها] أو ما عدا ذلك). فعلى سبيل المثال، لا تضطلع المحادثة بدور بارز أي ظاهر للعيان في الإجراءات القانونية، ولكن قد يكون لها دورٌ خفي، مثل دورها في المساومات غير الرسمية بين وكلاء النيابة والمحامين. ومن ناحية أخرى نرى في التعليم أن المحادثة قد يكون لها أدوارٌ متفق عليها، لا قبل وبعد الدروس التي يُحدِّدها المعلمون وحسب، بل أيضًا باعتبارها شكلًا من أشكال النشاط الباطن في «خطاب» الدرس.

وإلى جانب نظام الخطاب الخاص بإحدى المؤسسات الاجتماعية، وهو الذي يتولَّى بناء أنواع الخطاب التي تشكله بطريقة معينة، نستطيع أن نُشير إلى نظام الخطاب للمجتمع بأسره، وهو الذي يتولَّى بناء أنظمة الخطاب الخاصة بشتى المؤسسات الاجتماعية بأسلوب خاص. وأما كيف تُبنَى أنواع الخطاب في أحد أنظمة الخطاب؟ وكيف تتغير طرائق البناء على مر الزمن؟ فهي من المسائل التي تحددها علاقات السلطة التي تتغير على مستوى المؤسسة الاجتماعية أو المجتمع كله. والسلطة في هذه المستويات تتضمن القدرة على التحكم في نُظُم الخطاب، وأحد جوانب هذا التحكم أيديولوجي

الطابع، بمعنى أنه يضمن التناغم بين نظم الخطاب أيديولوجيًّا، وقد يكون التناغم الأيديولوجي داخليًّا أو (على المستوى المجتمعي) فيما بينها. انظر الفصل ٣ حيث المزيد من التفاصيل.

فلنحاول إذن أن نربط هذا بنموذج المقابلة الشخصية الذي سبق تقديمه. إنه خطاب (أو جزء من خطاب، على وجه الدقة) يستند إلى نمط واحد للخطاب خاص بمقابلة الشهود، أو بمزيد من التحديد، مرحلة جمع المعلومات، أو حادثة تمثل الخطاب المذكور. وفيه تبدو العلاقة بين الأعراف والممارسة، أي بين نمط الخطاب والخطاب، مباشرة يسيرة الفهم، فهي تقليدية تمامًا في هذه الحالة، ومعالمها التي أشرت إليها آنفًا يسهل التنبؤ بها وتوقعها بالنسبة لهذا النمط. أي إن نمط الخطاب عنصر من عناصر نظام الخطاب المرتبط بالعمل الشرطي باعتباره مؤسسة اجتماعية. وهو يختلف اختلافًا بيِّنًا عن غيره، أي عن «خطاب» إلقاء القبض على شخص ما، أو خطاب توجيه التهمة لشخص مشتبه فيه، كما تختلف الحادثة المذكورة عن غيرها من أساليب خطاب المقابلات مع الشهود، مثل إجراء التحقيق أو الاستجواب بهدف التحقق من صحة ما يرويه الشاهد. وعلى الرغم من أن المشاركين الذين يتمتعون بسلطة أكبر، ويمثِّلهم في هذه الحالة رجال الشرطة الذين يُجرون المقابلة، يتمتعون أيضًا بمزية تحديد نمط أو أنماط الخطاب المناسبة للحالة، فإن الاختيار يضع جميع المشاركين في مواقع محددة داخل نظام الخطاب والنظام الاجتماعي للعمل الشرطي. كما أنه يحدد لهم نوعًا واحدًا من عدد من الإجراءات الخاصة بهذه الحالة، وهي التي تشكِّلها سلسلة من أنماط الخطاب في نظم محددة؛ إذ من المحتمل أن جمع المعلومات سوف يتلوه تحقيقٌ يؤدي إلى توجيه التهمة، مثلًا. وهكذا نرى أن مقتطفًا صغيرًا مثل هذا يكشف لنا لا عن نمط خطاب معين فقط بل عن نظام خطاب كامل.

وعندما قلت إن الخطاب **ينهل من** أنماط الخطاب (والممارسة تنهل من أنماط الممارسة) كنت أحاول أن أتجنب كلَّ ما يوحي بعلاقة آلية بين الطرفين. فعلى الرغم من ضرورة وجود الأعراف حتى نستطيع الاشتباك مع الخطاب، فإن الأخير ليس مجردَ تحقيق أو تنفيذ الأول. والواقع أن خطابًا واحدًا قد يستطيع أن ينهل من نمطَين أو أكثر من أنماط الخطاب، ومن الممكن أن تجتمع الأنماط، من ناحية المبدأ، بصور لا تُحصى. وعلينا أن نذكر أن الخطاب ليس تنفيذًا [أو تفعيلًا] لنمط أو أنماط بل تجسيد خلاق

من خلال الجمع بين الموارد المتاحة، وأما الحالة التقليدية للخطاب الذي ينهل من نمط خطاب واحد، مثل نموذج المقابلة السالف، فهو حالة محددة ولا يمثل المعيار السائد. انظر قسم **جدلية الهياكل والممارسات** أدناه، والفصل السابع.

حاول أن تتأمل مكان عملك أو دراستك الحالي أو السابق من حيث ممارساته الاجتماعية باعتباره نظامًا اجتماعيًّا ونظام خطاب. اذكر بعض الأنماط الرئيسية للممارسة، وحاول أن تبيِّن الحدود التي تفصلها عن بعضها البعض، وقد يكون ذلك من حيث أنواع المواقف والمشاركين المرتبطين بك. إلى أي حد تنتمي الأنماط والحدود المذكورة إلى الخطاب وإلى أيِّ حدٍّ لا تنتمي إليه؟

(٧) الطبقة والسلطة في المجتمع الرأسمالي

يتوسع هذا القسم في مناقشة الأحوال الاجتماعية للخطاب على المستويَين المجتمعي والمؤسسي، ويبيِّن كيف تحدِّد الهياكل الاجتماعية على هذين المستويَين طبيعة الخطاب. وأقول أولًا إن أسلوب هيكلة نظم الخطاب والأيديولوجيات التي تجسِّدها هذه النظم، يخضع لعلاقات السلطة في مؤسسات اجتماعية معينة وفي المجتمع بأسره. ومن ثَم فنحن نحتاج إلى إبداء الحساسية في التحليل النقدي للغة لخصائص المجتمع والمؤسسات التي تهمُّنا. وهكذا فسوف أبدأ، فيما يلي، بتحديد بعض الخصائص والاتجاهات البنيوية الأساسية للمجتمع البريطاني، وإن كان ذلك بالخطوط العريضة وحسب، والمجتمعات الرأسمالية المماثلة تتسم بمعالم مشابهة لها. وسوف أُشير بعد ذلك إلى صور تحكُّم المعالم المذكورة، فيما يبدو، في خصائص الخطاب في بريطانيا الحديثة. وسوف يجد القراء تحليلًا يتميز بتفاصيل أكبر لهذه المسائل في الفصل الثامن. وأودُّ أن أؤكد أن التفسير الذي أقدِّمه للمجتمع البريطاني ليس محايدًا؛ إذ لا يوجد ما يسمى بالتفسير المحايد، ولكنه تفسير تتجلَّى فيه خبرتي وقِيَمي والتزاماتي السياسية.

يعتبر الأسلوب الذي ينظم به مجتمع ما إنتاجَه الاقتصادي، وطبيعة العلاقات القائمة في الإنتاج بين الطبقات الاجتماعية، من المعالم البنيوية الأساسية التي تتحكم في غيرها. ففي المجتمع الرأسمالي يعتبر الإنتاج في المقام الأول إنتاج السلع والبضائع للبيع في الأسواق بغرض تحقيق ربح فردي، لا إنتاجًا لسلع يستهلكها منتجوها مباشرة، على سبيل المثال. والعلاقة الطبقية التي يعتمد عليها هذا الشكل من أشكال الإنتاج علاقة

طبقة (رأسمالية) تملك وسائل الإنتاج، وطبقة (عاملة) مضطرة إلى بيع قدرتها على العمل إلى الرأسماليِّين في مقابل أجر معين يُمكِّنها من العيش.

ولكن ألَا يوجد عدد كبير من الناس الذين يرتبطون بعلاقة تتماسُّ إلى حدٍّ ما مع عملية الإنتاج المذكورة لا بعلاقة مشاركة مباشرة؟ يبدو أن هذا يصدق على العدد المتزايد من الأشخاص الذين يعملون في صناعات «الخدمات» وتزجية أوقات «الفراغ»، من شتى فئات العاملين المهنيِّين وغيرهم. وربما كان بعض هؤلاء يمثلون طبقات صغرى؛ وبعض هؤلاء (كالعاملين المهنيِّين) ينتمون معياريًّا إلى «طبقة وسطى» أو طبقة البورجوازية الصغيرة. وسوف أشير إشارة فضفاضة إلى «طبقة وسطى» ولكنني سوف أفترض أيضًا أن الطبقة العاملة تتميز بالتعقيد الداخلي في بريطانيا الحديثة، وتتضمن جماعات العاملين «بالخدمات» وتزجية «أوقات الفراغ» والعمال «التقنيين» وغيرها من الجماعات، إلى جانب جماعات أساسية من العمال الذين يُنتجون السلع.

(٨) السلطة الاقتصادية، وسلطة الدول، والسلطة الأيديولوجية

تبدأ العلاقة بين الطبقات الاجتماعية في الإنتاج الاقتصادي، ولكنها تمتدُّ لتشمل جميع أجزاء المجتمع. كما تعتمد سلطة الطبقة الرأسمالية على قدرتها على التحكم في **الدولة**، وسوف أفترض، على عكس ما تقول به النظرة إلى الدولة باعتبارها تقف موقفًا محايدًا «فوق» الطبقات، أن الدولة تمثِّل العنصر الأساسي الذي يحافظ على سيادة الطبقة الرأسمالية والتحكم في الطبقة العاملة. وهذه السلطة السياسية لا تقتصر ممارستُها في العادة على الرأسماليِّين، بل يمارسها تحالفٌ بين الرأسماليِّين وغيرهم ممن يرَون أن مصالحهم ترتبط برأس المال، كالعديد من العاملين المهنيِّين مثلًا. ولنا أن نُشير إلى هذا التحالف باسم **الكتلة السائدة** أو **المهيمنة**.

وتنهض سلطة الدولة — التي تشمل الحكومة، والسيطرة على الشرطة والقوات المسلحة وموظفي الحكومة وما إلى ذلك — بدور حاسم في فترات الأزمات. وأما في الأحوال العادية للحياة في المجتمع الرأسمالي، فإن مجموعةً كاملة من المؤسسات الاجتماعية مثل التعليم والقضاء والأديان وأجهزة الإعلام، بل والأسرة، تعمل بصورة جماعية وتراكمية على ضمان استمرار سيادة الطبقة الرأسمالية، وكثيرًا ما لا يرتبط أصحاب السلطة في هذه المؤسسات الاجتماعية بروابط مباشرة تذكِّر بالطبقة الرأسمالية.

وخذ على سبيل المثال الإدارات التعليمية المحلية، ومجالس أمناء المدارس، وكبار المعلمين المسئولين عن معظم ما يجري في المدارس. ومع ذلك فقد أُجريت تحليلات أتَت بنتائج مُقنعة عن الأسلوب الذي تُطبقه المؤسسة التعليمية وغيرها من المؤسسات لتدريب الأطفال على التكيُّف وقبول النظام القائم للعلاقات الطبقية.

ونستطيع تقديم ما يشرح ذلك إلى حدٍّ ما بالإشارة إلى أنَّ مَن يتمتعون بالسلطة في هذه المؤسسات يرَون أساسًا أن مصالحهم مرتبطةٌ بالرأسمالية. ولكن لدينا عاملًا أهم وهو **الأيديولوجيا**. فالممارسات المؤسسية التي ينهل منها الناس دون تفكيرٍ كثيرًا ما تجسِّد افتراضات تُضفي المشروعية المباشرة أو غير المباشرة على علاقات السلطة القائمة. والممارسات التي تبدو عامةً شاملة منطقية، كثيرًا ما يتبيَّن أن لها أصولًا في موقف الطبقة المهيمنة أو الكتلة المهيمنة، وأنها اكتسبت بعد ذلك الصورة **الطبيعية**. وحيثما كانت أنماط الممارسة، وأنماط الخطاب في حالات كثيرة، تعمل بهذا الأسلوب بغرض الحفاظ على علاقات السلطة غير المتكافئة، فسوف أقول إنها تعمل بأسلوب **أيديولوجي**.

وتعتبر السلطة الأيديولوجية، أي السلطة التي تُتيح للمرء تصويرَ ما يفعل باعتباره ممارسة عامة يقبلها المنطق السليم، عاملًا مهمًّا يستكمل السلطة الاقتصادية والسياسية، وهي تتمتع بدلالة خاصة هنا بسبب ممارستها في الخطاب. ولدينا بصفة عامة (كما ذكرت بإيجاز في الفصل الأول) أسلوبان يستطيع أصحاب السلطة اتِّباعهما في ممارستها والحفاظ عليها، إما إرغام الآخرين على الانصياع لهم، ورصد عقوبات تَصِل إلى العنف البدني وإلى القتل آخر الأمر، وإما اكتساب رضا الآخرين عن امتلاكهم وممارستهم للسلطة، أو على الأقل عدم اعتراضهم على ذلك. أي باختصار من خلال **القسر** أو **الرضا**. وأما في الواقع العملي فإن القسر والرضا يجتمعان بنِسَب متفاوتة في كل حالة. فالدولة لديها قوات القمع التي يمكن أن تُستخدم في القسر إذا دعَت الضرورة، ولكن أية طبقة حاكمة تجد أنها تستطيع الحكم بتكاليف ومخاطر أقل إذا استطاعت ضمان الرضا. والأيديولوجيا هي الآلية الأساسية للحكم من طريق الرضا، وما دام الخطاب يمثل الوسيلة الفضلى للحكم من طريق الرضا، فإن للخطاب أهميةً اجتماعية كبرى في هذا الصدد. انظر الفصل الرابع حيث المزيد من المناقشة، ولكن انظر ما سوف يأتي بعد حين هنا.

تأمل مرة أخرى مكان عملك أو دراستك أو أية مؤسسة أخرى تعرفها، من حيث التوازن القائم فيها بين القسر والرضا، والقوة والأيديولوجيا، في الحفاظ على السيطرة الاجتماعية. هل يمكنك تحديد أنماط معينة للخطاب تتسم بالأهمية الأيديولوجية «للحكم من طريق الرضا»؟

(٩) علاقات السلطة والعلاقات الطبقية والصراع الاجتماعي

لا يمكن حصر علاقات السلطة في العلاقات الطبقية؛ إذ توجد «علاقات سلطة» بين الفئات الاجتماعية في المؤسسات — كما رأينا — وعلاقات سلطة بين النساء والرجال، وبين الطوائف العرقية، وبين صغار السن وكبار السن، وهي لا تقتصر على مؤسسات بعينها. وتتمثل إحدى المشكلات القائمة عند تحليل الرأسمالية المعاصرة في كيفية النظر إلى الارتباط بين العلاقات الطبقية وبين الأنماط الأخرى المذكورة من العلاقات. إذ نرى من ناحية عدم وجود رابطة بسيطة شفافة بينها تُبرر **حصر** هذه العلاقات الأخرى في العلاقات الطبقية، أي من طريق اعتبارها مجردَ تعبيرات غير مباشرة عن الطبقة. ولكن العلاقات الطبقية — من الناحية الأخرى — تحدِّد طبيعة المجتمع، وتؤثر تأثيرًا أساسيًّا ونفاذًا في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك هذه العلاقات الأخرى، بحيث يصبح من المحال أن نقبل اعتبار العلاقة بين الجنسين أو بين الأعراق المختلفة وما إلى ذلك مجرد علاقات موازية للعلاقات الطبقية. وسوف أقول إن العلاقات الطبقية تتمتع بمكانة جوهرية أكبر من غيرها. وإنها تضع المعايير العريضة التي تمثل قيودًا على تطور العلاقات الأخرى، وهي معايير تبلغ من السعة ما يسمح بخيارات كثيرة تتسم بالضيق الناجم عن عوامل ذاتية تتعلق بكل علاقة يُنظر إليها.

وعلاقات السلطة علاقات صراع في جميع الأحوال، وأنا أستخدم مصطلح «الصراع» هنا في معناه التقني الذي يشير إلى العملية التي تشتبك فيها الفئات الاجتماعية ذوات المصالح المختلفة في صراع مع بعضها البعض. والصراع الاجتماعي ينشأ بين فئات منوعة، أي بين النساء والرجال، وبين السود والبيض، وبين الشبان والكهول، وبين الفئات المسيطرة في المؤسسات الاجتماعية وبين الفئات التي تسيطر عليها، وهلمَّ جرًّا لكنه مثلما تعتبر العلاقات الطبقية العلاقات الجوهرية الأولى في المجتمع الطبقي، يعتبر الصراع الطبقي أيضًا الصراع الجوهري الأول فيه. والصراع الطبقي خصيصة لازمة وكامنة في كل نظام اجتماعي يعتمد تحقيق الحد الأقصى من الأرباح والسلطة فيه لإحدى

الطبقات على استغلالها لطبقة أخرى وسيادتها عليها. وقد يبدو الصراع الاجتماعي شديدًا إلى حد ما، وقد يتخذ أشكالًا سافرة إلى حد ما، ولكن جميع التطورات الاجتماعية، وأية ممارسة للسلطة، تقع في إطار الصراع الاجتماعي. ويصدق هذا أيضًا، كما سنرى في الفصل الثالث، على اللغة: فاللغة تمثل موقعًا للصراع الطبقي وعاملًا يسهم فيه، ولا بد للذين يمارسون السلطة من خلال اللغة أن يشتبكوا في صراع دائم مع غيرهم للدفاع عن موقعهم (أو فقدانه).

(١٠) التحولات في الرأسمالية

مرَّت الرأسمالية بتحولات كثيرة في القرن التاسع عشر. ورصد ماركس في تحليلاته الاقتصادية الاتجاه نحو **الاحتكار**، أي نحو تركيز الإنتاج في عدد يتناقص باطراد من الوحدات التي تتسع باطراد. وقد اشتد بروز هذا الاتجاه على مر الزمن، حتى أصبح نطاق التركيز المذكور دوليًّا، بمعنى أن عددًا صغيرًا نسبيًّا من الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات تسيطر الآن على الإنتاج في العالم الرأسمالي.

وفي الوقت نفسه أخذت الساحة الاقتصادية الرأسمالية تتسع باطراد حتى أصبحت تشمل عددًا من جوانب الحياة التي كانت تعتبر فيما مضى منفصلةً تمامًا عن الإنتاج. كما اتسع مفهوم السلعة؛ فبعد أن كانت «بضاعة» ملموسة غدَت تتضمن شتى الأشياء غير الملموسة: مثل الدورات التعليمية، والتأمين الصحي، والجنازات، وقضاء العطلات [في منتجات استجمام]، وهي التي تُباع الآن وتُشترَى في الأسواق المفتوحة في «عروض شاملة»، مثل مساحيق الصابون. وازداد التركيز بصورة مطردة على استهلاك السلع، وهو الاتجاه الذي يلخِّصه مصطلح «**المذهب الاستهلاكي**». وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الاقتصاد وسوق السلع يؤثران تأثيرًا هائلًا في حياة الناس، بما في ذلك (خصوصًا، عن طريق التليفزيون) حياتهم «الخاصة» في البيت وفي الأسرة.

ومن الاتجاهات الأخرى التي تُجرَى بالتوازي مع هذا الاتجاه زيادةُ سيطرة الدولة والمؤسسات على الناس من خلال شتى ضروب البيروقراطية. فمن ناحية أصبحت الدولة تتدخل ويزداد تدخُّلها لخلق الظروف الملائمة لتيسير عمل الشركات المتعددة الجنسيات، من حيث الضوابط على العملات، والسيطرة على التضخم، وفرض القيود على الأجور وعلى قدرة النقابات في القيام بالإضرابات، وما إلى هذا بسبيل. ومن ناحية أخرى ظهر الجانب المضاد للمزايا التي اكتسبها الناس من دولة الرعاية، وهو الزيادة الحادة في درجة الفحص الذي يتعرض له أفراد الجمهور على أيدي الجهاز البيروقراطي.

هل تستطيع أن تجد أمثلةً للتوسع في مفهوم السلعة؟ ابحث بصفة خاصة عن الحالات التي امتدَّت فيها لغة السلع إلى مجالات أخرى (مثل قولك «هذه فكرة رائعة، ولكن هل تستطيع أن تبيعها للناس؟ وهل سيشترونها مهما كان الغلاف الذي تُغلفها به؟»)

(١١) تحليل المجتمع وتحليل الخطاب

سوف أشير الآن بصفة عامة إلى بعض علاقات التحكم التي يمكننا استكشافها بين هذه الخصائص للمجتمع الرأسمالي الحديث وبين خصائص نظم الخطاب. وأنا أقصد، فيما يلي، بريطانيا الحديثة خصوصًا.

سبق أن أكدت أهمية الأيديولوجيا في تحديد الأسلوب الذي تنتهجه شتى المؤسسات الاجتماعية للإسهام في الحفاظ على مكانة الطبقة المسيطرة. ويتسم المجتمع الحديث بدرجة عالية إلى حدٍّ ما من التكامل بين المؤسسات الاجتماعية في مهمة الحفاظ على السيادة الطبقية. ولنا أن نتوقع في مقابل هذا درجة عالية من التكامل الأيديولوجي بين نُظُم الخطاب المؤسسية داخل النظام المجتمعي للخطاب. وأعتقد أننا نجد ذلك فعلًا. إذ توجد — على سبيل المثال — أنماط أساسية معينة للخطاب تجسِّد الأيديولوجيات التي تُضفي المشروعية، بصورة مباشرة إلى حدٍّ ما، على العلاقات المجتمعية القائمة، والتي تتميز بدرجة عالية من البروز في المجتمع الحديث مكَّنَتها من «استعمار» عددٍ كبير من نظم الخطاب المؤسسية. وهذه تتضمن الخطاب الإعلاني وأنواع خطاب المقابلات الشخصية ولقاءات تقديم المشورة/العلاج. فالإعلانات مثلًا تتولَّى إدراج مجموع السكان إدراجًا مؤكدًا في النظام السلعي الرأسمالي من خلال جعلهم يقومون بدور «المستهلكين»، وهو دور مشروع بل مرغوب فيه.

كما أشرت عاليَه أيضًا إلى العلاقة الخاصة بين الأيديولوجيا وممارسة السلطة من خلال الرضا لا من خلال القسر. وأعتقد أن المجتمع الحديث يشهد ازدياد ممارسة السيطرة الاجتماعية من خلال الرضا، حيثما تسنَّى ذلك وكثيرًا ما يتوسل ذلك بإدراج الناس في أجهزة سيطرة يشعرون أنهم يشاركون في إنشائها (كأن يُوحي للمستهلكين بأنهم حاملو أسهم في جهاز الديمقراطية الذي يملك الناس أسهمه). وما دام الخطاب هو الوعاء المفضل للأيديولوجيا، ومن ثَم للسيطرة من خلال الرضا، فربما كان لنا

أن نتوقع تغيرًا كميًّا في دور الخطاب في تحقيق السيطرة الاجتماعية. فنحن نجد، على سبيل المثال، أن الجرعات الثابتة من «الأخبار» التي يتلقَّاها معظم الناس يوميًّا تعتبر عاملًا مهمًّا من عوامل السيطرة الاجتماعية، وهي تُشكِّل نسبةً ليست ضئيلة من المشاركة اليومية للشخص المتوسط في الخطاب. ولكن ازدياد الاعتماد على السيطرة من خلال الرضا ربما يكون من وراء مَعْلمٍ كيفيٍّ آخر من معالم الخطاب المعاصر، ألَا وهو اتجاه خطاب السيطرة الاجتماعية نحو الإيحاء بمذهب المساواة الزائفة، وإزالة الدوال السطحية على السلطة والنفوذ. ويجد المرء ذلك في أنواع شتى من الخطاب، مثل الإعلانات، والتعليم، والبيروقراطية الحكومية. وللقارئ أن يجد أمثلةً ومناقشة تفصيلية للمسائل التي طرحها هذا القسم في الفصل الثامن.

(١٢) جدلية الأبنية والممارسات

العلاقة بين الخطاب والأبنية أو الهياكل الاجتماعية علاقة لا تسير في الطريق الواحد الذي أشرت إليه حتى الآن. فإلى جانب خضوع الخطاب لسيطرة الأبنية الاجتماعية نجد أنه يؤثر فيها ويُسهم في تحقيق الاستمرار الاجتماعي أو التغير الاجتماعي. ولما كانت العلاقة بين الخطاب والأبنية الاجتماعية علاقة جدلية على هذا النحو، فإن الخطاب يكتسب أهمية كبرى من حيث علاقات السلطة والصراع على السلطة؛ إذ إنَّ تولِّي أصحاب السلطة في المؤسسات والمجتمع السيطرةَ على نظم الخطاب يمثِّل أحد عوامل الحفاظ على سلطتهم.

فلتكن نقطة انطلاقنا النظر بصفة عامة في العلاقة بين الممارسة الاجتماعية والواقع. فالممارسة الاجتماعية لا تمثِّل «انعكاسًا» وحسب لصورة الواقع، فهي مستقلة عنه، وذلك يعني أن الممارسة الاجتماعية تتمتع بعلاقة فعالة مع الواقع، وهي تغير الواقع. والعالم الذي يعيش فيه البشر عالم من خلق البشر إلى حدٍّ هائل، فهو عالم خُلق في غمار الممارسة الاجتماعية. ويصدق هذا لا على العالم الاجتماعي فقط بل يصدق أيضًا على ما نسميه «العالم الطبيعي»؛ إذ إن جوهر العمل البشري هو أنه يخلق وسائل العيش التي تمكِّن الناس من تغيير العالم الطبيعي. وأما بالنسبة للعالم الاجتماعي فإن الأبنية الاجتماعية لا تتحكم فقط في الممارسة الاجتماعية بل تعتبر أيضًا من ثمار الممارسة الاجتماعية. وأقول بصفة خاصة إن الأبنية الاجتماعية لا تقتصر على التحكم في الخطاب، بل إنها أيضًا ثمرة من ثماره، وهو ما يصوره الشكل ٢-٣.

الأبنية الاجتماعية

↕

الممارسة، الخطاب

شكل ٢-٣: البنية الاجتماعية والممارسة الاجتماعية.

(١٣) مثال مواقع الذوات في المدارس

فلنزد هذه المقولة وضوحًا بإيراد مثال عملي للبناء الاجتماعي لإحدى المؤسسات الاجتماعية وهي المدرسة؛ فللمدرسة نظام اجتماعي ونظام خطاب يتضمَّنان بناءً متميزًا لحيِّزها الاجتماعي بتقسيمه إلى مجموعة من الحالات التي يقع فيها الخطاب (قاعة الدرس، قاعة الاجتماعات، وقت اللعب، اجتماع العاملين وهلمَّ جرًّا) ومجموعة من «الأدوار الاجتماعية» المعترف بها حيث يشارك الأشخاص في الخطاب (كبير المعلمين، المعلم، التلميذ، «ألفا» الفصل وغيرهم) ومجموعة من الأغراض المتفق عليها للخطاب، مثل التعليم والتعلم، والامتحان، والحفاظ على السيطرة الاجتماعية، إلى جانب مجموعة من أنماط الخطاب. فإذا ركزنا انتباهنا على «الأدوار الاجتماعية»، أو ما أفضِّل أن أُطلق عليه «**مواقع الذوات**» (وهو مصطلح سأشرحه بعد قليل) فسوف نجد لهذا التعبير دلالةً تسمح لنا بأن نرى أن ماهية المعلم والتلميذ تنحصر فيما يفعله كلٌّ منهما. وأما أنماط الخطاب في قاعة الدرس فتحدد مواقع الذوات للمعلمين والتلاميذ، واحتلال هذه المواقع وحده هو الذي يجعل من أحدهما معلِّمًا ومن الآخر تلميذًا. وما احتلال موقع الذات في جوهره إلا القيام بأعمال معينة (أو عدم أدائها) وفقًا للحقوق والالتزامات الخِطابية للمعلمين والتلاميذ، بمعنى ما هو مسموح له أو مفروض عليه من أقوال، وما هو غير مسموح له أو مفروض عليه أن يقوله، في إطار نمط الخطاب المعين المذكور. وإذن فإن هذه حالة يقوم فيها البناء الاجتماعي، في الأشكال المحددة لأعراف الخطاب، بالتحكم في الخطاب. ولكننا أيضًا نرى فيها أن المعلمين والتلاميذ **يعيدون إنتاج** مواقع الذوات المحددة عندما يشغلونها. وهكذا فإن هذه المواقع تستمر في كونها جزءًا من البناء الاجتماعي بفضل وجود الذين يشغلونها وحسب، بمعنى أن الخطاب بدوره يحدِّد ويعيد إنتاج البناء الاجتماعي.

(١٤) الذات

ولكن الذي وصفته للتوِّ دائرة مغلقة، بمعنى أن أنماط الخطاب تتحكم في ممارسة الخطاب، وهي التي تُعيد إنتاج أنماط الخطاب. والواقع أن مفهوم إعادة الإنتاج أشد تعقيدًا وأكبر أهمية ودلالة اجتماعية مما وصفته. وإذا أردنا السبب كان علينا أن ننظر في اختياري مصطلح (**موقع**) الذات بدلًا من «الدور الاجتماعي». ويتسم لفظ «الذات» بضرب آخر من ضروب «الغموض اللائق» الذي التقينا به من قبل في مصطلحَي **الممارسة والخطاب**، وإن يكن من مرتبة مختلفة. فأحد معاني الكلمة الإنجليزية subject يُشير إلى فرد من أفراد «الرعية»، أي إلى شخص يخضع للولاية القضائية القائمة على السلطة السياسية، ومن ثَم فهو سلبي ويتعرض للتشكيل، ولكن الكلمة نفسها قد تعني «الفاعل» مثلًا بالدلالة الإعرابية في جملة من الجمل، ومن ثَم فإن معناه إيجابي؛ إذ إنه مَن يقوم بالفعل، ومن ثَم تضعه قاعدة العلة والمعلول في موقع القائم بالعمل.

والذوات الاجتماعية تخضع لقيود تلزمها أن تعمل في إطار مواقع الذوات المحددة في أنماط الخطاب، كما سبق أن أشرت إلى ذلك، ومن ثَم فهي من هذه الزاوية سلبية، ولكن خضوعها للقيود وحده هو الذي يمكنها من العمل باعتبارها ممثلةً للمجتمع. وكما سبق أن ذكرت، فإن وجود القيود شرطٌ مسبق للتمكين: أي إنَّ ممثلي المجتمع فعالون و**خلاقون**. واذكر إصراري على أن الخطاب (والممارسة بصفة عامة) **ينهل من** أنماط الخطاب ولا يقوم بتنفيذها آليًّا، واذكر أيضًا قولي هناك إن ضروب الخطاب تنهل من مجموعات متداخلة من الأنماط. وأنماط الخطاب مورد من موارد الذوات، ولكن العمل في الجمع بينها بأساليب تفي بالمطالب المتزايدة والمتناقضات الكامنة في المواقف الاجتماعية الحقيقية عمل خلاق. انظر الفصل السابع الذي يقدم حجة تفصيلية تُفيد هذا المعنى.

وأما مصطلح إعادة الإنتاج فيتطلب بعض التعليق: لا يُنتج الناس خطابًا أو يفسرونه إلا نهلوا حتمًا من نَظْم الخطاب وغيره من جوانب البناء الاجتماعي، وهي التي استوعبوها فحفظوها فيما أسميته «موارد الأعضاء» [أي خبراتهم الذاتية المختزنة] التي تُمكنهم من ذلك. وتتكرر إعادة خلق هذه الأبنية، بفضل ما يُنهَلُ منها، في الخطاب والممارسة عمومًا، أي إن الخطاب، والممارسة بصفة عامة، يعتبران من هذه الزاوية من نواتج هذه الأبنية ومنتجين لها. وما أعنيه بإعادة الإنتاج إذن هو إنتاج هذه الأبنية من

جديد، من خلال تعرُّضها للنهل منها. ولكن الأبنية قد تُنتج من جديد دون تغيير يُذكر فيها، أو ربما خُلقت من جديد في أشكال معدلة (بفضل الجمع الخلاق بين الأنماط المشار إليه عاليه). وهكذا فقد تكون إعادة الإنتاج ذات طابع محافظ أساسًا بحيث تحافظ على الاستمرار، أو ذات طابع تحويلي أساسًا بحيث تحدث تغييرات معينة.

وعلاقات السلطة القائمة بين القوى الاجتماعية، وأسلوب تطور هذه العلاقات في غمار الصراع الاجتماعي، تمثِّل عاملًا أساسيًّا يحدد صورة الطابع المحافظ أو التحويلي لإعادة الإنتاج في الخطاب. ومفاد ما قلته إذن أن نُظُم الخطاب تجسد الافتراضات الأيديولوجية، وهذه تحافظ على علاقات السلطة القائمة وتُكسبها المشروعية. فإذا وقع تحوُّل في علاقات السلطة من خلال الصراع الاجتماعي، فلنا أن نتوقع تحوُّلًا في أنظمة الخطاب. وعلى العكس من ذلك، إذا ظلت علاقات السلطة ثابتةً نسبيًّا، فقد يؤدي ذلك إلى إضفاء صبغة محافظة على إعادة الإنتاج. ومع ذلك فليس هذا بالضرورة واقع الحال، فحتى إذا ظلت علاقات السلطة ثابتة نسبيًّا فإنها تحتاج إلى تجديد نفسها في عالم دائم التغير، وهكذا فإن التحولات في أنظمة الخطاب قد تكون لازمة، ولو من أجل حفاظ مجموعة اجتماعية سائدة على موقعها.

ابحث عن أمثلة للجمع الخلاق بين أنماط الخطاب. والإعلانات مصدر صالح؛ لأنها تستغل أنماطًا كثيرة مختلفة وتستعين بها في تحقيق المبيعات.

(١٥) إعادة إنتاج الطبقة المرامي الخفية

ولكن ما شأن الجوانب التجريدية وغير المركزة للأبنية الاجتماعية، مثل العلاقة بين الطبقات الاجتماعية في مجتمع من المجتمعات؟ إن العلاقات الطبقية تتحكم أيضًا في الخطاب (وفي الممارسة الاجتماعية عمومًا) من ناحية، ولكنْ يعاد إنتاجها في الخطاب من ناحية أخرى. ولكن العلاقات والمواقع الطبقية لا يُعبَّر عنها أو يعاد إنتاجها مباشرة في معظم الممارسات. فالرابطة بين العلاقات الطبقية وضروب الخطاب تتوسل بوسائط معينة، وهذه الوسائط على وجه الدقة هي شتى أنماط الخطاب الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية في مجتمع ما. وأما من حيث إعادة الإنتاج، فنستطيع أن نقول مثلًا إن العلاقات بين المعلم والطالب، ومواقع المعلم والطالب، وهي المضمرة في أنماط الخطاب

التعليمي، يُعاد إنتاجها مباشرةً في الخطاب التعليمي في حين أن هذا الخطاب نفسه يُعيد إنتاج العلاقات الطبقية بصورة غير مباشرة. والمسألة العامة هي أن التعليم، مثله في ذلك مثل جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، له «مرمى خفي» يتمثل في إعادة إنتاج العلاقات الطبقية وغيرها من الأبنية الاجتماعية رفيعة المستوى، إلى جانب مرماه التعليمي السافر.

وتعتبر سيطرة المستويات التجريدية للبناء الاجتماعي على التحديد الاجتماعي لأنماط الخطاب لشتى المؤسسات (ومن ثَم للخطاب نفسه) سيطرة غير مباشرة و«خفية»، مثل تأثيرها في هذه المستويات للبناء الاجتماعي؛ ولذلك لا تبدو السيطرة واضحة ولا يبدو تأثيرها المذكور واضحًا للذوات [أي للأفراد] في المسار المعتاد للأحداث. ويقول بيير بورديو «لما كانت الذوات، إن شئنا دقة التعبير، لا تعرف ما تفعل، فإن ما تفعله ذو معنًى يتجاوز ما تعرفه». و**انعدام شفافية** الخطاب (والممارسة بصفة عامة) يدل على أن له أهميةً اجتماعية أكبر كثيرًا مما تكشف عنه النظرة السطحية، والسبب أن الناس قد يُضفون المشروعية (أو عدم المشروعية) في الخطاب، على بعض علاقات السلطة دون وعيٍ منهم بما يفعلونه. كما يشير ذلك أيضًا إلى أساس التحليل النقدي في طبيعة الخطاب والممارسة — أي وجود أشياء يفعلها الناس من دون وعي بها — وإلى التأثير الاجتماعي الذي يمكن أن يُحدثَه التحليل النقدي باعتباره من وسائل رفع مستوى الوعي الذاتي للناس.

ولأقل الآن كلمة عن المقتطف الذي أوردَته من المقابلة الشُّرطية في ضوء هذه القضايا: إن كون الشخص رجلَ شرطة أو شاهدًا لدى الشرطة يعني احتلال مواقع الذوات التي تُنشئها ضروب الخطاب، مثل خطاب المقابلات الشخصية (الرامية لجمع المعلومات) وهي التي «ينهل منها» المقتطف. وفي حدود احتلال الناس لهذه المواقع في المسار المعتاد لحياتهم وحسب، يُعاد إنتاج الأقنعة العرفية لرجل الشرطة والشاهد في إطار البناء الاجتماعي للعمل الشرطي باعتباره من المؤسسات. ولكن الممارسة العرفية الواقعية — مثل ما نجده في المقتطف — تُسهم أيضًا بصورة غير مباشرة في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة لمجتمعنا؛ وذلك من خلال إضفاء الصبغة الطبيعية على تفاوت المراتب، والتلاعب المعتاد بالناس الذي يُفصح عن بلادة الحس لصالح أهداف الكفاءة البيروقراطية، وصورة رجال الشرطة باعتبارهم يساعدوننا ويحموننا جميعًا (لا باعتبارهم يمثلون فرعًا من جهاز الدولة). والأشخاص الذين يشاركون في أمثال هذه

المقابلات الشخصية، بمن فيهم من رجال الشرطة، ليس من المحتمل أن يكونوا، بصفة عامة، واعين بآثار إعادة الإنتاج المذكورة.

> تأمل مؤسسة اجتماعية تقوم بإدارتها داخل نفسك في ضوء ما ذكرته في هذا القسم. ما **مواقع الذوات** الرئيسية التي يشغلها الناس في الخطاب؟ حاول التركيز على موقع واحد من مثل هذه المواقع، وربما يكون موقعًا عادةً ما شغلته بنفسك: تُرى ما الذي تُضطر أو يسمح لك بفعله أو عدم فعله في الخطاب الذي يميز موقع الذات؟ وأخيرًا تأمل كيف يمكن أن تكون ممارسة هذه المؤسسة إعادة إنتاج لأبنية اجتماعية مثل العلاقات الطبقية باعتبارها جزءًا من مرمًى خفيٍّ.

(١٦) ملخص ونتائج

قلت في هذا الفصل: إن على الدراسة النقدية للغة أن تعتبر اللغة نظريًّا شكلًا من أشكال الممارسة الاجتماعية، أو ما أسمِّيه **الخطاب**؛ وإن عليها، طبقًا لذلك، أن تؤكد أن الأبنية الاجتماعية هي التي تتحكم في الخطاب، وأن تؤكد كذلك تأثير الخطاب في المجتمع من خلال إعادة إنتاجه للأبنية الاجتماعية. ولا يقتصر تحديد صورة الخطاب وآثاره على وجود عناصر من الأحوال الاجتماعية في الخطاب بل يتضمن أيضًا نظم الخطاب التي تعتبر الجوانب الخطابية للنظم الاجتماعية على المستوى المجتمعي ومستوى المؤسسات الاجتماعية. وليس الناس عمومًا واعين بضروب التحديد والآثار على هذين المستويَين، ومن ثَم فإن الدراسة النقدية للغة ترمي إلى مساعدتهم على إدراك الأسباب والعواقب غير الشفافة لخطابهم.

وقد أرسى هذا الفصل الأسس التي سوف أُقيم فوقها البناء في الفصول اللاحقة. وربما يكون من العواقب المترتبة على النظر إلى الخطاب باعتباره مجردَ شكل خاص من أشكال الممارسة الاجتماعية أن على البحث اللغوي أن يرتبط ارتباطًا أوثق (مما هو عليه) بالبحوث الاجتماعية. وسوف أستكشف في الفصلين السابع والثامن الأبعاد اللغوية للتحولات الاجتماعية بقصد تحديد الدور الذي يضطلع به الخطاب في نشأة التحول الاجتماعي وتطوره وتدعيمه. ولكنني أحتاج الآن إلى أن أزيد من إيضاح العلاقة بين الخطاب والسلطة والأيديولوجيا، وهي التي تشغل قلب الممارسة الاجتماعية التي نسميها الخطاب. وهذا هو هدفي في الفصلين الثالث والرابع، اللذَين يركزان على السلطة والأيديولوجيا، على الترتيب، في علاقتهما بالخطاب.

المراجع

للاطلاع على بعض الآراء في «الخطاب» انظر: فان دييك (1997a) و(1997b)، وفيرْكِلَفْ وفوداك (١٩٩٧م)، وميلز (١٩٩٧م)، وبراون ويول (١٩٨٣م). وحول مفاهيم «الممارسة»، و«إعادة الإنتاج» و«الذات»، انظر: ألتوسير (١٩٧١م). ويعتبر جنكينز (١٩٩٦م) مقدمة مفيدة «للذات» والهوية الاجتماعية. والتمييز بين اللغة والكلام (langue-parole) قدَّمه سوسير في (١٩٦٦م). انظر: تيبولت (١٩٩٧م) عن سوسير. وحول التمييز بين «الوصف» و«التفسير» و«الشرح» انظر: فيركلف (١٩٨٥م)، وكاندلين (١٩٨٦م). ويعتبر كريس ولويفين (١٩٩٦م) دراسة جيدة للصور البصرية. وتفسير الطبقة والسلطة في بريطانيا المعاصرة مستمدٌّ أساسًا من مصادر ماركسية، انظر المجلة العلمية **الماركسية اليوم** (توقفت عن الصدور في ١٩٩١م)، وماركس وإنجلز (١٩٦٨م)، وجرامشي (١٩٧١م). وفوكوه (١٩٧١م) يستخدم مصطلح «نظام الخطاب» في فوكوه، والمقتطف من بورديو مأخوذٌ من بورديو (١٩٧٧م).

الفصل الثالث

السلطة والخطاب

الغرض من هذا الفصل استكشاف شتى علاقات السلطة واللغة. وأركز فيه على جانبَين رئيسيَّين من جوانب علاقة السلطة باللغة، وهما السلطة في **داخل** الخطاب والسلطة **من وراء** الخطاب. وهذا يلتقط خيط التمييز الذي قدمتُه في الصفحات الأولى من الفصل الأول.

والقسم الخاص بالسلطة في داخل الخطاب يتناول الخطاب باعتباره مكانًا تُمارَس فيه علاقات السلطة وتتجسد في الواقع الفعلي. وأنا أناقش السلطة في الخطاب المنطوق في المحادثات المباشرة أي التي توصف بأنها تجري وجهًا لوجه؛ والسلطة في الخطاب الذي يجري عبر الثقافات؛ حيث ينتمي المشاركون إلى مجموعات عرقية مختلفة؛ و«السلطة الخفية» في خطاب أجهزة الإعلام الجماهيرية.

والقسم الأخير من الفصل يضيف شرطًا ذا أهمية حيوية لما سبقه، ألا وهو أن السلطة، سواء كانت «في داخل» الخطاب أو «من ورائه»، لا يملكها أبدًا، وبالقطع، فردٌ واحد، أو فئة اجتماعية واحدة؛ لأن السلطة لا تُكتسب ولا تُمارس إلا في غمار الصراعات الاجتماعية ومن خلالها، وقد تضيع أيضًا من هذا الطريق.

(١) السلطة في داخل الخطاب

فلنبدأ مناقشة مسألة السلطة داخل الخطاب بتقديم مثال لممارسة السلطة في نمط خطاب يجرى «وجهًا لوجه» حيث المشاركون غير متكافئين، ولنا أن نُطلق عليه تعبير **اللقاء غير المتكافئ**. والنص ٣–١ مقتطف من زيارة دكتور (يُرمَز له بالحرف د) لوحدة طبية للأطفال المبتسرين [أي المولودين قبل اكتمال فترة الحمل الطبيعية] ومعه مجموعة من طلاب الطب (ويُرمَز للطالب بالحرف ط) في غضون برنامج تدريب الطلاب.

والنقطة التي تسبقها وتتلوها مساحة فارغة (.) تدل على وقفة قصيرة، والشرطة تُفيد الوقفة الطويلة، والأقواس المربعة الممتدة على سطرين تعني تدخل الكلام المنطوق، هكذا [، والأقواس المستديرة ( ) تعني أن الكلام لم يكن واضحًا بحيث يُسمح بكتابته.

(١) د: فلنقف معًا في حلقة . أول الأطفال – والآن ما أريدكم أن تفعلوا هو إجراء فحص
للمولود الجديد . فحص أساسي مثل الذي يقوم به الدكتور ماثيوز فور وصول
المولود إلى العنبر . لا بأس إذن سوف تضعون أيديكم على المولود فعلًا . انظرْ إلى
النقاط الأساسية واشرحْها للمجموعة أثناء عملك هل تتفضل بأداء ذلك . هيا إذن

(٢) ط: الواقع أولًا سوف أقوم (   )

(٣) د: أولًا قبل أن تفعل هذا عليك أن تغسل يديك؛ لأنك كنت
تقوم بفحص مولود آخر (صمت طويل) هل أنت مستعد الآن؟ (   )

(٤) ط: سأخلع هذا وحسب.

(٥) د: رائع . إعادته هي المشكلة تمام أعني –

(٦) ط: والأم تعود –

(٧) د: صحيح . لا بأس أتح لنفسك مساحة بنقل المولود . أعني فوق الـ . هذا الشيء هذا
ممتاز . والآن . هيا إذن صف ما يحدث

(٨) ط: يعني هذا مولود ذكر صغير . وانتهينا إلى أن عمره ثلاثون. سبعة وثلاثون أسبوعًا
الآن . ولد . منذ أسبوعين . أعني . يبدي نشاطًا معقولًا . عيناه مفتوحتان . وله شعر
في رأسه . رأسه . عيناه ⌐ مفتوحتان
قلت لي ذلك من قبل

(٩) د: [نعم

(١٠) ط: إنه يبكي أو ⌐ يحاول

(١١) د: نعم سمعنا هذا سمعناه سمعنا أنه
والآن أية فحوص أخرى سوف تجريها أعني –

(١٢) ط: سنرى إن كان سوف يستجيب للـ

(١٣) د: اسمع إذن . ألم نفحص مولودًا آخر لديه مشكلة في الرأس أمس

(١٤) ط: صحيح

(١٥) د: ألا ينبغي لك أن تفحص الرأس في البداية تقريبًا. قبل أن تبدأ
(١٦) ط: أتحسس الـ (   )
(١٧) د: والآن ماذا ـــ ما أهم خطوة تالية
(١٨) ط: ـــ أعني الوظائف العامة
للحركة
(١٩) د: ـــ عليك الآن بفحص الفم، صحيح؟
(٢٠) ط: نعم
(٢١) د: والآن، ما شأن الفم

النص ٣–١: المصدر: برنامج «**الأولاد من مستشفى هورسفري رود**»، تليفزيون جرانادا ١٩٨٠م.

أول معلم بارز، تدل عليه الأقواس المربعة، هو عدد المرات التي يقاطع الدكتور فيها الطالب، في (٣) و(٩) و(١١) و(١٣) و(١٩). (لا توجد أقواس مربعة في (١٣)؛ لأن كلامها لا يتداخل في الواقع). والانطباع الذي خرجت به هو أن الدكتور لا يقاطع الطالب بسبب رغبته في أن يستأثر بالحديث كلِّه، كما يفعل البعض. بل أعتقد أن المقاطعة ترجع إلى أنه يريد أن **يتحكم** فيما يقوله الطالب ويفعله، أي أن يمنعه من الشروع في الفحص قبل غسل يدَيه، وأن يمنعه من تكرار المعلومات، أو تقديم معلومات واضحة ولا علاقة لها بالموضوع، وأن يضمن أن يقدم الطالب المعلومات الأساسية المتوقعة.

ما الطرائق الأخرى التي يمارس بها الطبيب سيطرته على أقوال الطالب؟

يبدو ذلك أولًا في العبارات الاستهلالية التي يشرح فيها الطبيب ما سوف يحدث في التفاعل للطلاب، بما في ذلك طبيعة أقوالهم وأفعالهم. ويبدو ثانيًا في الأسلوب الذي يقال به للطالب صراحةً متى يبدأ الكلام والفحص، في نهاية رقم (١) **(هيا إذن)** ومرة أخرى في **(٧)**. وثالثًا في التعليمات الصريحة للطالب بخصوص ترتيب أفعاله في **(٣)** ورابعًا في أسلوب تقييم سلوك الطالب في **(٥)** **(رائع)** و**(٧)** **(هذا صحيح)**. وهذان وإن كانا يمثِّلان تشجيعًا إيجابيًّا، إلا أنهما من تقنيات السيطرة التي كان يمكن أن تعتبر تجاسرًا أو غطرسة لو استُعملت مع شخصٍ ذي مكانةٍ مكافئة لمكانة الطبيب أو يتمتع بسلطة أكبر.

والمسألة الخامسة والأخيرة أن الطالب «يوضع في مأزق» في سلسلة الأسئلة في (١٣) و(١٥) و(١٧) و(١٩). فالأسئلة تشكِّل تتابعًا ذا ترتيب استراتيجي يوجِّه الطالب لاتخاذ الخطوات التي عجز عن

> إدراكها. كما أن التزام الطالب بالإجابة تؤكده في كل حالة وقفة (يدل عليها وجود نقطة قبلها مسافة وبعدها مسافة)، وهذه لحظات سكوت موجزة تتعلق فيها به كلُّ العيون، وتقع على عاتقه مسئولية إنهائها!
>
> لاحظ أيضًا الأشكال النحوية التي صيغت بها هذه الأسئلة: (١٣) و(١٥) سؤالان منفيان (**ألمْ نفحصْ، ألَا ينبغي لنا؟**)وقد يكون استعمال الأسئلة المنفية (وفقًا للنغمة وغيرها من العوامل) معادلًا لقولك «أفترض أن «س» هي الحالة، ولكنك فيما يبدو تُنكر ذلك، ولكن الحالة قطعًا كذلك؟» وهنا لا بد أن الطالب يعرف أن «س» هي الحالة، ومن ثَم فإن طرح أسئلة معقدة من هذا النوع عليه يعتبر وسيلةً لإظهاره بمظهر الغباء. وعلاقة السلطة تتجسد دون مواراة في رقم (١٧)؛ حيث تبدو لي أشكال الأسئلة المختزلة (أي المختزلة من السؤال: و**الآن ماذا ينبغي لنا أن نفعل؟ وما الخطوة الثانية في درجة الأهمية**؟) أسئلة موجزة مفاجئة. وفي النهاية، في (١٩)، يستخدم الطبيب جملة مثبتة لا استفهامية متبوعة بالسؤال «صحيح؟» وتأثيرها يُشبه تأثير الأسئلة المنفية.

ونستطيع أن نقول استنادًا إلى أمثلة من هذا النوع، إن السلطة في الخطاب تتعلق بقيام المشاركين من ذوي السلطة بالتحكم في أقوال المشاركين من غير ذوي السلطة وفرض القيود عليها. ومن المفيد التمييز العام بين ثلاثة أنماط من أمثال هذه القيود. فبعضها قيود تُفرض على:

- **المضمون**: أي ما يُقال ويُفعل؛
- **أو العلاقات**: أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس في الخطاب؛
- **أو الذوات**، أو مواقع الذوات التي يستطيع الناسُ احتلالَها.

وترتبط «العلاقات» «بالذوات» ارتباطًا وثيقًا، وتتداخل الفئات الثلاث وتوجد معًا في الواقع العملي، ولكنه من المفيد أن نستطيع التمييز بينها. والمثال الذي سقناه يوضح أنماط القيود الثلاثة. فمن حيث المضمون نجد أن الطالب يُفرض عليه إجراء الفحص وفق الخطوات التي تعلَّمها، وهكذا فهو يتصرف في إطار علاقة مهنية أمام جمهوره ويشارك في علاقة الخضوع للطبيب (وهو ما يمثل القيود على العلاقات)، وهو يحتلُّ موقعين للذات: الأول بصفته طامحًا إلى موقع الطبيب، والثاني بصفته طالب علم (وهو ما يمثِّل القيود على الذوات). وهذه القيود تترتب عليها أشكال لغوية معينة.

ولكن يبدو أن بعض هذه القيود المفروضة على الطالب لا تتضمن أيةَ سيطرة مباشرة يمارسها الطبيب. لاحِظ مثلًا أن جميع **أفعال الكلام التوجيهية** (الأوامر والأسئلة) في

هذا المثال تصدر عن الطبيب: إذ يبدو أن الطبيب يتمتع بالحق في أن يُصدر الأوامر ويسأل الأسئلة، في حين أن الطلاب يقتصرون على الالتزام بالانصياع للأوامر وإجابة الأسئلة، وفقًا لعلاقة خضوع الطالب للطبيب. ولكن الطبيب لا يمارس تحكُّمًا مباشرًا في الطالب في هذا الصدد. بل إن القيود نابعة من الأعراف الخاصة بنمط الخطاب الذي تنهل منه. ومع ذلك فإن الطبيب يشغل فعلًا موقع السيطرة، ولو من طريق غير مباشر؛ إذ إن المشاركين من موقع السلطة يتمتعون بمزية تحديد نوع أو أنواع الخطاب الذي يمكن أن يُنهَلَ منه بصورة مشروعة. وهكذا فإن هؤلاء يستطيعون، بالإضافة إلى فرض القيود على أقوال الآخرين وأفعالهم، أن يفرضوا قيودًا غير مباشرة عليهم باختيار نمط الخطاب. ولاحِظ أن نمط القيود الأخيرة يعتبر أيضًا شكلًا من أشكال القيود الذاتية: فما إن يقع الاختيار على نمط الخطاب حتى تسريَ أعرافُه على جميع المشاركين، بما في ذلك مَن يتمتعون بالسلطة. ولكن هذا العرض يتسم ببعض التبسيط؛ لأن أصحاب السلطة من المشاركين قد يستطيعون عدم المبالاة بالأعراف إلى حدٍّ ما، وكذلك السماح أو عدم السماح بدرجات متفاوتة من الحرية للمشاركين ذوي السلطة المحدودة.

توجد أوجهُ شبهٍ واضحة بين النص الوارد في المثال السابق وبين نص المقابلة الشرطية الذي نوقش في الفصل الثاني، من حيث علاقات السلطة غير المتكافئة بين المشاركين. قارن هذا النص بذاك وانظر النتائج التي يمكن أن تخرج بها بشأن جوانب التشابه والاختلاف بين الأساليب التي يتعامل بها رجال الشرطة مع الشهود والأساليب التي يعامل بها الأطباء طلاب الطب.

(٢) السلطة في اللقاءات عبر الثقافية

أعتقد أنه من المأمون أن نفترض في المثال الذي تأملناه أن الطلاب يستطيعون أن يعملوا في إطار القيود الخاصة بنمط الخطاب المشروع الذي يفرضها الطبيب. ولكن ما شأن اللقاءات غير المتكافئة التي يتصف فيها مَن لا يملكون السلطة بخلفيات ثقافية ولغوية تختلف عن خلفيات أصحاب السلطة؟ وهو أمر شائع مثلًا في لقاءات «حُرَّاس المدخل»، مثل اللقاءات التي تُجرى في المقابلات الشخصية مع الطامحين في الحصول على وظيفة، فإن «حارس المدخل» الذي ينتمي عمومًا إلى المجموعة الثقافية المهيمنة في المجتمع يتحكم في اللقاء الذي يحدد إذا ما كان شخص ما سوف يحصل على وظيفة أو يصل إلى هدف

ثمين آخر. ففي بريطانيا الحديثة مثلًا نجد أن الأشخاص من ذوي البشرة البيضاء من أبناء الطبقة المتوسطة هم الذين يقومون بحراسة المدخل في هذه اللقاءات مع أعضاء شتى الأقليات العرقية (والثقافية) من ذوي الأصول الآسيوية، أو الأفريقية، أو المنتمين إلى جزر الهند الغربية وهلمَّ جرًّا.

وتتفاوت أنماط الخطاب ونُظُم الخطاب ما بين ثقافة وثقافة. لكنه من المحتمل أن يقوم حراس المدخل البيض المنتمون إلى الطبقة المتوسطة بفرض قيود على أنماط الخطاب التي يمكن أن ينهل منها المنتمون إلى المجموعة الثقافية المهيمنة في مثل لقاءات حراسة المدخل المذكورة. والواقع أن الحساسية للاختلافات الثقافية تزداد في بعض الحالات، ولكنها تزداد ببطء. فالذين يُجرون المقابلات يميلون مثلًا إلى افتراض أن مَن يقابلونهم يحيطون بالأساليب السائدة لإجراء المقابلات، ومن ثَم فهم يفسرون إجابات مَن يتقدم إليهم مفترضين أنه قادر على إدراك المطلوب وقادر على الوفاء به، من حيث هذه الأعراف السائدة. وهكذا فإذا أجابت إحدى المتقدمات على سؤال إجابةً بدَت للسائل ضعيفةً أو خارج الموضوع، فمن المحتمل أن يعزوها السائل إلى افتقارها إلى المعرفة أو الخبرة المطلوبة، أو إلى عدم تعاونها وما إلى هذا بسبيل، وأما إمكان إرجاع سبب سوء التواصل إلى الاختلافات في أعراف الخطاب فنادرًا ما تخطر على باله. وهكذا فقد يحرم الناس من الحصول على الوظائف وغيرها من «الخيرات» الاجتماعية القيمة بسبب التصورات الخاطئة القائمة على عدم الحساسية الثقافية وعلى الهيمنة.

والواقع يزخر بالأمثلة على وقوع سوء التواصل. والمقتطف التالي، على سبيل المثال، مأخوذ من نموذج محاكاة لمقابلة شخصية بشأن الحصول على وظيفة في مكتبة مع عضو من أعضاء إحدى الأقليات الثقافية الأمريكية (ويرمز لها بالرمز ث ٢):

السائل: ما أكبر ما يُثير اهتمامك في المكتبة؟

ث٢: تقصد المكتبة من حيث الكتب؟ أم المبنى كله؟

السائل: أي جانب تودِّين أن ...

ث٢: أوه! كتب الأطفال، لأن عندي طفلًا، والأطفال ... يعني ما أكثر الكتب التي يمكن أن يقرءوها، يعني: والأشياء الصغيرة التي تهمُّهم تهمُّني أنا أيضًا.

النص ٣–٢ المصدر: أكيناسو وأجيروتوتو ١٩٨٢: ١٢٤.

لاحظ أن لغة «ث٢» الإنجليزية مثل لغة أبناء البلد من حيث النحو والمفردات، وهذا في ذاته من المحتمل أن يُغري مدير المقابلة باستبعاد أية أفكار عن وقوع سوء تواصل بسبب اختلاف الثقافة، حتى ولو خطرت له هذه الأفكار. ولكن هذا مجرد احتمال فقط. فإن «ث٢» قد عجزت عن تفسير سؤال مدير المقابلة عما «يعنيه بوضوح»، أي باعتباره يدعو «ث٢» إلى أن تبيِّن ما تستطيع أن تفعله في عملها المهني إذا نجحت في التعيين في تلك الوظيفة. ولكن «المعنى الواضح» المشار إليه هو المعنى الوارد في ثقافة محددة هي ثقافة المقابلة الشخصية، ولا يوجد سببٌ مضمر يمنع الناس من تبيان ارتباط اهتماماتهم العملية بحياتهم الأسرية واهتماماتهم الأخرى ردًّا على سؤال من هذا النوع.

قد نجد ما يُبرر اللجوء إلى «سوء التواصل» في تفسير نتائج المقابلات الشخصية التي يحرم فيها الأفراد من الوظائف أو غيرها من «الخيرات» استنادًا، إلى حدٍّ ما، إلى الاختلافات الثقافية. ولكن أمثال هذه الحالات تقع بصورةٍ أشدَّ انتظامًا وأشد منهجيةً مما يُوحي به التبرير المذكور، والواقع أنها تستند لا إلى الاختلافات الثقافية في الخطاب وحدها بل أيضًا إلى اختلافات أشد سُفورًا في لون البشرة وأسلوب الحياة. فالسلطة في الخطاب بين أعضاء الجماعات الثقافية المختلفة تعتبر من هذا المنظور عنصرًا من عناصر هيمنة الأغلبية البيضاء على الأقليات السوداء والآسيوية خصوصًا، ومن مظاهر العنصرية الراسخة.

(٣) السلطة الخفية

كانت الأمثلة المقدمة إلى الآن أمثلة للخطاب في المواجهات الشخصية، ولكن نسبة لا يُستهان بها من الخطاب في المجتمع المعاصر تتضمن في الواقع مشاركين يفصل بينهم الزمان والمكان. وهذا مما يصدق على اللغة المكتوبة بصفة عامة، ولكن المجال الذي شَهِد نموَّ هذا النوع من الخطاب كان مجالَ أجهزة الإعلام الجماهيرية، أي التليفزيون والإذاعة والسينما والصحف. ويهمُّنا خطاب هذه الأجهزة؛ لأن طبيعة علاقات السلطة التي تمثِّلها كثيرًا ما تفتقر إلى الوضوح، ولدينا من الأسباب ما يُبرر القول بأنها تتضمن علاقات سلطة **خفية**.

وأوضح اختلاف بين خطاب المواجهات وخطاب أجهزة الإعلام أن الأخير يدور من جانب واحد؛ ففي التفاعل وجهًا لوجه يتبادل المشاركون دورَي منتج النص ومفسره،

وأما في خطاب أجهزة الإعلام، وفي الكتابة بصفة عامة، فنجد انقسامًا حادًّا يفصل بين المنتجين والمفسرين، أو — ما دامت نواتج هذه الأجهزة تكتسب بعض خصائص السلعة — بين المنتجين والمستهلكين.

وتختلف الحالتان في جانب مهم آخر؛ ففي خطاب المواجهات يطوِّع المنتجون أقوالهم حتى تُلائم مَن يتفاعلون معهم، أي إنهم يُطوِّعون اللغة التي يستخدمونها ويواصلون هذا التطويع على امتداد المقابلة وفقًا لشتى ردود الأفعال التي يتلقَّونها من المشاركين. وأما خطاب أجهزة الإعلام فهو موجَّه للجماهير العريضة، ومن المحال على المنتجين أن يعرفوا أفراد الجمهور، ناهيك بتطويع الخطاب حتى يلائم شرائح الجمهور المنوعة. ولما كان على جميع منتجي الخطاب أن يوجِّهوه إلى بعض مفسريه، فإن المنتجين الإعلاميِّين يخاطبون **ذاتًا مثالية**، سواء كانت ذات المشاهد أو المستمع أو القارئ. أي إن الخطاب الإعلامي ينطوي في بنائه الخاص على موقع للذات مخصص للذات المثالية، وعلى المشاهدين أو المستمعين أو القراء في الواقع العملي أن يجتهدوا لإقامة علاقات ما مع الذات المثالية.

ولكن ما طبيعة علاقات السلطة في خطاب أجهزة الإعلام؟ لنا أن نقول إن المنتجين يمارسون سلطة التحكم في المستهلكين بمعنى أنهم يتمتعون وحدَهم بحقوق الإنتاج ويستطيعون من ثَم البتَّ فيما يُدرج وما يُستبعد، وتحديد طرائق تمثيل الأحداث، بل (كما رأينا) في مواقع ذوات جماهيرهم. ولكن مَن هؤلاء المنتجون على وجه الدقة؟ فلنضرب مثلًا محددًا حتى نستطيع الإجابة على هذا السؤال. النص ٣–٣ مقال منشور في صحيفتي المحلية.

مشكلة سقوط بعض حمولة المحجر

لا تزال الشاحنات غير المغطاة الخارجة من محجر ميدلبارو تثير المشاكل؛ لأنها تسقط بعض الأحجار منها أثناء مرورها بقرية وورتون، حسبما بلغ أعضاء مجلس الأبرشية في اجتماعهم في شهر سبتمبر.

وقد أرسلت ملاحظات المجلس إلى إدارة المحجر، ويأمل الأعضاء في أن يروا إدخال بعض التحسينات.

النص ٣–٣ المصدر: صحيفة **لانكاستر جارديان**، ١٢ سبتمبر ١٩٨٦م.

مَن الذي يمارس السلطة فعليًّا في هذا المقال القصير؟ ربما يكون الصحفي الذي كتب المقال. ولكن المشهور أن الصحفيِّين يخضعون لسلطة رئيس التحرير، وإذن فربما يكون المسئول رئيس التحرير، أو ذلك الكيان المبهم الذي يسمَّى بالصحيفة، باعتبارها مؤسسة جماعية. ولكن هل الصورة التي تمثل اجتماع مجلس الأبرشية من رسم الصحيفة **وحدها**؟ أو: أليس من المحتمل أن الصحيفة تقدِّم صورةً رسمها شخص آخر؟ وإذا كان الأمر كذلك، أليس يعني منح قدر معين من السلطة لذلك «الشخص الآخر»؟

فلنحاول التعميم انطلاقًا من هذا المثال، واضعين نصبَ أعيننا قضيةَ نقلِ الأنباء بصفة خاصة. فمن الواضح إلى حدٍّ ما أن الأشخاص والمنظمات التي تستخدمها أجهزةُ الإعلام مصادرَ للأنباء لا يمثِّلون جميع الفئات الاجتماعية للسكان على قدم المساواة: فالوزراء يظهرون في الصحف بنسبة تفوق كثيرًا ظهورَ العاطلين، ومديرو الشركات ومسئولو النقابات يظهرون أكثر مما يظهر عمال الشركات والمصانع. وإذا كان تفاوت تأثير الفئات الاجتماعية واضحًا نسبيًّا فيما يتعلق باختيار الأشخاص الذين يُجري الصحفيُّ معهم مقابلاتِه، فإنه أقل وضوحًا، وإن كان بالغ الدلالة، من حيث **المنظور** الذي تتخذه الأنباء. فإذا دأبت الصحيفة على الإشارة إلى الخلافات بين أصحاب العمل والعمال بتعبير **المتاعب** أو **تعطيل الإنتاج** فإنها بذلك تُدرج بانتظام وجهةَ نظر أصحاب العمل في تغطيتها لأنباء الخلافات [والإضرابات].

والملاحظ في أجهزة الإعلام البريطانية أن التوازن بين المصادر والمنظورات والأيديولوجيا يُرجِّح ترجيحًا قاطعًا كِفَّةَ القابضين على السلطة في لحظة زمنية معينة. وحيثما كان ذلك هو الحال — وأحيانًا لا تكون الحال كذلك — فلنا أن نرى أن علاقات السلطة في أجهزة الإعلام علاقات تقوم على وسيط معين بين أصحاب السلطة وسائر السكان. وعلاقات السلطة ذوات الوسيط المذكورة تتضمن أولى العلاقات الجوهرية، وهي العلاقة الطبقية، فإذا عدنا لفكرة التوازن قلنا — من بعد وضع جميع أنواع الشروط والحدود — إن أجهزة الإعلام تعمل باعتبارها وسيلةً للتعبير عن سلطة الطبقة والكتلة المهيمنة وإعادة إنتاجها. والسلطة التي تتوسل بالوسيط المذكور والتي يملكها أصحاب السلطة في لحظة زمنية معينة تعتبر أيضًا سلطةً خفية؛ لأنها مضمرة في ممارسات أجهزة الإعلام وليست صريحة.

ولنعرض الحجة بأسلوب أوضح، وإن كان يتعلق بالمثال الذي سُقْناه عاليه. الذي أريد التركيز عليه هنا هو مبدأ **العلية**: أي من الذي يصوره الخبر في صورة المتسبب

في حدوث ما حدث، أو من الذي يصوره في صورة مَن يفعل شيئًا يعود بالضرر على البعض. إن البناء النحوي للعنوان بناء **الجملة الاسمية**: أي إن الفعل معبر عنه **باسم**، كأنما كان له كيان مجسد. ومن بين آثار هذا الشكل النحوي ترك بعض الجوانب الجوهرية للحدث دون تحديد، فنحن، على وجه الخصوص، لا نعرف مَن أو ماذا يسقط الحمولة أو يتسبب في أن تسقط الحمولة؟ أي إن العلية غير محددة.

والفقرة الأولى من الخبر توضح الحدث، وإن لم يكن الوضوح كبيرًا. فالعِلِّيَّةُ تُنسب إلى **الشاحنات غير المغطاة الخارجة من محجر ميدلبارو**. وهذا في ذاته يتضمن عِلِّيَّةً غير محددة، فتعبير **غير مغطاة** يعني ضمنًا عدمَ حدوث شيء، أي إن شخصًا ما لم يَقُم بتغطية الحمولة وكان الواجب (فيما نظن) أن يفعل. فمن الصعب أن نقبل حرفيًّا القول بأن الشاحنات سبب المشكلة، ومن الواضح أن السبب قد يكون، إذا اختلف تصوير الحادثة، مَن أشرنا إليه بأنه «شخص ما»، والمفترض أنه **إدارة المحجر** أو العاملون تحت سلطة هذه الإدارة. ولكن إدارة المحجر لا يُشار إليها إلا في الفقرة الثانية من هذا الخبر، باعتبارها قد تلقَّت ملاحظات المجلس، وهو مصطلح يتحاشَى من جديد نسبةَ أية مسئولية إليها (وكان من الممكن أن تستبدل بها كلمة **شكاوى**).

يبدو أن هذا الخبر (وربما الاجتماع الذي يُشير إليه، وإن كان ذلك يتعذر التيقن منه) موجَّهٌ للإبلاغ عما **كان يمكن** أن نفسره، من منظور مختلف تمامًا، بأنه من عواقب أنانية أصحاب المحجر الذين لا خلاق لهم والذين ينشدون توفير الجهد والمال، بأسلوب يقدم العواقب من دون الأسباب أو المسئوليات. وأما السلطة التي تُمارَس هنا فهي سلطة إخفاء السلطة، أي إخفاء سلطة أصحاب المحجر ومَن لفَّ لفَّهم على أن يتصرفوا بأنانية وهم بمنجى من العقاب. أي إنها شكل من أشكال السلطة القادرة على فرض القيود على **المضمون** لصالح تفسيرات و«صياغات» معينة للأحداث، واستبعاد غيرها (مثل الصياغة البديلة التي قدمتها للتو)، وهي شكل من أشكال السلطة الخفية؛ إذ إن التفسيرات والصياغات الراجحة تنتمي لمن يمسكون بزمام السلطة في مجتمعنا، وإن بدَا أنها تنتمي إلى الصحيفة وحسب.

فلننظر إلى مثال آخر يختلف إلى حدٍّ ما عن هذا. والمقتطف في النص ٣–٤ مأخوذٌ من بداية مقال منشور في الصفحة الأولى من صحيفة يومية في إبان حرب جزر فوكلاند:

القائد الجديد لقوات المظلات

زوجة الرائد تقول: سوف يحسن أداء مهمته

تحدثت ليلة أمس زوجة القائد الجديد لكتيبة المظلات الثانية عن مخاوفها إزاء سلامة زوجها.

قالت جيني كيبيل في أثناء اللعب في ضوء الشمس مع أطفالها الأربعة إنها تأمل ألا يشتبك زوجها في القتال مرة أخرى.

قالت: «أدعو الله أن يكون قد قام مع زملائه بما يكفي. ولكن إذا واصلوا القتال فأنا على ثقة أنه رجل سوف يقوم بالمهمة على خير ما يستطيع، وأنا واثقة من نجاحه ونجاح كتيبة المظلات الثانية».

كان قد عُيِّن الرائد كريستوفر كيبيل، وهو كاثوليكي ورع في الأربعين من عمره، خلفًا للعقيد هيربرت جونز الذي مات أثناء قيادة رجاله في الهجوم على موقع للرشاشات في معركة اقتحام جوس جرين.

وبالأمس اجتمعت أسرة جينى كيبيل وأصدقاؤها في حديقة منزلها الواقع في محيط الكنيسة العتيقة، وهو منزل مديد الأطراف من طراز تيودور في بلدة مادينجتون في سولزبري بلين، وتناول الجميع الطعام بأسلوب النزهة ساعة العصر، إذ كانت تحاول الإبقاء على جو الحياة الطبيعية من أجل الأطفال.

The Paras' new leader

He'll do his job well says major's wife

THE wife of the new CO of the 2nd Parachute Battalion spoke last night of her fears for her husband's safety.

As she played in the sunshine with her four children, Jenny Keeble said she hoped her husband would not have to go into battle again.

She said: "I pray he and his men have done enough. But if they do go on I know that he is a man who will do his job to the best of his ability and I am certain he and the 2nd Parachute Battalion will succeed.

Major Christopher Keeble, a 40-year-old devout Roman Catholic, is to succeed Colonel Herbert Jones who died leading his men against an Argentine machine-gun post in the battle for Goose Green.

Yesterday Jenny Keeble's family and friends gathered around in the garden of her old vicarage home—a rambling Tudor building at Maddington on Salisbury Plain—for a picnic afternoon as she tried to maintain an air of normility for the children's sake.

Major Keeble . . . will lead the paras into battle

النص ٣–٤ المصدر صحيفة الديلي ميل، أول يونيو ١٩٨٢م.

ما صورة جيني كيبيل المقدَّمة هنا؟ ما صورة زوجات ضباط الجيش التي تخرج بها من هذا المقتطف؟ ما الانطباع الذي تتركه في نفسك صورةُ الرائد كيبيل؟ هل تجد أن عليك أن تتعامل مع موقع ذات مثالي بناه المنتج للنص في نصه؟ ما هذا الموقع؟

القضية التي يُثيرها رسم صورة جيني كيبيل تعتبر شكلًا آخر من أشكال القيد المفروض على المضمون: فإن أمثال هذه الصور تعمل تراكميًّا على تنميط صورة «زوجات رجال الجيش» وبصفة أعم زوجات الشخصيات العامة المفضلة، ومن ثَم تفرض القيود على المعاني التي يراها الناس فيهن. ويتسم هذا التصوير بالتمييز العميق بين الجنسين؛ إذ يعتمد على أن ينسب إلى جيني كيبيل صفات اقترنت تقليديًّا بتعريف «الزوجة الصالحة». لاحِظ أن المقال لا **يذكر** في هذا المقتطف (ولا في بقية المقال) أن جيني «زوجة صالحة» صراحة، أو حتى أنها شخص جدير بالإعجاب؛ بل يعتمد اعتمادًا كاملًا على قدرة «القارئ المثالي» على **استنباط** ذلك من قائمة الصفات المذكورة، فهي تعبر عن الثقة في القدرات المهنية التي يتمتع بها زوجها، ويساورها القلق على سلامته، وهي «تدعو الله» أن يكون قد أدى ما فيه الكفاية وتحاول الحفاظ «على جو الحياة الطبيعية من أجل الأطفال». ولكن هذا يدل على أن ما يخضع للقيود لا يقتصر على المضمون بل يضم الذوات أيضًا؛ فالمقال يفترض أن القارئ المثالي سوف ينجح في استنباط المعاني «الصحيحة» من القائمة، أي ستخطر له الأفكار «الصحيحة» عن صفات «الزوجة الصالحة». وأمثال هذه النصوص تُعيد إنتاج التمييز بين الجنسين، بشرط أن يحتلَّ القراء عمومًا موقع القارئ المثالي ولا يعارضونه.

تتسم اللقطات الفوتوغرافية بالتفاوت فيما بينها، فأي صورة إنما تقدم صورة واحدة لمشهد أو شخص من بين العديد من الصور الممكنة. والاختيار بالغ الأهمية؛ لأن اختلاف الصور يؤدي إلى اختلاف المعاني. ففي هذا النموذج مثلًا أجد أن انتباهي مشدود بصفة خاصة إلى عينَي الرائد، فهو ينظر إلى الأمام مباشرة، كأنما إلى وجه القارئ، نظرة تقييم إلى حد ما، ويكسو وجهَه الجدُّ الذي يُخفف منه شبح ابتسامة عند ركنَي فمه (ويمكن أن تكون ابتسامة لا مبالاة). ولاحِظ الوظيفة الغامضة للكلام المصاحب للصورة [الذي يقول: «الرائد كيبيل ... سوف يقود المظليِّين في المعركة»] هل يؤكد لنا ما «تقوله» الصورة، أم يوجهنا إلى أن «نقرأ» الصورة على هذا النحو؟ مهما يكن الأمر فإن الصورة في إطارها اللغوي تدلني على أن الرائد كيبيل يمثِّل كلَّ ما أتوقع من قائد وحدة عسكرية متميزة أن يكونه.

انظر في نماذج أخرى للأسلوب الذي تتفاعل به الصور والألفاظ في الصحافة، وفي التليفزيون، وفي لوحات الإعلان الضخمة وما إليها. هل تستطيع أن تلمح تقنيات خاصة لنقل انطباعات معينة عن الأشخاص؟

تعتمد السلطة الخفية للخطاب الإعلامي وقدرة الطبقة الرأسمالية وغيرها من أصحاب السلطة على ممارسة هذه السلطة على اتجاهات منهجية في نقل الأنباء وغير ذلك

من الأنشطة الإعلامية. والنص الواحد لا قيمة له في ذاته، فآثار السلطة الإعلامية تراكمية، ويرجع نجاحُها إلى تكرار طرائق معينة لمعالجة العلية والفاعلية، وطرائق معينة لتحديد موقع القارئ، وما إلى ذلك بسبيل. وهكذا يستطيع الخطاب الإعلامي من خلال تحديد مواقع القراء، مثلًا، أن يمارس تأثيرًا قويًّا ونفاذًا في مجال إعادة الإنتاج الاجتماعي بسبب ضخامة أجهزة الإعلام الحديثة والارتفاع الشديد في مستوى استقبال السكان جميعًا في بلدان شتى للإنتاج الإعلامي المتسم بالتجانس النسبي. ولكن الحذر مطلوب هنا، فالناس **تكافح** فعلًا لتحديد علاقتها بالذوات المثالية، وهو ما يعني الحفاظ على ابتعادهم أو حتى الاشتباك في صراع مباشر ضدهم. أي إن سلطة أجهزة الإعلام ليست نتيجةً تلقائية لمجرد وجودها.

هل تتسم السلطة الخفية لأجهزة الإعلام **بالتلاعب**؟ من الصعب تقديم إجابة قاطعة على هذا السؤال: إذ تتسم بذلك أحيانًا من زوايا معينة، ولا تتسم بذلك أحيانًا من زوايا معينة أيضًا. وربما استطعنا النظر إلى المشكلة بأن نتساءل **عن الجهة أو الطرف** المحدد الذي يُخفي الخطابُ الإعلامي سلطتَه عنه؛ تراه يُخفيها عن الجمهور وحسب، أم أنه يُخفيها أيضًا، إلى حدٍّ ما على الأقل، عن الإعلاميِّين أيضًا؟ لا شك في وجود حالات يتعرض فيها إنتاج أجهزة الإعلام للتلاعب المقصود تحقيقًا لمصالح الطبقة الرأسمالية، ومن الحالات التي تكثر الإشارة إليها موقفُ إذاعة هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أثناء الإضراب العام في بريطانيا عام ١٩٢٦م؛ إذ كانت هذه الإذاعة تؤيد الحكومة تأييدًا صريحًا في سياق كانت القضايا الطبقية معروفة فيه للورد ريث، المدير العام للإذاعة المذكورة. ولكن كثيرًا من العاملين في أجهزة الإعلام قد ينظرون إلى أساليب الإنتاج — التي يمكن تفسيرها بأنها تسهل على أصحاب السلطة ممارسة السلطة الإعلامية — باعتبارها أساليب عمل **مهنية** من وجهة نظرهم الخاصة بمعايير الامتياز «الداخلية» والمنطق الذي يتوسلون به من حيث القيود الخاصة بالوسائط التقنية، وبما يريده الجمهور، وغير ذلك من العوامل. والحق أن المعتقدات المهنية وافتراضات العاملين في أجهزة الإعلام تقوم بدور مهم في الحفاظ على إخفاء سلطة الخطاب الإعلامي عن الجماهير العريضة.

وأحيانًا ما تكون السلطة خفيةً أيضًا في خطاب المواجهة؛ فمن الواضح مثلًا وجود علاقة وثيقة بين **الطلب** وبين السلطة؛ ذلك أن الحق في أن يطلب المرء من شخص أن يفعل شيئًا كثيرًا ما يقوم على امتلاك الطالب سلطة معينة. ولكن الطلب يمكن أن يتخذ صورًا نحوية كثيرة، بعضها **مباشر** وتتسم بها علاقة السلطة صراحةً، وبعضها

غير مباشر والطلب فيها ضمنيٌّ إلى حدٍّ ما. والتعبير المعتاد عن الطلبات المباشرة يتخذ نحويًّا شكلَ الجمل التي تتضمن أفعال الأمر، مثل «**انسخي لي هذه الرسالة على الآلة الطابعة قبل الساعة الخامسة**». والطلبات غير المباشرة يمكن أن تكون — بصورة ما — غير مباشرة، وعادة ما يتخذ التعبير النحوي عنها شكلَ أسئلة تتميز بدرجات متفاوتة من اللف والدوران مما يتفق مع الطلب غير المباشر، مثل «**هل تستطيعين نسخ هذه الرسالة لي قبل الساعة الخامسة**؟» أو «هل تعتقدين أنك تستطيعين نسخ هذه الرسالة لي قبل الساعة الخامسة؟» أو «**ترى أستطيع أن أطلب منك نسخ هذه الرسالة لي قبل الساعة الخامسة**؟» وتوجد طرائق أخرى للطلب غير المباشر من خلال **التلميح** فقط؛ مثل «**أود أن أُرسل هذه الرسالة في بريد الساعة الخامسة**».

لِمَ تختار مديرة إحدى الشركات (مثلًا) شكلًا غير مباشر كي تطلب من سكرتيرتها نسخَ رسالة على الآلة الطابعة؟ قد يرجع السبب — خصوصًا إذا لجأت المديرة إلى التلميح أو أحد الأسئلة القائمة على اللف والدوران — إلى ما يعتبر «تلاعبًا»، بمعنى أنه إذا كانت الرئيسة قد جعلت تضغط على سكرتيرتها بطلباتها طول النهار، فإن هذا الشكل من أشكال الطلب قد ينجح في تفادي تململ السكرتيرة أو حتى رفضها. ولكن الأعراف تقول، إن أمثال الموقف الذي وصفته تُستخدم فيه أشكالٌ غير مباشرة للطلب، دون اللجوء إلى الكثير من اللف والدوران؛ مثل «**هل تستطيعين/هل تنسخين لي/هل يمكن أن تنسخي** ...» وإذن يصبح السؤال: لماذا يلجأ مديرو الشركات وغيرهم ممن يتمتعون بالسلطة بانتظام إلى تجنُّب زيادة إظهار سلطتهم عما ينبغي. ويؤدي بنا ذلك إلى العلاقة بين السلطة الخفية والصراع الاجتماعي، وهل التي أناقشها في القسم الأخير من هذا الفصل.

الأمثلة التي ضربتها في هذا القسم تتعلق بممارسة السلطة الخفية في الخطاب. ولكن ما أسميته «السلطة من وراء الخطاب» سلطة خفية أيضًا؛ وذلك لأن تشكيل علاقات السلطة لنظم الخطاب لا يتضح بصفة عامة للناس. وإذن فهذه لحظة مناسبة للانتقال إلى ما وراء الخطاب.

(٤) السلطة من وراء الخطاب

تقول فكرة «السلطة من وراء الخطاب» إن النظام الاجتماعي للخطاب يصبح كيانًا كليًّا متماسكًا بفضل التأثير الخفي للسلطة. وسوف أستهل هذا القسم ببُعد واحد من أبعاد

هذه الفكرة، وهو بُعد **التوحيد القياسي**، وقد سبقت إشارتي إلى ذلك في الفصل الثاني، والمقصود به إعلاء مكانة لهجة اجتماعية معينة حتى تَصِل إلى ما يسمَّى في حالات كثيرة اللغة المعيارية أو حتى اللغة القومية. وسوف ينصبُّ تركيزي الآن على اللغة الإنجليزية البريطانية المعيارية أو القياسية.

(٥) اللغة المعيارية

قلت في الفصل الثاني إننا ينبغي أن ننظر إلى التوحيد القياسي باعتباره جزءًا من عملية أوسع نطاقًا للتوحيد الاقتصادي والسياسي والثقافي، وهو الذي ارتبط بظهور الرأسمالية من رحم المجتمع الإقطاعي في بريطانيا. ولهذه الرابطة بين الرأسمالية والتوحيد أساسٌ اقتصادي: ألَا وهو ضرورة وجود سوق محلية موحدة تضمن تثبيت دعائم الإنتاج السلعي. وهذا بدوره يتطلب التوحيد السياسي والثقافي. وللتوحيد القياسي أهمية اقتصادية مباشرة في تحسين الاتصالات: فمعظم المشاركين في النشاط الاقتصادي يستطيعون أن يفهموا المستوى القياسي، حتى ولو لم يستطيعوا استثماره إنتاجيًّا في جميع الحالات. كما أن له أهميةً سياسية وثقافية كبرى في إنشاء كيان الأمة، و«الدولة–الأمة» هي الشكل المفضل للرأسمالية.

كانت اللهجة الاجتماعية التي تطورت فأصبحت الإنجليزية المعيارية لهجةَ منطقة شرق وسط إنجلترا التي كانت تقترن بطبقة التجار في لندن في نهاية العصور الوسطى، وهو ما يؤكد ارتباطها بالرأسمالية، فإن هؤلاء التجار الإقطاعيِّين أصبحوا أولَ الرأسماليِّين، ونشأة الإنجليزية المعيارية ترتبط بنمو سلطة التجار. وكانت بدايات الإنجليزية المعيارية بالغةَ التواضع بالمقارنة بمكانتها البارزة اليوم؛ إذ كان الشكل المعياري الناشئ لا يُستخدم إلا في أماكنَ جِدِّ قليلة، ولأغراضٍ جِدِّ قليلة، وعلى ألسنة أشخاص جِدِّ قليلين. وكان تأثير التوحيد المعياري في البداية مقصورًا على اللغة المكتوبة، ولم يتَّسع نطاقُه إلا تدريجيًّا ليشمل شتى جوانب الكلام، من النحو إلى المفردات بل والنطق.

ولنا أن نعتبر أن نموَّها عمليةُ استعمار طويلة، تمكَّنت فيها من «الاستيلاء» على كبرى المؤسسات الاجتماعية، وطرد اللغتين اللاتينية والفرنسية، وتوسيع نطاق الأغراض التي كانت تستخدم فيها، ومواردها الصورية نتيجة لذلك، والزيادة المطردة في أعداد

مَن يقبلونها (وإن لم يستعملوها على نطاق واسع). وكان من نتائج ارتباط الإنجليزية المعيارية بأبرز المؤسسات وأكبرها سلطة — كالأدب، والحكومة والإدارة، والقانون، والدين والتعليم وهلمَّ جرًّا — أن بدأ بروز الإنجليزية المعيارية باعتبارها لغة السلطة السياسية والثقافية، ولغة مَن يملكون السلطة السياسية والثقافية. ومن المحال الفصل بين نجاح استعمارها لهذه المؤسسات وبين تحديثها في فترة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، أو من السلطة النامية في داخلهما للطبقة الوسطى الناشئة (**البورجوازية**).

وتطورت الإنجليزية المعيارية لا على حساب اللاتينية والفرنسية فقط بل أيضًا على حساب اللهجات «غير المعيارية» الأخرى (وعلى حساب اللغات الأخرى في بريطانيا، مثل اللغة الويلزية والجيلية [اللغة السلتية في اسكتلندا وأيرلندا] ولغات كثيرة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية، ومن بينها عدد من اللغات الآسوية). كانت اللغة الإنجليزية المعيارية تعتبر الإنجليزية **الصحيحة**، وغيرها من اللهجات الاجتماعية يحمل وصمةَ استهجان لا من حيث الصحة فقط، بل أيضًا من زوايا تستهجن أساليب حياة الناطقين بها وأخلاقهم بصورة غير مباشرة، وهم أفراد الطبقة العاملة الناشئة في المجتمع الرأسمالي، فكانوا يُوصَفون بأنهم سوقيُّون، حقراء المظهر، منحطُّون، همجيُّون وهلمَّ جرًّا. أي إن ترسيخ سيادة الإنجليزية المعيارية وفرض الدونية على جميع اللهجات الاجتماعية الأخرى كانت جزءًا لا يتجزَّأ من ترسيخ هيمنة الطبقة الرأسمالية وفرض مرتبة أدنى على الطبقة العاملة.

كان **تقنين** اللغة المعيارية يمثِّل جانبًا أساسيًّا من جوانب هذه الخطوة، وهي التي اقترنت بوضع **القواعد الملزمة**، أي وصف أشكال اللغة المعيارية بأنها الأشكال «الصحيحة» الوحيدة. والتقنين يهدف إلى عدم تجاوز الحد الأدنى من الاختلاف في الشكل من خلال وضع شفرة اللغة المملاة إملاءً في صورة مكتوبة، في كتب النحو والمعاجم ومعاجم النطق وكتب الهجاء. وقد وقعت ذروة التقنين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكان جانب كبير من قراء الأعداد الهائلة من كتب النحو والمعاجم التي نشرت في مطلع الانقلاب الصناعي ينتمي إلى رجال الصناعة وأُسَرهم.

وتتسم الإنجليزية المعيارية بعنصر من عناصر الشيزوفرينيا، بمعنى أنها تطمح في أن تُصبح لغةً قومية (وتصور قطعًا في هذه الصورة) أي بأنها تنتمي إلى جميع الطبقات وفئات المجتمع، ومع ذلك فلا تزال، من عدة زوايا، **لهجة طبقية**. وتتضح

سلطة مزاعمها بأنها لغة قومية، حتى بالنسبة لمن يستخدمونها استخدامًا محدودًا، في انتشار تقليل أفراد الطبقة العاملة من مكانة ذواتهم حين يقولون إنهم لا يتكلمون الإنجليزية، أو لا يتكلمون الإنجليزية «الصحيحة». ولكنها من ناحية أخرى لهجة طبقية، ولا يقتصر سببُ ذلك على ارتباط سيادتها بمصالح الطبقة الرأسمالية بالأسلوب التي رسمت خطوطه العريضة، ولكن أيضًا لأن الكتلة المهيمنة هي التي تنتفع أكبر انتفاع باستخدامها، وتحظى بأقصى المكاسب باعتبارها رصيدًا ثمينًا، أي بصفتها شكلًا من أشكال «الرأسمال الثقافي» الشبيه برأس المال الاقتصادي، وفق تعبير بيير بورديو.

والإنجليزية المعيارية رصيد ثمين؛ لأن استخدامها يمثل بطاقة دخول إلى مجال الوظائف الجيدة ومواقع النفوذ والسلطة في المجتمعات القومية والمحلية. ويصدق هذا بطبيعة الحال على الإنجليزية المعيارية باعتبارها لغةً مكتوبة، ولكنه يصدق كذلك على الإنجليزية المعيارية المنطوقة، بما في ذلك استخدام أشكال **النطق المقبول** أو المعتمد، وهو نمط النطق الذي يستخدمه معظم السياسيِّين وصحفيِّي التليفزيون والإذاعة، وأساتذة الجامعات، وكبار مديري الشركات الصناعية، وكبار موظفي الحكومة، وهذا على وجه الدقة ما ترمي إليه حجتي!

وكما قلت قبل فقرة، أو فقرتين، قد يعترف الناس عمومًا بسيادة اللغة المعيارية، ولكن هذا لا يعني أنهم يستخدمونها دائمًا، أو حتى أنهم **يقبلونها** بكل معنى الكلمة. فالواقع أنها تواجه مقاومة شديدة من جانب مَن يتكلمون لهجات اجتماعية أخرى، وكذلك مَن يتكلمون لغات أخرى في بريطانيا الحديثة المتعددة اللغات. (انظر القسم الأخير من هذا الفصل). وهذا في ذاته يعني أن الناس تدرك الشيزوفرينيا التي أشرت إليها؛ فالناس تعرف أنها لغة غيرهم، وليست لغتَهم، على الرغم من المزاعم التي تقول بعكس ذلك. ومع ذلك فلا يعني هذا أن الناس يُدركون الأساس السلطوي لهذه المعيارية، فقد يعرفون أن «المعيار» ينتمي من زاوية معينة إلى الكتلة المهيمنة، وأما مسئولية الكتلة المهيمنة عن تبيان وتحديد العلاقة والمراتب ما بين اللغات واللهجات الاجتماعية فهي عمومًا خفية.

كثيرًا ما نسمع لهجات اجتماعية غير معيارية في الإذاعة وفي التليفزيون هذه الأيام، ولكنني أشعر أن بعض الأدوار الرئيسية في الإذاعة لا تزال مقصورةً على الأشكال المنطوقة المعيارية. حاول أثناء الإصغاء أن تجد **لهجات** تختلف عن النطق المقبول أو المعتمد. ما الصفات الأساسية التي يظهر

فيها هؤلاء (مثل قراء نشرات الأخبار، والمذيعين، ومَن يُجرون الحوارات مع الضيوف، والضيوف أنفسهم، وأصحاب برامج الترفيه)؟ هل يغلب أن يظهر هؤلاء في برامج معينة (مثل البرامج الإخبارية، أو الفكاهية، أو المسابقات، أو الأفلام الوثائقية)؟ هل توجد أنواع أو أنماط معينة من البرامج التي يظهر فيها متحدثون بغير أسلوب النطق المقبول؟ وما رأيك في إعلانات التليفزيون؟ هل تتضمن أدوارًا معينة مفتوحة أمام مَن لا ينطقون النطق المعياري؟

(٦) السلطة من وراء الخطاب: نمط خطاب

أريد الآن تغيير التركيز، مع استمرار مناقشة «السلطة من وراء الخطاب»، حتى أنظر في نمطٍ خطابيٍّ معين باعتباره «ناجمًا عن السلطة»، أي باعتبار أن له أعرافًا تُجسِّد علاقات سلطة معينة. والمثل الذي اخترته هو خطاب الفحوص الطبية، وخصوصًا **فحوص أمراض النساء والولادة.** وينصبُّ تركيزي بصفة خاصة على المواقع التي يشغلها العاملون بالمهن الطبية والمرضى بالنسبة لبعضهم البعض في إطار أعراف نمط الخطاب، وكيف يمكن أن ينظر إلى احتلال هذه المواقع باعتباره أثرًا من آثار السلطة التي يتمتع بها مَن يسيطرون على المؤسسات الطبية ويُملون الأعراف، ويسيطرون من ثَم على الأطباء والمرضى معًا.

وتقول إحدى الدراسات لفحوص أمراض النساء إن المشاركين فيها يتعرضون لضغوط متناقضة؛ فالأطباء يرون أنهم مضطرون لمعاملة المرضى بأسلوب ينمُّ عن عدم الاكتراث وعدم الانغماس، أي باعتبار المرضى حالات [موضوعية] تقنية، لإثبات أن اهتمامهم بأجسامهن اهتمامٌ طبيٌّ لا جنسي؛ ومع ذلك فهم يرون أنهم مضطرون أيضًا لمعاملة المريضة بالحساسية اللازمة لإشعارها أنها إنسان، أي لإلغاء المهانة الكامنة في معاملتها معاملة الحالة التقنية، ومحاولة التغلب على احتمال إحساسها بالحرج، نظرًا لغلبة التحريم الاجتماعي للكشف عن الأعضاء التناسلية لغير مَن يتمتع بالصلة الحميمة بالفرد. وتتضح هذه الضغوط المتناقضة في أعراف هذا النمط الخطابي.

فالقيود المفروضة مثلًا على **مكان** فحوص أمراض النساء ذات أهمية كبرى لضمان اعتبار اللقاء لقاءً طبيًّا وليس مثلًا لقاءً جنسيًّا. ولا يمكن إجراء هذه الفحوص بصورة مشروعة إلا في «مكان طبي» كالمستشفى أو العيادة، وهو ما يعني ضمنًا وجود «تشكيلة» كاملة من اللوازم الطبية التي تُضفي المشروعية على اللقاء. كما توجد قيود أيضًا على

الأشخاص الذين يستطيعون المشاركة، أي إن «مواقع الذوات» المشروعة محدودة، وتشمل الطبيب والممرضة والمريضة، كما يتضمن التحديدُ الصارمُ من يستطيع أن يشغلها. وتوجد شروط خاصة بأنواع الملابس التي تؤكد خصائص المكان وتشارك في تأكيد الطابع الطبي للقاء و«السلوك» المتوقع (كما سوف نرى)، وقيود على **موضوعات** الحديث، أي إن الأسئلة التي يسألها الأطباء عن الوظائف الجسدية والخبرة الجنسية يجب أن تتعلق بالمشكلة الطبية المطروحة وحدها، بحيث يصبح من غير المسموح به — مثلًا — أن يتطور موضوع الحديث، على نحو ما نشهده في غير ذلك المكان، بحيث يسمح بالانتقال إلى مناقشة عن الحياة الجنسية للمريضة.

وتتسم الأنشطة المتتابعة التي يتكون منها الفحص بأنها روتينية إلى حدٍّ بعيد، أي تتبع إجراءات معتمدة، وتشمل هذه الخاصية الروتينية أيضًا الجوانب اللغوية وغير اللغوية للطرائق التي تُبنى بها علاقة الأطباء بالمرضى. فالأطباء يبيِّنون «عدم انغماسهم» من خلال نوع **النظرة** التي يُلقونها على جسد المريضة، فهي نظرة تقدير مهني (لا نظرة تقييم جمالي). ويتبدَّى ذلك أيضًا في تعامل الطبيب بأسلوب سريع نشط يتميز بالكفاءة مع جسد المريضة، وكذلك في الأسئلة والطلبات التي يقدمها إليها، فهي على سبيل المثال تنزع الصفة الشخصية عن الأعضاء التناسلية للمريضة بالإشارة مثلًا إلى «**المهبل**» لا إلى «**مهبلك**».

ولكن جهود الأطباء لتحقيق التوازن بين «عدم الانغماس» والحساسية، وفق الضغوط المشار إليها عاليه، تتضح أيضًا في خطابهم. فهم كثيرًا ما يتحاشَون استخدام الألفاظ التي قد تسبب الحرج لمرضاهم، بالتلطف في التعبير (**هل غسلت ما بين رجليك؟**) أو الاعتماد على التعبيرات **الإشارية (متى كانت أول مرة شعرت فيها بصعوبة في هذه المنطقة السفلية؟**) ويستخدم الأطباء نبرات الصوت الهادئة التي تبعث الاطمئنان لتشجيع المريضة على الاسترخاء (عندما يقولون كلامًا مثل: **استرخي الآن قدر الطاقة، وسوف أتلطف بأقصى ما أستطيع**) وهو ما يُسهم في إضفاء الطابع الشخصي على الفحص. ومن المهم أن أؤكد أنه على الرغم من الانطباع الذي تخرج به بعض المريضات من أنهن تَلَقَّينَ فعلًا فحصًا خاصًّا بهن، فإن هذه العبارات أساليب روتينية مثل التي ذكرتها في الفقرة السابقة.

كان حديثي ينحصر حتى هذه اللحظة في طرائق احتلال العاملين بالمهن الطبية لمواقعهم، ولكن هذا يصدق أيضًا على المرضى، كما سوف يبيِّن الملخص التالي لرأي الأطباء فيما ينبغي أن يكون عليه سلوك المريضة في فحوص أمراض النساء:

> يجب أن يكون صوت المريضة هادئًا لطيفًا دون مغالاة، معبرًا عن الثقة بالنفس، وغير شخصي. ويجب أن يُوحيَ وجهُ المريضة بالانتباه، وبالحياد، ويميل إلى اللطف المحدود والود، كأنها تحادث الطبيب في مكتبه، مرتديةً ثيابها الكاملة وجالسة في أحد المقاعد. وعلى المريضة أن تُوجِّهَ بصرَها بانتباه إلى أعلى، إما إلى السقف أو إلى الأشخاص الآخرين في الغرفة، وأن تكون عيناها مفتوحتَين، وذواتَي نظرات غير «حالمة» أو شاردة، بل على استعداد في أية لحظة لإعادة النظر إلى وجه الطبيب لتبادل كلام محدد. ولكن المفترض أن تتحاشى المريضة النظرَ إلى عينَي الطبيب أثناء الفحص الفعلي إلا لتبادل الكلام المذكور؛ لأن تلاقي نظرات العيون مباشرة في هذا الوقت يعتبر استفزازيًّا. ودورها يتطلب السلبية وإنكار الذات. وعلى المريضة أن تُبديَ استعدادها للتخلي عن السيطرة وتركها للطبيب. وعليها أن تمتنع عن الأحاديث المطولة وعن توجيه استفسارات تقتضي إجابات مطولة من الطبيب. وعليها ألَّا تُسهبَ في الحديث عن شخصيتها حتى لا تؤكد موقعها الحالي المهين، أي إنه لا بد من طمس الذات للحفاظ على مقولة إن الطبيب يفحص حالة تقنية لا شخصًا.

> هل كنت يومًا ما في موقع يُتوقع منك فيه أن تتصرف تصرفًا مماثلًا؟ كيف نُقلت إليك تلك التوقعات؟ هل أحسَّ القراء الذكور يومًا ما بضرورة «طمس الذات» بأسلوب مماثل من قريب أو من بعيد؟ هل تُعزى الدوافع من وراء هذه التوقعات إلى طبيعة المناسبة وحدها، أم أنها تتعلق بأنوثة المريضة؟

فلنُدخل السلطة الآن في الصورة. فالعاملون بالمهن الطبية، والطبيب خصوصًا، يمارسون سلطتهم على المريض (كما يمارس الطبيب سلطته على سائر العاملين بالمهن الطبية) في اللقاءات القائمة على هذا النمط من أنماط الخطاب، وفقًا لأعرافه التي تمنح حق التحكم في اللقاءات للعاملين بالمهن الطبية وخصوصًا للأطباء. ومن المحتمل أن يفرض هؤلاء، في إطار سلطتهم، نمط الخطاب على المرضى، بمعنى الضغط عليهم بطرائق شتى لاحتلال مواقع الذوات التي يحددونها للمرضى، وأن يتصرفوا بأساليب

معينة مقيدة. وهذه من جوانب السلطة في **داخل** الخطاب، ولكن الذي يهمُّني هنا هو السلطة **من وراء** الخطاب، أي تأثير السلطة الذي يؤدي إلى فرض نمط الخطاب المذكور بجميع خصائصه على جميع المشاركين هنا، من العاملين بالمهن الطبية إلى المرضى، ويبدو أن سلطة فرض ذلك تنتمي إلى المؤسسة الطبية أو النظام نفسه.

ولكن السلطة من وراء أعراف نمط الخطاب لا تنتمي إلى المؤسسة نفسها (مهما يكن المعنى الذي يُفهم من الكلمة)، بل إلى مَن يملكون السلطة في المؤسسة نفسها. ويتمثل أحد المؤشرات على هذا في **مراقبة تنفيذ** الأعراف، والأسلوب الذي تُفرض به، سواء كان ذلك بالدلالة السلبية لنوع العقوبات التي تُفرض على مَن يخرقها أو بالدلالة الإيجابية لأنواع المكافآت التي ترصد لمن يلتزم بها. ومراقبة تنفيذ الأعراف في أيدي أصحاب السلطة في المؤسسة، على مستويات شتى. وهكذا نرى، في حالة الفحوص الطبية، أن العاملين بالمهن الطبية هم الذين يلتقون أساسًا بالمرضى، فهم أصحاب السلطة بالنسبة لهم، وهم الذين يفرضون التزام المرضى بالأعراف، وأما التزام هؤلاء العاملين بها فيخضع لسلطة الذين من فوقهم في المراتب داخل المؤسسة، من خلال إجراءات خاصة بتأديب الأفراد، والتعامل مع أيٍّ انحراف مهني، وكذلك من خلال الترقيات وهلمَّ جرًّا.

وينقلنا البحث في طرائق تشكيل مَن يملكون السلطة من وراء الخطاب لهذه الأعراف إلى قضايا الفصل الرابع؛ لأن هذا التشكيل يجري من خلال الأيديولوجيا. وهكذا نرى، في المثال الذي ضربناه أننا نستطيع أن ننظر إلى الأعراف التي تحدِّد العلاقة بين مواقع العاملين بالمهن الطبية ومواقع المرضى باعتبارها تجسيدًا للأيديولوجيات المهيمنة الخاصة بالطب باعتباره مؤسسة اجتماعية، أي إنها أيديولوجيات الذين يتحكمون في الطب. والواضح أن ماهية الطبيب، وماهية الممرضة، وماهية المريضة، وما يُشكِّل سلوكًا مهنيًّا تجاه المرضى، وما إلى ذلك بسبيل، تعتبر جميعًا مسائل تقبل النقاش. والأعراف التي تُحدِّد مواقع العاملين والمرضى في فحوص أمراض النساء تقوم على أساس الأسلوب الذي تُجيب به الأيديولوجيا المهيمنة عن هذه الأسئلة. وسوف أشرح كيف يجري هذا في الفصل الرابع.

ولكن دلالة اعتبار هذه الأعراف أثرًا من آثار السلطة من وراء الخطاب لا تنتهي هنا؛ إذ يمكن اعتبار هذه الأعراف نفسها، من منظور النظام المجتمعي للخطاب (لا من منظور النظام المؤسسي للخطاب) حالة خاصة تمثِّل اتجاهًا عامًّا في الأسلوب الذي تحدِّد

به العلاقة بين مواقع المهنيِّين والعملاء، في شتى التشكيلات المؤسسية وأنماط الخطاب التي يلتقي فيها مَن يتمتعون ببعض المناصب الرسمية («المهنيون») «بالجمهور» («العملاء»). وأما الضغوط المتناقضة التي يتعرض لها العاملون بالمهن الطبية، أي الجمع بين معاملة المرضى معاملة تُوحي باللامبالاة — باعتبارهم «حالات تقنية» — من ناحية، وبين إظهار الحساسية في معاملتهم باعتبارهم أشخاصًا من ناحية أخرى، فليست في نظري (على نحو ما بيَّنه وصفُ فحوص أمراض النساء الذي أشرت إليه) خصيصةً مقصورة على ظروف أمراض النساء بل ولا على الفحوص الطبية بصفة عامة، وإن كانت تلك الظروف الخاصة تُضفي لونًا خاصًّا — فيما يبدو — على هذه الضغوط. وسوف يجد المرء التقنيات الخاصة بمعاملة الناس معاملةً تجمع بين الكفاءة وعدم الاكتراث حيثما نظر في المؤسسات العامة في العالم الحديث. وعلى غرار ذلك، سوف يجد المرء ما سوف أسمِّيه «**اصطناع المسحة الشخصية**»، وهي اتجاه تعويضي يُوحي بانطباع، مفادُه أن المرء يعامل كلَّ فرد معاملة شخصية من أفراد الجمهور الذي يتعامل معه في الواقع معاملةً جماعية. ومن الأمثلة على ذلك رحلات الطيران (**أرجو لك يومًا سعيدًا!**) والمطاعم (**مرحبًا بك في ويمبي!**) والمحادثات المحاكاة (مثل برامج «الشات») ونماذج الدماثة التي تنتشر في أجهزة الإعلام. وهذه الاتجاهات العامة في نظام الخطاب الخاص بالمجتمع الحديث تتفق مع علاقات السلطة فيه والتقنيات الحديثة لممارسة السلطة، كما سوف أُبيِّن ببعض التفصيل في الفصل الثامن.

(٧) السلطة وإتاحة المشاركة في الخطاب

وأما الجانب الثالث والأخير من جوانب «السلطة من وراء الخطاب» الذي أريد أن أنظر فيه فلا يتعلق بتشكيل أنظمة الخطاب وأنماط الخطاب الذي يتكون منها، بل بإتاحة المشاركة فيها. فالسؤال هو: مَن الذي يستطيع المشاركة؟ وفي أية أنواع من الخطاب؟ ومَن الذي يملك سلطة فرض القيود على المشاركة وتنفيذها؟

من المدهش أن أسطورة «حرية الكلام»، أي «حرية» كل فرد في أن يقول ما يحب، أسطورة بالغة القوة، نظرًا للواقع الذي يقول بوجود أعداد بالغة الكثرة من القيود على المشاركة في شتى أنواع الكلام والكتابة. وتمثِّل هذه أجزاءً لا تنفصل عن القيود الأعم المفروضة على الممارسة الاجتماعية، أي على المشاركة في المؤسسات الاجتماعية المقصورة على فئة معينة، وفي ممارساتها، وخصوصًا في أشد مواقع الذوات تمتُّعًا بالسلطة التي

تُنشئها هذه الممارسات. وبوجه خاص من حيث الخطاب، [تسري القيود] على المشاركة في أنماط الخطاب ومواقع السلطة الخطابية. وتُشبه هذه «الخيرات الثقافية»، من زاوية معينة «الخيرات» الاجتماعية الأخرى الثمينة ذات الطابع الملموس، مثل تراكم الثروة، والوظائف الجيدة، والمساكن الراقية، وهلمَّ جرًّا. وكلَا النوعين من «الخيرات» موزعٌ توزيعًا غير متكافئ، وهكذا فإن أفراد ما أشرت إليه في الفصل الثاني بتعبير **الكتلة المهيمنة** (الطبقة الرأسمالية، والطبقة الوسطى، والمهنيون) ينالون قدرًا من هذه الخيرات أكبر كثيرًا مما تناله الطبقة العاملة، أي إنهم أغنى في **الرأسمال الثقافي**.

وتصلح الطقوس الدينية، مثل الصلوات في الكنائس، لإيضاح معنى القيود المفروضة على المشاركة. فأنت لا تستطيع أن تؤديَ واجبات خدمة القداس في الكنيسة إلا إذا كنت كاهنًا، وهذا في ذاته قيدٌ على المشاركة، كما أنك لا تستطيع أن تصبح كاهنًا إلا من خلال عملية اختيار صارمة، عليك أثناءها أن تُثبت أنك تَفِي بشتى «شروط الدخول»، أي أن تكون مؤمنًا، ولديك رسالة، وتتمتع ببعض القدرات الأكاديمية، وتنطبق عليك معايير معينة من الأمانة والإخلاص والأخلاق الجنسية وهلمَّ جرًّا. وهذه قيود أخرى على المشاركة.

والدين لا يختلف في الواقع كثيرًا، من هذه الزاوية، عن الطب أو التعليم أو القانون. وقد لا تكون الفحوص الطبية، أو الدروس، أو التقاضي ذوات جوانب طقسية مثل صلوات الكنيسة أو القداس، ولكنها تمثِّل قيودًا صارمة على مَن يستطيع المشاركة فيها، وقيودًا صارمة أيضًا على مَن يستطيع الحصول على المؤهلات اللازمة لها. أما من ناحية المبدأ (وكذلك طبقًا للقانون وقواعد المهن) فإن من حقِّ كلِّ فرد أن يحصل على هذه المؤهلات، وأما في الواقع العملي، فإن الذين يحصلون عليها ينتمون بصفة رئيسية إلى الكتلة المهيمنة ومعظم الناس لا يشاركون في الطب أو التعليم أو القانون إلا بصفة «العميل» — كالمريض، والتلميذ أو الطالب، وعميل المحامي — وليس «العملاء» فعلًا من المشاركين «داخليًّا» في أية مؤسسة.

ومن الأمثلة الأخرى على التوزيع غير المتكافئ لرأس المال الثقافي، مثال لا يختص بمؤسسة معينة، ألَا وهو القدرات المتنوعة على القراءة والكتابة، والتي يمكن أن تُلخَّص بالإنجليزية في كلمة واحدة هي *literacy* [التي قد تعني قوةَ البيان أو ثقافة القراءة والكتابة]، وهي تتمتع بقيمة كبيرة في مجتمعنا؛ إذ إن قدرًا كبيرًا من الممارسات ذات الأهمية الاجتماعية والاحترام والهيبة يتوسل «بالكلمة المكتوبة». والتسلح بمستوًى رفيع

من هذه المقدرة شرطٌ أساسي للحصول على شتى «الخيرات» ذات القيمة الاجتماعية العالية، ومن بينها الوظائف التي تُرضي الطموح وذات الأجور المرتفعة. ومع ذلك فالواضح أن إمكان الحصول على هذه المقدرة موزَّعٌ توزيعًا غير متكافئ، بل تُشير التقديرات إلى أن مليون شخص من البالغين في بريطانيا يفتقرون إلى «المهارات الأساسية في القراءة والكتابة» وفق تعريف منظمة اليونسكو، والأغلبية الساحقة من هؤلاء ينتمون إلى الطبقة العاملة.

ومن بين الآثار الواضحة والبارزة للقيود المفروضة على المشاركة أن إمكان المشاركة في أنواع الخطاب ذي الهيبة والوصول إلى مواقع النفوذ يرفع من مكانة المرء وسلطته اللتين يعترف الجميع بهما. ومن أسباب هذا أن وصول المرء إلى موقع الطبيب أو المعلم أو المحامي يعتبر — بصفة عامة — إنجازًا فرديًّا محضًا يستحق صاحبه مكافأته بالمكانة العالية والسلطة، وأما القيود الاجتماعية التي تحدد مَن **يستطيع** الوصول إلى هذه المواقع فإنها تلقَى التجاهل. وكثيرًا ما يقول الناس، دعمًا لهذا الرأي، إن الدراسة في هذه المهن تتطلب قضاءَ سنوات طويلة في الحصول على المعارف والمهارات الخاصة بها. وهكذا فإن المعارف والمهارات المهنية تصبح رموزًا للإنجاز الشخصي، وتُخفي القيود الاجتماعية على إمكان تحقيقه، إلى جانب كونها بطاقات عضوية للناجحين في تحقيق هذا الإنجاز، ووسيلة لاستبعاد الدخلاء. وضروب الخطاب المستخدمة في هذه المهن، بما في ذلك المفردات المتخصصة أو «لغة الحرفة»، تؤدي هذه الوظائفَ كلَّها.

وفي مقابل ذلك نجد أن إقصاء الأشخاص عن أنماط خطاب ومواقع ذوات معينة يُخفض من المكانة التي يتمتعون بها علنًا، ولكنه يقلل أيضًا من «آفاق» الوظائف المتاحة لهم وغيرها من الفرص الاجتماعية، كما سبق أن ذكرت. فلنَعُد الآن إلى موقع الأقليات الثقافية في المقابلات الشخصية، وهي التي كنت أناقشها في قسم **السلطة في اللقاءات عبر الثقافية**، وربما جعلت القارئ يتصور وجود تجانس داخل المجموعات الثقافية أكبر كثيرًا مما يوجد في الحقيقة. فالواقع أن عددًا كبيرًا من أفراد الطبقة العاملة البيضاء في بريطانيا، وهم الذين ينتمون إلى التجمع الثقافي السائد، يجهلون أعراف المقابلات الشخصية مثل أفراد الجماعات السوداء أو الآسيوية. ولكن الظاهرة الجديدة التي يزداد رسوخها، نتيجة لانتشار إجراء المقابلات الشخصية عبر المؤسسات الاجتماعية وتكثيف استخدامها داخل مؤسسات كثيرة، أن أصبح من المتوقع أن يستطيع كلُّ فرد التعامل مع هذه المقابلات، وذلك — بطبيعة الحال — في موقف الخاضع لأسئلة السائل! وأما

الذين لا يستطيعون ذلك؛ إما بسبب خبرتهم الثقافية أو بسبب انتمائهم إلى الأجيال التي شهدت فرض القيود على المقابلات الشخصية، فمن المحتمل أن يُعانوا مما يسمَّى «العجز الاجتماعي».

ويتحمل النظام التعليمي المسئولية المباشرة الكبرى عن التفاوت في فرص المشاركة. ويقول ميشيل فوكوه: إن «أيَّ نظام تعليمي نهجٌ سياسي للحفاظ على امتلاك ضروب الخطاب أو تعديل ذلك، إلى جانب المعارف والسلطات التي تحملها ضروبُ الخطاب المذكورة». وأما ما يلفت النظر [في بريطانيا] فهو مدى اتِّباع التمييز في التعليم حدودَ الطبقات الاجتماعية، على الرغم من زعم التعليم بأنه لا يميز بين الأفراد إلا على أساس الجدارة، وهكذا فكلما ارتفعت المرتبة في النظام التعليمي ازداد نسبةُ الطلاب فيها من ذوي الخلفيات الرأسمالية، ومن «الطبقة الوسطى»، أو الخلفية المهنية. أي إن النظام التعليمي يُعيد إنتاجَ تقسيم العمل الاجتماعي القائم، ونظام العلاقات الطبقية القائم، من دون تغيير كبير. ومع ذلك، فمن الخطأ أن نعتبر النظام التعليمي مسئولًا عن القيود المفروضة على المشاركة أو ننسب إليه وحدَه سلطةَ التحكم في المشاركة، فإن هذه السلطة موزعة بين شتى المؤسسات الاجتماعية وليست مقصورةً على التعليم، وترجع أصولُها، على نحو ما أشرت إليه ضمنًا، إلى نظام العلاقات الطبقية على المستوى المجتمعي.

(٨) القيود على المشاركة «الإجراءات الرسمية»

تمثل «الإجراءات الرسمية» جانبًا منتشرًا ومألوفًا من جوانب القيود المفروضة على المشاركة في الخطاب. وهي خصيصة مشتركة، في مجتمعات كثيرة، بين ضروب الممارسة والخطاب التي تتميز بعلو هيبتها الاجتماعية والقيود المفروضة على المشاركة فيها، وهذه الإجراءات تساهم في الحفاظ على تلك القيود، فهي تطالب مَن يريد المشاركة بتلبية شروط تفوق وتتجاوز شروطَ المشاركة في معظم ضروب الخطاب الأخرى. والقدرة على تلبية الشروط المذكورة تتسم بالتوزيع غير المتكافئ هي الأخرى. كما يمكن أن تؤديَ هذه الإجراءات إلى بثِّ الرهبة في قلوب الذين تستبعدهم وتُخيفهم.

وأفضل تصوُّر للإجراءات الرسمية اعتبارُها من خصائص المواقف الاجتماعية، وأن لها آثارًا خاصة على الأشكال اللغوية. فباعتبارها من خصائص المواقف الاجتماعية، تتجلَّى فيها بشكل مركز الأنماطُ الثلاثة للقيود على الممارسة، وهي التي قُلْت إنها ترتبط بممارسة السلطة: وهذه الأنماط تضم القيود على المضمون، وعلى الذوات، وعلى العلاقات.

فأما من حيث المضمون، فإن الخطاب في كل موقف رسمي يخضع لقيود استثنائية على الموضوع، وعلى الصلة بالموقف، وكذلك من حيث وجود نظم تفاعل تتسم بالثبات إلى حدٍّ ما. وأما من حيث الذوات فإن الهويات الاجتماعية المؤهلة لاحتلال مواقع الذوات في ضروب الخطاب الخاصة بالمواقف الرسمية تتعرض في تحديدها لقيود أشد صرامة من المعتاد، وكذلك من حيث المواقع العامة أو المكانة والمنزلة؛ إذ إن القيود هنا تُماثل القيود التي أشرتُ إليها آنفًا في سياق مَن يُسمح لهم بأداء واجب خدمة القداس في الكنيسة. وأما من حيث العلاقات، فإن المواقف الرسمية تتسم بتوجه شديد إلى تأكيد المكانة وإظهارها وحفظ ماء الوجه. فالسلطة والمسافة الاجتماعية هنا سافرتان، ومن ثَم ينشأ اتجاهٌ قويٌّ نحو **التأدب**. ويقوم التأدب على أساس الاعتراف بالاختلافات في السلطة، وفي درجات المسافة الاجتماعية وما إلى ذلك، والتوجه إلى إعادة إنتاج ذلك دون تغيير.

والآثار الخاصة للإجراءات الرسمية في الأشكال اللغوية تنبع من هذه القيود المركزة؛ إذ نجد مستويات لهيكلة اللغة تفوق وتتجاوز ما يتطلبه الخطاب غير الرسمي. وقد تؤثر هذه الهيكلة الإضافية في أيِّ مستوًى لغويٍّ. فعلى سبيل المثال قد يستند تخصيصُ أدوار الكلام للمشاركين وتنظيمه إلى صيغة معينة (إذ يجب مثلًا أن يخضع ترتيب المشاركين في الكلام لترتيب مناصبهم)، وأما في الأحاديث العادية فالناس ينظمون الكلام في أثناء المحادثة نفسها. أو قد يكون على اللقاء أن يُجرَى وفق نظام صارم يحدد مراحله في تتابع ثابت. وقد تكون لذلك مقتضيات تتعلق بنظام الإيقاع أو سرعة الكلام أو درجة ارتفاع الصوت، أي قد يضطر المتحدثون إلى الالتزام بسرعة معينة في الحديث على سبيل المثال، أو بالأبنية النحوية للعبارات، وقد يفضلون الأبنية البالغة التعقيد. ومن المحتمل أن يقتضيَ الأمر عمومًا **اتساق** الأشكال اللغوية، وهو ما يعني على سبيل المثال أن المفردات يجب أن تُنتخب من مجموعة محددة طيلة النقاش. كما قد يشعر المتحدثون بحرج شديد يدفعهم إلى الحرص على «صحة» النحو والمفردات، بما في ذلك مجموعة كاملة من المفردات المدخرة للمناسبات الرسمية، وعادةً ما يُشار إليها بصفة «الرسمية».

والنص التالي مقتطفٌ من النص المسجل لجزء من التحقيق الذي أجراه مجلس الشيوخ الأمريكي في فضيحة ووترجيت، ويمثِّل جانبًا من الشهادة التي أدلى بها جون إيرليكمان، أحد كبار مساعدي الرئيس نيكسون:

(١) **س:** مستر إيرليكمان، صرَّحتَ قبل استراحة الغداء بأنك ترى أن دخول مكتب الطبيب النفسي إلزبرج كان مشروعًا لأسباب تتعلق بالأمن القومي. أعتقد أنك شهدتَ بهذا؟

(٢) ج: نعم.

(٣) س: هل كان هذا موقفك دائمًا؟

(٤) ج: الواقع، لا أعرف.

(٥) س: يعني، هل تذكر يوم عقدنا أول مقابلة بيننا في مكتبي، وناقشنا هذه القضية، أنك عبَّرت عن صدمتك؛ لأن مثل هذا الأمر قد حدث، وأشرت إلى أنك أخبرت مستر ينج أو مستر كروغ بأن يعملَا على ألَّا يتكرر وقوعُ هذا الأمر، ولكنك لم تتخذ أيَّ إجراء؛ مثل إصدار أوامرك بفصل هؤلاء الأشخاص بسبب حساسية القضايا العامة المثارة. هل تذكر ذلك؟

(٦) ج: لم يكن ذاك بسبب عدم المشروعية يا مستر داش. لا أظن أنك سألتني آنذاك عمَّا إذا كان ... عن موقفي القانوني، أيًّا كانت قيمته. كان الذي تسأل عنه هو ما فعلته، وهذا هو ما فعلته.

(٧) س: أعني، لو كان ذلك مشروعًا لكنت وافقتَ عليه في الأحوال العادية. صحيح؟

(٨) ج: الواقع، لا. كان ما أزعجني في الأمر أنه كان غيرَ متوقع بالمرة، ولم أكن أنا الذي سمح بأدائه.

(٩) س: مَن الذي سمح بأدائه؟

(١٠) ج: أتصور أن مستر كروغ هو الذي سمح بأدائه، ولكن ذلك لا يستند إلى أية معرفة شخصية.

(١١) س: يعني، في الواقع يا مستر إيرليكمان، ألم توافق أنت شخصيًّا، موافقةً كتابية، ومقدمًا، على الدخول خفية إلى العيادة النفسية للدكتور إلزبرج بغرض الحصول على تقارير ذلك المحلل النفسي؟

(١٢) ج: وافقت على إجراء التحقيق خفية. لكن إذا كان الدخول خفية يعني الاقتحام والسطو؛ فالإجابة على سؤالك هي: لا.

النص ٣–٥ المصدر: صحيفة **نيويورك تايمز**، ١٩٧٣: ٥١٢

إن طارح الأسئلة يتحدَّى إيرليكمان، ولكن بأسلوب ربما كان يتسم ببعض القيود الناجمة عن الطابع الرسمي للموقف. ما شكل هذه القيود؟ ما الجوانب اللغوية التي تدل على الطابع الرسمي؟ تداولُ الأدوار مقيدٌ بنسق السؤال والجواب؛ إذ يطرح داش الأسئلةَ، ويقدِّم إيرليكمان الأجوبة. وهكذا فإنَّ أيَّ طعن أو اتهام وأية محاولات لتفنيد هذا وذاك لا بد أن تدرج في هذا الإطار. فالدور

(٧) يمثل طعنًا، مثلًا، ولكنه وُضع عنوة في صيغة ضمنية وغير مباشرة؛ لأن داش اضطر إلى أن يُقدِّمَه في صورة سؤال. والنتيجة أننا نشعر أنه مقيد. وهذه حالة تمثل الإجراءات الرسمية التي تحدُّ من طبيعة العلاقة بين المشاركين. وربما تكون المفردات هي المعلم اللغوي الذي يشير إشارةً قاطعة إلى الطابع الرسمي للحوار، وأقصد به الاتساق في اختيار الألفاظ «الرسمية». فالدور الأول [أي رقم (١)] مثلًا، كان يمكن أن يكون على النحو التالي في سياق ذي ملامح رسمية أقل: «**اسمع يا جون! كنت تقول قبل الغداء** ...» لاحظ صيغة التأدب بذكر اللقب + اسم الأسرة في التخاطب من جانب السائل (إذ يدعوه **مستر إيرليكمان**).

يمكننا أن نقول إن المواقف الرسمية تُضيف قيدًا آخر إلى القيود الثلاثة التي ربطتُ بينها وبين ممارسة السلطة، ألَا وهو القيد على شكل اللغة، إلى جانب تعميق القيود الثلاثة المذكورة. وهذا يعني أن الخطاب والممارسة بصفة عامة، يتسمان في المواقف الرسمية بالصعوبة وعسر التناول، فهما يعتمدان على معرفة خاصة ومهارة لا بد من تعلُّمها. وكثير من الناس لا يكتسبون مجردَ المعرفة والمهارة اللازمتَين لاحتلال مواقف هامشية في المواقف الرسمية ومن ثَم يجفلون أمام المواقف الرسمية في ذاتها ويخافونها، أو يسخرون منها. ويربط محور جبار بين المواقع الاجتماعية والمعرفة؛ فما دام الذين يشغلون المواقع الاجتماعية المهيبة يتعلمون فعلًا كيف يعملون على المستوى الرسمي، فإن الذين لم يتعلموا ذلك ينتهون إلى نتيجة ساذجة قائلين «لا أستطيع لأنني لست ذكيًّا بما يكفي» بدلًا من أن يقولوا: «لا أستطيع لأنني من الطبقة العاملة». وهكذا فإن الإجراءات الرسمية تُقيِّد المشاركة وتُولِّد الرهبة. ومع ذلك فسوف أناقش في القسم الأخير اتجاهًا مناقضًا لهذا في المجتمع المعاصر، فهو مضاد للرمز السافر للسلطة، ومن ثَم فهو مضاد للطابع الرسمي.

(٩) الصراع الاجتماعي في الخطاب

سوف أُضيف في هذا القسم شرطًا بالغَ الأهمية إلى ما سبق، فأقول: إن السلطة «في داخل» الخطاب أو «من وراء» الخطاب، ليست صفةً دائمًا غير متنازع عليها لأي شخص أو فئة اجتماعية. وعلى العكس من ذلك نرى أن الذين يملكون السلطة في لحظة معينة يضطرون إلى إعادة تأكيد سلطتهم باستمرار، وأن الذين لا يملكون السلطة من المحتمل أن يحاولوا الظفر بها. وهذا صحيح سواء أكان المرء يتكلم عن مستوى الموقف الخاص،

أو من حيث حالة مؤسسة اجتماعية، أو بالنسبة للمجتمع كله. فالسلطة على جميع هذه المستويات تُكتَسب وتُمارَس ويحافِظ عليها أصحابها أو يفقدونها في غمار الصراع الاجتماعي (انظر الفصل الثاني).

فلنبدأ بالنظر في نصٍّ يبدو الصراع فيه سافرًا، وهو مقابلة شخصية بين شاب «ش» يشتبه في تورُّطه في جريمة، وبين مدير مدرسته «م»:

(١) م: لماذا لم تذهب مباشرة من شارع كوين؟

(٢) ش: لن أمشيَ فيه مع ثلة من الزنوج الخارجين من مدرسة سانت هيلدا.

(٣) م: ولماذا؟

(٤) ش: يعني ... المسألة واضحة ... لا أريد أن أُضرب.

(٥) م: الواقع أن شارع كوين يخلو عادةً من المشاكل. صحيح؟

(٦) ش: لا. لا يذهب أحد من بيننا، نحن الأولاد البيض، من هذا الشارع. هذا حق! هل نسيت «الكبسة» التي وقعت في موقف أوديون للسيارات في الكريسماس؟

(٧) م: كان هذا من نحو عام تقريبًا، ولستُ مقتنعًا بأن ثُلَّتكم كانت بريئةً كما زعمتم. وهكذا فعندما وصلت إلى الميدان، لماذا وقفت تنتظر لمدة ربع ساعة بدلًا من العودة مباشرة إلى المنزل؟

(٨) ش: كنت أظن أن صديقي ربما أتى من ذلك الطريق بعد العمل. وعلى أي حال فنحن دائمًا ما نذهب للميدان بعد المدرسة.

قارن هذا النص بالنص الوارد عن وحدة الأطفال المبتسرين في القسم الخاص بالسلطة في الخطاب في بداية هذا الفصل من حيث درجة السيطرة التي يمارسها المدير على أقوال الشاب، ومدى استمساك كلٍّ منها بالحقوق والالتزامات الخطابية التي تتوقعها في مثل هذه المقابلة الشخصية، فأنا لا أعتقد مثلًا أنك تتوقع أن يطرح أسئلة وأن يُجيب المدير عليها.

يمارس الشاب، بطرائق منوعة، قدرًا من السيطرة على الخطاب أكبر مما قد يتوقعه المرء، وهو يتجاوز حقوقه «الخطابية» ولا يفي بالتزاماته. فهو أولًا يطعن في أسئلة المدير في مناسبتَين (الدورين ٢ و٤) بدلًا من إجابتها إجابةً مباشرة، وإن كان رقم (٢) يمثل إجابةً ضمنية ثم يقدِّمها بعد الطعن في الدور (٤). ونجد ثانيًا أن الشاب في الدور رقم (٦) يسأل سؤالًا يُجيب عنه المدير، في حين لا تتوقع، كما ذكرت من قبل أن يطرح الشابُّ أيةَ أسئلة أو أن يُجيب المدير عنها. ونلاحظ ثالثًا أن الإجابات التي يقدِّمها الشاب عن أسئلة المدير تتجاوز ما يتصل اتصالًا مباشرًا بالدورَين

(٦) و(٨). ونحن نذكر أن الطبيب كان يُصِرُّ في النص الطبي على أن تكون الإجابات ردًّا على الأسئلة. ونجد رابعًا أن الشابَّ لا يُبدي أيةَ دلائل على تطويع أسلوب حديثه للطابع الرسمي نسبيًّا للمقابلة الشخصية، ويبدو أنه يتعامل معها — إلى حدٍّ ما — كما لو كانت محادثة، ومعاملة المدير كأنما كان من أقرانه. ويظهر هذا بوضوح وجلاء في مفردات الشاب «أُضرب» [والأصل قريب من العامية: «آخد علقة»] و«الكبسة» [أي هجوم الشرطة] و«الأولاد» وخصوصًا الكلمة التي تُوحي بالتمييز العنصري، أي «الزنوج». وأعتقد أننا نتوقع ممن يستخدمون هذه المفردات مع أصدقائهم أن يتأثروا بمكان المقابلة الشخصية، وظروفها، والمسافة التي تفصل بينهم وبين المدير مثلًا، فيتجنبوها.

ومع ذلك فإن المدير يمارس قدرًا كبيرًا من السيطرة. فهو يطرح معظم الأسئلة، ويتلقَّى إجاباتٍ مناسبةً إلى حدٍّ كبير عن بعضها على الأقل، الأمر الذي يبيِّن وجود مستوى ما من التمسك بالحقوق والالتزامات التقليدية. ومن الممكن دائمًا في مثل هذه الحالات أن نرى الشخص المتمتع بالسلطة المؤسسية — وهو المدير هنا — وهو يتنازل عن بعض السلطة تنازلًا تكتيكيًّا حتى يتمكن من تطبيق استراتيجية طويلة الأجل. وربما يكون لنا أن نفسر على هذا النحو عدمَ اعتراضه فورًا، أو تعبيره عن رفضه لكلمة «الزنوج» العنصرية؛ إذ إنَّ غضَّه الطرفَ عنها يُظهره بمظهر مَن يقبلها.

ولكن هل لنا أن نعتبر مثل هذه الحال مجردَ صراع بين تلميذ فرد يبيِّن مدى استهانته بسلطة المدرسة بانتهاك القيود العرفية وبين مدير مدرسة يستخدم تكتيكًا معينًا في معالجة هذا الموقف؟ فلنتذكر التمييز الوارد آنفًا في الفصل الثاني بين المستويات الثلاثة للتنظيم الاجتماعي وهي مستوى الموقف، والمستوى المؤسسي، والمستوى المجتمعي. ويبدو أن هذا وصفٌ معقول لما يحدث على مستوى الموقف، ولكنه يتجاهل النسق الاجتماعي الذي يبدو أن هذا المثال الخاص ينتمي إليه؛ إذ يبدو أن الشابَّ مثالٌ صادق للكثير من الشبان، والتكتيك الذي يتبعه المدير قد يمثِّل التكتيك المعهود في التعامل مع هذا النوع من المواقف. وبعبارة أخرى لنا أن نفسِّر هذا المقتطف باعتباره صراعًا معينًا على المستوى المؤسسي. أضف إلى ذلك أننا نستطيع قطعًا أن نجد نماذج أخرى للخطاب مستمدة من أشكال مؤسسية أخرى — وقد نجدها في القضاء وفي نطاق الأسرة — بحيث تكشف لنا عن أشكال صراع مماثلة بين الشباب وبين «السلطة». وعلى غرار هذا يستطيع المرء أن يرى في النص مثالًا على الصراع على المستوى المؤسسي داخل المدرسة باعتبارها

مؤسسةً اجتماعية، ومثالًا على صراع أعم على المستوى المجتمعي بين «مجموعات معينة» من الشباب وشتى أنواع أصحاب السلطة.

ولا يستطيع المرء بطبيعة الحال أن يصل إلى نتائجَ يُعتَدُّ بها عند البحث في الصراع الاجتماعي بين الصغار والمدارس أو بين الصغار والسلطات العامة بصفة أشمل استنادًا إلى قطعة واحدة من الخطاب! ولكن الذي أقوله: إن أية قطعة من أيٍّ خطاب يمكن أن تكون في الوقت نفسه جزءًا من صراع موقفي، وصراع مؤسسي، وصراع مجتمعي (بما في ذلك الصراع الطبقي). ولهذا آثاره من حيث تمييزنا بين «السلطة في داخل الخطاب» و«السلطة من وراء الخطاب». فإذا كان الصراع على المستوى الموقفي صراعًا حول السلطة في داخل الخطاب، فإن الصراع على المستويَين الآخرين قد يكون أيضًا على السلطة من وراء الخطاب.

كنت أشرت في مكان سابق في هذا الفصل إلى وجود اتجاه يعارض الإبراز السافر لعلاقات السلطة في الخطاب، وهو اتجاه ذو أهمية كبرى من منظور الصراع الاجتماعي. ولأوضح ذلك بمثال نحوي شهير، وهو الخاص بشكلَي ضميرَي المخاطب المستعملَين في الكثير من اللغات، ومنها الفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية والروسية، فيما يتعلق باللغات الأوروبية، ولكنهما لا يستخدمان في اللغة الإنجليزية المعيارية «الحديثة» ويُرمز لها بحرفَي T وV، [أي أنت وأنتم على الترتيب]. فهذه اللغات تستعمل شكلَين لضمير المخاطب، وتستخدم الإنجليزية المعيارية حرفًا واحدًا هو you، وعلى الرغم من أن هذين كانا يختصان أصلًا بالمفرد (T) والجمع (V) فقد تطور استعمالُهما وأصبحا يُستعملان في مخاطبة المفرد. ولنأخذ الفرنسية مثالًا: فشكل T فيها tu وشكل V فيها vous يستخدمان الآن في مخاطبة المفرد. وفي مرحلة من المراحل كان التمييز بينهما يعتمد على السلطة؛ إذ تستعمل tu لمخاطبة المرءوسين، وتستخدم vous لمخاطبة الرؤساء، وكان أيهما يستعمل (وفقًا لطبقة المتخاطبين) بالتبادل بين المتكافئين اجتماعيًّا.

ولكن الفترة الأخيرة شهدت التحول إلى نظام يستند إلى التضامن لا السلطة، فغدت tu تستعمل بين الأفراد الذين تربطهم صلةٌ وثيقة من نوع ما (الأصدقاء، الأقارب، زملاء العمل، وهلمَّ جرًّا) وغدَت vous تستخدم بين مَن تفصلهم «مسافة» اجتماعية. وقد نشأ التوتر بين النظام القائم على السلطة والنظام القائم على التضامن، فما عساك أن تفعل إذا أردت أن تخاطب «من فوقك» اجتماعيًّا وهم وثيقو الصلة بك (مثل أبوَيك) أو مرءوسًا لك تفصله مسافةٌ اجتماعية عنك (مثل أحد الجنود إذا كنت ضابطًا)؟ كانت

الإجابة تقول: إن عليك استخدام vous وtu على الترتيب استنادًا إلى السلطة، وأما الآن فمن المحتمل أن تقول إن عليك استخدام tu وvous على الترتيب استنادًا إلى التضامن.

ويبدو أن التطور الخاص للتمييز بين T وV الذي ابتعد به عن النظام القائم على السلطة، واقترب به من النظام القائم على التضامن، يتمشَّى مع التطورات الطويلة الأجل في جميع أنواع المؤسسات التي تتوافر عنها معلومات موثقة في شتى اللغات، أي إنه بمثل الابتعاد عن الإبراز الصريح لعلاقات السلطة. ويصدق هذا، على سبيل المثال في التعليم العالي في بريطانيا، ويصدق على أنماط شتى للخطاب في الخدمات الاجتماعية، ثم غدا يصدق على الشركات الصناعية التي تأثرت تأثرًا مطردًا بتقنيات الإدارة اليابانية التي أزالت مظاهر التفاوت بين الإدارة والعمال. ومن اليسير — بطبيعة الحال — أن نجد بعض الممارسة التي لم يشملها الإصلاح في أي قطاع من هذه القطاعات، ولكننا نرى الاتجاه الذي استمر ثلاثة عقود أو أكثر بوضوح وجلاء.

هل يعني هذا الاتجاه أن علاقات السلطة غير المتكافئة تقلُّ يومًا بعد يوم؟ يبدو أننا سنخرج بهذه النتيجة إذا افترضنا وجود رابطة آلية بين العلاقات والتعبير في الخطاب عنها. ولكن مثل هذه النتيجة موضعُ شكٍّ كبير؛ نظرًا للأدلة المستقاة من مصادر أخرى على أن ضروب التفاوت في السلطة لم تتغير كثيرًا، ونقصد الأدلة الخاصة بتوزيع الثروة، وزيادة الفقر منذ الثمانينيات، وأنواع التفاوت في إمكان التمتع بالمرافق الصحية، والتعليم والإسكان، وعدم التكافؤ في آفاق العمالة وهلمَّ جرًّا. بل وليس لنا أن نصدِّق أن مَن يملكون زمام السلطة يمكن أن يتخلَّوا عنها من دون سبب واضح.

وربما كانت القدرة على تحديد مدى التعبير السافر عن السلطة تمثِّل بُعدًا من أبعاد «السلطة داخل الخطاب»؛ ولذلك فقد يجوز أن يتخذ التعبير عن علاقات السلطة صورًا غير بارزة في إطار استراتيجية الحفاظ على السلطة وممارستها. وهذا — فيما يبدو — تفسيرٌ معقول للتطبيق الواعي والعامد لأساليب الإدارة اليابانية المشار إليها عاليه. أي إن هذه حالة تمثل إخفاء السلطة من أجل استغلال الغير، وانظر القسم الخاص بالسلطة الخفية عاليه. ولكن هل يُمكنها أن تفسر لنا الاتجاه الطويل الأجل عبر شتى المؤسسات بل وشتى الحدود القومية واللغوية؟ ومَن ذا الذي يقبل تفسيرها باعتبارها مؤامرة دولية؟

وأما الذي يغيب عن ذهن أصحاب التفسير المتفائل القائلين بأن التفاوت بسبيله إلى الزوال وكذلك من أصحاب التفسير «التآمري» فهو العلاقة بين السلطة والصراع

الاجتماعي. وأجدني ميَّالًا إلى أن أقول: إن انحسار إبراز علاقات السلطة ينبغي تفسيرُه باعتباره تنازلًا من جانب أصحاب السلطة، وإنهم اضطروا إلى تقديم هذا التنازل بسبب الزيادة النسبية في سلطة أبناء الطبقة العاملة وغيرهم من المهمَّشين، مثل النساء والشباب والسود والمثليِّين وهلمَّ جرًّا. (وقد تعرَّض هذا التغيير في علاقات السلطة للإيقاف وعكسَ مسارَه إلى حدٍّ ما في بعض المواقع إبَّان الأزمات التي نشأت في أواخر السبعينيات وفي الثمانينيات). ولكن ذلك لا يعني أن أصحاب السلطة قد تنازلوا عن السلطة، بل يعني أنهم أُرغموا وحسب على اتِّباعِ سُبُلٍ غير مباشرة لممارسة السلطة وإعادة إنتاجها. كما ينبغي ألَّا نعتبر هذه الخطوة خطوة ترمي إلى تجميل الصورة وحسب، فإن القيود التي أُرغموا على العمل في ظلِّها أدَّت إلى نشأة مشكلات حادة خاصة بالمشروعية لأصحاب السلطة.

ويمثِّل الخطاب جزءًا لا يتجزأ من حالة الصراع المعقدة المذكورة، ولنا أن نُعمِّقَ فهمنا للخطاب بأن نذكر دائمًا إطاره العام، وأن نزيد من فهمنا للصراع إذا اهتممنا بالخطاب. وسوف أحاول مثلًا في الفصل الثامن أن أنظر في سبل اكتساب أنماط معينة من الخطاب مكانةً ثقافية بارزة، بحيث «تستعمر» مؤسسات ومجالات جديدة، وهو المنظور الذي عبَّرتُ عنه بإيجاز في الفصل الثاني، كما يعتبر التغير في مدى بروز هذه الأنماط دليلًا على تطور الصراع الاجتماعي، ويمثل جزءًا منه. وانظر مثلًا إلى تقديم المشورة [في المشكلات الشخصية] باعتباره نمطًا من أنماط الخطاب البارزة، بعد أن استعمر أماكن العمل والمدارس وهلمَّ جرًّا. فالنظرة السطحية إليه تُوحي بأنه يدل على حساسية غير عادية لحاجات الفرد ومشكلاته الشخصية. ولكن يبدو أنه تحوَّل في بعض الحالات على الأقل إلى وسيلة لزيادة السيطرة المؤسسية على الأشخاص من خلال الكشف عن جوانب معينة في حياتهم الخاصة وإخضاعهم للفحص المؤسسي بأسلوب غير مسبوق. وهكذا فإن ما يُبديه أصحاب السلطة من حساسية تجاه الأفراد يعتبر تسليمًا بقوة مَن لا يتمتعون (نسبيًّا) بالسلطة، وأما «احتواء» تقديم المشورة فيمثِّل هجومهم المضاد. ارجع إلى الفصل الثامن حيث الأمثلة والمزيد من المناقشة.

ومن الميادين الأخرى التي يدور فيها الصراع الاجتماعي محاولةُ المشاركة في أنماط الخطاب ذات الصيت والهيبة، وما يتصل بها من مواقع السلطة للذات. ولنا أن نذكر مثلًا أنواع الكفاح الذي خاضَته الطبقة العاملة من خلال النقابات وحزب العمال في مطلع القرن العشرين لدخول الميادين السياسية، ومن بينها البرلمان، وما يترتب على ذلك

من المشاركة في ضروب الخطاب السياسي في المجال «العام». أو ربما ذكرنا أشكال كفاح المرأة والسود وأبناء الطبقة العاملة لاقتحام المهن الراقية، وللوصول — حسبما شهدنا أخيرًا — إلى الدرجات العليا لهذه المهن.

وتمتزج ضروب الكفاح في سبيل المشاركة مع الصراعات حول التوحيد القياسي. فلقد سبق لي أن قلت: إن أحد العناصر المهمة في التوحيد القياسي توطيدُ أقدام اللغة المعيارية باعتبارها الشكل المستعمل في شتى المؤسسات «العامة». وفي سياق الزيادة للسلطة النسبية للطبقة العاملة في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من اللازم تقديمُ تنازلات معينة للَّهجات غير المعيارية في بعض المؤسسات، مثل الإذاعة وبعض المهن؛ حيث أصبح من المقبول استعمالُ أشكال معينة من الكلام غير المعياري الذي يتمتع بالصيت والهيبة نسبيًّا. وكذلك فقد طالبت الأقليات الثقافية بحقوق معينة للغاتها الخاصة في شتى المجالات الثقافية، ومن بينها التعليم، وأدَّت هذه المطالب كذلك إلى بعض التنازلات المحدودة.

(١٠) الملخص والنتائج

أقمت الحجة في هذا الفصل على ممارسة السلطة وتفعيلها في الخطاب من ناحية، وعلى وجود علاقات السلطة من وراء الخطاب من الناحية الأخرى، كما سُقت الحجة أيضًا على أن السلطة تُكتسب ويحتفظ بها أصحابها أو يفقدونها في ضروب الصراع الاجتماعي. وأما من حيث وجود «السلطة داخل الخطاب» فيجوز لنا أن نقول: إن الخطاب هو الحلبة التي تجري فيها ضروبُ الصراع على السلطة، وأما من حيث وجود «السلطة من وراء الخطاب»، فإنها تمثل الغاية في الصراع على السلطة، أي إن السيطرة على نظم الخطاب آلية جبارة للحفاظ على السلطة.

وختامًا لهذا الفصل أودُّ أن أرسمَ إطارًا عريضًا نستطيع من خلاله النظر إلى الميول والعواقب، في الأجل الطويل، لضروب الصراع الاجتماعي على الخطاب، مما سوف يمهِّد الطريق للفصول التالية. وسوف أبدأ بالتمييز الذي أقمته بين أنماط القيود الثلاثة التي يستطيع المشاركون في الخطاب من ذوي السلطة أن يفرضوها على مساهمات المشاركين من غير ذوي السلطة، ألَا وهي القيود على المضمون، وعلى العلاقات، وعلى الذوات. ولنا أن ننظر إلى هذه القيود إما من حيث كونُها قيودًا مباشرة ومادية ولو نسبيًّا (وهي الصورة

التي قدمتها بها) أي باعتبارها نماذج للسلطة في الخطاب، وإما باعتبارها أسلوبًا هيكليًّا طويل الأجل، ولو نسبيًّا، أي من حيث أعراف أنماط الخطاب التي تُقيد مساهمات المشاركين من هذه الزوايا الثلاث. وإذا نظرنا إليها بالأسلوب الثاني، فسوف نستطيع أن نرى أن مثل هذه القيود على الخطاب قد تكون لها آثارٌ هيكلية طويلة الأجل وذات طابع عام. لقد أقمت حجتي حتى الآن على أن الخطاب يمثِّل جزءًا من الممارسة الاجتماعية ويُسهم في إعادة إنتاج الهياكل الاجتماعية. وهكذا فإذا فُرِضَت القيودُ بصورة منتظمة على مضمون الخطاب، وعلى العلاقات الاجتماعية التي يجسدها وعلى الهويات الاجتماعية المشاركة في هذه العلاقات، فلنا أن نتوقع أن هذه القيود سوف تترتب عليها آثارٌ طويلة الأجل في المعارف والمعتقدات، وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الهويات الاجتماعية لمؤسسة ما أو لمجتمع ما. وهو ما يبيِّنه الشكل ٣–١.

الشكل ٣–١.

القيود	الآثار الهيكلية
المضمون	المعارف والمعتقدات
العلاقات	العلاقات الاجتماعية
الذوات	الهويات الاجتماعية

لن يخلوَ أيُّ مجتمع من وجود الآليات اللازمة لتحقيق التنسيق بين الممارسات وتعميمها فيما يتعلق بالمعارف والمعتقدات، وبالعلاقات الاجتماعية، وبالهويات الاجتماعية. فلنميزْ إذن بين الأنماط الثلاثة الرئيسية لهذه الآليات: قد نجد أولًا ممارساتٍ وأنماطًا خطابية يتبعها الجميع ويقبلونها بالضرورة، لاستحالة تصوُّر وجود بدائل — فيما يبدو — تتمتع في صُلْبها بالتنسيق ما بين المعارف والمعتقدات وبين العلاقات الاجتماعية والهويات الاجتماعية. وقد نجد ثانيًا أن التنسيق يمكن أن يُفرَضَ في ممارسة السلطة، بأسلوبٍ خفيٍّ إلى حدٍّ بعيد، باعتباره «السلطة من وراء الخطاب»، وهي الموضوع الذي ناقشه هذا الفصل. فلنُطلقْ على هذه الآلية مصطلح **التلقين**. وقد نجد ثالثًا أن التنسيق يمكن تحقيقه من خلال التواصل والمناظرات العقلانية. ولنُطلق على هذه الآلية مصطلح **التواصل**.

والآليات الثلاث موجودة في المجتمع المعاصر، ولكن الصراع ما بين التواصل والتلقين هو أشد الظواهر بروزًا. ولنا أن نعتبر أن الدافع على التلقين يتمثل في الرغبة في إعادة العمومية والصبغة «الطبيعية» للآلية الأولى في ظل السيادة الطبقية والانقسام الطبقي. أي إنه يحاول **تطبيع** الممارسات المنحازة والمغرضة لتيسير ممارسة السلطة والحفاظ عليها. ونقول بصفة عامة: إن التلقين هو الآلية التي يستخدمها أصحاب السلطة الذين يرغبون في الحفاظ على سلطتهم، وإن التواصل هو الآلية المستخدمة في التحرير والكفاح ضد الهيمنة. ومن ثَم فإن التركيز في الأجل الطويل في الصراع حول الخطاب تركيزٌ في الواقع على القضية التالية: هل تُفرَض القيود على المضمون والعلاقات والذوات من خلال التلقين (وفرضها من خلال التلقين هو الموضوع الرئيسي للدراسة النقدية للغة) أم تُنَسَّقُ من خلال التواصل؟

المراجع

استوحيتُ فكرة التمييز بين الأنماط الثلاثة للقيود على الممارسة الاجتماعية (المضمون والعلاقات والذوات) والتمييز بين «التلقين» و«التواصل» من هابرماس ١٩٨٤م. وقد وجدت في فوكوه (مثل فوكوه ١٩٧٢م) وهابرماس أيضًا ثروة من الأفكار الخاصة باللغة والسلطة. انظر أيضًا بورديو (١٩٩٢م) وبيرنشتاين (١٩٩٠م). والمثال الخاص بالتفاعل عبر الثقافي مقتبس من أكيناسو وأجيروتوتو (١٩٨٢م). وفيما يتعلق بالخطاب الإعلامي انظر فيركلف (1995a) وسكولون (١٩٩٨م). وتوجد مناقشة طريفة عن التوحيد القياسي في ليث (١٩٨٣م) وانظر الكتاب الأحدث من تأليف بيكس وواطس (١٩٩٩م). وأما المعلومات والمقتطفات الخاصة بالفحص الطبي لأمراض النساء فمقتبسة من إمرسون (١٩٧٠م). وفي مناقشة «الطابع الرسمي» وجدت كتاب إيرفين (١٩٧٠م) مفيدًا. والدراسة الطبقية لضميرَي المخاطب T وV فهي من براون وجيلمان (١٩٧٢م).

الفصل الرابع

الخطاب والمنطق السليم والأيديولوجيا

أزيد من تفصيل القول، في هذا الفصل، في فكرة الأيديولوجيا وعلاقتها بالخطاب التي قدمتها في الفصل الثاني، وهي الفكرة التي تقول إن الأعراف التي ننهل منها باستمرار في الخطاب تجسِّد افتراضات أيديولوجية ينتهي بها الأمر إلى أن تعتبر من «المنطق السليم» وحسب، وبذلك تُسهم في الحفاظ على علاقات السلطة القائمة. ولما كانت العلاقة بين السلطة والأيديولوجيا علاقة حميمة، فمن المحتوم أن يتداخل موضوع هذا الفصل مع موضوع الفصل الثالث، فهما يشتركان في تناول السلطة ويختلفان فيما يُركزان عليه. فإذا كان الفصل الثالث يقدِّم مناقشةً واسعة النطاق للغة والسلطة، فإن الفصل الرابع يتخذ له هدفًا محددًا وهو **المنطق السليم في خدمة السلطة**، أي إنه يدرس أساليب إضمار الأيديولوجيات في معالم معينة من الخطاب بحيث يُسلِّم المرء بصحتها باعتبارها من سمات المنطق السليم.

كتب عالِم الاجتماع هارولد جارفينكل دراسة عن «عالَم المنطق السليم المألوف للحياة اليومية»، وهو العالَم الذي بُنيَ برمته على افتراضات وتوقعات تتحكم في أفعال أفراد أي مجتمع وفي تفسيرهم لأفعال الآخرين. وأمثال هذه الافتراضات والتوقعات مضمرة، وقائمة في الخلفية، ومُسلَّمٌ بها، وليست مما يُدركها الناس عن وعي، ونادرًا ما تُصاغ صوغًا صريحًا أو تُفحص صراحةً أو تخضع للتساؤل الصريح. والمنطق السليم للخطاب من المعالم البارزة في هذه الصورة. كما أن فعالية الأيديولوجيا تعتمد، إلى حدٍّ كبير، على مَزْجِها بهذه الخلفية القائمة على المنطق السليم للخطاب والأشكال الأخرى للعمل الاجتماعي.

ولأستبق عرضَ مضمونِ هذا الفصل بتقديم قائمة بالأسئلة المثارة فيه، بالترتيب التقريبي لتناولها:

- ما «المنطق السليم» في الخطاب؟ وكيف يتصل المنطق السليم بالمعنى المترابط للخطاب وعمليات تفسير الخطاب؟ وما العلاقة بين المنطق السليم والمعنى المترابط والأيديولوجيا؟
- إلى أيِّ حدٍّ تعتبر الأيديولوجيات متغيرة في مجتمع ما؟ وكيف يمكن أن تتجلَّى ملامح هذا الخطاب؟
- ما العلاقة بين التغير الأيديولوجي والصراع الاجتماعي؟ وكيف يتولد المنطق الأيديولوجي السليم للخطاب في غضون الصراع؟
- كيف يؤثر المنطق الأيديولوجي السليم في معاني التعبيرات اللغوية، والممارسات العرفية للكلام والكتابة، والذوات الاجتماعية والمواقع الاجتماعية للخطاب؟
- كيف يستطيع المحللون أن ينقلوا هذا المنطق السليم من موقعه في الخلفية إلى موقع الصدارة؟

(١) الافتراضات المضمرة والمعنى المترابط والاستنباط

ماذا عليك أن تفعل حتى تفهم نصًّا كاملًا (ونحن نذكر ما جاء في الفصل الثاني من أن النص قد يكون مكتوبًا أو منطوقًا)، أي حتى تصل إلى تفسير مترابط له، على فرض أنك تعرف من قبلُ معانيَ مكوناته؟ لن أحاول أن أقدم إجابةً شاملة لهذا السؤال الكبير، بل سأقترح عليك أن تفعل شيئَين. الأول أنه يجب عليك قطعًا أن ترى كيف تتصل أجزاء النص بعضها بالبعض. والثاني أنه يجب عليك أن ترى كيف يتصل النص بخبرتك السابقة بالعالم: ما جوانب العالم التي يرتبط بها؟ بل وما مفهوم العالم الذي يفترضه سلفًا؟ وباختصار عليك أن تُقيم «مواءمة» بين النص والعالم.

وسوف أستخدم مصطلح **المعنى المترابط** (coherence) بحيث يُفيد هذين النمطين من الارتباط، **الأول** بين أجزاء النص المتتابعة و**الثاني** بين (أجزاء) النص و«العالم». وهذه ارتباطات نصنعها **نحن** باعتبارنا مفسرين للنصوص، أي إن النص نفسه لا يصنعها. ولكننا لا بد لنا، حتى نصنعها، أن ننهل من «الافتراضات والتوقعات» القائمة

في الخلفية والتي أشرت إليها لتوِّي. إن المعنى المترابط للنصِّ كلِّه يعتبر نتيجةَ تفاعل كيميائي، وهو يتولَّد عندما تمزج ما في النص بما يوجد من قبل «داخل» المفسر، وأعني به افتراضاتِ المفسر وتوقعاته القائمة على المنطق السليم، وهي جزء مما أطلقتُ عليه من قبل مصطلح «موارد الأعضاء» [جماع خبرة المفسر].

فلأبدأ بمثال موجز للنمط الثاني من أنماط هذا الارتباط، أي الارتباط بين النص والعالم. وهو جملة واحدة وحسب مقتطفة من مقال حول الأحجار الكريمة المرتبطة بموعد ميلاد المرء، والمقال منشور في مجلة تنشر «قصص حب حقيقية». تقول الجملة «**اشتهر عن العقيق الأزرق على امتداد قرون كثيرة أنه حجرٌ سيِّئُ الطالع، بمعنى أن مَن يتزيَّن به يُصادف سوء الحظ.**» (مجلة **ترو ستوري**، العدد الخاص بالصيف، دار نشر أرجوس، ١٩٨٦م). ما صورة العالم التي تحتاج إلى افتراضها مؤقتًا، ناهيك بقبولها، حتى تفهم هذه الجملة؟ ربما كنَّا نحتاج إلى عالم تستطيع الأشياء فيه، مثل الأحجار الكريمة، أن تؤثر في حياة الإنسان وفي حظوظه! فالنصوص من هذا النوع طريفة؛ لأنها تفترض سلفًا رؤية للعالم تتفق مع المنطق السليم عند بعض الناس، لكن الآخرين يرونها غريبةً على نحو ما. ومن الأيسر التعرف على الافتراضات المضمرة في أمثال هذه الحالات عمَّا نصادفه في حالات أخرى.

ولكن هذه جملة واحدة؛ فما شأن ترابط المعنى في نصوص كاملة؟ فيما يلي مثالٌ مختلف إلى حدٍّ ما، فهو استهلال قصة منشورة في مجلة «**قصص الحب الحقيقية**»، بعنوان «نوع غرامه»:

> **نوع غرامه ...**
>
> كان المطر المنهمر يكاد يطمس التلال التي تكسوها الأشجار وأنا أسير بالسيارة في الطريق الملتوية نحو القرية التي أنشأتُ فيها **حانوتي الخاص للحرف اليدوية.**
>
> وعندما عبرت السيارة في اتجاه الحانوت **غمرَتني الفرحة حين تذكرت أن جيف سوف يصل** ذلك المساء. ولم أكن رأيتُه منذ أن غادرتُ مقاطعةَ **هامبشير وذهبت إلى اسكتلندا منذ ثلاثة أشهر.**
>
> كان جيف يشعر بالضيق آنذاك؛ إذ قال: «الواضح أنني لن أنجح في تغيير رأيك يا كاري. اذهبي إذن. انتقلي إلى اسكتلندا وافتحي حانوتك.»

وقلت **ضارعة**: «نستطيع أن نتزوج في العام المقبل. لا بد أن أنتهز فرصة استقلالي بعملي التجاري يا جيف.»
«في اللحظة التي اعتقدت أننا سوف نستقر، تأتيك هذه الفكرة المخبولة.»
وتنهدتُ عندما تذكرت محادثتنا ...

النص ٤–١: المصدر مجلة **تروستوري**، عدد الصيف الخاص، ١٩٨٦م

أبرزت بعض التعبيرات المطبوعة بالبنط الأسود. ماذا تكشف عنه، في رأيك، فيما يتعلق بشخصية كاري؟ هل الرسالة التي تنقلها هذه العبارات متسقة في النصِّ كلِّه، أم أنك تسمع أمورًا متناقضة؟ ما الافتراضات المضمرة عن المرأة التي تحتاج إليها حتى تستنبط هذه الرسالة، أو هذه الرسائل، من هذه التعبيرات؟

أظن أن لدينا «رسالتَين» عن كاري: الأولى تصبغ النص بصبغةِ تحرُّر نسوي سطحية، والثانية أبوية وطيدة راسخة؛ فالأولى تقول إنها شخص مستقل (لها حانوت خاص يبيع الحِرَف اليدوية، أي عمل تجاري خاص)، والثانية تقول إنها امرأة تقليدية خاضعة (يغمرها الفرح، وتتضرع إلى «رجلها» وتتنهد، وتقبل دون اعتراضٍ وصفَ مشروعاتها بأنها مخبولة). ويَصِل القراء إلى هذه الرسائل بإقامة علاقة بين العبارات المطبوعة بالبنط الأسود في النص وبين الأطر **المضمرة**، وهي التي تُشكِّل وصفًا لحال المرأة وما تفعله (أو ما ينبغي أن يكون عليه حالها وما ينبغي أن تفعله)؛ وذلك بصفة عامة على النحو التالي: (١) «المرأة شخص مثل الرجل، ولها الحق في حياة عملية، واتخاذ القرارات الخاصة بحياتها، وهلمَّ جرًّا»؛ و(٢) «تخضع المرأة لأحكام الرجل حول الجوانب المهمة لحياتها، وهي أقرب إلى العاطفة والتعبير عن العاطفة، وهلمَّ جرًّا». ونجد أن مجموعة من العناصر النصية تعمل بصفتها **المفاتيح** لإطار معين، كما يُهيِّئ الإطار مكانًا لكل جزء من التفاصيل النصية داخلَ كيانٍ كليٍّ مترابط، بحيث يمنح ذلك الإطارُ الترابط للعناصر النصية المطبوعة بالبنط الأسود، والتي تبدو منوعةً، في عملية التفسير. أو، بالألفاظ التي ذكرتُها عاليه، نجد أن التوقعات والافتراضات الموجودة أصلًا لدى المفسر، باعتبارها جزءًا من «موارد الأعضاء»، هي التي تمنح النص ترابط معناه. (انظر الفصل السادس حيث أناقش قضية الأطر).

وعلى نحو ما نشهده في حالات كثيرة، نجد تدعيمًا بصريًّا لرسالة «المرأة الخاضعة التقليدية»، وهو صورة (للفتاة كاري وصاحبها جيف) منشورة إلى جانب الفقرة الافتتاحية للقصة؛ حيث تبدو كاري ضئيلةَ الحجم شقراء براقة العينين، ويبدو جيف وسيمًا طويلًا أسمر، وقد مال في وقفته على كاري، بطوله الفارع، قابضًا بيده على ذراعها كمَن يحميها. بل إن البنط المختار لطباعة العنوان نفسه (**نوع غرامه** ...) مقصود به، فيما يبدو، الإيحاء بنموذج «الحب الحقيقي».

لاحظ أيضًا أن إنتاج النص وتفسير النص يتميزان، على ما في هذا من مفارقة، بأنهما يكتسيان طابعًا تفسيريًّا؛ إذ إن منتج النص يبني نصَّه باعتباره تفسيرًا للعالم، أو تفسيرًا لأوجه العالم التي هي قيدُ التفسير آنذاك، وما المعالم الشكلية للنص إلا **آثار** ذلك التفسير. والآثار تشكل **مفاتيح** يلتقطها مفسر النص، الذي ينهل من افتراضاته وتوقعاته (التي تشملها الأطر) حتى يبنيَ تفسيره الخاص للنص. وهكذا فإن تفسير النص **تفسير لتفسير**. فمهما يكن العالم أو يكن النص، فإن تفسير ما هو «موجود» فعلًا لا يفرض نفسه أبدًا؛ إذ إن إنتاج النصوص وتفسيرها أنشطة خلاقة بنائية تفسيرية.

ما نسبة ما يرجع إلى ذاتك وما يرجع إلى **النص** في تفسيراتك المعتادة للنصوص التي تقرؤها أو تسمعها في حياتك اليومية؟ تذكر أن الصور لا تفرض تفسيراتها بأكثر مما تفرضه الألفاظ؛ فالمفسر دائمًا ما يتحمل بعض المسئولية! تأمل شذرات الإعلانات التي تُحيط بنا إحاطة كاملة هذه الأيام، سواء كان ذلك في المترو أو في الحافلات أو اللافتات أو الفترينات، أو حتى التي تصلك بالبريد. ما الأطر التي تستعملها في تفسيرها؟ وما **المفاتيح** التي تستجيب لها؟

فلننتقل الآن إلى الجانب الأول من جانبَي الترابط اللذين ميزتُ بينهما عاليه، ألَا وهو الترابط بين أجزاء النص المتتابعة، فنلاحظ وجود افتراضات مضمرة تربط بين الأجزاء المتتابعة في النص بتقديم «الحلقات المفقودة» في السلسلة، وهي التي تربط الحلقات القائمة بعضها إلى بعض، والمقصود بها الأقوال الصريحة، وقد يقوم السامع/القارئ بتوفيرها تلقائيًّا أو يتوصل إليها من خلال **الاستنباط**، وهو المفهوم الذي أطللنا عليه إطلالةً موجزة في النص الخاص بالسيدة جيني كيبيل في الفصل الثالث. انظر مثلًا إلى الجملتين الثانية والثالثة في قصة **نوع غرامه (وعندما عبرت السيارة الجسر)**، فإنهما لا ترتبطان الارتباط الذي يحقق ترابط المعنى إلا إذا افترضت وجود عالم يشعر المرء فيه بالفرحة لقرب لقائه شخصًا يحبُّه بعد أن غاب عنه ثلاثة أشهر. ما مقدار الجهد الذي عليك أن تبذله في التحليل أو الاستنباط حتى تصل إلى هذا الافتراض؟ لا أتصور أنك ستبذل أيَّ جهد، ما دام ذلك العالم هو العالم الذي يتصوره معظمنا، وهو يمثِّل جزءًا من الأطر الخاصة بعلاقات الحب، ولن يخطر ببالنا ما ينفي أن تتابع العبارات هنا منطقيٌّ بالصورة الراهنة! وأما الافتراض الذي يربط بعضها ببعض فنحن نقدِّمه تلقائيًّا، في خطوة تُسمَّى **ملءَ الفجوات** أو سدَّها (ولنا أن نطبق التمييز بين الاستنباط

وسد الفجوات تلقائيًّا؛ لتحقيق الترابط في معنى النص أو العالم، أي إن لنا أن نحقِّق «المواءمة» بين النص والعالم تلقائيًّا أو من طريق الاستنباط).

ولا يوجد حدٌّ قاطع يفصل بين سد الفجوات تلقائيًّا وبين الاستنباط؛ وذلك لسببَين: الأول أنه من المحتمل أن الحلقات تتدرج في صعوبتها، أي ما بين الحلقات الواضحة التي لا تحتاج إلى بذل الجهد وبين الحلقات التي تتطلب جهدًا كبيرًا في الاستنباط، والثاني أن الحلقة التي يقدِّمها أحد الأشخاص تلقائيًّا قد تتطلب من شخص آخر بذل جهد في الاستنباط (أو قد تتطلب ذلك من الشخص نفسه في مناسبة أخرى). ومن المحتمل أن النص ٤–٢ لن يتطلب أيَّ جهد في الاستنباط من القراء المنتظمين للمجلة التي اقتطفناه منها. ولكنه قد يتطلب ذلك من قُرَّاء آخرين.

مشكلات

هل تحتاج إلى أحد تتكلم معه؟ نحن على استعداد دائم للإصغاء. اكتب إلينا. أرسل رسالتك إلى ديف ولزلي، والعنوان بلو جينز، ص.ب: ٣٠٥ لندن نرجو إرفاق ظرف عليه عنوانك وطابع البريد إذا كنت تريد ردًّا شخصيًّا.

الشعور بالحرج من الصبيان

أرجو المساعدة. عمري ١٣ سنة، وكلما ظهر صبي على شاشة التليفزيون وكانت أمي في الغرفة شعرت فعلًا بالحرج. لم أخرج حتى الآن مع أحد قط، على الرغم من أن أمي تقول إنني جميلة فعلًا. كيف أتغلب على هذه المشكلة؟

القلقة ب. ج. فان، مدينة تشيستر

معظم الأشخاص، من بنين وبنات، يمرون بمرحلة معينة يشعرون فيها بالتوتر إزاء الجنس الآخر. والسبب أن الفتاة تشعر فجأة أن الصبيان لم يعودوا مجرد أصدقاء الأمس، بل أصبحوا أشخاصًا تميل إليهم وتفكر في الخروج معهم. والسر هو الاسترخاء ومحاولة النظر إلى من تعرفينهم من الصبيان باعتبارهم أصدقاء. وسوف تجدين أنه من الأيسر كثيرًا لك أن تتعاملي مع الصبيان إذ لم تسرفي في القلق على مظهرك. فاستمتاعك بالوقت أهم كثيرًا من ذلك. لا تقلقي لأنك لم تخرجي مع أحد حتى الآن، فأمامك متسع من الوقت!

لزلي

النص ٤–٢ المصدر مجلة **بلوجينز**، العدد ٤٨٨، ٢٤ مايو ١٩٨٦م.

أشعر أن الافتراضات القائمة على «المنطق السليم»، وهي التي تُعطي الترابط للعنوان (المطبوع بصورة رأسية على جانب الصفحة) هي أولًا: أن الأسلوب الصحيح للتعامل مع «المشكلات» يتمثل في العثور على شخص تتكلم معه، وثانيًا: أن دور هذا الشخص مقصور على الإصغاء. وبعبارة أخرى، يتمثل الحل في «الحكمة الشعبية» التي تقول بأن عليك أن تتكلم مع شخص «يُحسن الإصغاء» وله «أُذُن متعاطفة»، فتحكي له مشكلاتك بدلًا من مواجهتها وحدك. وهذه الافتراضات لازمة حتى تُقيم الرابطة بين العنوان الحقيقي (**مشكلات**) وبين الجمل المكتوبة بخط أصغر بجانبه. لاحِظ أن عليك أن تفترض أيضًا أن الكلام والإصغاء يمكن استمرارهما كتابةً (وفي الصفحات المطبوعة) حتى يترابط معنى هذه الجمل مع الجملتَين الأوليَين!

ولكن ما بال الرسالة والرد عليها؟ ما الافتراضات المضمرة التي تحتاج إليها حتى تخرج بتفسير مترابط المعنى؟ هل تعتقد أنك تُقدم هذه الافتراضات تلقائيًّا من خلال «سد الفجوات» أم أنك تتوصل إليها من خلال الاستنباط؟ هل يصعب عليك الوعي بهذه الأمور؟

أعتقد أولًا أن إقامة صلة ترابط في المعنى بين الرسالة باعتبارها طلبًا للمساعدة والرد عليها تقتضي افتراضَ أن تقديم المشورة كتابةً **يمثِّل** تقديم مساعدة. وأرى ثانيًا أن عبارة **على الرغم من** في الرسالة تمثل مفتاح الافتراض الضروري لتحقيق الترابط بين جزأي الجملة الثالثة، أي أنه من المفترض أن تكون فتاة «جميلة فعلًا» قد بدأت تخرج مع أحد الصبيان بحلول عامها الثالث عشر. وأجد ثالثًا أن مضمون الجملة الثانية (وربما الثالثة أيضًا) يشار إليه في الجملة الرابعة بكلمة «هذه المشكلة»، استنادًا إلى الافتراض المضمر بأن إحساسها بالحرج يعتبر مشكلة. وأخيرًا أقول: إن إقامة صلة تربط بين الجملة الثالثة في الرد والجمل التي تسبقها يحتاج إلى افتراض أن حلَّ «المشكلة» يكمن في «سرٍّ» معين، أي في علاج لا يعرفه إلا البعض (ولكن «لزلي» تقدمه إلى «القلقة ب. ج فان»).

وربما كانت أمثال النماذج تتسم بظاهرة تدفعنا إلى التفكير، وأعني بها أن **القارئ** لا النص هو الذي يتحمل مسئولية إدخال جميع هذه الافتراضات الخلافية في عملية التفسير. فالنص لا يؤكد أو يقول بأيٍّ منها. ويُوحي هذا بوجود أسلوب «سلطوي» يفرض الافتراضات على القُرَّاء أو على المفسرين عمومًا؛ ذلك أن الكاتب يقدم بعض المفاتيح النصية إلى المفسر فيُرغمه على أن يضع تلك الافتراضات حتى يفهم معنى النص. وذلك مما يفعله على الدوام الخطاب الرامي إلى إقناع القُرَّاء بشيء ما، والكتابة الدعائية، وكثيرًا ما يفعلانه بوضوح وجلاء؛ فإذا استهل صحفيٌّ مقالًا له قائلًا: «**إن التهديد**

السوفييتي لأوروبا الغربية ...» فإنه يفترض سلفًا وجودَ تهديد سوفييتي. ومن حسن الحظ أن القراء لا يقبلون دائمًا أن يشغلوا الموقع الذي يريد الكاتب لهم أن يشغلوه!

وهذه لحظة مناسبة للانتقال إلى المسألة التالية التي أريد التصدي لها، أي العلاقة بين «المنطق السليم» وبين «الأيديولوجيا». فإن المنطق السليم في الافتراضات المضمرة التي أشرتُ إليها في المثال السابق ذو مرتبة أيديولوجية. وسوف أشرح السبب في القسم التالي. أضف إلى ذلك أننا نستطيع أن نرى عمل الأيديولوجيا في الأساليب التي تُبنى بها النصوص بحيث «تفرض افتراضات» معينة، باستمرار وبصورة تراكمية، على مفسِّري النصوص و**أيضًا** على منتجي النصوص، وعادةً ما لا يكون أيٌّ من هؤلاء واعين بها.

(٢) المنطق السليم والأيديولوجيا

«المنطق السليم» **أيديولوجي** في جوهره، وإن لم يقتصر على **الأيديولوجيا**، بالمعنى الذي قدمت به هذا المصطلح في الفصل الثاني، وهذه العلاقة المهمة بين المنطق السليم والأيديولوجيا هي ما يهمني هنا في المقام الأول. وقد قام الماركسي الإيطالي أنطونيو جرامشي باستكشاف هذه العلاقة، مشيرًا إلى وجود «شكل من أشكال النشاط العملي» يتضمن «فلسفة في صورة «مقدمةٍ منطقية» نظريةٍ مضمرة»، وإلى وجود «تصور معين للعالم، يتضح إضماره في الفن وفي القانون وفي النشاط الاقتصادي وجميع تجليات الحياة الفردية والجماعية». وهذا التصور للأيديولوجيا باعتبارها «فلسفة مضمرة» في الأنشطة العملية للحياة الاجتماعية، كامنة في الخلفية ومُسلَّمٌ بوجودها، هو ما يربطها «بالمنطق السليم»، وهو المصطلح الذي يتوسع جرامشي نفسه في استعماله في هذا الصدد. وأما بقية هذا الفصل فسوف نحاول تحديد خصائص المنطق السليم الأيديولوجي.

ولعلك تذكر أنني اقترحت في الفصل الثاني اعتبار أن الأيديولوجيا ترتبط ارتباطًا جوهريًّا بعلاقات السلطة. فلنفهم المنطق السليم — وفقًا لذلك — بأنه **المنطق السليم في خدمة الحفاظ على علاقات السلطة غير المتكافئة.** والقضية هنا قضية اختلاف في الدرجة. ففي بعض الحالات يكون التفاوت في علاقات السلطة تفاوتًا مباشرًا، مثل الافتراض المنطقي المشار إليه في الفصل السابق، أي القول بأن «حرية الكلام» مكفولة للجميع، وهو القول الذي يُخفي ويساعد على الحفاظ على واقع الحواجز المقامة في وجه شتى أنواع الكلام لمعظم الناس. وفي حالات أخرى، قد تكون العلاقة غير مباشرة، مثل نصوص «صفحة المشكلات» في القسم السابق كما سوف أسوق الحجة عليه أدناه. ولن

يُفيدنا تصنيف «المنطق السليم» بتقسيمه إلى نوع «أيديولوجي» ونوع «غير أيديولوجي»، بل المفيد أن نقول: إن الافتراضات القائمة على المنطق السليم تساهم **بدرجات مختلفة** في الحفاظ على علاقات السلطة غير المتكافئة.

وتؤدي الافتراضات المذكورة مهامَّ أخرى، وأيضًا بدرجات مختلفة، مثل إنشاء علاقات التضامن وتدعيمها بين أفراد فئة اجتماعية معينة. فإذا استمعت إلى خطاب أفراد أسرتك أو أصدقائك أو زملائك فسوف تلحظ كثرة الافتراضات التي يُسلِّمون بصحتها. فإذا ردَدْتَ بأن ذلك أمرٌ تقتضيه كفاءة الحديث، بمعنى أنه لا فائدة من التصريح بما يفترضه الجميع، أجبتُك: أفليست المقدرة على التسليم بهذا الكم الهائل من الأمور دليلًا مهمًّا أيضًا على «انتمائك» لهؤلاء؟

إذن، ما الذي يجعل نص «صفحة المشكلات» أيديولوجيا (بشكل غير مباشر) في افتراضاته المضمرة؟ أفلا يتناول مشكلات شخصية محضة، لا علاقة لها بالسلطة الاجتماعية؟ إنه كذلك فعلًا، من وجهة نظر سطحية. إذ إن الفتاة «القلقة»، بنت مدينة تشيستر، تتلقى نصيحة تبين لها كيف تتغلب على «**مشكلتها**» من خلال التكيف مع واقع العلاقات بين الجنسين في فترة المراهقة. ومع ذلك فإن مشكلتها ليست — بوضوح — مشكلتها وحدها، بل يُشاركها فيها الملايين. ثم أليست هذه مشكلة اجتماعية لا مشكلة شخصية؟ لا شك أن مرحلة البلوغ تتسبب دائمًا في صعوبات لليافعين، ولكن هذه الصعاب تبدو شديدةَ الحدة في المجتمع المعاصر، بسبب طبيعة العلاقات بين الجنسين في فترة المراهقة، وبسبب العلاقات بين الجنسين وما تتسم به من تفاوت في السلطة بصفة أعم وأشمل، وفي آخر الأمر بسبب ما يشوب علاقتنا الاجتماعية من التشوه إلى حدٍّ ما. وأعتقد أن الدور الأيديولوجي للافتراضات المضمرة في هذه الحالة يكمن في تقديم إطار وإجراءات قائمة على المنطق السليم لحل المشكلات **الاجتماعية** التي تُعانيها هذه الفتاة بأسلوب فردي محض. ويعتبر ذلك «استعمالًا للمنطق السليم في الحفاظ على علاقات السلطة غير المتكافئة» بمعنى أنه يصرف الانتباه عن فكرة يمكن أن تؤديَ إلى التشكيك في علاقات السلطة والطعن فيها، وهي الفكرة التي تقول بوجود أسباب اجتماعية للمشكلات الاجتماعية ووجود حلول اجتماعية لها.

وتُحقق الأيديولوجيا أقصى فاعلية لها عندما تعمل في أقصى درجات الخفاء؛ فإذا أدرك المرء أن جانبًا معينًا من المنطق السليم يتسبب في الحفاظ على ضروب التفاوت في السلطة على حسابه، لم يَعُد ذلك المنطق منطقًا سليمًا، وقد يفقد القدرة على الحفاظ على

ضروب التفاوت في السلطة، أي في أداء مهمته الأيديولوجية. وأما «الخفاء» المشار إليه فيتحقق عندما تتسرب الأيديولوجيات إلى الخطاب لا باعتبارها عناصرَ صريحةً في النص بل باعتبارها افتراضات في خلفيته تدفع منتج النص إلى رسم صورة العالم في النص بأسلوب معين، من ناحية، وتدفع مفسر النص إلى تفسيره بأسلوب معين، من ناحية أخرى. فالنصوص لا تصرح عادةً بالأيديولوجيات، ولكنها تقدم للمفسر مفاتيحَ معينةً تجعله يستعين بالأيديولوجيات في تفسيره للنصوص، فيُعيد إنتاج هذه الأيديولوجيات في غمار ذلك!

ولهذا السبب، فإنني أعلِّق أهميةً خاصة، من المنظور الأيديولوجي، على ما أشرتُ إليه في القسم السابق بتعبير «سد الثغرات» التلقائي، أي توفير «الحلقات المفقودة» اللازمة لتحقيق الترابط بين الأجزاء المتتابعة للنص، من دون الحاجة إلى «الاستنباط» أو تحقيق «المواءمة» تلقائيًّا بين النص والعالم. وكلما ازداد الطابع التلقائي للعمل الذي يؤديه افتراضٌ أيديولوجيٌّ معينٌ في بناء تفسيرات ذوات معانٍ مترابطة، قلَّ احتمال **إدراكنا الواعي به، واكتسبَت مكانتُه الأيديولوجية ثباتًا وصلابة أكبر، وهو ما يعني أيضًا زيادة فعالية إعادة إنتاجه من خلال الارتكان إليه في الخطاب.**

كيف تختلف افتراضاتك المضمرة عن المرأة عن افتراضاتك المضمرة عن الرجل؟ حاول أن تجد أمثلة في خطابك أو في غيره من ألوان سلوكك على استناد ترابط المعنى إلى افتراضاتك. حاول أن تنتبه إلى الأساليب التي تقدم بها النصوص التي تقرؤها (بما في ذلك الصور البصرية) مفاتيح معينة قائمة على الافتراضات الأيديولوجية، بالصورة المعتادة، بحيث تصبح لازمةً لتفسير النصوص.

(٣) التنوع والصراع في الأيديولوجيا

يقوم أصحاب السلطة بمحاولات دائبة لفرض صورة من المنطق السليم الأيديولوجي يقبلها الجميع، كما سوف نرى بعد قليل، ولكن الأيديولوجيا دائمًا ما تتسم **بدرجة ما** من التنوع، بل والتضارب والتصارع إلى الحد الذي يحول دون التحقيق الكامل للوحدة الأيديولوجية. ولهذا نستطيع أحيانًا (والحمد لله!) أن نحافظ على المسافة التي تفصلنا، باعتبارنا «مفسرين»، عن الافتراضات التي يقدمها منتجو النصوص موحين بأنها قائمة على المنطق السليم.

ونحن نحيط جميعًا بمجال معين من مجالات التنوع الأيديولوجي، ألا وهو مجال الأيديولوجيات السياسية. وربما تكون هذه نقطة انطلاق صالحة، ما دمنا جميعًا نستطيع العثور على نصوص سياسية يختلف المنطق السليم الذي تقوم عليه أيديولوجيا عن المنطق السليم عندنا. ويصدق ذلك قطعًا في نظري على النص التالي:

> تكمن كفاءة الزعيم القومي الحق، بصفة عامة وفي جميع الأوقات، في الحيلولة أساسًا دون تشتيت انتباه الشعب، وفي التركيز دائمًا على عدو واحد. وكلما ازدادت وحدة العمل القائم على إرادة الكفاح الشعبية، ازدادت القوة المغناطيسية للحركة وازدادت قوة الدفع للضربة التي يضربها. ويتمثل جانب من جوانب عبقرية الزعيم العظيم في قدرته على أن يُظهر الخصوم المنتمين إلى شتى المجالات في صورة مَن ينتمون دائمًا إلى فئة واحدة فقط، فإذا تبينت الشخوص الضعيفة القلقة وجود أعداء شتى لهم، فلن يؤديَ ذلك إلا إلى أن تنشأ لديهم شكوك في صحة قضيتهم، وبيسر بالغ.
>
> وما إنْ تتبين الجماهير ذوات الميول المتأرجحة أنهم يواجهون عددًا من الأعداء يفوق ما توقعوه، حتى تبدأ الأحكام الموضوعية في التدخل، وإذا بهم يتساءلون إن كان الآخرون جميعًا مخطئين فعلًا، وأمتهم أو حركتهم وحدها على صواب.
>
> ويصحب ذلك أيضًا أول شلل لقوتهم. ومن ثَم فينبغي النظر دائمًا إلى أي عدد من الأعداء المختلفين اختلافات جوهرية باعتبارهم عدوًّا واحدًا، بحيث يتجه رأي جمهور مؤيدي الزعيم إلى أنهم يشنُّون الحرب على عدو واحد فقط. فمن شأن هذا أن يدعم إيمان المرء بقضيته ويزيد من المرارة التي يُكنها ضد الذي يهاجمه.

النص ٤–٣ المصدر: أدولف هتلر، **كفاحي**.

> ما الذي يتضمنه هذا النص من افتراضات مضمرة عن طبيعة «الشعب»، وعن العلاقة بين الشعب والزعيم؟ هل تجد فيها أية إشكاليات؟
>
> يفترض هذا النص «افتراضًا يعتبر حيلة بلاغية عتيدة»، وهو أن «الشعب» فرد واحد مركَّبٌ يتسم بصفات شخص واحد (**الانتباه، الإرادة، القوة، المرارة**، ووجود أعداء له) وبأنه يتمتع بالقدرة على

«العمل الموحد»، وإن كان المرض (**الشلل**) يمكن أن يهدر هذه الصفات، نتيجةً للضعف أو القلق. ولما كان الشعب عاجزًا عن الحفاظ على الوحدة ووضوح الأهداف بنفسه (فالجماهير **متأرجحة الميول**) فإن على الزعيم أن يحقق له ذلك، أي أن **يمنع التشتت** ويضمن **تركيز الانتباه**. والنص يفترض أن زعامة شعب أو أمة تكمن في «**عبقرية**» شخص واحد، أي إنها ليست جماعية.

قد تبدو هذه الافتراضات عن العلاقة بين الشعب والزعيم افتراضات متطرفة، ولكن الفكرة التي تقول بأن الشعب فردٌ مركَّبٌ، مثلًا، فكرة بالغة الشيوع.

حاول أن تجد فقرة من نص سياسي (وقد يكون بيانًا أو مقابلة صحفية أو كتيِّبًا) تتضمن افتراضاتٍ مضمرةً عن الشعب والزعماء تراها غريبةً عليك، وحاول أن تُفصح عنها أقصى إفصاح تستطيعه. وحاول بعد ذلك أن تقوم بالمهمة الأصعب، وهي تكرار ما فعلته نفسه بفقرة تتفق مع نظرتك السياسية!

لا شك في وجود قدر كبير من التنوع في مدى التباين الأيديولوجي بين المجتمعات، أو بين الفترات المختلفة في تاريخ مجتمع من المجتمعات. ترى ما العامل الذي يحدد مستوى التباين؟ إنه أساسًا حالة العلاقات الاجتماعية والصراع الاجتماعي، بما في ذلك العلاقات الطبقية والصراع الطبقي. فإذا كان المجتمع يتسم بعلاقات سلطة واضحة ومستقرة، فللمرء أن يتوقع وجودَ قدرٍ كبير من التنوع الأيديولوجي. وما بال المجتمع الرأسمالي المعاصر إذن؟ هل نستطيع مثلًا تفسير حاله من خلال النموذج الأيديولوجي الكلاسيكي البسيط، حيث يتوحَّد السكان جميعًا في ظل الأيديولوجية السائدة للطبقة الحاكمة؟ ربما لم نستطع ذلك، وإن كان هذا النموذج يبدو معقولًا في الخمسينيات، مثلًا، أكثر مما يبدو عليه الآن. فالصورة المعاصرة تتميز في بعض المجالات على الأقل بتكاثر الأيديولوجيات التي يُشبهها ثيربورن «بالنشاز بين الأصوات والعلامات في مدينة كبيرة». أضف إلى ذلك أننا قد نجد في داخل مجتمع ما تباينًا بين المؤسسات المختلفة فيما يتعلق بدرجات التنوع الأيديولوجي.

والواقع أن التنوع الأيديولوجي يضع حدودًا لما أسميته **المنطق الأيديولوجي السليم**، وعلى الرغم من وجود حالات تشهد على معاملة بعض الأيديولوجيات التي لا يقبلها إلا عددٌ جدٌّ محدود من الناس معاملة المنطق السليم (مثل حالتَي الحجر الكريم

المرتبط بتاريخ الميلاد ونص هتلر)، فإنَّ أشدَّ صور المنطق السليم فاعليةً صورةُ المنطق الذي يقبله معظم أفراد مجتمع أو مؤسسة ما، إن لم يقبله الجميع. ومن الواضح أنه كلما ازداد التنوع الأيديولوجي في المجتمع قلَّ احتمال تحقيق ذلك.

إذن، ما مصادر هذه الأيديولوجيات المتنوعة؟ هل تتولد عشوائيًّا عند الأفراد على سبيل المثال؟ لا! بل إنها تنشأ من التباين في الموقع والخبرة والاهتمامات بين الفئات الاجتماعية التي تشتبك مع بعضها البعض في علاقات السلطة (وفي الصراع الأيديولوجي، كما سوف نرى). وقد تكون هذه الفئات طبقات اجتماعية، وقد تتمثل في مواجهة النساء للرجال، وقد تكون قائمة على الانتماء العرقي وهلمَّ جرًّا. وكثيرًا ما تكون فئات من نوع «محلي» مرتبط بمؤسسة معينة. (وارجع إلى مناقشتي في الفصل الثاني للعلاقة بين الفئات المؤسسية وغيرها من المؤسسات الطبقية أو القائمة على نصرة المرأة وهلمَّ جرًّا). وعلى سبيل المثال نرى أن مجال التعليم يضم فئات التلاميذ والآباء والمعلمين وقد تنشأ **داخل** هذه الفئات الفرعية، من ناحية المبدأ، أيديولوجيات تعليمية مختلفة. وأما الحالة التي يحتمل أن ينشأ ذلك فيها فهي تُصارعها للظفر بالسلطة المؤسسية.

ومن بين شتى الأشكال التي يمكن أن يتخذها الصراع الاجتماعي شكل **الصراع الأيديولوجي** وهو الشكل الذي يكتسب أهميةً خاصة في هذا السياق؛ لأن الصراع الأيديولوجي يقع بأبرز صورة في اللغة. ولنا أن نعتبر أن هذا الصراع لا يقع فقط **داخل** اللغة بالمعنى الواضح الذي يقع به داخل الخطاب، وهو الذي تشهد عليه النصوص اللغوية، بل أيضًا من حيث إنه يقع **حول** اللغة، بمعنى أن اللغة نفسها تجمع بين كونها **غاية** للصراع الاجتماعي و**موقعًا** لهذا الصراع. وقد رأينا ذلك عند مناقشة «السلطة من وراء الخطاب» في الفصل الثالث. والظفر بسلطة البتِّ في بعض الأمور مثل معاني الكلمات، وتحديد المعايير اللغوية أو التوصيلية التي تعتبر مشروعةً أو «صحيحة» أو «مناسبة»، يمثِّل جانبًا مهمًّا من جوانب السلطة الاجتماعية والأيديولوجية، ومن ثَم فهو موقع يدور حوله الصراعُ الأيديولوجي. وهكذا فإن النظر إلى الممارسات اللغوية القائمة ونظم الخطاب باعتبارها شواهد على الانتصارات والهزائم في الصراعات السابقة، وبصفتها أيضًا غنائم متنازع عليها، إلى جانب المفهوم التكميلي «للسلطة من وراء الخطاب»، سمة كبرى تتميز بها الدراسة النقدية للغة، وهي السمة التي تميز هذه الدراسة عن التيار الرئيسي «الوصفي» لدراسة اللغة (على نحو ما شرحته في الفصل الأول).

ويتخذ الصراع الأيديولوجي أشكالًا كثيرة ومختلفة في الخطاب، لكنني سوف أقدم هنا نموذجًا يتميز بالبساطة النسبية، مقتطعًا إياه من صحيفة يسارية أسبوعية، لإيضاح استعمال «**علامات التنصيص المخيفة**». ولاحِظ أن هذا نصٌّ غير مترابط؛ إذ إنني أجمع فيه بعض العبارات من مقال طويل كتبَته زُوي تيلتسون.

حصن الأسرة عند ثاتشر

شُغِل اليسارُ في الآونة الأخيرة بالتصدي للتغيرات الجارية في الميدان الاقتصادي والعمالي. ويبدو أن انشغاله اشتدَّ فمنعه من توجيهِ أيِّ قدر من الاهتمام إلى مجال آخر يتعرض أيضًا لإعادة الهيكلة: أي مجال الأسرة.

ففي الأسبوع الماضي تلاحمَت صفوفُ العصبة التي تتكون من ثاتشر وجيليك وماري هوايتهاوس لشن هجوم جديد على «مجتمع الإباحة».

إن المطالبة بتشغيل عمال نصف مهرة، وعملهم نصف الوقت في أعمال لا تمثِّلها نقابات، تضمن تلبيةَ «حق العمل للمرأة». فالكثير من النساء مرغمات على العمل، ما دام الرجال يعجزون باطِّراد عن توفير «الأجور الكافية للأسرة».

ومع ذلك، فإن انصراف الدولة خلسةً من الباب الخلفي لم يمنع من حفاظها على يدها المتطفلة التي تضمن بها أن يتوافر التعليم الجنسي بالأسلوب «الأخلاقي الصالح» الذي يؤكد التنشئة على «ضبط النفس» و«الحياة الأسرية المستقرة» حتى يقوم بمهمة المخلِّص والمنقذ لكلِّ مَن يحتمل أن يتحول إلى «هيبي» [ثائر فوضوي] أو مثلي النزعة الجنسية.

النص ٤–٤ المصدر صحيفة **سبعة أيام**، يونيو ١٩٨٦م.

ما تأثير وضع تعبيرات مثل «**مجتمع الإباحة**» بين علامتَي تنصيص مخيفة في الأسلوب الذي يرى به القراء أمثال هذه التعبيرات؟ هل تحدث المقتطفات المخيفة دائمًا ما تحدثه من تأثير هنا؟ حاول ملاحظة ردود أفعالك عندما تُصادفك في صحيفتك المعتادة.

أعتقد أن التأثير في هذه الحالة ينحصر في تنبيه القارئ إلى أن هذه التعبيرات تُثير إشكاليات من نوع ما. وهذا يفصل بين القارئ وبين هذه التعبيرات، موضحًا أنها تنتمي إلى غيره، أي إلى الخصوم السياسيِّين للكاتب أو «للقارئ المفترض». ولكن وضع تعبير ما بين علامات تنصيص مخيفة قد يؤدي، على العكس من ذلك، إلى تدعيمها في بعض الحالات.

ومن الأسئلة الطريفة: كيف يعرف القراء في حالة معينة إن كان عليهم تفسير هذا المفتاح بهذا الأسلوب أو بذاك؟ والواضح أيضًا أن ذلك يعتمد على الافتراضات المضمرة (أو ما أسميته «موارد الأعضاء») التي يستندون إليها في تفسيرهم للنصوص. وفي حالة «**مجتمع الإباحة**»، على سبيل المثال، نجد أن معظم قراء صحيفة **سبعة أيام** (التي ينشرها الحزب الشيوعي) يُدركون قبل أن يشاهدوا المقالة أن هذا التعبير ينتمي إلى أيديولوجية غريبة على الصحيفة، ومن ثَم فسوف يفسرون التعبير، بلا إشكاليات، بالتبرؤ منه. ولو تصادف أن كانوا غيرَ واعين بها، فإن السياق المباشر سوف يساعدهم، فما دامت كلمة «**عصبة**» تقيم مسافة بين كاتبة المقال وبين ثاتشر وثُلَّتها، فمن المحتمل أن يفسِّر المرء الكلمات اللاحقة المقدمة بين «علامات تنصيص مخيفة» على أنها تُسهم أيضًا في إقامة المسافة المذكورة.

حاول متابعة ما تفعله واستنباط الافتراضات التي تحدد أسلوب تفسيرك لعلامات التنصيص المخيفة في شتى الحالات.

(٤) أنماط الخطاب المهيمنة والخاضعة للهيمنة

قد يتجلَّى الصراع حول اللغة في صورة صراع بين **أنماط خطاب** ذوات تنوُّع أيديولوجي. ولعلك تذكر أنني قدمتُ هذا المصطلح في الفصل الثاني للإشارة إلى ما يستند إليه الخطاب الفعلي من أعراف ومعايير وشفرات. وتتسم أنماط الخطاب بخصوصية أيديولوجية مثلما تتميز بالتنوع الأيديولوجي.

ما سببُ وجود صراع بين أنماط الخطاب؟ وما غايته؟ غايته إنشاء نمط ما أو الحفاظ عليه باعتباره النمط **المهيمن** في مجال اجتماعي معين، ومن ثَم إنشاء افتراضات أيديولوجية معينة باعتبارها تتفق مع المنطق السليم أو الحفاظ عليها. فلنضرب مثلًا آخر من حالة ذات شفافية نسبية وهي حالة الخطاب السياسي. إن كل حزب من الأحزاب المتعارضة في السياسة، أو كل قوة سياسية تحاول أن تفوز بالقبول العام لنمط خطابها الخاص بصفته النمط المفضل، ومن ثَم النمط «الطبيعي» آخر الأمر، للحديث والكتابة عن الدولة والحكومة وأشكال العمل السياسي، بل وجميع جوانب السياسة، إلى جانب ترسيم الحدود التي تفصل بين **السياسة** نفسها وسائر المجالات الأخرى. ولنتأمل مثلًا،

التحليلات المتضادة للأزمة الاقتصادية في بريطانيا، وهي التي قدَّمها اتجاه المحافظين الثاتشري، والاتجاه الديموقراطي الاشتراكي (بجناحَيه الأيسر والأيمن)، والاتجاه الليبرالي، والاتجاه الشيوعي منذ أواخر السبعينيات، وتأمل كيف نجح أول هذه الاتجاهات في الهيمنة على الحياة السياسية في بريطانيا في الثمانينيات (انظر الفصل السابع الذي يقدم بعض النصوص والمزيد من المناقشة). وأما الغاية فلا تقتصر على تقديم المزيد من «الألفاظ وحسب»، بل إنها السيطرة على تضاريس العالم السياسي، وإضفاء المشروعية على السياسات، والحفاظ على علاقات السلطة.

وأما المجالات الرئيسية التي يدور فيها الصراع الاجتماعي فهي المؤسسات الاجتماعية، وأنماط المواقف التي تعترف بها كلُّ مؤسسة. ومن الأرجح أن تكون هذه المؤسسات أبنية اجتماعية مركَّبة، ومن المحتمل أن تستخدم المؤسسة الواحدة شتى أنواع الخطاب في شتى أنماط مواقفها، ومن ثَم فقد يتوافر لنا عددٌ من مجموعات مختلفة من أنماط الخطاب ذوات الأيديولوجيات المتنافسة التي تتفق مع أنماط المواقف المذكورة. ومع ذلك فنحن نشهد أوجهَ تشابهٍ وتداخُل مهمة بين أنماط الخطاب المرتبطة بموقف أيديولوجي معين، لا عبر أنماط المواقف في داخل مؤسسة ما وحسب، بل عبر المؤسسات أيضًا. انظر المناقشة في الفصل السابع.

ما الأشكال التي تتخذها علاقات الهيمنة بين أنماط الخطاب؟ قد يتمثل نمطُ الخضوع للهيمنة في علاقة **معارضة** لنمط مهيمن. ويُطلق عالم اللغة مايكل هاليداي على أحد أنماط خطاب المعارضة مصطلح **اللغة المضادة**. واللغات المضادة تُبنَى وتُستعمل بصفتها بدائلَ واعيةً عن أنماط الخطاب المهيمنة أو الثابتة. وقد تتضمن النماذجُ لغةَ المجرمين في عالم المدينة «السفلى»، أو لهجةً اجتماعية تتحول إلى لغة معارضة عن وعي، على نحو ما يحدث لإحدى اللهجات الاجتماعية «غير المعيارية» لفئة أقلية عرقية مثلًا، أو لفئة من الطبقة العاملة في أحد المجتمعات المحلية داخل إحدى المدن الكبرى.

ومن الممكن أيضًا أن يتمكن نمط خطاب مهيمن من **احتواء** نمط خطاب خاضع للهيمنة. ومن الحالات التي تمثل ذلك محاولة الخطاب الثاتشري أن يستوعب الخطاب الشعبي المضاد للبيروقراطية والدولة بتعديل مساره حتى يصبح ناقدًا **لدولة الرعاية الاجتماعية**، أو كما يسمِّيه المذهب الثاتشري «اشتراكية الدولة» (ارجع إلى التفاصيل في الفصل السابع). وحيثما يتحول الخطاب الخاضع للهيمنة إلى خطاب معارضة، تنشأ

الضغوط التي تدعو إلى قمعِه أو استئصاله، في حين أن احتواءَه يُضفي عليه قدرًا معينًا من المشروعية والحماية، على الرغم مما يُقيدهما من شروط!

(٥) التطبيع وتوليد المنطق السليم

للمرء أن يتصور أن الهدف الذي يرمي إليه نمطُ الخطاب المهيمن آخر الأمر هو، كما يقول عالم الأنثربولوجيا الفرنسي بيير بورديو «الإقرار بالمشروعية من خلال عدم تبيُّن التعسف». وإذا شئنا التعبير عن الفكرة نفسها بأسلوب أقل إيجازًا (وأقل رشاقة) قلنا: إذا هيمن نمط من أنماط الخطاب على مؤسسة ما إلى الحد الذي يُتيح القمع أو الاحتواء الكامل تقريبًا للأنماط الخاضعة للهيمنة، فلن يراه أحد بعدها نمطًا تعسفيًّا (بمعنى كونه أسلوبًا واحدًا من بين عدة أساليب ممكنة «لرؤية» الأشياء) بل سوف يُنظر إليه باعتباره نمطًا طبيعيًّا ومشروعًا؛ لأنه أسلوب التصرف المتبع وحسب. ولسوف أُشير إلى هذا، كما أشار إليه الآخرون، بمصطلح **تطبيع** (naturalization) نمط الخطاب. والتطبيع يعتمد على الدرجة، وقد يتغير مدى تطبيع نمط من أنماط الخطاب، وفقًا للتحول في «ميزان القوى» في الصراع الاجتماعي.

ما الذي يربط التطبيع بالمنطق الأيديولوجي السليم الذي كنت أناقشه الآن؟ التطبيع هو الطريق الملكي للمنطق السليم. والأيديولوجيات تتحول إلى صور من المنطق الأيديولوجي السليم بقدرِ ما تتحول أنماطُ الخطاب التي تُجسِّدها إلى أنماط طبيعية. ويتوقف هذا على سلطة الفئات الاجتماعية ذوات الأيديولوجيات وأنماط الخطاب المطروحة في هذا المجال. ومن هذه الزاوية، يعتبر المنطق السليم في بُعده الأيديولوجي من **الآثار الناجمة عن السلطة**. ومن ثَم فإن تحديد المنطق السليم يتولاه إلى حدٍّ كبير أولئك الذين يمارسون السلطة والهيمنة في مجتمع ما أو إحدى المؤسسات الاجتماعية.

ولكن أنماط الخطاب تفقد فعلًا طابعَها الأيديولوجي — فيما يبدو — في غمار تطبيع أنماط الخطاب وخلق المنطق السليم، فالأرجح أن ينظر المرء إلى النمط المطبَّع لا باعتباره نمطًا خاصًّا بفئة داخل المؤسسة، بل باعتباره خاصًّا بالمؤسسة نفسها وحسب، ومن ثَم فهو يبدو **محايدًا** في ضروب الصراع على السلطة، وهو ما يوازي قولنا: إنه يشغل مكانًا خارج الأيديولوجيا. ومن العواقب المترتبة على ذلك أن اكتساب العلم بنمط خطاب مهيمن يُنظر إليه باعتباره مجرد اكتساب للمهارات أو التقنيات اللازمة للعمل

في المؤسسة. ومن النماذج على ذلك أن يتعلم الطفل عند التحاقه أول الأمر بالمدرسة كيف يتصرف في قاعة الدرس خطابيًّا، أو أن يتعلم في مرحلة تعليمية لاحقة كيف «ينجح» في «اجتياز» مقابلة شخصية. ومن المفارقات أن التفريغ الظاهري للخطاب من مضمونه الأيديولوجي يعتبر في الحقيقة نتيجةً أيديولوجية جوهرية: أي إن الأيديولوجيا تعمل من خلال إخفاء طبيعتها، والتظاهر بأنها غير ما تبدو عليه. وعندما يتعامل علماء اللغة مع الممارسات اللغوية تعاملًا سطحيًّا (وقد قلت إن ذلك دأبهم في الفصل الأول)، فإنهم يساعدون في الحفاظ على النتيجة الأيديولوجية المذكورة.

والإقرار بظاهرةِ التطبيع يُوازي الإصرار على التمييز بين **مظاهر** النطق السليم السطحية في الخطاب وبين **جوهره** الدفين. ولكن ما الذي يمكننا أن نفهمه إذن من **الشروح** التي يقدمها الناس، أو التي يُقنعهم المحلل بتقديمها، لممارساتهم **الخطابية**؟ يجب أن ننظر إلى الشروح باعتبارها **تبريرات** لا يمكن أن تُؤخذ بدلالاتها السطحية فإنها ذاتها تحتاج إلى شروح. ولنا أن ننظر إلى التبريرات باعتبارها جزءًا لا يتجزَّأ من التطبيع، فإن توليد ممارسات الخطاب القائمة على المنطق السليم يصاحبها توليدُ تبريرات قائمة على المنطق السليم لهذه الممارسات، وهي التي تُضفي المشروعية عليها.

> حاول أن تتذكر أشدَّ أنماط الخطاب إيحاءً «بالحياد» في ظاهرها، والتي تعرف أنها من نتائج التطبيع، والشروح التي يقدمها الناس لها باعتبارها مبررات. هل تؤمن بوجود أية أنماط تتسم حقيقة بالحياد؟

(٦) الأيديولوجيا والمعنى

من أبعاد «المنطق السليم» معنى الألفاظ، ونحن ننظر إلى معنى اللفظ (وغيره من التعابير اللغوية) باعتباره مسألةً حقيقة بسيطة، ولو نشأ أيُّ تساؤل عن «الحقائق»، رجعنا إلى المعجم باعتباره المكان الذي نستطيع التحقق منها فيه. وأما الألفاظ التي نعرفها خير المعرفة، فإنها تعني ما تعنيه وفق المنطق السليم وحسب! وسوف أقول فيما يلي إن المنطق السليم مشتبهٌ في أمره هنا وفي غير هذا المكان. ولكنني أرى أن المناقشة الموجزة لجانبَين من جوانب المعنى في اللغة يمكن أن تُفيدَنا في البحث النقدي في المعنى القائم على المنطق السليم، الأول طابع التغير في المعنى، والثاني طبيعة **نظم المعاني**.

لما كان المنطق السليم يُولي «المعجم» مكانةً كبيرة، فإننا نميل عمومًا إلى عدم تقدير مدى التغير في نظم المعاني في مجتمع ما تقديرًا صحيحًا. فعلى الرغم من أن بعض المعاجم الحديثة تحاول فعلًا رصدَ ذلك التغير، فإن «المعجم» باعتباره الحجة في معاني الألفاظ يعتبر إلى حدٍّ كبير ثمرةً من ثمار عملية **تقنين** اللغات المعتمدة/المعيارية، ومن ثَم فهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرةِ وجودِ معانٍ ثابتة للألفاظ (انظر مناقشة التوحيد القياسي في الفصل الثالث). ما أيسر أن نُثبتَ أن المعانيَ تتغير بين **اللهجات الاجتماعية** (التي نوقشت في الفصل الثاني) ولكنها تتغير أيضًا **أيديولوجيًّا**، وهو الجانب الذي تتباين فيه أنماطُ الخطاب في نظم معانيها. ولنضرب مثلًا من الكلمة التي تتردد كثيرًا في هذا الكتاب: كلمة **الأيديولوجيا** نفسها.

إن كلمة **الأيديولوجيا** لا تُوحي قطعًا بأن لها معنًى واحدًا ثابتًا، فهي أبعد ما تكون عن ذلك! بل ليس من الغريب أن نسمع مَن يَصِف كلمات مثل **الأيديولوجيا** بأنها كلمات «لا معنى لها» ما دامت لها معانٍ بالغةُ الكثرة. ولكن المسألة لا تدعو إلى مثل هذا القنوط؛ **فالأيديولوجيا** لها فعلًا عددٌ من المعاني، ولكن التغير في معناها ليس لا نهائيًّا، كما أنَّ معانيَها تتجمع عادةً في عدد صغير من «الأسر» الصغيرة.

وسوف أقتصر على تحديد أسرتَين فقط من هذه الأُسَر. الأولى تنتمي خصوصًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، وإن كانت مألوفةً اليوم إلى حدٍّ كبير في بريطانيا، وتفسير **الأيديولوجيا** هنا يقول إنها «أي نظام اجتماعي مستقًى، كله أو بعضه، من النظرية الاجتماعية **بأسلوبٍ واعٍ**»، وتفسيرها الآخر ينتمي إلى التقاليد الماركسية ويقول: إن **الأيديولوجيات** «أفكار تنشأ من أية مجموعة من المصالح المادية» في غمار الصراع حول السلطة. والتعريفان اللذان أدرجتُهما هنا مقتطفان من كتاب ريموند ويليامز ١٩٧٦م.

والأمر الذي ينبغي تأكيده هنا هو أن المعاني المتغيرة **للأيديولوجيا** لم تتولد بصورة عشوائية بل تتفق مع مواقع أيديولوجية معينة، وتولدت في خضمِّ التصارع بين هذه المواقع. وهكذا فإن أول المعاني المذكورة للأيديولوجيا يَصِف الماركسية بأنها أيديولوجيا، إلى جانب الفاشية، ومن ثَم فهو يستخدم «المصطلح بالمعنى الذي بذل ماركس وأتباعه جهودًا جبَّارة لنشرِه» باعتباره «سلاحًا ضد الماركسية» على نحو ما يقول ديفيد ماكليلان.

فإذا انتقلنا إلى الجانب الثاني من جوانب المعنى التي أشرت إليها آنفًا، وجدنا أن معنى أية كلمة ليس معزولًا أو مستقلًّا؛ إذ تشتبك الألفاظ وغيرها من التعابير اللغوية في علاقات كثيرة متنوعة، مثل علاقات التماثل والتضاد والتداخل والاشتمال. ويعتمد معنى الكلمة الواحدة اعتمادًا كبيرًا على علاقة هذه الكلمة بغيرها. وهكذا فبدلًا من النظر إلى مفردات اللغة باعتبارها تتكوَّن من قائمة لا نظام لها من الألفاظ المفردة التي تحمل كلٌّ منها معناها الخاص علينا أن نتبيَّن أنها تتكوَّن من عناقيد من الألفاظ المرتبطة **بنظم المعنى**.

وهكذا فإن الإيضاح الكامل لنطاق التغير في كلمة مثل **الأيديولوجيا** يتطلب إجراء مقارنة بين **نظم المعنى** لا بين معاني الألفاظ وحسب. فالمعنى الأمريكي لكلمة **الأيديولوجيا** في فترة ما بعد الحرب المشار إليه عاليه، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطًا وثيقًا **بالمذهب الشمولي**، وأحيانًا ما تعتبر صفة **الشمولي** مرادفةً للأيديولوجي. كما أن المذهب الشمولي أو مصطلح الشمولية مصطلحٌ واسع يتضمن **الفاشية، والشيوعية، والماركسية** وهلمَّ جرًّا. وقد بُنيَ نظام المعنى حتى يجعل **الأيديولوجيا** «سلاحًا ضد الماركسية»! وعلى العكس من هذا، لا تظهر كلمة الشمولية في نظام المعنى الماركسي على الإطلاق، كما لا نجد أن مصطلحات **الشيوعية/الماركسية والفاشية** تمثِّل مصطلحات **متجانسة** مع **الشمولية**. وانظر الفصل الخامس حيث الحديث عن **التجانس والترادف**.

فلنَعُد الآن إلى الملاحظة الواردة في مستهل هذا القسم، والتي تقول بأن المعنى يعتمد فيما يبدو على المنطق السليم؛ إذ يتضح أن «المنطق السليم» في هذه الحالة ضربٌ من «خفة اليد» الأيديولوجية! تخيَّل مثلًا أن مصطلح **الأيديولوجيا** قد اتخذ يومًا ما — فيما يبدو — معنًى ثابتًا يستطيع المرء أن يتحقق منه في المعجم، وأنه ليس مثارَ خلاف. لن يعنيَ هذا إلا أن أحد «جوانب» الصراع بين نظم المعنى قد اكتسب هيمنةً لا تُنازع. ومن هذه الزاوية يصبح المعنى الثابت **أثرًا ناجمًا عن السلطة**، وهو في الواقع الأثر الأيديولوجي الذي أطلقتُ عليه تعبير **التطبيع**.

ولكن هل من المحتمل أن يكون هذا دائمًا حال المعاني الثابتة؟ ما بال حالة لا تتمتع فيها الكلمة فيما يبدو بأية مزية مثل كلمة «**أنف**»، بمعنى الأنف التشريحي المادي أي ذلك الجزء من الوجه الذي يقع فوق الفم وبه فتحتان؟ فهنا، على عكس

كلمة **أيديولوجيا**، لا يوجد (في حدود ما أعرفه) اختلاف أو صراع حول **الأنف**. ومع ذلك فإن نظام المعنى الذي يجسِّد التصنيف المألوف لأعضاء الجسم يتميز فعلًا ببعض الخصائص المرتبطة بالتطبيع. ونلاحظ أولًا وجود عنصر مما يسمِّيه بورديو «عدم تبين التعسف»، أي إن نظام المعنى يتضمن — فيما يبدو — علاقةً شفافة وطبيعية بين الأنف والجسم، كأنما يكون من المحال أن يُطلَق على الأنف اسمٌ آخر. وعلى سبيل المثال يستطيع المرء أن يتخيل وجود نظام للمعنى يتضمن مصطلحًا لما يُشبه «الوادي» [وهي الكلمة التي يستخدمها شيكسبير] الممتد بين الأنف وبين الشفة العليا، وإن كانت اللغة الإنجليزية في الواقع لا تتضمن لفظًا يُشير إليه. ونلاحظ ثانيًا أن نظام المعنى يستند في بقائه إلى السلطة، وهي هنا سلطة الخبراء المتخصصين وعلماء الطب، وسلطة بعض شرائح المثقفين (كالمعلمين، وواضعي المعاجم ... إلخ) الذي يضمنون هذا وغيره من عناصر اللغة المعيارية المقننة.

سوف أفترض أن المعانيَ المعجمية الثابتة التي تُقدِّم نفسها إلى المنطق السليم باعتبارها حقائقَ بسيطةً، دائمًا ما تكون ثمرةً للتطبيع، ما دام تعسفُ نظم المعنى خفيًّا، ولو أن التطبيع لا ينجم إلا في حالات معينة (في حالة **الأيديولوجيا** لا **الأنف** مثلًا) عن الصراع الأيديولوجي ومن هنا تأتي أهميته الخاصة للدراسة النقدية للغة.

وينطبق ما قلتُه حتى الآن عن المعنى على الألفاظ والتعابير بصفتها من موارد الخطاب، أي بصفتها «مواد معجمية» لأنماط معينة من الخطاب، لا باعتبارها معاني الأقوال المنطوقة في الخطاب. ومع ذلك فإن التطبيع يُحدث آثارًا متوازية في الحالتين، فكلٌّ منهما يتضمن **الإغلاق** أو التقييد لنطاق المعاني الممكنة الكثيرة. فأما في حالة الألفاظ والتعابير التي تعتبر موادَّ معجمية، فإن ذلك يعني تثبيت معانيها، على نحو ما رأينا. وأما في حالة قول منطوق في الخطاب، فإنه يعني جعله يكتسب مظهر القول ذي التفسير الواحد وحسب، أي إكساب معناه مظهرَ الشفافية. وانظر مثلًا إلى معنى «**أي خدمة؟**» التي ينطقها رجل الشرطة الواقف في مكتب الاستقبال بمخفر الشرطة موجهًا إياها إلى شخص دخل لتوِّه ذلك المخفر. سوف يهتف معظم الناس «المعنى واضح!» فرجل الشرطة يدعو ذلك الشخص إلى أن يَصِف له «مشكلته»، وسبب وجوده في المخفر، حتى يستطيع رجل الشرطة «علاج» الأمر. ولكن تعبير «**أي خدمة؟**» يمكن أن يعنيَ أمورًا كثيرة مختلفة، وإن كان معناه هنا «مغلقًا»، كما يتضح بشفافية، داخل الممارسة

المُطبَّعة الخاصة بالخطاب المرتبط باللقاءات ما بين الشرطة والجمهور (انظر القسم التالي الذي يقدم مناقشةً لتطبيع الممارسات ومثالًا واقعيًّا لاستعمال «**أي خدمة؟**»)

على نحو ما تُوحي به بداية الفقرة السابقة، تستطيع النصوص من زاوية معينة أن تنهل من «مورد» يتمثل في الألفاظ والتعابير ونظم المعاني، ولكن النصوص لا تقتصر على تمثيلِ نُظُمِ معانٍ سابقة بل تستطيع أيضًا توليدَ نظم معانيها الخاصة بدرجات متفاوتة من النجاح. وتتسم النصوص من هذه الزاوية بطاقة أيديولوجية خلاقة. والنص ٤–٥ هو الفقرة الأولى من افتتاحية إحدى الصحف.

صوت الحقيقة الرزين الخافت

منذ غزو جزائر فوكلاند يوم ٢ أبريل والأصوات تتكاثر. ولكن المسألة في جوهرها كانت شرًّا، ظلمًا وعدوانًا. لا يتشكك أحد في ذلك، حتى الموالون من أبناء الأرجنتين، ناهيك بالمعتذرين منهم، فالجميع يقبلون أن الأرجنتين لم يكن ينبغي لها أن تستخدم القوة لنصرة قضيتها. ولكن القوة استُخدمت فعلًا، ولم تكن لها ضرورة. وسمعنا تحت دقات الطبول الأرجنتينية أصواتًا تقول هذا أيضًا، مهما بلغ من خفوتها ورزانتها، وهي تعترف بأن الوحدة بين أعضاء المجلس العسكري الحاكم في بوينوس أيريس قد تكون عابرة، ما دامت قد خرجت من رحم الظلم. وأما الوحدة في بريطانيا فتقوم على اعتبار الغزو عملًا شريرًا لا شك في شره. ومن الواضح أن بعض الخلافات قد نشبت حول أسلوب التصدي لذلك الشر، لكننا يجب أن نعترف أيضًا أن أية حلول وسط مع الشر، أو إرضائه، تعني المخاطرة بالمشاركة في تحمل مسئوليته. وإذن فإن ردنا على الشر يجب أن يقوم على ضرورة التقيد بأقل قدر من الحلول الوسط، مع الحرص على ألا يؤدي ردنا عليه إلى مضاعفة الشر الأصلي.

النص ٤–٥ المصدر: صحيفة **التايمز**، ٢٠ مايو ١٩٨٢م.

ما نوع علاقة المعنى القائمة بين الغزو، والشر، والظلم، والعدوان؟ كيف تختلف علاقتها في هذا النص عن علاقتها في أنماط خطاب أخرى مما يخطر على بالك؟ هل تستطيع أن تَصِف هذا النص، دون تجاوز، بأنه خلَّاق من حيث أيديولوجيته؟

والجملة الثانية التي وضعت تحتها خطًّا جملة وصفية (فاعل + فعل + مفعول به) (انظر الفصل الخامس) وهي تُحدد العلاقة القائمة على الطبقة أو على عنصر طبقي **بين غزو جزر فوكلاند، وبين الشر، والظلم والعدوان**. وإدراج هذه الكلمات الثلاث باعتبارها **صفات** يُوحي بعلاقة معنى

> تقوم على التكافؤ بينها. وسبب هذا أن الكلمة التي تُشير إلى الطبقة يمكن أن تُستخدم عمومًا في الإشارة إلى عنصر من عناصر تلك الطبقة، وهكذا فإن الشرَّ والظلم والعدوان كلماتٌ يمكن أن تستخدم بالتناوب في الإشارة إلى الغزو. وبهذه الدلالة الخاصة نستطيع أن نقول إنها **مترادفات نصية**. ولكنها ليست مترادفةً في أيٍّ نظام من نظم المعنى لأيٍّ نمط من أنماط الخطاب التي أعرفها. ويُوحي ذلك من الزاوية الأيديولوجية بالمزج بين الأفعال السياسية/الحربية وبين الأخلاق (**الشر**) والقانون (**الظلم**)، وأما **العدوان** فهو تعبير جزئي (اكتسب الطابع العرفي من قبل) عن المزج المذكور. ويبدو أن الكاتب «ينتفع» باستخدام هذا المزج في الجملتين الأخيرتين من الفقرة؛ فالغزو يشار إليه بتعبير **ذلك الشر**، ويتحول ذلك إلى إشارات عامة للشر نفترض أنها تُحيلنا إلى الغزو. وهكذا يستطيع الكاتب أن يقول أشياء لا معنًى لها عن الغزو، دون أن يُبديَ الافتقار إلى الترابط. وانظر على سبيل المثال كيف يبدو الكلام غريبًا إذا استعاض المرء عن كلمة **الشر** بكلمة **العدوان** في عبارة «إن أية حلول وسط مع الشر، أو إرضائه، تعني المخاطرة بوجوب المشاركة في تحمُّل مسئوليته» مثلًا.

ما أشهر الأغراض التي تستخدم فيها الطاقة الأيديولوجية الخلَّاقة؟ يبدو أنها تستخدم في هذا المقتطف من صحيفة **التايمز** لغرض سياسي، فيما يُشبه الأزمة، لتسويد وجه «العدو» وإضفاء المشروعية على العمل العسكري البريطاني. وانطباعي الخاص يقول: إن الطاقة الأيديولوجية الخلَّاقة كثيرًا ما ترتبط بمعالجة شتى الأزمات. حاول أن تعثر على أمثلة أخرى، وربما تجدها خصوصًا في أجهزة الإعلام، وحاول التحقق من صدق الانطباع المذكور. وقد تحب أن تقارن هذا النص بالمقتطف المأخوذ من كتاب **كفاحي** آنفًا.

(٧) نظم التفاعل المعتادة وحدودها

المنطق السليم لا يُعطينا نظم المعنى فقط بل أيضًا ما يمكن أن نسمِّيَه «نظم التفاعل المعتادة» المرتبطة بأنماط خطاب معينة، وهي الأساليب العرفية للتفاعل بين المشاركين. فنحن نشارك في معظم الأحيان في معاملات البيع والشراء في الحوانيت، وفي المقابلات الشخصية مع الاختصاصيِّين الاجتماعيِّين أو العملاء، والاستشارات مع الأطباء أو المرضى، وهلمَّ جرًّا، من دون أن نلتفت إلى النظم العرفية للارتباط بالمشاركين الآخرين، وهي **نظم** مبنية في صلب أنماط الخطاب المذكورة، كما أنها لا تستحوذ على انتباهنا عمومًا إلا عندما يقع خطأ ما.

فيما يلي — على سبيل المثال — حوارٌ في أحد مخافر الشرطة بين رجلٍ دخل لتوِّه ذلك المخفر وبين إحدى الشرطيات. النقطة التي تسبقها مسافةٌ وتعقبها مسافةٌ أخرى تدل على وقفة قصيرة، والشرطة تُشير إلى وقفة طويلة، والأقواس العادية تدل على أن الكلام يتعذر تمييزه، والنقط المتوالية تدل على أن الدور (٨) قد قُوطع. هل توافق على أن شيئًا ما ليس على ما يرام، فيما يبدو؟ وما ذاك؟

(١) **الشرطية:** أي خدمة؟
(٢) **الرجل:** أوه. نعم. شُرطة؟
(٣) **الشرطية:** نعم —
(٤) **الرجل:** ترَين أنكِ تستطيعين مساعدتي؟
(٥) **الشرطية:** نعم.
(٦) **الرجل:** هل أنتِ شرطية؟ حسن.
(٧) **الشرطية:** (غير واضح) ما المشكلة؟
(٨) **الرجل:** يجب عليَّ. تجديد رخصة السيارة ...

أما ما يبدو لي أنه على غير ما يُرام، فهو أن الرجل يجد إشكاليات فيما نعتبره مفترضًا وفق المنطق السليم عندما نطلب معلوماتٍ في أحد مخافر الشرطة؛ أي أنَّ مَن يقفون خلف مكتب الاستقبال من أفراد الشرطة حقًّا، وأنَّ أمثال هؤلاء جميعًا لديهم صلاحية «مساعدة» أفراد «الجمهور»، وأن المرأة الواقفة خلف مكتب الاستقبال شرطية فعلًا. إن هذا الحوار يكاد يصبح جزءًا من مشهد فكاهي؛ فالضحك هو السبيل الوحيد للرد على مَن يرفضون قبول الواضح الجلي! حاول أن تجد نماذج لحوارات كوميدية بُنيت على أساس هذا المبدأ.

وهذه الافتراضات القائمة على المنطق السليم تكمن خلف التفاعل الطبيعي المعتاد في العبارات الحوارية الاستهلالية في هذا النمط من الحالات، بمعنى أن المرء يتوقع أن عبارة الشرطية (١) سوف تُفهم على أنها تطلب تبيانًا «للمشكلة»، وهو الذي لا يأتي إلا في الدور رقم (٨) باعتباره أول ما يقوله الرجل! ومن الواضح من المعالم الشكلية للنص أن الشرطية والرجل يريان وجود إشكالية في الأسلوب الفعلي لتطور الحوار. فالشرطية تتردد مثلًا قبل أن تقول «نعم» في الدور (٥) وهي تنطق هذه الكلمة بنغمة واضحة

الدهشة (وإن لم يتضح ذلك من النص المكتوب)، كما أنها تجد لزامًا عليها أن تطلب من الرجل تحديد «المشكلة» (وذلك غير لازم في الأحوال العادية)، وأما الرجل فيتردد فترة طويلة قبل أن يقول ما يقوله في (٤) ثم يُجيب السؤال الذي طرحه بنفسه في (٦).

ولكن ألَا يمكننا أن نعتبر هذه الآثار النصية لإحساسنا بالضيق ومحاولة «إصلاح» الحوار دليلًا على أن المشاركَين يتوقعان فعلًا، حسبما يقضي المنطق السليم، أن يتبع الحوارُ «مسارًا طبيعيًّا»؟ ولاحِظ أن هذه التوقعات القائمة على المنطق السليم تخضع لطبيعة المؤسسات الخاصة بها، فعلى الرغم من وجود أوجه شبه نوعية مثل أوجه الشبه بين أفراد الأسرة الواحدة فيها بين **المقابلات الشخصية** في جميع المؤسسات، فإن المقابلات الشخصية وتوقعاتنا بشأنها تختلف ما بين مخفر الشرطة، ومكان العمل، والجامعة. ولهذا السبب فمن المعقول بصفة عامة إجراء البحث في الممارسات اللغوية في مؤسسات اجتماعية محددة. (انظر الفصل الثاني الذي يناقش مسألة المؤسسات الاجتماعية، والفصل الثامن الخاص بالأنواع المشتركة بين المؤسسات، مثل المقابلات الشخصية).

وينطبق على هذه الحالة ما سبق أن قلته عمومًا عن **التطبيع**؛ إذ لا يوجد سبب جوهري يُبرر اتخاذ الاستفسارات في مخافر الشرطة الأبنية العرفية التي تتخذها؛ إذ نتصور وجود بدائل معينة وإن لم تكن قائمة في الواقع الفعلي، وهكذا فإن إضفاء الصفة الطبيعية على سلوك معتاد معين باعتباره السلوك الذي يُمليه المنطق السليم ثمرةٌ من ثمار السلطة، أو ثمرة أيديولوجية. ومن الجوانب الطريفة للحالات الشبيهة بالمقتطف الوارد عاليه والتي لا تسير فيها الأمور على ما يرام أن الطابع التعسفي للممارسات وأساليب حفاظها على السلطة، والتي عادةً ما تخفَى عن العيون، تغدو واضحة. وفي هذا المثال يسأل الرجل «**ترَين أنكِ تستطيعين مساعدتي؟**» وهذا يؤكد الافتراض الطبيعي عن الصلاحيات العامة للشرطة إزاء «مساعدة» الجمهور ومسئوليتها عن مساعدة الجمهور (بدلًا من التحكم في الجمهور) وهو الافتراض الذي من شأنه في الحالات العادية أن يمكِّن عبارة «**أي خدمة؟**» من الإتيان بتبيان «للمشكلة» من دون أية مقدمات أخرى. وهذا الافتراض عنصرٌ مهمٌّ من عناصر العلاقات بين الشرطة والجمهور، ومشروعية الشرطة وسلطتها.

ومن الحالات الأخرى التي يظهر فيها الطابع التعسفي لنظم التفاعل المهيمنة المُطبَّعة حالة مواجهتها أو تضادها مع الممارسات غير المهيمنة. وفيما يلي مقتطف من مشاورة طبية بين دكتور «د» ومريضة «م» مدمنة للكحوليات:

م: قالت إنني يمكنني في رأيها أي ربما كان من الممكن لي أن أنتقل إلى شقة من شقق المباني
التي يوفرها المجلس المحلي

د: تمام نعم

فعلًا

لكنها قالت إنها غاية في مم إنها لا تصر

م:

على ذلك لأنه . يستوجب من أمي التوقيع

د: هِمْ

م: على أشياء كثيرة جدًّا و: . قالت إن ذلك صعب و مِمْ

د: هِمْ هِمْ هِمْ

م: لا يوجد ما يدعو للعجلة. أنا أنا لا أعرف إذا ما كان. أقصد أنهم يقولون شيئًا واحدًا في جمعية محاربة إدمان الكحوليات إنك يجب ألا تغير أي شيء لمدة.

د: هِمْ

م: سنة.

د: هم . نعم أعتقد أعتقد أن ذلك من الحكمة. أعتقد أن ذلك من الحكمة (وقفة لمدة ٥ ثوانٍ) يعني أقول: اسمعي أحب أن أتابع حالتك كما تعرفين وأن أسمع كما تعرفين كيف تسير أحوالك من وقت لآخر إن كان ذلك ممكنًا.

م: نعم

د: تعرفين إذا كنت تحبين أن تأتي إلى العيادة مرة كل إم أسبوعين أو نحوها

م: نعم

د: وأطلعيني وحسب على سير الأحوال

النص ٤–٦ المصدر «فنون الشفاء» بي بي سي ٢، ٨ أغسطس ١٩٨٦م.

ويختلف هذا الحوار من عدة جوانب عمَّا علَّمتني التجارب أن أتوقَّعه من حوار بين الطبيب والمريض أثناء الاستشارة. هل تشاركني الرأي؟ وإذا كنت تُشاركني الرأي فما أوجه اختلاف هذا الحوار عن الحوار المعهود؟

هذه هي الأمور التي لفتَت نظري: يسمح الطبيب للمريضة أن تقول ما لديها في الوقت الذي تُحدده بنفسها؛ ولعلك لاحظتَ فترة التوقف خمس ثوانٍ قبل أن يخطوَ الطبيب نحو إنهاء الاستشارة. ويقدم الطبيب أدلةً كثيرة على استماعه للمريضة واستيعابه ما تقوله. ولاحظ أن جميع الردود التي يُقدمها إليها تتخذ شكلَ ما يسمَّى أحيانًا **القنوات الخلفية** (أي أصوات الموافقة بالغمغمة: **هم، نعم، فعلًا، تمام**). وعندما يخطو الطبيب في اتجاه إنهاء الاستشارة بالحديث عن الاستشارات المقبلة، فإنه يتحدث بأسلوب لا يُوحي إلا بالحد الأدنى من التعليمات **(إذا كنت تحبِّين أن تأتيَ** … إلخ) كما يحاول التفاعل مع المريضة بالإشارة إلى قدرتها على الفهم (كما تعرفين) وإتاحة الفرصة لها كي تردَّ على اقتراحاته. ومع ذلك فقد خطر ببالي تعليقٌ على هذا النص يقول: «أحسست أن الطبيب كان يشعر بالسأم!» وهو ما يؤكد الحقيقة التي ذكرتها والتي تقول باحتمال تفسير سلوك الطبيب بطرق شتى.

هذا النص مقتطفٌ من برنامج عن عمل عضو من أعضاء الجمعية البريطانية للطب الكُلِّي، ويبدو أنها تقوم بعملها، بصفتها «جماعة ضغط» داخل مرفق الصحة القومي، بالدعوة إلى ما يسمَّى «الطب الكلي» أي علاج الشخص كله لا علاج المرض وحسب، واستخدام بعض أساليب العلاج المستقاة من الطب المِثْلِي [أي المداواة بما قد يؤدي إلى داء مماثل إذا تناوله مَن يتمتع بالصحة] وغيره من أشكال الطب «البديل» في الحالات التي تقتضي ذلك. ومن المتوقع أن تدور ضروبُ الصراع بين أمثال جماعة الضغط المذكورة وبين المؤسسة الطبية، في جانب منها حول اللغة، أي حول نوع اللغة التي يجب أن تستخدم في الاستشارات الطبية على سبيل المثال.

ما خبرتك بأشكال التفاعل المنوعة في الطب، بأنماطها المهيمنة وغير المهيمنة؟ انظر إلى الاختلافات في أعمار الأطباء، وفي دلالة كونهم رجالًا أو نساء، والاختلافات بين ممارسي الطب التقليدي وبين ممارسي الطب المثلي وطب الطبيعة [أي العلاج بعناصر الطبيعة كالماء والهواء والشمس] أو غيرهم من ممارسي أنواع الطب «البديلة» (إن كانت لديك خبرة بهم).

وتدور أمثال هذا الصراع أيضًا حول **الحدود**، وهو ما يأتي بنا إلى الجزء الثاني من عنوان هذا القسم. ومن الممكن أن ننظر إلى نص الطب الكلي من زاوية معينة باعتباره مزيجًا من الخطوات التفاعلية المرتبطة بأنماط متباينة للخطاب، وربما كانت تشمل الاستشارة الطبية، والمشورة الشخصية، والمحادثة العادية. وأظن أننا إذا اتخذنا وجهة نظر المؤسسة الطبية والنمط المهيمن للخطاب في الاستشارة، فلن نجد لأحاديث المشورة الشخصية والمحادثات العادية مكانًا داخل إطار الاستشارة الطبية الحقيقية. والواقع أن الأطباء يتبادلون الأحاديث «الخفيفة» مع مرضاهم، بل ويقدِّمون إليهم مشورات شخصية، ولكنني أرى أن هذه «الدردشة» عادةً ما تتسم بأنها مقدمة محددة أو ختام محدد للاستشارة الفعلية، ومن المحتمل أيضًا أن معظم الأطباء يرون أن تقديم المشورة الشخصية عملٌ منفصل، في بعض جوانبه على الأقل، عن الاستشارة الطبية. وهذه من المقولات التي قد تحتاج إلى إثبات صحتها أو بطلانها من خلال البحوث التفصيلية. وأما المسألة الرئيسية في إطار ما أرمي إليه هنا فهي أن أشكال ارتباط أنماط الخطاب المختلفة بعضها بالبعض، ومدى الفصل بينها أو مزجها معًا، تمثِّل جانبًا آخر من جوانب الصراع حول اللغة. ويتصل هذا بما ذكرته سلفًا في الفصلين الثاني والثالث عن **نظم الخطاب**، أي إن طريقة بناء نظام معين من أنظمة الخطاب، والعلاقات القائمة بين أنماط الخطاب التي تشكله، تخضع لعلاقات السلطة، ومن ثَم فإنها تخضع للتنازع عليها في صراعات السلطة.

(٨) الذوات والمواقف

أشار الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير إلى صلة مهمة بين الافتراضات القائمة على المنطق السليم (وهي التي يسميها «حالات الوضوح») الخاصة بالمعنى، وبين الافتراضات القائمة على المنطق السليم الخاصة بالهوية الاجتماعية أو «الذات» (وهو المفهوم الذي قدمته في الفصل الثاني). يقول ألتوسير: «مثل جميع حالات الوضوح، بما في ذلك ما يجعل الكلمة «تُطلق اسمًا على شيء» أو «أن يكون لها معنى» (وهو ما يتضمن من ثَم حالة الوضوح الخاصة بالشفافية في اللغة) نجد أن «حالة وضوح» كونك وإياي ذواتًا، وعدم تسبب ذلك في أية مشاكل، نتيجةٌ من نتائج الأيديولوجيا، بل نتيجةٌ أيديولوجية أولية.» ويُضيف ألتوسير قائلًا: «إن علماء اللغة، والذين يعتمدون على علم اللغة لشتى الأغراض، كثيرًا ما يصادفون الصعوبات التي تنشأ من تجاهلهم لعمل

المؤثرات الأيديولوجية في جميع ضروب الخطاب، بما في ذلك ضروب الخطاب العلمي نفسها.»

و«شفافية اللغة» خصيصةٌ عامة يوضحها ما قلته عن المعنى في القسم قبل الأخير، أي إن العمليات الاجتماعية التي تشكِّل اللغات بصفة عامة (والمعاني بصفة خاصة) تختفي تحت ظاهر وجودها الذي يبدو طبيعيًّا وقائمًا على المنطق السليم.

ولكن هل تعتبر القياس الذي يعقده ألتوسير بين «الحقائق الواضحة» لكون الألفاظ تُفيد معانيَ معينةً وكونك وإياي ذواتًا قياسًا قائمًا على المصادفة وحسب؟ لا أعتقد ذلك. فالمسألة هي أن النتيجة الأيديولوجية لتصورنا أن ذاتية المرء قائمةٌ على المنطق السليم وحسب وليست منتجًا اجتماعيًّا، نتيجة تبرز بوضوح وجلاء في اللغة والمعنى. ومعنى هذا أن التكييف الاجتماعي للأفراد يعني وضعهم في **مواقع ذوات** متباينة، وهم يتعرضون لها من خلال اكتسابهم العلم بالعمل داخل أنماط شتى للخطاب؛ إذ إن كلَّ نمط من أنماط الخطاب يُنشئ، كما سبق لي أن قلت في الفصل الثاني، مجموعته الخاصة من مواقع الذوات، والذين يعملون من خلالها يضطرون إلى أن يشغلوها.

ومواقع الذوات لها أنماط خطاب مقصورة عليها ومتغيرة أيديولوجيًّا، وانظر من جديد في نص الطب الكلي تجد أن أحد جوانب التضاد بين الاستشارات في خطاب الطب الكلي وبين نظائرها في خطاب الطب التقليدي يكمن في مواقع الذوات التي أُعدَّت للمرضى. وهذا مضمر في التعليقات التي أبديتُها على النص آنفًا، أي إن مشاركة المريض في الخطاب تختلف عمَّا تعلَّم المرء أن يتوقعه في الاستشارات الطبية، وهو ما يدل على اختلاف مواقع الذوات التي يشغلها المرضى في هذين النمطين من أنماط الخطاب. ولاحِظ السلطة التي تمثِّل الغاية في الصراع بين ضروب الخطاب في هذا الصدد: إنها السلطة المتمثلة في القدرة على **خلق** «المريض» في صورة المثل الأعلى الأيديولوجي، إن صح هذا التعبير؛ «فالمرضى» يصبحون مرضى من خلال تجسيد «التصور المرضي» للشخص. فالناس يشعرون أحيانًا بعدم وجود مصطلح محايد أيديولوجيًّا للإشارة إلى شخص يتلقَّى الرعاية الطبية، والمثال على ذلك إشارتهم إلى امرأة توشك أن تضع وليدها باسم «المريضة»، وهو مصطلح يصورها حتمًا في صورة امرأة لا حول لها ولا طَول، ولديها داءٌ معين، وتتطلب أن يفعل الناس أفعالًا من أجلها، لا أن تفعل هي شيئًا بنفسها (كأن تلد طفلًا!)

كيف تأتيك إجادة اللغة الإنجليزية الراقية بالنجاح وباعتراف جديد بمكانتك؟

تلعب اللغة — أي الجهد اليومي في الكلام والكتابة، وفي القراءة والتفكير — دورًا في حياتنا اليومية أهم كثيرًا مما نتبينه في العادة. والحقيقة أنها «سر» نجاح معظم البارزين من الرجال والنساء. ويصف هذا الكتيب أسلوبًا جديدًا فريدًا لتحسين لغتك الإنجليزية، وزيادة نجاحك التجاري والاجتماعي، واكتساب قوة جديدة في الفكر والتعبير، وزيادة ما تغتنمه من الدنيا.

فرض الاحترام

سوف تتعلم بالتفصيل كيف تسيطر على كل موقف وتؤثر فيه، بفضل قدرتك وحسب على استخدام الكلمة المناسبة في الوقت المناسب. زد على ذلك أنك تستطيع أن تتطلع بثقة إلى وضع حد للضجر والإحباط، واكتساب الاهتمام والاحترام اللذين يكسبان الأصدقاء ويؤثران في الناس.

نعم، إن إتقان اللغة الإنجليزية يمثل أهم وسيلة يمكنك أن تعتمد عليها في البحث عن النجاح.

النص ٤–٧ المصدر: الإنجليزية الراقية: لغة النجاح، ١٩٧٩م.

والنص ٤–٧ مثال آخر، مكتوب هذه المرة، والقضية فيه تتعلق بموقع الذات الذي يخلقه النصُّ للقارئ وتعريف هذا الموقع. فما الصفات التي تعتقد أنك تحتاج إلى التحلِّي بها حتى تُصبح النموذج المثالي للقارئ «المدرج» في هذا النص؟

«القارئ المثالي» ينشد **النجاح**، والطاقة على **السيطرة** و**التأثير** في الآخرين، ووضع حد **للضجر** و**الإحباط** ... وهلمَّ جرًّا. ويتعلق جانب من جوانب بناء صورة القارئ المثالي داخل النص بطبيعة **أفعال الكلام** التي تؤدي هنا (انظر الفصل السادس). وهي تتضمن ما يمكن أن نسمِّيَه التوكيد؛ فالعنوان مثلًا يتضمن فيما يبدو تأكيد أن إتقان اللغة الإنجليزية الراقية كفيلٌ بتوفير الاعتراف بالمكانة ... إلخ، والجملتان التاليتان للعنوان الفرعي **فرض الاحترام** تتضمنان توكيدات أيضًا. فالمرء لا يؤكد عادةً للناس أن شيئًا ما سوف يحدث إلا إذا كانوا يريدون له أن يحدث. فالتوكيدات تُشبه الوعود في هذا الصدد، ولكن مَن يؤكد يختلف عمَّن يَعِدُ في أن الأول ليس ملتزمًا بتحقيق موضوع التأكيد شخصيًّا. وهكذا فالمفترض أن القارئ **يريد** «الاعتراف الجديد بمكانته» والنجاح ... إلخ.

ومن الممكن أن نتصور العملية الاجتماعية الخاصة بإنتاج الذوات الاجتماعية باعتبارها الجهد الذي يُبذل بصورة مطردة في سنوات متعاقبة، بل طول العمر، لوضع الأشخاص في شتى مواقع الذوات. ومن ثَم فإن الذات الاجتماعية تتشكل من التجميع الخاص لمواقع الذوات. ويترتب على ذلك أن ترابطَ الذات ووحدتَها يقلَّان كثيرًا عمَّا

يفترضه المرء عادة. وعلينا — بدلًا من ذلك — أن نفترض أن الذوات الاجتماعية «شخصيات مركبة» كما يقول جرامشي، أو كما يقول فوكوه، أن الذات «منتشرة» بين شتى مواقع الذوات: «فليس الخطاب بالتجلي الجليل لذاتٍ تفكر وتعرف وتتكلم، بل هو على العكس، كيان شامل يمكن أن تتحدد فيه طبيعة انتشار الذات وقطيعته مع نفسه». وتترتب على هذا آثار عميقة، نص عليها فوكوه، فيما يتعلق بميلنا إلى اعتبار المتكلم أو الكاتب **مؤلف** كلماته، فعلى العكس من ذلك توجد زاوية يمكن من خلالها اعتبار المتكلم أو الكاتب **نتاجًا** لألفاظه. ولكننا يجب ألَّا نبالغ في تطبيق هذه المقولة، فالواقع أن لدينا — كما ذكرت في الفصل الثاني — عمليةً جدلية في الخطاب تجعل الذات خلَّاقة ومخلوقة معًا. انظر أيضًا الفصل السابع.

ما مغزى إطلاق ألتوسير صفةَ «الوضوح» على كون المرء ذاتًا ناجمة عن الأيديولوجيا بل النتاج الأيديولوجي الأوَّلي؟ أعتقد أن جانبًا من المعنى يكمن في عدم وعيِ الناس بمواقعهم الاجتماعية باعتبارهم ذواتًا؛ إذ يرون بانتظام أن هوياتهم الذاتية قائمة على نحوٍ ما خارج المجتمع وأنها سابقة على المجتمع. وأمثال هذه التصورات الأيديولوجية الفاسدة تمثِّل أساس شتى النظريات المثالية للمجتمع البشري، القائمة على اعتبار الفرد سابقًا على المجتمع، والتي تحاول أن ترى أن المجتمعات منبثقة من «خصائص» الفرد لا العكس. وإطلاق ألتوسير وصفَ النتيجة الأيديولوجية «الأولية» على هذا يعني أن تشكيل الذوات يمثل موضوع الأيديولوجيا كلها؛ فالأيديولوجيا **مهما تكن صورتها** تتعلق على نحو ما بمواقع الذوات.

وما قلته عن الذوات في الخطاب ينطبق أيضًا على **مواقف** الخطاب. فنحن نعتبر المواقف التي نمارس فيها الخطاب «حالات وضوح» أيضًا ولا تتسبب في أية مشكلات. ومع ذلك فهنا أيضًا أقول: إن هذه المواقف أبعد ما تكون عن الوجود قبل الخطاب وأبعد ما تكون استقلالًا عنه، على نحو ما نفترض في العادة استنادًا إلى المنطق السليم، بل إنها تعتبر من زاوية معينة من نواتج الخطاب؛ فكل نمط من أنماط الخطاب وكل نظام من نظم الخطاب له قائمة خاصة به من أنماط المواقف، ومن ثَم فإن لدينا قوائمَ مختلفةً تتسم بأيديولوجيات متضادة.

وتعتبر مواقع الذوات وأنماط المواقف الخاصة بأنماط الخطاب المهيمنة (مثل معاني ألفاظها وخصائص نظم تفاعلاتها) مما يقبل **التطبيع**، وأرجو أن أكون قد أوضحت، بعد أن وصلنا إلى هذه المرحلة من مراحل الحجة التي أسوقها، نطاق القضايا الهائلة

التي تدور حولها ضروبُ الصراع في اللغة، وكذلك حول اللغة بوجهٍ خاص، ومدى المكاسب التي يمكن أن تتحقق من خلال إنجاز التطبيع. وانظر في العلاقة بين التطبيع وبين الأساليب الثلاثة التي ذكرت أن السلطة تستخدمها في فرض القيود على ممارسة الآخرين في الفصل الثالث؛ فإن تطبيع معاني الألفاظ أسلوبٌ ناجع لفرض القيود على مضمون الخطاب، وكذلك في الأجل الطويل على المعرفة والمعتقدات. ويصدق هذا على تطبيع أنماط المواقف، ما دام يساعد على تدعيم صور معينة للنظام الاجتماعي. وتطبيع صور التفاعلات أسلوبٌ فعال لفرض القيود على العلاقات الاجتماعية التي يجسِّدها الخطاب، وفرض القيود على نظام العلاقات الاجتماعية، في الأجل الطويل، لأي مجتمع. وأخيرًا أقول: إن تطبيع مواقع الذوات يفرض بداهةً قيودًا على الذوات، ويُسهم هذا وذاك، في الأجل الطويل، في التكيف الاجتماعي للأشخاص وتحديد «رصيد» الهويات الاجتماعية في أية مؤسسة وأي مجتمع. وإذن، فإن التطبيع أقوى سلاح في ترسانة السلطة، ومن ثَم فهو مركز بالغ الأهمية من مراكز الصراع.

(٩) «إثارة المتاعب» وضع المنطق السليم موضع الصدارة

سوف أناقش في الفصل التاسع القضايا المعقدة الناجمة عن العلاقة بين الدراسة النقدية للغة، والوعي «الذاتي»، والتحرر الاجتماعي، ولا أريد الاستفاضة في استباق تلك المناقشة هنا. ومع ذلك، فنظرًا للتركيز في هذا الفصل على الطبيعة «الخلفية» وغير الواعية للمنطق الأيديولوجي السليم؛ فربما تكون هذه لحظة مناسبة لأن أقول شيئًا ما عن إمكان وضع المنطق السليم في **موقع الصدارة**، وهو ما ينبغي أن يحدث حتى يستطيع الناس أن يكتسبوا الوعيَ الذاتي بالأمور التي يُسلِّمون بها من دون تفكير.

رأينا في قسم **نظم التفاعل المعتادة وحدودها** أن أحد المواقف التي تظهر فيها عناصر المنطق السليم في الخطاب صريحة واضحة الموقف الذي يختلُّ فيه مسار الخطاب. ومن ثَم فللدراسة النقدية للغة أن تُركِّز على حالات انهيار التواصل، أو حالات سوء التواصل، أو الحالات التي يحاول الناس فيها «إصلاح» خطابهم، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تأكيد و«تصدير» المنطق السليم في الخطاب [تصدير = الوضع في موضع الصدارة].

ومن المواقف الأخرى التي يجري فيها تلقائيًّا «تصدير» عناصر المنطق السليم، الموقف الذي يتسم بوجود هوَّة اجتماعية أو ثقافية بالغة الاتساع بين المشاركين في حوار

ما، أو بين المشاركين فيه والمراقبين له، بحيث يؤدي اتساعُها إلى إدراك البعض ما يتميز به المنطق السليم عند البعض الآخر من تعسُّف ونسبية اجتماعية. ويترتب على ما سبق قوله في هذا الفصل عن الطابع الأيديولوجي المتغير والصراع أن ذلك يحدث على نطاق واسع داخل المجتمعات وما بينها، وقد رأينا مثالًا له في نص هتلر. كما يستطيع المحلل البناء أيضًا على هذا الأساس، مركزًا على الصراع الأيديولوجي في الخطاب، أو كاشفًا للناس عن عينات من الحديث أو الكتابة التي ربما يجدون فيها غرابةً أيديولوجية.

والاحتمال الثالث تعمُّد قلقلة المنطق السليم من خلالِ تدخُّلٍ من نوع ما في الخطاب، ولنا في المهام التجريبية التي كلَّف بها عالم الاجتماع هارولد جارفنكل طلابه المثال على ذلك. وهاك مقتطفًا من وصف الطلاب لهذه التجارب.

كان «الذات» [موضوع التجربة] يقول للذي يقوم بالتجربة، وهو من أفراد المجموعة التي تستخدم سيارة الذات، عن انفجار أحد إطارات العجلات في اليوم السابق أثناء الذهاب إلى العمل.

الذات: انفجر إطار إحدى العجلات.

القائم بالتجربة: ماذا تعني بانفجار الإطار؟

(جارفينكل ١٩٦٧: ٤٢)

وأحس الذات بالذهول لحظة، ثم ردَّ بنبرة عدائية: «ماذا تعني بقولك، ماذا تعني؟» انفجار الإطار انفجار إطار. ذلك ما أعنيه. لم يحدث أمر عجيب. يا لَه من سؤال أخرق!

أي إنَّ ردود الذوات على محاولات القائم بالتجربة إضفاء الغرابة على عالم الخطاب القائم على المنطق السليم تبيِّن إلى أيِّ مدًى يشعر الناس بأن العالم صلبٌ وحقيقي. وكما نرى في هذا المثال سرعان ما يبدو الناس غير مصدقين، ويشعرون بالضيق والغضب عند قلقلة هذا العالم، ومن الأرجح أن ينتهوا إلى أن مَن يُقلقه يتحامق أو يعاني من مرض عقلي. وإذن لا بد من الحذر في استخدام هذا الأسلوب!

(١٠) ملخص

فلألخص الآن ما قلته في هذا الفصل. كانت نقطة انطلاقي طبيعة الخطاب القائم على **المنطق السليم**، ثم قلت إن **الترابط** في الخطاب يعتمد على المنطق السليم في

الخطاب. وبعدها قلت إن المنطق السليم في الخطاب **أيديولوجي** بقدر ما يُسهم في الحفاظ على علاقات السلطة غير المتكافئة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولكن الأيديولوجيا لا تقوم في جوهرها على المنطق السليم؛ فبعض هذه الأيديولوجيات تكتسب تلك المكانة في غمار الصراعات الأيديولوجية، وهي التي تكتسب الشكل اللغوي للصراعات في المؤسسات الاجتماعية بين أنماط الخطاب المنوعة أيديولوجيًّا. وأمثال هذه الصراعات تُحدد علاقات الهيمنة فيما بينها والأيديولوجيات المرتبطة بها. ويخضع الخطاب المهيمن لعملية تطبيع، ومن خلالها يبدو كأنما فقد ارتباطه بأيديولوجيات ومصالح معينة، وأصبح يمثل الممارسة القائمة على المنطق السليم للمؤسسة. وهكذا فعندما تتحول الأيديولوجيا إلى منطق سليم فإنها تفقد ظاهريًّا كيانها الأيديولوجي، وهذا في ذاته من نواتج الأيديولوجيا؛ إذ إن الأيديولوجيا لا تمارس فاعليتها الحقة إلا عندما تكون مقنَّعةً.

وناقشت التطبيع بعد ذلك في شتى أبعاد المنطق السليم الخطابي. فأما بالنسبة **لمعاني التعبيرات اللغوية** ونظم المعاني، فقد بينت أن التطبيع يؤدي إلى إغلاق المعنى، وهو الذي يتجلَّى في التثبيت الظاهر لمعاني الألفاظ «المعجمية»، وفي الشفافية الظاهرية لمعاني الأقوال المنطوقة. وأما بالنسبة **لنظم التفاعل المعتادة** فإن بداهة الأساليب العُرفية للتفاعل (وهي تعسفية في آخر المطاف) ناجمة عن التطبيع، وهو ما يصدق على علاقاتها وحدودها. وأتيت أخيرًا إلى **الذوات** وإلى **المواقف** الخاصة بالخطاب، قائلًا: إن بداهة وضوحها واستقلال خطابها ظاهريًّا من النواتج الوهمية للتطبيع، فإن هذا وذاك جميعًا من **نواتج** الخطاب إلى درجة كبيرة. واختتمت الفصل بمناقشة الطرائق التي يمكن بها منح الصدارة للمنطق السليم أيديولوجيًّا.

المراجع

توجد مناقشة «لعالم المنطق السليم في الحياة اليومية» في جارفنكل (١٩٦٧م)، ومناقشة مفيدة للاستنباط وعلاقته «بسد الثغرات» تلقائيًّا في الفصل السابع من براون ويول (١٩٨٣م). وأما عن الأيديولوجيا فارجع إلى ألتوسير (١٩٧١م) وماكليلان (١٩٨٦م) وإيجيلتون (١٩٩١م) وزيزيك (١٩٩٤م) وفان دييك (١٩٩٨م). وملاحظات جرامشي عن المنطق السليم والأيديولوجيا موجودة في جرامشي (١٩٧١م). وانظر أيضًا ثيربورن (١٩٨٠م). وكتاب هول (١٩٨٢م) مفيد بالنسبة للأيديولوجيا والتطبيع. وأما «اللغات المضادة» فارجع إلى دراسة تحمل ذلك العنوان كتبها هاليداي (١٩٧٨م). وتوجد

معالجات قيمة للكثير من موضوعات هذا الفصل في بورديو (١٩٧٧م) وبيشو (١٩٨٢م) وج. ب. طومسون (١٩٨٤م). وفيما يتعلق بالخطاب والأيديولوجيا في التحليل الفرنسي للخطاب انظر ج. ويليامز (١٩٩٩م). ومقولة ألتوسير عن المعنى والذوات مقتبسة من ألتوسير (١٩٧١م). وتعليقات فوكوه عن الذات موجودة في فوكوه (١٩٨٢م). والصياغات البديلة لممارسات الطب النفسي المستشهد بها في السؤال رقم ١ مأخوذة من إديلمان (١٩٧٤م). وعن «حفظ ماء الوجه» ارجع إلى براون وليفنسون (١٩٧٨م) وتوماس (١٩٩٥م).

الفصل الخامس

التحليل النقدي للخطاب عمليًّا: الوصف

تتضمن النماذج النصية في الفصول السابقة عددًا بالغ التنوع من المعالم اللغوية، منها ما يتصل بالمفردات والنحو، وبعلامات الترقيم [أي الوصل والفصل] (مثل «علامات التنصيص المخيفة» في الفصل السابق) وتعاقب الأدوار [في الحديث]، وأنماط أفعال الكلام، والطابع المباشر أو غير المباشر للتعبير، والبناء العام للتفاعلات، إلى جانب الأمثلة على معالم النصوص غير اللغوية (أي «البصرية»). وأرجو أن يكون القراء الذين لا يتمتعون بالخبرة في التحليل اللغوي قد أصبحوا يُقدِّرون (حينما يصلون إلى هذه المرحلة من مراحل الكتاب) كيف يمكن للتحليل الدقيق للنصوص من زاوية أمثال هذه المعالم أن يُسهم في فهمنا لعلاقات السلطة والعمليات الأيديولوجية في الخطاب.

ولكن التحليل النصي مجرد جزء من تحليل الخطاب. وارجع إذن إلى الشكل ٢-١ الذي يقول: إن النص والتفاعل والسياق الاجتماعي هي عناصر الخطاب الثلاثة، والتمييز الموازي الذي أقمته بين ثلاث مراحل في التحليل النقدي للخطاب: هي **وصف** النص، و**تفسير** العلاقة بين النص والتفاعل، و**شرح** العلاقة بين التفاعل والسياق الاجتماعي.

وسوف أقدم في هذا الفصل والذي يليه الإجراء الخاص بالتحليل النقدي للخطاب استنادًا إلى هذه المراحل الثلاث. ويتناول هذا الفصل الوصف، ويعرض الفصل السادس للتفسير والشرح. وهذا التقسيم للعمل يتفق مع التضاد الذي أقمته في الفصل الثاني بين الوصف من ناحية، وبين التفسير والشرح من ناحية أخرى، من حيث «أنواع» التحليل في كلٍّ منها. كما توجد اختلافات موازية في تنظيم الفصلين، فنوع التحليل المرتبط بالمرحلة الوصفية يسمح بتنظيم هذا الفصل باعتباره دليلًا عمليًّا مرجعيًّا مصغَّرًا، وأما الفصل السادس فيتناول تحليلًا فكريًّا أعمق. ولكننا، كما ألمحت في الفصل الثاني، نستطيع القول — من زاوية معينة — بأن الوصف يفترض التفسير سلفًا؛ ولذلك فإننا ينبغي ألَّا

نبالغ في أهمية هذا التضاد، على الرغم من فائدته من حيث الإجراء المذكور. وسوف يجد القراء أن بعض الموضوعات (بما في ذلك أفعال الكلام والافتراض المسبق) وهي التي قد يتوقعون وجودها في مرحلة الوصف، قد تأخرت مناقشتها كليًّا أو جزئيًّا حتى الفصل السادس؛ لأسباب أشرحها في ذلك الفصل.

كُتِب هذا الفصل على المستوى التمهيدي من أجل الذين لا يُحيطون إحاطةً مستفيضة بدراسة اللغة. وتنظيمه يدور حول عشرة أسئلة رئيسية (وبعض الأسئلة الفرعية) التي يمكننا أن نسألها عن النص، وأرجو أن يؤديَ ذلك إلى أن يُسهِّل على القراء نسبيًّا أن يستوعبوا هذا الإطار ويستعملوه. وسوف يجد القراء أن كل سؤال يتضمن فئاتٍ أو مفاهيمَ تحليليةً موجزة إلى جانب الأمثلة التي توضحها. وأما الإجراء الذي أشرت إليه فأنا أعرضه وحسب، من دون أمثلة تساعد القراء على تطبيقه. ولكن الفصل السابع سيُتيح الفرصة لتطبيق الإجراء على مثال مطول. ودعوني أؤكد أن الإجراء ينبغي ألَّا يُعامَل معاملةَ النص المقدس، فما هو إلا مرشد، وليس بخطة للعمل. وسوف يجد القراء الذين يستعملونه — في بعض الحالات — أن بعض أجزائه تتسم بالتفاصيل المبالغ فيها أو التي لا تتصل. بما يسعَون إليه. وقد يجد القراء في حالات أخرى (خصوصًا مَن يتمتعون بخلفية في الدراسة اللغوية) أن التفاصيل غير كافية وتحتاج إلى استكمالها، وسوف تُفيدهم المراجع المذكورة في آخر الفصل. وأما مجموعة المعالم النصية الواردة هنا فهي مختارة بدقة؛ إذ تقتصر على أهم المعالم في التحليل النقدي.

وهاكم نقطة أخيرة قبل تقديمي الأسئلة العشرة: إن مجموعة المعالم الشكلية التي نجدها في نص معين يمكن اعتبارها خيارات محددة من بين الخيارات المتاحة (في المفردات أو في النحو) داخل أنماط الخطاب التي ينهل منها النص. ولذلك فقبل تفسير المعالم القائمة فعلًا في النص يجب عمومًا أن نأخذ في اعتبارنا أيةَ خيارات أخرى كان يمكن اللجوء إليها، أي من بين نظم الخيارات في أنماط الخطاب التي استُمدت منها المعالم الفعلية. ومن ثَم فإن المرء يتناوب اهتمامه أثناء تحليل النصوص بين ما هو «قائم» فعلًا في النص وبين نمط أو أنماط النصوص التي ينهل النص منها. ويتجلَّى تناوب التركيز المذكور في المناقشة الواردة أدناه.

(ألف) المفردات

(١) ما القيم الخبراتية التي تتسم بها الألفاظ؟ (ارجع إلى الحاشية الخاصة بالمصطلحات أدناه).

ما نظم التصنيف المستفاد منها؟
هل توجد ألفاظ مختلفٌ عليها أيدولوجيًّا؟
هل في النص إعادة صوغ أو إطناب؟
ما علاقات المعنى المهمة أيديولوجيًّا (الترادف، والاشتمال والتضاد) القائمة بين الكلمات؟

(٢) ما القيم العلائقية التي تتسم بها الألفاظ؟
هل توجد تعبيرات تفيد التلطف في التعبير؟
هل توجد في النص ألفاظ واضحة الانتماء للأسلوب الرسمي أو غير الرسمي؟

(٣) ما القيم التعبيرية التي تتسم بها الألفاظ؟

(٤) ما الاستعارات المستعملة؟

(باء) النحو

(٥) ما القيم الخبراتية التي تتسم بها المعالم النحوية؟
ما أنواع **العمل والمشاركة** المهيمنة؟
هل العامل غير واضح؟
هل تستخدم **جمل اسمية**؟
هل الجمل مبنية للمعلوم أم للمجهول؟
هل الجمل موجبة أم منفية؟

(٦) ما القيم العلائقية التي تتسم بها المعالم النحوية؟
ما **الصيغ** المستعملة (**صيغة الإخبار أم السؤال النحوي أم فعل الأمر**)؟
هل تستخدم ضمائر المتكلم [منفصلة ومتصلة] وإن وجدت فكيف تستخدم؟

(٧) ما القيم التعبيرية التي تتسم بها المعالم النحوية؟
هل توجد معالم مهمة ذوات **صيغة تعبيرية**؟

(٨) ما وسيلة الربط بين الجمل (البسيطة)؟
ما أدوات الربط المنطقية المستعملة؟
هل تتسم الجمل المركَّبة **بالتنسيق أم بالتغليب**؟
ما الوسائل المستخدمة للإحالة داخل النص وخارجه؟

(جيم) الأبنية النصية

(٩) ما أعراف التفاعل المستعملة؟
هل توجد طرائق يسيطر بها أحد المشاركين على أدوار الآخرين [في الحديث]؟
(١٠) ما الأبنية الواسعة النطاق التي يتسم بها النص؟

(١) حاشية القيم الخبراتية والعلائقية والتعبيرية

أميز هنا بين ثلاثة من أنماط القيمة التي قد تتسم بها المعالم الشكلية: القيمة الخبراتية، والقيمة العلائقية والقيمة التعبيرية. فالمَعْلم الشكلي ذو القيمة **الخبراتية** يتجلَّى فيه أسلوب تمثيل النص لخبرة منتج النص بالعالم الطبيعي أو الاجتماعي ويعتبر مفتاحًا لهذا التمثيل. وتتعلق القيمة الخبراتية **بالمضمون** والمعرفة والمعتقدات وفق ما ورد في الفصل الثالث. وأما المعلم الشكلي ذو القيمة **العلائقية** فتتجلَّى فيه العلاقات الاجتماعية المجسدة عن طريق النص في الخطاب، ويعتبر مفتاحًا لها. والقيمة العلائقية تختص (طبعًا!) **بالعلائق** والعلاقات الاجتماعية. وأما المعلم الشكلي ذو القيمة **التعبيرية** — أخيرًا — فيتجلَّى فيه تقييم منتج النص (بأوسع معاني التعبير) لجانب الواقع الذي ينبني عليه النص ويعتبر مفتاحًا لفهمه. والقيمة التعبيرية تتعلق **بالذوات** والهويات الاجتماعية، وإن لم يكن يتعلق بالقيم الذاتية إلا بُعْدٌ واحد من أبعاد المفاهيم الأخيرة. ودعوني أؤكد أن أيَّ معلم شكلي قد يجمع في وقت واحد بين قيمتين أو ثلاثًا من هذه القيم. وهو ما أوضحه في الشكل البياني ٥-١.

أبعاد المعنى	قيم المعالم	الآثار البنائية
المضمون	خبراتي	معرفة/معتقدات
العلاقات	علائقي	العلاقات الاجتماعية
الذوات	تعبيري	الهويات الاجتماعية

شكل ٥-١: المعالم الشكلية: القيم الخبراتية والعلائقية والتعبيرية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المعالم الشكلية قد تتميز بما يسمى **قيمة الربط** أي بالعمل على تحقيق الترابط بين أجزاء النص. انظر السؤال ٨ حيث المناقشة والأمثلة.

(١-١) السؤال الأول: ما القيم الخبراتية للألفاظ؟

أهم جانب من جوانب القيمة الخبراتية في سياق هذا الكتاب أسلوب تشفير الفوارق الأيديولوجية بين النصوص من حيث رؤيتها للدنيا في مفرداتها، والنصَّان التاليان مثال على ذلك، فهما يمثِّلان، وفقًا لدراسة عن لغة «المهن المساعدة»، صياغتَين مختلفتين للممارسات نفسها في الطب النفسي:

> الحرمان من الطعام، أو الفراش، أو السير في الهواء الطلق، أو الزوار، أو البريد، أو المكالمات التليفونية؛ والحبس الانفرادي؛ والحرمان من المطبوعات أو المواد الترفيهية؛ وشل حركة الأشخاص بربطهم في ملاءات مبتلة ثم عرضهم على العاملين أو المرضى الآخرين؛ وغير ذلك من ضروب القيود على الحركة الجسدية؛ وتخدير الذهن ضد إرادة العميل؛ والسجن في عنابر مغلقة؛ وشتى ألوان الإذلال العلني مثل تعليق أنباء الاعتزام المزعوم على الهرب أو الانتحار في أماكن بارزة، وفرض الاعترافات العلنية بسوء السلوك أو الإدانة، والبيانات المعلنة عن الأخطاء الفردية في السلوك وأنواع الشذوذ الفردي. (**نص الطب النفسي ١**)
>
> تثبيط السلوك المرضي وتشجيع السلوك الصحي من خلال تقديم مكافآت انتقائية؛ إتاحة العزلة والقيود والعنابر المقفولة لمنح المريض فرصة الراحة من التفاعل مع الآخرين؛ تمكين المريض من التفكير في سلوكه، حتى يتغلب على الإغراء بالانفلات والاستسلام للاكتئاب، وحتى يشعر بالأمن؛ شل حركة المريض لتهدئته، وإشباع حاجته للاعتماد على الغير، وتقديم خدمات التمريض الإضافية التي يُعلي من قيمتها، وتمكينه من أن يستفيد من المواجهة مع أقرانه؛ ووضع حدود لسلوكه «الخارج»؛ وتعليمه أن العاملين حريصون عليه. (**نص الطب النفسي ٢**)

النص الثاني يصوغ هذه الممارسات من منظور الأطباء النفسيِّين الذين يحبذونها، على عكس الصياغة «المعارضة» في النص الأول. والواقع أننا نستطيع اعتباره

«إعادة صياغة»: يستعاض فيها بانتظام عن صياغة قائمة مهيمنة مُطبَّعة بصياغة أخرى تُعارضها تعارضًا واعيًا.

وفي بعض الحالات تكمن الأهمية الأيديولوجية للنص في مفرداته ذاتها؛ فكلمتا **التخريب** [أي **قلب الأوضاع**] و**التضامن** تنتميان إلى الإطارَين الأيديولوجيَّين «اليميني» و«اليساري» على الترتيب، ووجود إحداهما في أحد النصوص يحدِّد على الأرجح موقعَه الأيديولوجي، ويعتمد ذلك في حالات أخرى على تضافر الكلمات أي اشتباكها مع غيرها، وهكذا نجد في النص الثاني من نصَّي الطب النفسي أن كلمة **السلوك** تتضافر مع كلمتَي **مريض وصحي**، مما يُنشئ نظامًا أيديولوجيًّا محددًا (ومهيمنًا) لتصنيف السلوك. وفي حالات أخرى غير هذه وتلك، نجد أن النقل الاستعاري لإحدى الكلمات من مجال استعمالها إلى مجال آخر (انظر السؤال ٤ أدناه) هو الذي يؤدي هذه المهمة، فإن استخدام تعبير **الحبس الانفرادي** في نص الطب النفسي الأول يصور الحالة الطبية تصويرًا يُوحي بالسجن.

وبعض الكلمات **متنازعٌ عليها أيديولوجيًّا**، أي إنها مثارُ صراع أيديولوجي، وهو ما يتضح أحيانًا في بعض النصوص، مثل كلمة **الاشتراكية** التي وردَت في رسالة يزعم صاحبُها وجودَ «خطأ دلالي» في الاعتقاد بأن «مصطلحًا مثل **الاشتراكية** له معنًى «حرفي» وحقيقي واحد، وهو الإيمان **المطلق** بالملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل». ومع ذلك فإن المعانيَ المنوعة للكلمة تشترك في الجوهر وهو «الاعتقاد بضرورة ممارسة السيطرة الاجتماعية لتحقيق مصلحة غالبية العاملين في مجتمع ما». ويبدو أن الرسالة المذكورة تمثِّل من طرف خفي صراعًا أيديولوجيًّا يتقنَّع بدلالة الألفاظ (أو علم الدلالة).

ومن المفيد عمومًا عند إجابة السؤال الأول أن يتناوب التركيز ما بين النص نفسه وبين أنماط الخطاب التي ينهل منها، بما في ذلك نظم التصنيف التي تمثِّل إطار تنظيم المفردات في أنماط الخطاب. فلننظر إلى النص ٥–٢ من هذه الزاوية.

٢٣ خطوة فقط ذات أهمية حيوية للنجاح

- كيف تحصل على ميراثك من الصحة الدائمة المشرقة.
- كيف تزيد مفرداتك اللغوية.
- كيف تدعم قدراتك على التركيز.

- كيف تُنمِّي ذاكرتك.
- كيف ترعى في نفسك المشاعر الإيجابية.
- كيف تكتسب صوتًا جذابًا وكلامًا واضحًا.
- كيف تتعلم أهمية الكياسة.
- كيف تُعلي من قيمتك في عينَي رئيسك في العمل.
- كيف تصوغ المثل العليا، وهي أسس التقدم الجوهرية.
- كيف تحقق أهداف النضج.
- كيف تبني زواجًا ناجحًا.
- كيف تتواصل بفاعلية.
- كيف تستمتع بكنوز الأدب.
- كيف تحل مشكلاتك.
- كيف تكون سعيدًا.
- كيف توسع آفاقك الذهنية.
- كيف تكتسب الطاقة الفكرية.
- كيف تُنمِّي مخيلتك.
- كيف تحافظ على انشغالك لتنعم بالطمأنينة.
- كيف تسير مسافة الميل الإضافي.
- كيف تصبح والدًا أو والدة أفضل.
- كيف تحقق السكينة.
- كيف تُثري حياتك.

النص ٥–٢ المصدر: **ثلاث وعشرون خطوة للنجاح والإنجاز**، ر. لومسدن، ١٩٨٤م.

القائمة نفسها تشكِّل تصنيفًا «للخطوات اللازمة للنجاح» ولكنها تنهل أيضًا من نُظُم تصنيف موجودة سلفًا، من بينها نظام خاص بالنفس أو بعض جوانب النفس التي يستطيع الشخص «تنميتها» بنفسه: **(قدرات) التركيز**، و**الذاكرة**، و**المشاعر**

(الإيجابية)، و**الآفاق الذهنية**، و(**الطاقة) الفكرية**، و**المخيلة**. ولاحظ التصور الآلي للنفس الذي تُوحي به كلمةُ **قدرات**، فكما هو الحال في محركات السيارات، يستطيع المرء الارتقاء بالأداء إذا ازدادت قدرة الآلة! ويتمثل نظام آخر في أساليب تقييم لغة الفرد، وهو مضمر في الثنائيات اللفظية **زيادة المفردات، الكلام الواضح، الاتصال الفعال**، إلى جانب غيرها من المادة التي أعدَّها المعلن نفسه مثل **التحدث بيسر**، و**الكلام بفعالية**، و**الكتابة الأسرع**، و**القراءة الأفضل**. وأما تقييم الأداء اللغوي فمعاييره هي السهولة والكفاءة والأثر الاجتماعي وليست مثلًا مستقاة من التعاطف والمشاركة التواصلية. وهذه الأيديولوجية اللغوية نفعية، بمعنى أن اللغة أداة لإنجاز الأعمال، وهي التي سوف نقابلها مرة أخرى في سياق آخر في الفصل التاسع. وفي كلتا الحالين يمثِّل نظام التصنيف أسلوبًا خاصًّا لتقسيم جانب من جوانب الواقع استنادًا إلى تمثيل أيديولوجي خاص لذلك الواقع. وهكذا فإن بناء المفردات يقوم على أساس أيديولوجي.

وقد تتفاوت نظم التصنيف في أنماط الخطاب المختلفة تفاوتًا كَمِّيًّا بمعنى التعبير عن جوانب معينة من الواقع بصيغ متباينة الدرجات، أي بعدد كبير أو قليل من الألفاظ. وأحيانًا ما نصادف «الإطناب» الذي يعني عادةً درجةً عالية من درجات الصوغ، وكثيرًا ما يتضمن كلمات كثيرة مترادفة أو شبه مترادفة. والإطناب يدل على الانشغال بجانب معين من جوانب الواقع، وهو ما قد يشير إلى أنه من مواقع الصراع الأيديولوجي. فالنص السابق **٢٣ خطوة فقط ذات أهمية حيوية للنجاح** يدل على انشغال شديد بالنمو والتنمية، وهو ما يتضح في المفردات الخاصة بهذه المعاني، بما في ذلك الأفعال التالية: تزيد، تدعم، تنمِّي، ترعَى، تبني، توسع، تُثري.

ويصدق ما قلته عن قيمة النظر بالتناوب في النص وفي نمط الخطاب على **علاقات المعنى** بين الكلمات. هل تذكر مناقشة افتتاحية صحيفة **التايمز (صوت الحقيقة الرزين الخافت**، النص رقم ٤–٥)؟ لقد قلت في تعليقي إن النص قد أقام علاقة **ترادف** بين كلمات ليست مترادفةً في أيٍّ من أنماط الخطاب. ولكن النص في حالات أخرى قد ينهل مباشرةً من علاقات المعنى القائمة في أحد أنماط الخطاب. وفي ذلك المثال كانت الأيديولوجيا هي التي تتحكم في علاقات الترادف، والواقع أننا نستطيع أن نعتبر أن بعض علاقات المعنى، مثل الترادف، مرتبطة في أحيان كثيرة بالأيديولوجيا؛ فإما أن تكون الأيديولوجيا مضمرة في نمط الخطاب، وإما يُولِّد النص الأيديولوجيا توليدًا إبداعيًّا. وهكذا فإن أحد جوانب السؤال الأول يتضمن تحديد علاقات المعنى في النص وأنماط الخطاب من ورائها، وكذلك محاولة تحديد أُسُسها الأيديولوجية.

علاقات المعنى الأساسية هي **الترادف والاشتمال والتضاد**. فأما الترادف فهو، كما رأينا، دلالة الكلمات على المعنى نفسه. ومن العسير العثور على أمثلة كثيرة للمرادفات المطلقة، وإذن فالواقع أن المرء يبحث عن علاقات شبه ترادف بين الكلمات. ومن الاختبارات غير الدقيقة للترادف أن نرى إنْ كان يمكننا استبدال كلمة بكلمة أخرى دون تأثير يُذكَر في المعنى. وأما **الاشتمال** فهو أن يكون معنى كلمةٍ ما مشتمَلًا عليه في معنى كلمة أخرى؛ ففي أحد الأمثلة الواردة في الفصل الرابع كان معنى **الشمولية** عنصرًا من عناصر معنى **الشيوعية، والماركسية، والفاشية** (وهذه من ثَم أسماء تشتمل عليها) في نمط خطاب ذي أيديولوجية معينة، وأما التضاد فهو التعارض في المعنى، أي إنَّ معنى إحدى الكلمات يتعارض مع معنى كلمة أخرى (مثل معاني كلمات مثل **امرأة ورجل، وكلب وقطة**).

(١-٢) السؤال الثاني: ما القيم العلائقية للكلمات؟

يناقش هذا السؤال أساسًا كيف يعتمد اختيار النص للكلمات على العلاقات الاجتماعية بين المشاركين فيها؟ وكيف يساعد على خلقها؟ فمن المحتمل، كما سبق أن ذكرت، أن تكون للكلمات أمثال هذه العلاقات مع قيم أخرى في الوقت نفسه. فالمفردات العنصرية، على سبيل المثال (كاستعمال كلمة «الزنوج» في النص الوارد في الفصل الثالث) لها قيمةٌ خبراتية من حيث التمثيل العنصري لطائفة عرقية معينة، ولكن استخدامها — وعدم تجنُّبها — قد تكون له قيمة علائقية، وربما كانت تقوم على افتراض وجود أساس مشترك من الأيديولوجيا العنصرية بين المتحدث والمشاركين الآخرين.

وهاك مثالًا آخر من مقالٍ نُشر في صحيفة **الجارديان** بقلم كريس هوكس، وجو موريللو، وجون هوارد (والتأكيد من عندي):

> نتصور أن رجال الصناعة قد وصلوا إلى المرحلة التي أصبحوا يُدركون عندها ضرورة القيام بعمل ما، وإن لم يكونوا على ثقة بماهية هذا العمل. ولسنا نقترح **بأن تستمتع الصناعة بمشاهدة المشكلات الشخصية**، أو بأن **تتدخل دونما داعٍ في الأحزان والأشجان الشخصية**! ومن شأن الإيحاء بأنها تملك القوة العاملة لديها أن يُحدث تأثيرًا عكسيًّا. لا بل ولا ندعو إلى العودة إلى

المذهب الأبوي في القرن التاسع عشر؛ حيث ازدهر أباطرة صناعة الشيكولاتة والصابون. ولكنَّ مفهومَ رجال الصناعة من حيث **التعامل مع الموظفين لديهم باعتبارهم شخوصًا كاملة** مفهومٌ لا نستطيع أن نتجاهله.

النص ٥–٣ المصدر: صحيفة **الجارديان**، ١٧ ديسمبر ١٩٨٦م

التعبيرات المطبوعة بالبنط الثقيل يمكن أن تعتبر صياغة مختلفة أيديولوجيًّا عن الأعمال نفسها، على وجه الدقة، التي يقوم بها أصحاب العمل، ومن ثَم فيمكن اعتبار هذا النص مثالًا للقيم الخبراتية في الصياغة. ولكن المؤلفين يرفضون فيما يبدو الصيغ الثلاث الأولى ويفضِّلون الصيغة الرابعة باعتبارها جزءًا من الجهد المبذول للتوصل إلى علاقة ثقة وتضامن مع القراء المفترضين، وهي اللحظة التي تدخل فيها القيم الخبراتية في الصورة. ولكن القيمة التعبيرية موجودة أيضًا، فالكتَّاب يفترضون، فيما نتصور، أن الصيغ الثلاث الأولى تمثِّل تقييمًا سلبيًّا لدى القراء، وأن الصيغة الرابعة تمثل تقييمًا إيجابيًّا، ومن ثم فإن تفضيل الصيغة الرابعة يعني أن الكتَّاب يفترضون مشاركةَ القراء قيمَهم.

وكثيرًا ما يطبق منتجو النصوص استراتيجيات تكفل تجنُّبَ القيم التعبيرية للألفاظ لأسباب علائقية. فإذا وصفتَ كلمةً بأنها تلطُّف في التعبير كنتَ تعني أنك استبدلتها بكلمة تقليدية أو مألوفة حتى تتجنب القيم السلبية. ونصُّ الطب النفسي الثاني يتضمن فيما يبدو عددًا من نماذج هذا التلطُّف في التعبير، ففيه **العزلة** بدلًا من **الحبس الانفرادي** في النص الأول، و**العنابر المقفولة** بدلًا من **العنابر المغلقة**، **والانفلات** بدلًا من **الهرب**، **والاستسلام للاكتئاب** بدلًا من **الانتحار**.

ومن خصائص المفردات المتعلقة بالقيم العلائقية **الطابع الرسمي** الذي ناقشته في الفصل الثالث. وفيما يلي السؤال الأول الوارد في النص الخاص بالتحقيق والوارد هناك:

> **س:** مستر إيرليكمان: صرَّحت قبل استراحة الغداء بأنك ترى أن دخول مكتب الطبيب النفسي إلزبرج كان مشروعًا لأسباب تتعلق بالأمن القومي. أعتقد أنك شهدت بهذا؟

أي إن الطابع الرسمي للموقف هنا يتطلب علاقات اجتماعية رسمية، وهو ما يتضح في المفردات (وفي غيرها؛ فالمفردات تتسم بغلبة الخيارات «الرسمية»، والابتعاد

عن البدائل المتاحة غير الرسمية؛ إذ يقول «قبل **استراحة** الغداء»، و«**صرحت**»، بدلًا من «قبل **ساعة** الغداء»، و«**قلت**»، مثلًا) وهو تعبير عن التأدب، وحرص المشاركين على عدم إحراج بعضهما بعضًا (بمعنى الرغبة في حب الناس، وتحاشي فرض شيء عليك) والاحترام للمنزلة والموقع.

(١-٣) السؤال الثالث: ما القيم التعبيرية للألفاظ؟

يتضمن نص الطب النفسي الأول عددًا من الأمثلة على تجسيد الألفاظ للتقييم السلبي للممارسات التي يصفها الكاتب، مثل عرضهم، والسجن، وألوان الإذلال، على سبيل المثال. ويوجد المزيد من الأمثلة في النص ٥-٤ الذي يقوم بالدعاية لإحدى حفلات مهرجان سياسي وثقافي.

من المحتمل أن يجد عددٌ كبير من اليساريِّين التقليديِّين صدامًا بين القيم التعبيرية في هذه الفقرة؛ ففي الجملة الثالثة على سبيل المثال التي تبدأ بعبارة: «و**إذا كان برنامج اليسار** ...» نجد أن تعبيرَي **الوعي السياسي** و**اليسار** يحملان قيمًا تعبيرية إيجابية لمثل هؤلاء القراء. في حين أن تعبيرات مثل **النزعة الاستهلاكية، و(الوعي) بالموضة**، وربما تعبير **أسلوب الملبس** ستكون لها قيمة سلبية. أضف إلى ذلك أن كلمات مثل الموضة وأسلوب الملبس يمكن أن تعتبر نشازًا في الخطاب السياسي. وأظن أن تعبير **المذاهب السياسية الشخصية** ليس له قيمة تعبيرية محددة؛ لأن هذا التركيب اللفظي جديدٌ نسبيًّا على الخطاب السياسي. والتأثير الكامل قد يدفع أمثال هؤلاء القراء إلى الحيرة أو إلى الغضب حقًّا.

والاختلافات بين أنماط الخطاب في القيم التعبيرية للألفاظ مهمة أيضًا من الزاوية الأيديولوجية. فالمتكلم يعبِّر عن تقييمه استنادًا إلى نظم تصنيف تعتبر في جانب منها نُظُمَ تقييم، ولدينا نظم أيديولوجية متضادة تجسِّد شتى القيم في شتى أنماط الخطاب. ومن ثَم فمن الممكن تفسير المثال الوارد أعلاه من حيث مدى تمثيله للصدام الأيديولوجي بين شتى أنماط الخطاب اليساري ونظم التصنيف المختلفة؛ ففي الخطاب اليساري غير التقليدي، تعتبر ألفاظ مثل **(الوعي) بالموضة**، ومثل **المذاهب السياسية الشخصية** عناصر ذات قيم إيجابية في نظم التصنيف المرتبطة بالسياسة.

ولقد كانت القيمة التعبيرية للكلمات دائمًا من القضايا الرئيسية عند المهتمِّين بلغة الإقناع. وإذا كانت لا تزال تحتفظ بأهميتها من حيث تركيزنا هنا على الأيديولوجيا، فإن أهميتها أقل ومنظورنا إليها هنا مختلف، فليس ما يهمنا هنا حشد القيم التعبيرية لتحقيق غايات «إقناعية» معينة، بقدر ما يهمُّنا إمكان إحالة هذه القيم التعبيرية إلى نظم تصنيف أيديولوجية متضادة.

اليسار ... في زي من الأزياء

«الموضة» دعاية للملابس، فهي تكشف لك عن ماهية الناس، وما يريدون أن يكونوه، ومذاهبهم السياسية. وصناعة «الموضة» في حالة من التغير المستمر؛ إذ تُخرج لنا صورًا جديدة، حيث تلتقي أزياء الشارع بالأزياء الراقية، وبأبنائها «أزياء المحلات الكبرى». وإذا كان برنامج اليسار يضع المذاهب السياسية الشخصية وأسلوب الملبس على قمته، فهل ينبغي أن يكون الوعي بالموضة جزءًا من الوعي السياسي، أم تراه مجرد ذريعة لممارسة النزعة الاستهلاكية؟ ما الجديد الثوري في الزي الجديد الثوري؟

إن جمعية «**اليسار غير المحدود**» تفخر بأن تقدم أول عرض أزياء يساري في التاريخ؛ إذ يشارك فيه أحدث مُصممي الأزياء من خريجي الجامعة بما صمموه، ويتلوهم بعض الراسخين المفضلين، مثل الأثواب الفضفاضة التي صممها كيسن ليفنجستون، وسترات السفاري، والقمصان الملساء من نوع قمصان تروتسكي، وسترة العمال الغليظة بما عليها من شارات، والقالب الأوروبي الأنيق لصحيفة **الماركسية اليوم** التي تقدَّم بها العمر، والكثير سوى ذلك.

وسيكون بين الحاضرين محررة باب «أزياء الشارع» في مجلة **الهوية**، **كارين فرانكلين**، ومصمم الأزياء الراقية **بول سميث**، والكاتبة المتخصصة في أزياء المحلات الكبرى **أنجيلا ستيفنز** التي لا تزال في السابعة عشرة، والصحفية **كاثي مايرز** من مجلة **حدود المدينة**. والأضواء، والموسيقى، وعرض الأزياء ... والسياسة.

النص ٥–٤: المصدر اليسار غير المحدود، ١٩٨٦م.

(٤–١) السؤال الرابع: ما الاستعارات المستعملة؟

الاستعارة وسيلة لتمثيل جانب من جوانب الخبرة في صورة جانب آخر، وليست مقصورة إطلاقًا على نوع الخطاب الذي ترتبط به نمطيًّا، أي الشعر والخطاب الأدبي. ولكن أي جانب من جوانب الخبرة يمكن تمثيله من خلال أيِّ عدد من الاستعارات، والذي يهمُّنا

هنا بصفة خاصة هو العلاقة بين الاستعارات وبدائلها؛ إذ إن الاستعارات المختلفة لها روابط أيديولوجية مختلفة.

وفيما يلي استهلال مقال نُشر في صحيفة اسكتلندية عن أحداث «الشغب» عام ١٩٨١م:

> **والسرطان ينتشر**
>
> إزاء انتشار أعمال الشغب على أيدي الشباب الهائجين من الجنوب، بدأ الناس حتى أكثر المتفائلين منهم يُبدون مخاوفهم على المستقبل، خشيةَ ألَّا تكون هذه البداية أسوأ ما في الأمر. فإلى أيِّ مدًى يمكن أن تنتشر القلاقل؟ وإذا وصلت إلى اسكتلندا فأين تضرب ضربتها؟

التمثيل المجازي للمشاكل الاجتماعية في صورة الأمراض، والذي توضحه هذه الفقرة، بالغ الانتشار. لاحظ أنه يتضمن استعارةً للمرض نفسه باعتباره قوةً غامضة لا عقل لها ودون المستوى الإنساني (**أين تضرب ضربتها**؟) وأما الدلالة الأيديولوجية لصور المرض المجازية فهي أنها تعتبر المصالح المهيمنة مصالح المجتمع كله، وتفسر ألوان التعبير عن المصالح غير المهيمنة (الإضرابات، والمظاهرات، و«أعمال الشغب») بأنها تقوض (صحة) المجتمع في ذاته. وقد نجد استعارةً بديلة تمثِّل أعمال «الشغب» في صورة الجدل، أو المجادلة التي تعتبر «أعمال الشغب» **احتجاجات صاخبة** على سبيل المثال. فالاستعارات المختلفة تُوحي بطرائق مختلفة للتعامل مع الأشياء: فالإنسان لا يتوصل إلى تسوية من طريق التفاوض مع السرطان، وإن كان يستطيع ذلك في جدال مع خصمٍ له. وأما السرطان فلا بد من اجتثاثه واستئصاله.

(١–٥) السؤال الخامس: ما القيمة الخبراتية للمعالم النحوية؟

تتعلق الجوانب الخبراتية للنحو بالطريقة التي تتولَّى بها الأشكال النحوية في لغة من اللغات تشفير الأحداث أو العلاقات في العالم، والأشخاص أو الحيوانات أو الأشياء المرتبطة بهذه الأحداث أو العلاقات، وظروفها المكانية والزمنية، وأسلوب وقوعها وهلمَّ جرًّا. ويتناول السؤال الفرعي الأول أدناه هذه الأمور أساسًا وعمومًا، وتتناول الأسئلة الفرعية الأخرى قضايا خاصة مرتبطة بها.

ما الأنماط السائدة من حيث العمل والمشاركة؟

عندما يودُّ المرء التمثيل في النص لعمل أو حدث أو حالة أو علاقة، سواء أكانت أيٌّ من هذه حقيقيةً أو خيالية، فكثيرًا ما يتوافر له أن يختار نمطًا من الأنماط النحوية المختلفة للعمل والمشاركة، وقد تكون لما يختاره دلالة أيديولوجية. هذا فحوى هذا السؤال. وعلينا إذا أردنا استكشافه تفصيلًا أن نتأمل جانبًا من جوانب النحو في الجمل البسيطة باللغة الإنجليزية.

تتكون الجملة البسيطة من النوع «الإخباري» (انظر السؤال السادس) من فاعل يتلوه فعل، وقد يكون الفعل متبوعًا بعنصر أو أكثر من عنصر من هذه القائمة: المفعول به، والخبر، والملحق. والجملة البسيطة لها أنماط ثلاثة، وبكل نمط مجموعة مختلفة من العناصر. وأنا أضع في الجمل التالية عنوانًا **بعد** كل عنصر، ولا تنسَ أن أيَّ عنصر قد يتكوَّن من كلمة واحدة أو أكثر.

فاعل [مبتدأ] + فعل + مفعول به.

ريجان (فاعل/مبتدأ) يهاجم (فعل) ليبيا (مفعول به).

Reagan (subject) attacks (verb) Libya (object).

شرطة جنوب أفريقيا (فاعل/مبتدأ) أحرقت (فعل) بلدة للسود (مفعول به).

South African Police (subject) have burnt down (verb) a black township (object).

عصابات الكونترا (فاعل) قتلت (فعل) كثيرًا من الفلاحين (مفعول به).

Contras (subject) have killed (verb) many peasants (object).

فاعل + فعل.

ريجان (فاعل/مبتدأ) كان يصيد السمك (فعل).

Reagan (subject) was fishing (verb).

بلدة للسود (فاعل/مبتدأ) احترقت (فعل).

A black township (subject) has burnt down (verb).

كثير من الفلاحين (فاعل/مبتدأ) ماتوا (فعل).

Many peasants (subject) have died (verb).

فاعل/مبتدأ + فعل + خبر.

ريجان (فاعل/مبتدأ) كان (فعل) خطيرًا (خبر).

Reagan (subject) was (verb) dangerous (complement).

كثير من الفلاحين (فاعل/مبتدأ) كانوا (فعل) قتلى (خبر).

Many peasants (subject) were (verb) dead (complement).

ليبيا (فاعل/مبتدأ) تملك (فعل) نفطًا (خبر/مفعول به).

Libya (subject) has (verb) oil (complement).

لاحِظ أن المفعول به والخبر يأتيان بعد الفعل في هذه الأمثلة[1] والفرق أن المفعول به، لا الخبر، هو الذي يمكن أن يتحول إلى مبتدأ [نائب فاعل] في الجملة الموازية المبنية للمجهول، ويمكن تطبيق ذلك على جميع الأمثلة التي تتكون من فاعل + فعل + مفعول (وعلى سبيل المثال «**بلدة للسود أُحرِقَت على أيدي رجال شرطة جنوب أفريقيا**») ولا تنطبق على أيٍّ مثال يتكون من مبتدأ [فاعل] وفعل ومفعول به أو خبر (فلا تستطيع مثلًا أن تقول بالإنجليزية: !dangerous is been by Reagan [ولا مقابل لها بالعربية، إلا إن عدَّلتَ التركيب وقلت «خطيرٌ هو ريجان» وهو التعبير الذي أشاعَته الصحافة ويمجُّه الذوق السليم].)

وتوجد اختلافات أيضًا تسمح لضروب أخرى من الألفاظ أن تعمل عمل هذه العناصر المختلفة؛ فالفاعل [أو المبتدأ] أو المفعول به يمكن أن يكون اسمًا (مثل **ريجان** أو **الأولاد**) أو ضميرًا [متصلًا أو منفصلًا] (مثل أنا وأنت وهي إلخ) أو عبارة تتضمن اسمًا، تعرف باسم العبارة الاسمية (مثل **بلدة من السود**، أو **كثير من الفلاحين**) وهو ما يسمَّى **البناء الاسمي** nominalization (والمشروح أدناه). ويمكن للخبر أن يكون كذلك، لكنه يمكن أن يكون صفة (خطير، موتى) أيضًا. واللاحق يمكن أن يكون «حالًا» (وهو الذي ينتهي بالإنجليزية أحيانًا بحرفَي ly) أو شبه جملة من جار ومجرور. وشبه الجملة تتكون من حرف (في، عن، على إلخ) يتبعه اسمٌ أو عبارة اسمية (مثلًا، في **البلد**،

---

[1] غنيٌّ عن البيان أن هذه الأبنية خاصة باللغة الإنجليزية ومقابلاتها بالعربية مختلفة؛ ولذلك فليست الترجمات ترجمات بالمعنى المفهوم، بل وسائل إيضاحية وحسب للمسميات الإنجليزية، وقد أبحتُ لنفسي تحويل الفعل في النمط الثالث إلى الماضي حتى يظهر الفعل المساعد (to be) في اللغة العربية، أما في المضارع فلا يظهر كما هو معروف، ونستعيض بالمبتدأ والخبر عن البناء المذكور؛ وذلك لأن المؤلف يستخدم الأبنية الإنجليزية في إقامة حجته الخاصة بتأثير الأيديولوجيا في الأبنية النحوية الإنجليزية.

على التل) ولا توجد لواحق في الأمثلة التي توضح أنماط الجملة الثلاثة، وإن كان يمكن لأيٍّ نمط منها أن يكتسب شتى اللواحق. حاولْ أن تُضيف اللواحق التالية إلى الأمثلة في صيغة «الحال»، سواء أكان «الحال» مفردًا أو جملة حال: **في حالات كثيرة، من دون رحمة، في جنوب أفريقيا، منذ ١٩٨٥م، لسوء الحظ، مرة واحدة**، تجدْ أنك تستطيع إضافة «لاحقة» واحدة على الأقل إلى كلٍّ من الجمل المذكورة.

وهذه الأنماط الرئيسية الثلاثة للجملة تعبِّر في أغلب الأحوال (وإن لم يكن في جميع الأحوال) عن الأنماط الرئيسية الثلاثة لما يسمى **العمل**، وهي على الترتيب **الأفعال** (فاعل + فعل + مفعول) و**الأحداث** (فاعل + فعل) و**التوصيف** (مبتدأ + فعل + خبر). **فالفعل** يقتضي وجود مشاركين اثنين هما الفاعل agent والمفعول به patient وفعل الفاعل يقع على المفعول به بأسلوب ما، وهكذا ففي الأمثلة التي تتكون من فاعل وفعل ومفعول به أعلاه، ريجان، وشرطة جنوب أفريقيا، وعصابات الكونترا هي الفواعل، في حين أن **ليبيا، وبلدة للسود، وكثير من الفلاحين**، في موقع المفعول به. وليس جميع المشاركين، بالمناسبة، كائنات حية، وعلى الرغم من أن الفواعل أحيانًا ما يكونون كذلك (مثل **كثير من الفلاحين**) فإنهم أحيانًا ليسوا كذلك (مثل **بلدة للسود**).

والحادث (أو **الحدث**) يتعلق بمشارك واحد فقط، وقد يكون من الأحياء (**كثير من الفلاحين** في أمثلة **الفعل والفاعل** الواردة أعلاه) أو من غير الأحياء (**بلدة للسود**). ولكن جمل الفعل والفاعل ليست دائمًا أحداثًا؛ فإذا كان بها مشاركون أحياء فقد تمثِّل نوعًا خاصًّا من الفعل الذي لا مفعول له، أو ما سوف أسمِّيه **الفعل غير الموجَّه**. ويتضح الفرق إذا حددت السؤال الذي تعتبر جملة الفاعل والمفعول إجابةً طبيعية له: فإذا كانت الجملة تمثِّل من الزاوية الطبيعية المحضة إجابة عن السؤال: ماذا حدث؟ كانت حدثًا، أما إن كانت تمثِّل بالصورة الطبيعية المحضة إجابة عن السؤال: **ماذا فعل (الفاعل)**؟ كانت فعلًا غيرَ موجَّه. وعلى هذا الأساس نرى أن جملةَ **مات كثير من الفلاحين** حادثٌ أو حدث، ولكن جملة **ريجان كان يصيد** [السمك] فعل غير موجَّه.

و**التوصيف** يتعلق أيضًا بمشارك واحد، ولكن الفعل تتلوه صفة من نوع ما، إما صفة يتسم بها [أي تنتمي إلى] الفاعل، ونسمِّيها صفة **المِلكية** إذا كان الفعل من صور

ولمن يريد الاستزادة في هذا الباب أن يرجع إلى كتاب الدكتور إبراهيم عبادة **الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها**. مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٢م. (المترجم)

أو غير منتمية إليه أي غير مِلْكية بالنسبة لأفعال أخرى (أهمها فعل الكينونة have، ولكن أيضًا **يحس، ويبدو**، وعدد من أفعال أخرى). وتبدو الصفات اللاملكية نعوتًا be صريحة (مثل **ريجان خطير**) [وهي كما سبق إيضاحه مبتدأ وخبر] وأحيانًا في صورة أسماء (**ريجان تهديد**) [مبتدأ وخبر].

وتبين بعض الأمثلة التي قدَّمتُها عاليه الإمكانيات الأيديولوجية لاختيار نمط من أنماط العمل؛ فتصوير موت الفلاحين في نيكاراجوا في صورة فعل له فاعل أو فواعل مسئولون عنه، أي باعتباره حدثًا، أو تصويره باعتباره توصيفًا لحال قائمة، من الخيارات ذات الدلالة الواضحة، وقِس على ذلك تصوير إحراق بلدات السود في جنوب أفريقيا في صورة حدث أو فعل له فواعل. وأمثال هذه الاختيارات الخاصة بإبراز الفاعل أو إبقائه في الخلفية قد تتسم بالاتساق والآلية والمنطق السليم، ومن ثَم فهي أيديولوجية، وقد تكون من باب التحرز الواعي أو الخداع المقصود. ومن الصعب أن نعرف إلى أي نوع ينتمي المثال التالي؛ فقد ورد في مقال كتبَه صحفيٌّ يُدعَى «هوجو ينج» ويقول فيه: إن السياسيِّين يتلاعبون بأجهزة الإعلام أكثر مما تتلاعب أجهزة الإعلام بالصحفيِّين:

> كان (مستر كينوك) قد وافق منذ فترة على إجراء مقابلة معه يوم الأحد المقبل، وكان من الواضح أنه كان يتصور أن تُجرَى في غمار الجلبة التي أحاطت بانطلاق [حملة حزب العمال] التي كان شعارها «الاستثمار في الشعب». ولكن حدث في غضون ذلك أن تصدَّرت قضية الدفاع قائمةَ الاهتمامات، وتحوَّل البرنامج استجابةً لهذه الأنباء، إلى برنامج عن سياسة حزب العمال الخاصة بالدفاع، ولم يكن زعيم الحزب يريد الخوض في ذلك الموضوع …

النص ٥–٥ المصدر صحيفة **الجارديان**، ١٦ أكتوبر ١٩٨٦م

لاحِظ غياب الفاعل في الجملة الثانية التي تقول إن قضية الدفاع **تصدَّرت قائمة الاهتمامات** (أي إنها حدث) وإن البرنامج **تحوَّل إلى** … (وهو توصيف). وللمرء أن يسأل أين الفاعل الذي جعل قضيةَ الدفاع تحتلُّ موقع الصدارة وغير طبيعية البرنامج؟ ربما كانت المعلومات المتاحة عن الموقف آنذاك ذات صلة بالموضوع، ألَا وهي أن مؤتمر حزب المحافظين كان قد انعقد قبل كتابة هذا العمود بأسبوع، واختار أن يجعل سياسة الدفاع التي وضعها حزبُ العمال القضية التي يجب على المحافظين التركيز عليها في الحملة الانتخابية الوشيكة.

هل الفاعل غير واضح؟

فيما يلي الجزء الأول من نصٍّ صادفناه في الفصل الثالث، ويزيد من إيضاح مرمانا، ويبيِّن كذلك أن تعمية الفاعل يمكن أن يكون من ورائها دافعٌ أيديولوجي:

> **مشكلة سقوط بعض حمولة المحجر**
>
> لا تزال الشاحنات غير المغطاة الخارجة من محجر ميدلبارو تُثير المشاكل؛ لأنها تُسقِط بعض الأحجار منها ...

النص الإنجليزي يتكون من جملتَين بسيطتَين هنا، وكلٌّ منهما يتكون من فاعل + فعل + مفعول به. أما فاعل الجملة الأولى فهو **الشاحنات غير المغطاة الخارجة من محجر ميدلبارو** وأما الفعل فهو **لا تزال تُثير**، والمفعول به هو **المشاكل**. والجملة الثانية تتكون من فاعل «مضمر» (هو **الشاحنات**) وفعل هو **تسقط** ومفعول به هو **الأحجار**. ففي الجملة الأولى نجد أن الفاعل على غير العادة من الجماد، أي إن «الفاعلية» في تعبير «إثارة المشاكل» منسوبة إلى الشاحنات، ولكن الأَوْلى كما بيَّنت في الفصل الثالث، أن تُنسَب إلى الأشخاص الذين يتحكمون فيها. وسبق لي أن قلت: إن الفواعل من الأحياء، وهذا هو الحال عمومًا. ولكن الفواعل يمكن أن يكونوا أسماء للجماد، أو صفات مجردة، أو أبنية اسمية (انظر أدناه). ويجب على المرء في أمثال هذه الحالات، وفي هذا المثال، أن يُبديَ الحساسية لأي تعمية للفاعلية أو للعِلِّية أو المسئولية وهي التعمية التي قد تكون من ورائها دوافع أيديولوجية.

هل الصيغة الفعلية ما تبدو عليه؟

لدينا في الجملة البسيطة الثانية ما يمكن تمثيله عادةً بعبارة تُفيد وقوعَ **حدثٍ** ما، أي إن الأحجار (**الفاعل**) بالإنجليزية كانت تسقط (**الفعل**) من الشاحنات (**اللاحقة**) ولكنه يقدم إلينا في صورة **فعل**، ويجعل من الشاحنات فاعلًا من الجماد، وهو ما يدعم موقعها باعتبارها فاعلًا في الجملة الأولى. والواقع أنه من المفيد عمومًا أن ننتبه إلى تغيير الصيغ الفعلية التي تنتمي عادةً لنمط من الأنماط وجعلها تظهر من نمط آخر، وأن ننظر في الأسباب الأيديولوجية من وراء ذلك.

هل تستخدم أبنية اسمية؟

انظر في العنوان **مشكلة سقوط بعض حمولة المحجر**، تجد أن الصيغة الفعلية التي عادةً ما تتخذ الشكل النحوي للجملة المفيدة يمكن أن تتخذ الشكل النحوي المختزل الذي نسميه **البناء الاسمي**، كما هو الحال هنا. ومعنى المصطلح أن الصيغة الفعلية تحوَّلت إلى اسم (أو إلى اسم يتكون من عدة ألفاظ، مثلما نراه هنا). والشكل مختزل بمعنى فقدان بعض المعنى الذي عادةً ما يجده المرء في الجملة المفيدة، وهو هنا زمن الحدث، أي إن العبارة تخلو مما يدل على زمن الحدوث، وصيغة البناء (انظر أدناه) والفاعل و/أو المفعول به في حالات كثيرة. ففي هذا المثال نجد أن البناء الاسمي يضغط الصيغتَين الفعليَّتَين اللتين يُفصح عنهما النص في الجملتين البسيطتين؛ فأما كيف نكسر البناء الاسمي لإخراج هاتين الصيغتَين فليس واضحًا. لاحِظ غياب الفواعل؛ إذ لا يحدد العنوان مَن يُثير المشكلة أو من يُسقط الأحجار، وهكذا يتسق العنوان مع النص في الإبقاء على عدم نسبة العلية والمسئولية بوضوح.

هل الجمل مبنية للمعلوم أم للمجهول؟

قد تظهر الصيغ الفعلية في جمل مبنية للمعلوم أو مبنية للمجهول. وجميع أمثلة الجمل المكوَّنة من فاعل + فعل + مفعول أعلاه مبنية للمعلوم. ومقابلاتها المبنية للمجهول هي: **هُوجمت ليبيا من جانب ريجان، وأُحرقت بلدة للسود على أيدي شرطة جنوب أفريقيا، وقُتل كثيرٌ من الفلاحين على أيدي عصابات الكونترا** [وهي صيغ ذات ركاكة واضحة بالعربية وإن كان بعضها قد بدأ يظهر في أجهزة الإعلام]. ومن الممكن أيضًا في كل حالة حذف العبارة الدالة على الفاعل وهي التي تبدأ [في الإنجليزية] بكلمة by [ومقابلاتها بالعربية **من جانب/على أيدي** إلخ] أي إن لنا أن نقول فقط **هُوجمت ليبيا** وهلمَّ جرًّا، حتى نحصل على جملة مبنية **للمجهول لا فاعل فيها**، وهي الصيغة التي لا توضح العلية ولا الفاعلية. وقد يكون السبب أحيانًا هو الرغبة في تجنُّب الإطناب إذا كانت تلك المعلومات قد وردت من قبل في صورة ما، وهو ما يصدق أيضًا على **البناء الاسمي**، ولكنه قد يكون في حالات معينة تعمية للفاعل والعلية.

هل الجمل مثبتة أم منفية؟

وأقول أخيرًا: إن أنماط الجمل الثلاثة قد تكون مثبتة أو منفية (عصابات الكونترا لم تقتل كثيرًا من الفلاحين، وهلمَّ جرًّا). وللنفي، بوضوح، قيمة خبراتية ما دام الوسيلة الأساسية التي تُعيننا على التمييز بين ما هو غير واقع وبين ما هو واقع حقيقةً. ولكن أهميته الرئيسية توجد في جهة أخرى، وهو **التناص والسياق المتناص** لأحد النصوص. وسوف يناقش هذا وذاك في الفصل السادس.

(١-٦) السؤال السادس: ما القيم العلائقية للمعالم النحوية؟

تتسم النصوص بمعالم نحوية منوعة ذوات قيم علائقية. وسوف أركز هنا على ثلاثة معالم هي **صيغ** الجملة، و**الشكلية/النوعية** [بالأفعال المساعدة] و**الضمائر**.

ما الصيغ المستعملة؟

الصيغ الرئيسية ثلاثة: **صيغة الجملة الخبرية، والسؤال النحوي**، وصيغة **فعل الأمر**. وجميع الأمثلة التي مرت بنا صيغ إخبارية، وتتميز الصيغ الإخبارية أو الخبرية بأنها تبدأ [في الإنجليزية] بفاعل يتلوه فعل. وأما صيغ أفعال الأمر فلا يوجد فيها فاعل؛ إذ تبدأ بالفعل، مثل **افتح** (فعل) **الباب** (مفعول به)، أو مثل **تعالَ** (فعل) **هنا** (لاحق). وأما الأسئلة النحوية، فهي أشد تعقيدًا بسبب تنوع أنماطها. فلدينا أولًا النمط الذي يبدأ بحرف من هذه الحروف: **مَن؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ لماذا؟ كيف؟ أي**؟ وهي حروف تبدأ في الإنجليزية بحرفَي wh وتنسب إلى هذين الأسئلة؛ مثل لماذا **تُشير على أعضاء نقابتك بالإضراب**؟ أو **أين ولدت**؟ ولدينا ثانيًا النمط الذي يبدأ بفعل في الإنجليزية «**أتستطيع تقديم الملح لي**؟» [وقد أجاز مجمع اللغة العربية حذف همزة السؤال الاستهلالية] «**أتستمتع بالموسيقى؟**» «**أكنت المقصود**؟» وهذا النمط كثيرًا ما تكون إجابته بحرف «نعم» أو «لا»؛ ولذلك تُسمى هذه الأسئلة بالإنجليزية أسئلة **نعم/لا**.

وتختلف هذه الصيغ الثلاث في تحديد مواقع الذوات. ففي حالة الجملة الخبرية المعتادة يعتبر موقع المتكلم أو الكاتب موقع المانح (للخبر أي للمعلومات) ويعتبر موقع المخاطَب موقع المتلقِّي أو المستقبِل. وأما في حالة جملة فعل الأمر فالمتكلم أو الكاتب يطلب شيئًا من المخاطَب (أي يطلب قيامه بعمل ما) في حين أن المخاطَب يشغل موقع

الفاعل الذي يصدع بالأمر (مثاليًّا!) وفي حالة السؤال النحوي، نجد أن المتكلم أو الكاتب أيضًا يطلب شيئًا من المخاطَب، وهو المعلومات في هذه الحالة، وأن المخاطَب في موقع مَن يزوِّده بالخبر أي بالمعلومات. وتعتبر ضروب التفاوت المنتظم في توزيع هذه الصيغ بين المشاركين ذات أهمية في ذاتها من حيث علاقات المشاركة: فطرح السؤال أو الطلب، سواء كان للقيام بعمل ما أو للحصول على معلومات، يُفيد عمومًا أن السائل أو الطالب يشغل موقع السلطة، وكذلك تقديم المعلومات، إلا إن كانت قد طُلبت.

ولكن الصورة تتسم بتعقيد يتجاوز ما ذكرناه كثيرًا؛ وذلك لعدة أسباب، الأول «أ» أن العلاقة بين الصيغ وبين مواقع الذوات ليست علاقةَ تناظر بين أطرافِ كلٍّ منهما، وثانيًا «ب» لأن مجموعة مواقع الذوات حافلةٌ بما يزيد كثيرًا عمَّا حددته حتى الآن. فأما بالنسبة للسبب «أ» فالواضح أن الجملة الخبرية قد تكون لها قيمة طلب المعلومات (مثل «**لا بد أنكِ أختُ ألان**») وأن السؤال النحوي قد تكون له قيمة طلب القيام بعمل ما (مثل «هل تتكرم بالانصراف») وجملة فعل الأمر قد تمثِّل اقتراحًا، مثلًا («**حاول نزع الغطاء**») وأما بالنسبة للسبب «ب» فنحن نواجه حشدًا من أفعال الكلام التي يمكن أن تُصاغ نحويًّا بأشكال متنوعة، في الصيغ الثلاث جميعًا، بحيث يقابلها حشدٌ موازٍ من مواقع الذوات المحددة، مثل موقع الواعد فيما يُقدِّمه من وعود، وموقع مَن يرمي بالاتهام في التُّهم المطروحة، وموقع المشتكي من شكاواه، وهلمَّ جرًّا. ولكن قيم أفعال الكلام المذكورة لا تتميز بمعالم شكلية. والواقع أن المفسرين هم الذين يحددون قيم هذه الأقوال، استنادًا من جانب إلى معالمها الشكلية، ومن جانب آخر إلى افتراضات المفسر، ولهذا السبب فإنني أتناولها في الفصل السادس من حيث التفسير.

هل توجد معالم مهمة للنوعية العلائقية؟

فلننظر الآن في مفهوم النوعيَّة، وهو مفهوم مهم للقيم العلائقية والتعبيرية في النحو.[٢] وتختص النوعية بسلطة المتكلم أو الكاتب، ولها بُعدان يتوقف تحديدُهما على الاتجاه

[٢] النوعية (modality) «ترجمة» اقترحها الأستاذ الدكتور مجدي وهبة، وهي تَصِف ظاهرةً أو فئة نحوية خاصة باللغة الإنجليزية، ويتعذر إيجاد مقابل يعتبر مرادفًا أو مكافئًا لهذه الفئة بالعربية ما دامت العربية تفتقر إلى هذه الفئة تحديدًا وتتضمن مقابلات أخرى خاصة بها للتعبير عن مدلولاتها. وأما تعريفها فيختلط بمفهوم مصطلح آخر هو mood وفقًا لما يقوله جيمز هيرفورد (Hurford) في

الذي تتخذه السلطة؛ فإذا كان الأمر يتعلق بسلطة أحد المشاركين بالنسبة إلى سلطة الآخرين نشأت **نوعية علائقية**، أما إذا كان الأمر يتعلق بسلطة المتكلم أو الكاتب بالنسبة إلى صدق تمثيل الواقع أو احتمال هذا الصدق، أصبحت لدينا نوعية تعبيرية أي نوعية تقييم المتكلم أو الكاتب للحقيقة الواقعة. وسوف تناقش النوعية التعبيرية إلى حدٍّ ما في إطار السؤال السابع. ويتوسل التعبير عن النوعية بالأفعال المساعدة النوعية [الخاصة باللغة الإنجليزية] مثل ما يلي:

may, might, must, should, can, can't, ought.

ولكن أيضًا بشتى المعالم الشكلية مثل صيغة الحال وزمن الفعل.

وفيما يلي نصٌّ قصير يوضح معنى النوعية العلائقية:

كتب المكتبة التي لديك فات موعدُ إعادتها، ولن يُسمح لك باستعمال بطاقة الاستعارة من المكتبة الخاصة بك حتى تُعيد الكتب. وإن لم تُعد الكتب في

كتابه عن النحو الإنجليزي (١٩٩٤م) وما قالت به جنيفر كوتس (Coates) في كتابها **دلالات الأفعال المساعدة النوعية** (١٩٨٣م) ومن قبلهما فرانك بامر (Palmer) في كتابه **الفعل الإنجليزي** (١٩٧٤م) [الفصل الخامس] وكتابَيه التاليَين المفصَّلَين: الأول هو **النوعية وأفعال النوعية في اللغة الإنجليزية** (١٩٧٩م)، والثاني **النوع والنوعية** (١٩٨٦م) الذي يقرن حتى في عنوانه بين modality [النوعية] والنوع [mood]. ولما كانت القاعدة المطبقة في مبحث الترجمة تقول: إنك لا تستطيع أن تترجم أيَّ شيء عن اللغة المصدر إلا إذا كان له مقابلٌ باللغة المستهدفة (أو اللغة الهدف) فإن عدم وجود مقابل في العربية لكلمتَي modality وmood باعتبارهما **مصطلحَين متخصصَين** في علم اللغة يعني استحالةَ العثور على المقابل العلمي الدقيق باللغة العربية لأيٍّ من هذين المصطلحَين باعتبارهما مختصَّين بظواهر لغوية، وفي هذه الحالة يضع المترجم لفظًا قد تكون له عدة دلالات في سياقات متباينة ثم يجعله في نطاق **البحث اللغوي فقط** مقابلًا للمصطلح الأجنبي، وواضعو المصطلحات ومؤلفو المعاجم يفعلون هذا باستمرار ولسنا في مجال التدليل على صحته، فما يهمُّنا هو المعنى اللغوي الخاص الذي جعلنا المصطلح العربي يحمله عن المصطلح الإنجليزي. ويقول ر. ل. تراسك (Trask) في معجمه **المفاهيم الأساسية في اللغة واللغويات** (١٩٩٩م): إن النوعية فئة نحوية ترتبط بالتعبير عن الإلزام، والإذن، والمنع، والضرورة، والإمكانية، والقدرة. وإنه يصعب الفصل بينه وبين النوع (mood) الذي يعبر عن درجة أو شكل من أشكال الواقع. ويُضيف قائلًا: «ولكنَّ اللغويِّين أصبحوا يفضِّلون مصطلحَ النوعية (modality) على امتداد عدة عقود للتعبير عن الفئات الست المذكورة، والمصطلح مريحٌ بصفة خاصة في مناقشة لغة مثل الإنجليزية تتضمن مجموعةً من الأفعال النوعية المساعدة للتعبير عن هذه المفاهيم. وهذه هي: can, could, may, might, will, would, shall, should, must and ought.

إلى جانب أشكالها المنفية» (ص١٨٩).

غضون أسبوعين، كان عليك أن تدفع تكاليف استبدالها قبل أن تستعير كُتُبًا أخرى.

يوجد في هذا النص فعلان مساعدان نوعيَّان، هما may not وmust. أما الفعل may وحده فباعتباره علائقيًّا يمكن أن يُفيد السماح بفعل شيء you may go [أي إن لك أن تذهب] ولكن إضافة حرف النفي not تجعل معناه «عدم السماح». والفعل must يُفيد الإلزام «إنك ملزم بأن تدفع تكاليف الاستبدال». لاحِظ أن السلطة وعلاقات السلطة التي يبني عليها منتجو هذا النصِّ قرارَهم بعدم السماح، أو بفرض الإلزام على مَن يتلقَّى هذا النص، غيرُ منصوص عليها صراحة. وترجع الأهمية الأيديولوجية للنوعية العلائقية، على وجه الدقة، إلى مزاعم السلطة المضمرة، وإلى علاقات السلطة المضمرة، من النوع الذي تمثِّله هذه الفقرة.

هل يُستخدم الضميران نحن وأنت/أنتم؟ وإن كانا يُستخدمان فكيف يُستخدمان؟

كنت أشرت في الفصل الثالث لضميرَي المخاطب T وV للمفرد والجمع على الترتيب، وكيف يرتبط استخدامهما بعلاقات السلطة والتضامن. ولا يوجد في الإنجليزية نظامٌ يميز بين T وV وأما القيم المرتبطة بكلمتَي tu وvous بالفرنسية مثلًا؛ فالإنجليزية تعبر عنها بطرائق لا تدخل في إطار نظام الضمائر فيها، مثل الاختيارات المتاحة بين الألقاب المختلفة وأساليب المخاطبة (أي مخاطبة شخص باسم **بيرت**، أو **بيرت سميث**، أو **مستر سميث**، أو **سميث** وحسب مثلًا).

ومع ذلك فإن الضمائر في الإنجليزية ذات قيم علائقية من أنواع مختلفة. فلقد ظهرت مثلًا الجملة التالية في افتتاحية صحيفة **الديلي ميل** البريطانية أثناء «حرب جزر فوكلاند»: «لا نستطيع أن ندَع جنودنا يفقدون تفوقَهم بالتخلِّي عن مواقعهم الحربية والدبلوماسيون الأرجنتينيون يلعبون «الاستغماية» في دهاليز الأمم المتحدة» (ديلي ميل ٤ / ٥ / ٨٧). والافتتاحية تستخدم (مثل الكثير من الافتتاحيات) ضميرَ المتكلم الجمع الذي يوصف بأنه «شامل»، أي يشمل القارئ والكاتب معًا، على عكس ضمير المتكلم

وأما أقرب الأفعال في العربية إلى ما نسمِّيه الأفعال المساعدة النوعية بالإنجليزية، فهو الفعل «كان»؛ إذ نعتبره فعلًا «ناقصًا»، وإن كان يمكن استخدامه «تامًّا»، مثل قرينه الإنجليزي to be. (المترجم)

الجمع «الحصري» الذي يُشير إلى الكاتب (أو المتكلم) إلى جانب شخص واحد أو أكثر سواه، ولكن من دون أن يشمل المخاطب أو المخاطبين. فالصحيفة تتكلم باسمها وباسم قُرَّائها بل باسم جميع المواطنين البريطانيِّين (من ذوي الرأي الصائب؟) وهي بذلك تزعم لنفسها سلطة معينة، تُشبه ما بيَّنَته الأمثلة الخاصة بالنوعية العلائقية أعلاه، أي سلطة الحديث باسم الآخرين. ولاحِظ أيضًا أن كلمة **بريطانيا** أو **الحكومة** يمكن أن تحلَّ محلَّ ضمير المتكلم الجمع الأول [لا نستطيع = لا تستطيع بريطانيا أو الحكومة] دون مساس بالمعنى، وهكذا فإن أسلوب الصحيفة في إظهار التماهي بينها وبين الحكومة والدولة هو أن تعاملهما معاملة الأنداد لضمير المتكلم الجمع «الجماعي» أي الشعب البريطاني كله. ويتمثل جانب من جوانب هذا الاختزال في أنه يخدم الأيديولوجيات المشتركة التي تؤكد وحدةَ الشعب على حساب الإقرار بوجود انقسامات في المصالح.

ومن الحالات الأخرى التي يُفيدنا فيها أن نحاول تحديد العلاقات المزعومة ضمنًا حالة استخدام ضمير المخاطب المفرد أو الجمع، وأيضًا في أجهزة الإعلام؛ حيث يتعدد المخاطبون أو مَن يمكن أن يعتبروا مخاطبين، الذين يجهل منتجُ النص هوياتهم. وعلى الرغم من جهل الكاتب الإعلامي بهويات أفراد الجمهور الذين يخاطبهم، فإن مخاطبتهم مباشرةً باعتبارهم أفرادًا باستخدام ضمير المخاطب المفرد أمرٌ بالغ الشيوع. ولنا في الإعلانات مثالٌ واضح؛ إذ يقول «مانشيت» إعلان مكتوب عن حساء «باتشيلور»، مثلًا: «**المحصول الأرشق أينما تتسوق**». ومثل هذا التظاهر بالمخاطبة الشخصية ينتشر على نطاق واسع في الإعلانات وفي غيرها، وربما كان ذلك يمثِّل محاولةً لتجنُّب الإفراط في تحاشي الطابع الشخصي. ارجع إلى الفصل الثامن حيث المزيد من مناقشة الموضوع. ويستخدم ضمير المخاطب أيضًا على نطاق واسع باعتباره **ضمير تنكير**، كما نرى مثلًا في الخطاب السياسي للسيدة مارجريت ثاتشر: «عليك أن تكون قويًّا أمام شعبك وعلى البلدان الأخرى أن تعرف أنك تلتزم بكلمتك». وهذا يوحي بعلاقة تضامن بين السيدة ثاتشر (الحكومة) والشعب عمومًا. انظر الفصل السابع لمزيد من التفاصيل.

(١–٧) السؤال السابع: ما القيم التعبيرية للمعالم النحوية؟

سأقتصر على النوعية التعبيرية في تعليقاتي على القيم التعبيرية؛ إذ تتداخل الأفعال المساعدة التي تميز النوعية العلائقية مع الأفعال المساعدة التي تميز النوعية التعبيرية.

وهكذا نرى أن الفعل المساعد may يرتبط بمعنى الإمكانية (**يمكن أن ينهار الجسر**) ويرتبط كذلك بمعنى السماح أو الإذن [مثل عبارة you may enter أي «يُسمح لك بالدخول»] وأن الفعل المساعد must يرتبط «باليقين» (**لا بد أن ينهار الجسر تحت ذلك الوزن!**) (*The bridge must collapse under that weight!*). ويرتبط كذلك بالإلزام [مثل عبارة *you must go* أي يجب عليك أن تذهب] ونجد كذلك أن الفعل المساعد المنفي *can't* يُفيد «الاستحالة» (مثل من المحال أن يتحمل الجسر ذلك الوزن) (*The bridge can't take that weight*) وأن الفعل *should* يُفيد الاحتمال أيضًا (مثل: من المحتمل [أو «من المتوقع»] أن يتحمل الجسر هذا الوزن، أي *The bridge should take that weight*) وغير هذه من الأفعال المساعدة.

ولكن النوعية لا تقتصر، كما قلت في القسم السابق، على الأفعال المساعدة النوعية. ولاحِظ مثلًا بدايةَ النص الذي أوردتُه في إطار السؤال السادس: «**كُتُب المكتبة لديك فات موعد إعادتها**». الفعل **فات** هنا فعل في زمن **الماضي البسيط**. وهذا يمثِّل طرفًا ختاميًّا للنوعية التعبيرية، أي التزام قاطع من جانب منتج النص بصدق المقولة، والطرف الختامي المقابل هو نفيُ المقولة في عبارة: «**لم يَفُت موعد إعادة كتب المكتبة التي استعرتها**» وهو يمثِّل التزامًا قاطعًا أيضًا بصدق المقولة المنفية. وأما البدائل الممكنة التي تستطيع الأفعال المساعدة تقديمها فتقع ما بين هذين الطرفين القاطعين؛ مثل: «**لا بد أن/يجوز أن يكون موعد إعادة كتب المكتبة التي لديك قد فات**»، والبدائل الممكنة الوسيطة تتضمن أشكالًا تتضمن صورًا للحال بالإنجليزية وخصوصًا **صيغ الحال النوعية** لا الأفعال المساعدة، أو الأفعال المساعدة، أو هذه وتلك معًا، كما في الصيغ التالية: ربما/من الممكن/يجوز أن تكون كتب المكتبة التي لديك قد فات موعد إعادتها: (Your library books are probably/are possibly/may possibly be overdue).

واهتمامنا الأيديولوجي ينصبُّ على مزاعم الصدق، أو مزاعم المعرفة التي تتجلَّى في الصور النوعية. وتمثِّل الصحف لنا حالةً طريفة. إذ نجد أن الصحفي عندما يروي حدثًا ما في إطار ما ينقله من أنباء، يُصوره بصفة عامة في صورة الواقع الصادق، أي الحقيقة، من دون اللجوء إلى البدائل النوعية الوسيطة التي ضربت عليها الأمثال عاليه. وتأمَّلْ بداية الخبر المبين في النص ٥–٦، والذي كتبه جوردون جريج، المحرر السياسي بصحيفة **ديلي ميل** البريطانية، تجدْ أن الأفعالَ كلَّها في زمن المضارع البسيط (**يرفض،**

يضع خطة، تتجهز (أو تستعد)، يلوح) أو في صورة المضارع التام (**قُدِّمت الدعوة**). وغلبة النوعيات القاطعة يدعم الرأي القائل بأن حالة العالم شفافة، كأنما تكشف عن معناها لأي مراقب من دون الحاجة إلى التفسير أو التمثيل. و«الأنباء» عادةً ما تُخفي الخطوات المعقدة والمرتبكة لجمع المعلومات وتفسيرها، وهي التي يتطلبها إنتاج النصوص، والدور الذي تضطلع الأيديولوجيا به فيها؛ فالأيديولوجيات قائمة في باطن الممارسات والافتراضات الثابتة التي يستعملها المفسرون في التفسير.

> «فوت» يرفض العرض المقدم من رئاسة الوزارة ولكن
>
> **ماجي تضع خطة الغزو**
>
> بقلم جوردون جريج، المحرر السياسي
>
> تستعد **السيدة ثاتشر** للصدام الحاسم في أزمة جزر الفوكلاند بإنزال لقوات الصاعقة والمظلات. وبينا يلوح احتمال مواجهة دموية، قدمت الدعوة إلى زعماء المعارضة لمناقشة آخر التطورات معها.

النص ٥–٦: المصدر صحيفة **ديلي ميل** ٣ مايو ١٩٨٢م.

(١–٨) السؤال الثامن: ما وسيلة الربط بين الجمل (البسيطة)؟

ينصبُّ تركيزي هنا على القيمة **الترابطية** للمعالم الشكلية للنص (على عكس القيم **الخبراتية والعلائقية والتعبيرية**)؛ إذ نجد لهذه القيمة جانبًا «داخليًّا» يميزها عن غيرها، بمعنى أن للمعالم الشكلية قيمًا تلعب دورًا معينًا في ربط أجزاء النص بعضها إلى بعض. ولكن القضية تتعلق أيضًا بالعلاقة بين النصوص والسياقات؛ إذ إن بعض المعالم الشكلية تُشير إلى سياق الحال خارج النص، أو سياقه «المتناص» أي إلى النصوص السابقة المتصلة بها (انظر الفصل السادس). كما أن بعض العناصر الشكلية ذات القيمة الترابطية كثيرًا ما تتسم بقيم أخرى، كما سوف نرى.

توجد عمومًا روابط شكلية بين الجمل في النص، تُعرف في مجموعها باسم **التماسك** (cohesion). وقد يتضمن إحرازُ التماسك وجودَ روابط بين المفردات في الجمل، إما بتكرار المفردات أو باستخدام مفردات مرتبطة بها. وقد يتضمن أيضًا استخدام **أدوات وصل** تميِّز شتى العلاقات الزمنية والمكانية والمنطقية (بالمعنى الواسع) بين الجمل. وقد

يتضمن ما يسمَّى كلمات **إحالية**، وهي الكلمات التي تُحيل القارئ إلى جملة سابقة أو — في حالات أقل — إلى جملة لاحقة. وسوف أُطلق على أيِّ معلمٍ شكلي في النص يتسم بقيمة تماسكية، أي يُشير إلى الارتباط بين جملة وجملة، اسم **المعلم التماسكي**. وأما التعليقات التالية على التماسك فهي منتقاةٌ بحرص بحيث تقتصر على رابطتَين فقط (في السؤالَين الفرعيَّين الأوَّلَين) وعلى الإحالة (السؤال الفرعي الثالث).

ما أدوات الوصل المنطقية المستعملة؟

سبب تركيزي على أدوات الوصل أنها قد تتضمن مفاتيح الافتراضات الأيديولوجية. وقد رأينا مثالًا سابقًا لها، يتضمن علاقة التسليم بشيء ما، في النص المقتطف من صفحة المشكلات في الفصل الرابع (النص ٤–٢): لم **أخرج حتى الآن مع أحد قط على الرغم من أن أمي تقول إنني جميلة فعلًا**. وأداة الوصل هنا هي **على الرغم من**، ولكن لاحِظ أن الجملة يمكن أن يُعادَ صوغُها باستعمال أدوات وصل أخرى: **تقول أمي إنني جميلة فعلًا، ولكنني لم أخرج مع أحد قط؛ أو رغم أن أمي تقول إنني جميلة فعلًا، فإنني لم أخرج مع أحد قط؛ أو تقول أمي إني جميلة فعلًا، ومع ذلك فإنني لم أخرج مع أحد قط**. وفي كل حالة من هذه الحالات يعتمد ترابط المعنى على افتراض أنه إذا كانت الفتاة (بنت الأعوام الثلاثة عشر في هذه الحالة) «جميلة فعلًا» (لا أن أمَّها **تقول** إنها جميلة فعلًا!) فلها أن تتوقع إمكان خروجها مع أحد الفتيان.

وهاك مثالًا يتضمن علاقة نتيجة: رفضوا أن **يدفعوا الإيجار الأكبر عندما أُعلنت زيادة الإيجار. ونتيجة لذلك طُردوا من الشقة**. والافتراض في هذه الحالة يقول: إن عدم دفع الإيجار قد يؤدي إلى طرد السكان. وتعبير **على الرغم من** يشير إلى أن الأمر الذي كان من المتوقع أن يحدث، في ظل الافتراض الذي أشرت إليه، لم يحدث في الواقع، وأما تعبير و**نتيجة لذلك** فيشير إلى حدوث ما كان متوقعًا، أي إن العاقبة المفترضة لعدم دفع الإيجار قد تحققت فعلًا. والذي تُبيِّنه هذه الأمثلة أن العلاقات العِلِّيَّة أو القائمة على الأسباب فيما بين الأشياء والتي تعتبر قائمة على المنطق السليم، قد تكون قائمةً على المنطق الأيديولوجي السليم. ولكن أمثال هذه العلاقات لا تتوسل دائمًا بأدوات الوصل بل يمكن أن يُوحيَ بها تجاورُ الجمل وحسب.

هل تتميز الجمل المركَّبة «بالتنسيق» أم «بالتغليب»؟

تجمع الجمل المركَّبة بين الجمل البسيطة بطرائق شتى. ويشيع التمييز بين التنسيق الذي يعني تكافؤ أوزان الجمل البسيطة التي تتكون الجملة المركبة منها، وبين **التغليب** حيث تتضمن الجملة المركبة **جملة رئيسية** (غالبة) و**جملة ثانوية** أو أكثر من جملة ثانوية في موقع **التابع**. ونحن نستخدم في الإنجليزية مصطلح clause لنَصِف به الجملة البسيطة الداخلة في تركيب الجملة المركبة. وتتسم الجملة الرئيسية عمومًا بزيادة بروزها من حيث المعلومات عن الجمل الثانوية، وبأن مضمون الجمل الثانوية يشغل مكانة خلفية. ومن الأمور التي علينا أن ننتبهَ لها الطرائق التي تقسم فيها النصوص المعلومات، استنادًا إلى المنطق السليم، ما بين الأجزاء البارزة نسبيًّا والأجزاء الواقعة في الخلفية نسبيًّا (وهو ما يعني التقسيم إلى أجزاء مهمة نسبيًّا وأجزاء غير مهمة نسبيًّا). وفي بعض الحالات نجد أن مضمون الجمل الثانوية **مفترض سلفًا**، إما باعتباره معروفًا من قبل، وإما باعتبار أن جميع المشاركين يُسلِّمون بصحته. ولنضرب مثالًا من جملة سبق الاستشهاد بها: «لا نستطيع أن نَدَع جنودنا يفقدون تفوُّقَهم بالتخلي عن مواقعهم الحربية والدبلوماسيون الأرجنتينيُّون يلعبون الاستغماية في دهاليز الأمم المتحدة.» الجملة الأولى (المنتهية بكلمة **الحربية**) هي الجملة الرئيسية، والثانية (بقية الجملة) ثانوية. وإذا كانت الجملة الأولى تتضمن تأكيدًا، فالجملة لا تؤكد أن الدبلوماسيِّين الأرجنتينيِّين يلعبون الاستغماية في دهاليز الأمم المتحدة بل تفترض ذلك سلفًا. [أي إن الجملة لا ترمي في المقام الأول إلى إعلامنا بما يفعله هؤلاء في الأمم المتحدة بل تفترض أننا على علم سابق به]. انظر الفصل السادس حيث المزيد من مناقشة الافتراضات السابقة.

ما وسائل الإحالة إلى خارج النص أو داخله؟

تتوافر شتى الأدوات النحوية للإحالة بصورة مقتضبة إلى المواد التي سبق تقديمها في نص من النصوص بدلًا من تكرارها كاملةً. وأبرز هذه الأدوات هي الضمائر وأسماء الإشارة (هو، هي، هذا، ذلك إلخ) وأداة التعريف the [«أل» بالعربية]. انظر الجملة التالية: **كتبت إحدى صديقاتي كتابًا عن الهند. وهي تحاول منذ عامين نشر الكتاب، ولكن [الناشرين] دأبوا على إخبارها بأنه لن يشتريَه أحد**. وأداة التعريف هنا تهمُّنا بصفة خاصة في هذا السياق؛ لأنها تستخدم على نطاق واسع في الإحالة إلى مدلولات

(أشخاص أو أشياء أو أحداث) لا يتضمنها النص، بل ولا تتضح من سياق الحالة الخاص بالتفاعل، وإنما تعتبر في عداد المفترض سلفًا. والنص ٥–٧ مثال على ذلك، وهو نصٌّ مطبوع على غلاف علبة تحتوي على حمالة للصدر [سوتيان].

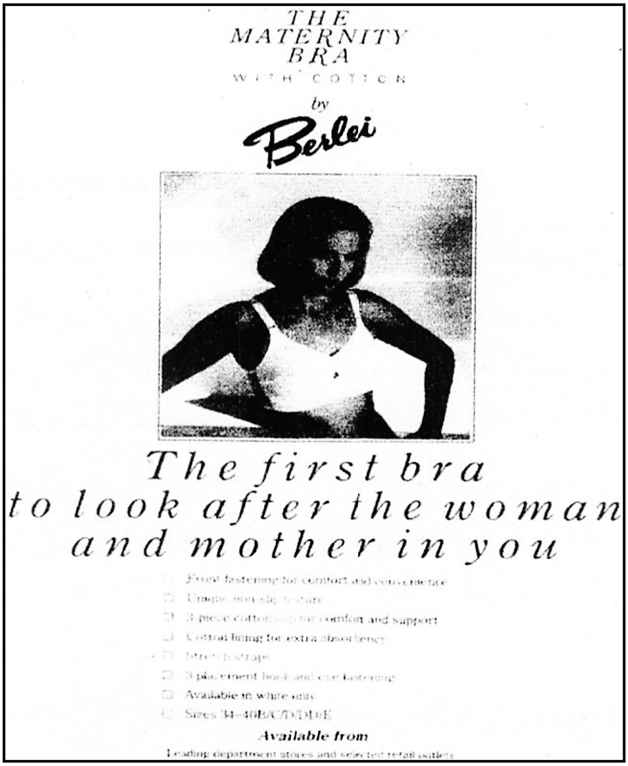

النص ٥–٧ المصدر: بيرلي.

[العنوان يقول: حمالة صدر الأمهات، بالقطن، من إنتاج بيرلي]

[الكلام تحت الصورة: **أول حمالة صدر ترعى أنوثتك وأمومتك معًا**]

[تفاصيل الإعلان، على الترتيب: القفل أمامي للراحة والتيسير؛ تصميم خاص يمنع الانزلاق؛ الحمالة الأمامية قطنية من ثلاثة أجزاء للراحة والدعم؛ بطانة قطنية لزيادة امتصاص العرق؛ الحمالات مطاطة؛ القفل مكون من ثلاثة أجزاء لإحكام إغلاقه؛ متوافر باللون الأبيض فقط؛ المقاسات من ٣٤–٤٠ (بوصة) ورموزها E/DD/D/C/B]

[يطلب من كبرى المحلات الرئيسية، وعدد مختار من محلات البيع بالتجزئة.]

ويفترض هذا الإعلان سلفًا وجود «أم» و«امرأة» في داخلك (أي في داخل القارئة المفترضة) ويرجع توافق هذين الافتراضَين السابقين إلى افتراض آخر، وهو أن أنوثة المرأة (ربما بالمعنى الضيق هنا الذي يُفيد جاذبيتها الجنسية للرجال) لا تتفق مع أمومتها، أي حتى أتَت شركة بيرلي بحلٍّ للمشكلة! وانظر الفصل السادس أيضًا حيث أقول المزيد عن الافتراضات المسبقة.

(١-٩) السؤال التاسع: ما أعراف التفاعل المستعملة؟

تتعلق المعالم الشكلية على المستوى النصي بخصائص التنظيم الشكلي للنصوص الكاملة. وإزاء المعنى الواسع الذي يُستخدم فيه مصطلح النص في هذا الكتاب (والذي قدمته في الفصل الثاني) فإن هذا يشمل المعالم التنظيمية للحوار (مثل المحادثات، والدروس، والمقابلات الشخصية) وللكلام المنفرد (مثل الخُطب والمقالات الصحفية). ويتعلق السؤال التاسع أساسًا بالحوار، وأما السؤال العاشر فيشمل الحوار والكلام المنفرد (المونولوج). والسؤال التاسع يهتم اهتمامًا عريضًا بالمعالم التنظيمية رفيعة المستوى والتي تتسم بقيمة **علائقية**، ولكن السؤال العاشر يتناول المعالم ذات القيمة **الخبراتية**.

وسوف أركز في السؤال التاسع على الأعراف المُطبَّعة وروابطها المضمرة بعلاقات السلطة، على نحو ما ناقشته في القسم الخاص بنظم التفاعل المعتادة وحدودها في الفصل الرابع. وإذن فإن ما يشغلنا هنا هو القيمة العلائقية للجوانب التنظيمية للحديث. ولقد سبق إيرادُ عددٍ من الأمثلة المناسبة لهذا الموضوع في النصوص المقتطفة في الفصول ٢-٤، مثل المقابلة الشرطية في الفصل الثاني، والنص الخاص بوحدة الأطفال المبتسرين، والحوار بين مدير المدرسة والتلميذ في الفصل الثالث، والاستشارة بين الطبيب والمريضة في القسم الذي أشرت إليه لتوِّي في الفصل الرابع.

ما نظام التناوب في المحادثة؟

كيف يتناوب المحدثون أدوارَ الحديث في الحوار؟ تعتمد الإجابة على طبيعة **نظام التناوب** المعمول به، وهذا يعتمد على علاقات السلطة بين المشاركين (ويعتبر جزءًا منها). فلنبدأ بالنظر في المحادثات غير الرسمية بين الأكفاء. يتحقق التناوب في مثل هذه المحادثات

بالتفاوض بين المشاركين على تناوب الأدوار وفقًا للصيغة التالية: للمتحدث أن يختار مَن يعقبه في الكلام؛ فإذا لم يحدث هذا، فللمتحدث التالي أن يتكلم باعتبار هذا دوره؛ وإذا لم يحدث هذا، فللمتحدث أن يواصل الحديث. ومن المفترض أن جميع المشاركين يتمتعون بحقوق متكافئة وفق هذه الصيغة، أي أن يختاروا غيرهم، أو «يختاروا أنفسهم»، أو يواصلوا الحديث.

والمحادثة غير الرسمية بين الأكفاء تتمتع بدلالة كبرى وقوة حشد عظمى بصفتها شكلًا مثاليًّا للتفاعل الاجتماعي، ولكن حدوثها بالفعل محدود إلى أبعد مدى في مجتمعنا المتسم بالانقسام الطبقي وانفصام السلطة. وحيثما تحدث فعلًا، فإن حدوثها نفسه يحتاج إلى تفسير، ويجب ألا يعتبر، على نحو ما نشهده كثيرًا، «الوضع الطبيعي» للتفاعل بصفة عامة.

وأما في الحوار بين غير الأكفاء، فإن حقوق التناوب غير متكافئة، على نحو ما بيَّنَته بعض المقتطفات التي نُوقشت في الفصول السابقة، فلننظر إلى عينة صغيرة من الخطاب في قاعة للدرس:

المعلمة: أين يذهب [الهواء] قبل أن يصل إلى الرئتين؟
التلميذ: إلى القصبة الهوائية يا أستاذة.
المعلمة: في القصبة الهوائية ... والآن هل يستطيع أحد أن يذكر الاسم الآخر للقصبة الهوائية؟
التلميذ: قصبة الرئة.
المعلمة: قصبة الرئة ... جميل.

النص ٥–٨، المصدر كولتارد ١٩٧٧: ٩٤

يختلف نظام التناوب هنا اختلافًا كبيرًا عن صيغة المحادثة غير الرسمية. فالتلاميذ يتناوبون الكلام عندما يوجِّه المعلم سؤالًا إلى الفصل كلِّه أو إلى تلميذ فرد. والتلاميذ لا يستطيعون في الحالات العادية اختيار أنفسهم، ولكنَّ المعلمين على العكس من ذلك دائمًا ما يختارون أنفسهم؛ لأن التلاميذ لا يستطيعون اختيارَ معلِّميهم. ولا تقتصر القيود التي يواجهها التلاميذ على تناوبهم أدوارَ الكلام، بل إنها مفروضة أيضًا على مضمون ما يقولونه حين تحين أدوارهم [في الكلام]؛ إذ عليهم الاقتصار، أساسًا على تقديم إجابات

عن أسئلة المعلم. كما أن معايير الصلة بين الإجابة والسؤال معايير من وضع المعلم أيضًا! وعلى الرغم من كثرة الأسئلة التي يطرحها المعلمون فإن لهم أيضًا أن يؤدُّوا مهامَّ أخرى كثيرة عندما تحين أدوارهم في الكلام، على عكس التلاميذ، فلهم أن يقدموا المعلومات أو يصدروا التعليمات مثلًا، أو — كما رأينا في هذا المثال — يقدموا ردودًا تقييمية لإجابات التلاميذ، إما بتكرار الإجابة (**في القصبة الهوائية، قصبة الرئة**) أو يقدموا تعليقًا تقييميًّا (**جميل**). وهيمنة مثل هذا الخطاب في قاعات الدرس تستند إلى أيديولوجيات المراتب الاجتماعية والتعليم، كما أنه يُعيد إنتاج هذه الأيديولوجيات. ومع ذلك فقد نجد قاعات للدرس التي تختلف فيها ممارسة الخطاب والأيديولوجيات اختلافًا بيِّنًا.

هل توجد طرائق لسيطرة أحد المشاركين على مساهمات الآخرين في الحديث؟

قلت في الفصل الأول إن «السلطة في الخطاب» تعني أن المشارك الذي يتمتع بسلطة أكبر يضع القيود على مساهمات المشاركين الأقل سلطة. وتتوافر شتى الأساليب لتحقيق هذا، وسوف أذكر أربعة منها:

- المقاطعة.
- إرغام المتحدث على الصراحة.
- السيطرة على الموضوع.
- الصوغ.

أما **المقاطعة** فقد بيَّنتُها في النص الخاص بوحدة الأطفال المبتسرين في الفصل الثالث. ولعلك تذكر أن الطبيب كان يقاطع طالب الطب ابتغاءَ السيطرة على مساهماته: أي لمنعه من الشروع في الفحص الطبي قبل غسل يدَيه، أو منعه من تكرار المعلومات أو تقديم معلومات لا تتعلق بالموضوع.

واللجوء إلى المقولات الغامضة أو التي تحتمل وجهين من وجوه المعنى قد يكون مفيدًا في أيدي المشاركين «الأقل سلطة» عند تعاملهم مع ذوي السلطة، ولكن أصحاب السلطة قد يردون **بإرغامهم على الصراحة**؛ فقد يُرغِمون مشاركًا على أن يُزيل الغموض بطرح أسئلة؛ مثل: **هل هذا تهديد؟ هل تتهمني بالكذب**؟ والصمت سلاح

آخر في يد المشارك «الأقل سلطة» خصوصًا باعتباره وسيلةً لتحاشي تحديد موقفه بشأن ما يقوله المشارك ذو السلطة الأكبر. ولكن هذا الأخير قد يستطيع إرغام المشارك على كسر صمته وإجباره على الإجابة بأسئلة؛ مثل: **هل تفهمني**؟ أو **هل توافقني**؟ أو **ما رأيك في هذا**؟

ومن المحتمل أن يتولَّى المشارك ذو السلطة تحديدَ شكل «التفاعل» والسيطرة عليه. فكثيرًا ما يكون المشاركون من ذوي السلطة (مثل المعلم) في موقع يمكِّنهم من تحديد طبيعة «التفاعل» وأغراضه في بدايته، وعدم السماح بمساهمات لا تربطها صلة (في نظرهم) بموضوعه.

ومن الأساليب التي تُستخدم على نطاق واسع وبأشكال شتى أسلوب الصوغ، وقد يكون الصوغ في الواقع إعادة صياغة لما قاله المتحدث أو ما قاله غيره، في دور واحد أو سلسلة من الأدوار أو في الحوار برمَّته فعلًا، وقد يقتصر على صياغة ما يُفترَض أن يترتب على ما قيل، أو ما أوحَى ما قيل به وحسب. وتستخدم ضروب الصوغ في تحقيق أغراض معينة مثل التيقن من فهم [فحوى الحوار] أو التوصل إلى تحديد متفق عليه لما دار أثناء التحاور. ولكن الصوغ يستخدم أيضًا في السيطرة على التحاور، وفي اللقاءات الإذاعية بوجه خاص على سبيل المثال، باعتباره حيلةً لتوجيه المشاركين لتقبُّل مفهوم المتحدث لما حدث، وبذلك تقليل الخيارات المتاحة في المساهمات التالية.

وفيما يلي مثال للصوغ واستعماله الاستراتيجي في الخطاب. فالشخص «ألف» يشرح للشخص «باء» الأحداث التي أحاطَت بكسر زجاج نافذة ما:

«أ» كان الزجاج مكسورًا عندما دخلت للغداء.
«ب» حقًّا.
«أ» أي إن ذلك حدث أثناء حديثي للأولاد في الطابق العلوي، يعني.
«ب» وإذن، فإن الأولاد في الطابق العلوي لم يكسروه.
«أ» أتصور ذلك.

«الدور» الثاني من كلام «باء» يقدم صوغًا لما يرويه «ألف»، أي إنه «يقدم» إلى «ألف» خلاصةَ ما قاله الأخير، وهو أنه إن كان يتحدث للأولاد في الطابق العلوي أثناء كسر الزجاج فإن الأولاد لم يكسروه. ويبدو أن «أ» مضطرٌّ إلى التسليم بهذا. وقد يكون الصوغ من المزايا التي يتمتع بها ذوو السلطة، ولكن هذا لا يعني أنهم ينجحون دائمًا

في السيطرة عليه. وفيما يلي اختتام مقابلة شخصية بين مدير مدرسة وتلميذ يُشتبه في ارتكابه بعض الجنح:

م- وأنت تنكر الخروج من المدرسة أثناء اليوم الدراسي ⌐ أو
ت- ⌙ أنكر خروجي

من المدرسة والذهاب إلى ذلك المحل وأخذ النقود. أو أي شيء. لأنني لم أفعل ذلك قط.

إن مدير المدرسة هنا يحاول إنهاء المقابلة بأن يقدم إلى التلميذ صوغًا لرد الأخير على التُّهَم الموجهة إليه، ولكن محاولة المدير تفشل، ويسيطر التلميذ على الموقف بمقاطعة المدير وتقديم صوغه الخاص لإنكاره.

(١-١٠) السؤال العاشر: ما الأبنية الواسعة النطاق التي يتسم بها النص؟

النص ٥-٩ مقال من صحيفتي المحلية. وهو يمثِّل كيف يمكن للنص كلِّه أن يتسم ببناء معين، وربما كان يتكون من عناصر متوقعة في نظام متوقع.

رجال الإطفاء يخمدون الحريق

اضطر عمال النوبة الليلية في خط التغليف بمصنع شركة نيرن للمنتجات المغلفة، بمنطقة سان جورج في مدينة لانكاستر، إلى إخلاء المكان بعد اندلاع حريق في أحد الأفران مساء الأربعاء.

وتصدت أربع سيارات مطافئ للحادثة، كما شارك رجال الإطفاء الذين كانوا يلبسون أجهزة تنفس خاصة في مكافحة النيران التي شبت بعد أن اشتعل قسم من أقسام الفرن، بسبب توهج الأسلاك الخاصة بالضوء تحت الأحمر.

ونجمت عن الحريق أضرار خطيرة بأسلاك معدنية طولها عشرون مترًا، وبباطن آلة التغليف، كما ملأ الدخان غرفة التغليف وسد مداخلها.

ولكن القسم عاد للعمل كالمعتاد صباح يوم الخميس.

النص ٥-٩ المصدر صحيفة **لانكاستر جارديان،** ٧ أكتوبر ١٩٨٦م.

والأنباء المنشورة عن الحوادث العارضة (أو الأحداث) تشترك عمومًا في العناصر الرئيسية التي نجدها في هذا المثال وهي — فيما يبدو — ما حدث، وما تسبب في حدوثه،

وما اتخذ من إجراءات لمواجهته، وما العواقب المباشرة له، وما الآثار الناجمة عنه في الأجل الطويل. فالفقرة الأولى تقدم لنا الآثار المباشرة، تتلوها إشارةٌ إلى ما حدث. ثم تذكر الفقرة الثانية الإجراءات التي اتُّخِذت لمواجهته وتزيد من ذكر تفاصيل ما حدث. وأما الفقرة الثالثة فتزيد من تفصيلات الآثار المباشرة، وتشير الفقرة الرابعة بعد ذلك إلى العواقب في الأجل الطويل. لاحظ أن الترتيب الذي تظهر به هذه العناصر ليس منطقيًّا إلى حدٍّ بعيد، وأن أيَّ عنصر من هذه العناصر يمكن أن يظهر في أكثر من مكان واحد. والحق أن ترتيب العناصر في الأخبار الصحفية يستند إلى أهميتها أو جدارتها بالنشر، بحيث يقدم العنوان مع الفقرة الأولى ما يعتبر أهم الجوانب، أو فحوى النبأ. وفي هذه الحالة نجد أن العنوان يؤكد ما بذل من جهد للتصدي للحادثة، وإن كان يتضمن الإشارة إلى ما حدث (**الحريق**).

وتعتبر توقعات المشاركين عن بناء التفاعلات الاجتماعية التي يشاركون فيها، أو النصوص التي يقرءونها، عنصرًا مهمًّا من عناصر التفسير، كما يمكن تفسير عناصر معينة وفقًا لما هو متوقع في الأماكن التي تقع فيها هذه العناصر، لا من حيث هويتها (انظر مناقشة النصوص الخاصة في الفصل السادس). ولكن دلالة البناء العام ذات أجل طويل أيضًا؛ إذ يمكن لمثل هذه الأبنية أن تفرض مستويات عليا من النظم المعتادة على الممارسة الاجتماعية بأسلوب يحدد الأغراض ويُغلقها أيديولوجيًّا. وفيما يتعلق بالأنباء التي تنشرها الصحف عن الحوادث في المصانع — مثلًا — نجد أن الإحاطة بالعناصر التي أشرت إليها تجعل من العسير على القارئ إدراك استبعاد عنصر من العناصر، وليكنْ سجل الأمان للشركة المعنية، بسبب عُرفٍ من الأعراف «المطبَّعة». ونجد على العكس من ذلك أن بعض جوانب الأحداث التي لم تفصل الأعراف بينها باعتبارها عناصر بنائية، عادةً ما تختفي عن الأنظار والوعي. وكثيرًا ما يحدث هذا بالنسبة لسجل الأمان والاحتياطات عند النظر في الحوادث التي تقع في المصانع.

المراجع

فيما يتعلق بالمفردات، ومعاني الألفاظ وعلاقات المعنى انظر: ليتش (١٩٧٤م)، وليونز (١٩٧٧م)، وألان (١٩٨٦م). وارجع إلى كتابي كريس وهودج (١٩٧٩م)، وفاولر وآخرين (١٩٧٩م) حيث مناقشات التصنيف، و«الإطناب» overwording وإعادة الصياغة rewording المشار إليهما على الترتيب بالكلمتين relexicalization and

overlexicalization ويناقش الكتابان أيضًا العلاقة بين المعنى والأيديولوجيا. وللمزيد من المناقشة النظرية عن تلك العلاقة انظر: بيشيه (١٩٨٢م) وفولوشينوف (١٩٧٣م) وج. ب. طومسون (١٩٨٤م). وبولينجر (١٩٨٠م) يعتبر مفيدًا في شتى جوانب المعنى، بما في ذلك الاستعارة، والتلطف في التعبير. وفيما يتعلق بالاستعارة، انظر ليكوف وجونسون (١٩٨٠م) وجوتلي (١٩٩٧م).

والمدخل إلى النحو في هاليداي (١٩٩٤م) مثمر فيما يتصل بالدراسة النقدية للغة. وانظر أيضًا إيجينز (١٩٩٤م) وج. طومسون (١٩٩٦م). ويعتبر كتاب كويرك وآخرين (١٩٨٥م) مصدرًا شاملًا لجميع جوانب النحو. وفيما يتعلق بالربط بين الجمل انظر هاليداي وحسن (١٩٧٦م)، وعن الافتراضات المسبقة انظر ليفنسون (١٩٨٣م). وسوف تجد مادةً ثرية عن التحليل النحوي في إطار الدراسة النقدية للغة في فاولر وآخرين (١٩٧٩م) وكريس وهودج (١٩٧٩م)؛ وفاولر (١٩٩١م).

وكتاب ساكس وآخرين (١٩٧٤م) دراسة كلاسيكية للتناوب في المحادثة؛ وانظر أيضًا أتكينسون وهيريتيدج (١٩٨٤م)؛ وجودوين وهيريتيدج (١٩٩٠م). وأما سينكلير وكولتارد فقد وضعا في كتابهما (١٩٧٥م) مدخلًا مبكرًا لتحليل الخطاب في قاعة الدرس. وفيما يتعلق «بالصوغ» انظر هيريتيدج وواطسون (١٩٧٩م). وفيما يتصل بتولِّي المشاركين المتسلطين السيطرةَ على الخطاب انظر ستابز (١٩٨٣م) وتوماس (١٩٩٥م)، وطولبوت (١٩٩٨م). وبالنسبة للمباني الواسعة النطاق للنصوص، انظر براون ويول (١٩٨٣م).

الفصل السادس

تطبيق التحليل النقدي للخطاب عمليًّا: التفسير والشرح، وموقع المحلل

يواصل هذا الفصل تقديم الإجراء اللازم للتحليل النقدي للخطاب، وكان الفصل الخامس قد عالج مرحلة التوصيف، وننتقل الآن إلى مرحلتَي التفسير والشرح، اللتين سوف أُناقشهما بهذا الترتيب. وسوف يُختتم الفصل ببعض المسائل الخاصة بالعلاقة بين المحلل والخطاب الذي يتولَّى تحليله. ولنبدأ بالعودة لإلقاء نظرة سريعة على العلاقة بين المراحل الثلاث التي رسمَت خطوطها العريضة في الفصل الثاني؛ لإنعاش ذاكرة القراء من ناحية، وتأكيد جوانب القصور في الاكتفاء بالتوصيف من ناحية أخرى.

قلت في الفصل الخامس: إن المعالم الشكلية للنصوص ذات قيم خبراتية، أو علائقية، أو تعبيرية، أو ترابطية، أو أي عدد من هذه القيم، كما أقمت الروابط بين الثلاث الأولى من هذه القيم بالجوانب الثلاثة للممارسة الاجتماعية التي قد تخضع (وفق ما يقوله الفصل الثالث) لقيود السلطة (المضمون والعلاقات والذوات) وما يرتبط بها من آثار بنائية (في المعارف والمعتقدات، وفي العلاقات الاجتماعية، والهويات الاجتماعية). ولكن المرء لا يستطيع، كما هو واضح، أن يستقرئ هذه المعالم الشكلية لنصٍّ من النصوص مباشرةً حتى يستنبط تأثيرَ هذه الأبنية في تركيب مجتمع من المجتمعات! فالعلاقة بين النص والأبنية الاجتماعية علاقة غير مباشرة تعتمد على وسائط معينة. وأول هذه الوسائط جميعًا الخطاب الذي يُشكل النصُّ جزءًا منه؛ إذ إن قيم المعالم النصية لا تُصبح حقيقةً واقعة، وفاعلة في المجتمع، إلا إذا كانت باطنة في التفاعل الاجتماعي حيث يجري إنتاج النصوص وتفسيرها في إطار من الافتراضات القائمة على المنطق السليم (وهي جزء مما أسميته موارد الأعضاء) فإن هذه هي التي تمنح المعالم النصية قيمها. وأما عمليات الخطاب المذكورة واستنادها إلى إطار الافتراضات القائمة على المنطق السليم (وهي جزء

مما أسميته موارد الأعضاء) فإن هذه هي التي تمنح المعالم النصية قيمَها. وأما عمليات الخطاب المذكورة واستنادها إلى إطار الافتراضات القائمة على المنطق السليم، فهي تنتمي إلى المرحلة الثانية من الإجراءات، أي مرحلة **التفسير**.

وأما الوسيط الثاني الذي تعتمد عليه هذه العلاقة فهو السياق الاجتماعي للخطاب؛ لأن ضروب الخطاب التي تحمل في باطنها هذه القيم لا تستطيع أن تُصبح حقيقةً واقعة وفاعلة في المجتمع هي الأخرى، إلا إن كانت تمثل حلقات من العمليات المؤسسية والمجتمعية للصراع؛ ولأن افتراضات الخطاب القائمة على المنطق السليم تتضمن أيديولوجيات تتفق مع علاقات معينة للسلطة. وأما علاقة ضروب الخطاب بعمليات الصراع وعلاقات السلطة فتنتمي إلى المرحلة الثالثة من الإجراءات، أي مرحلة **الشرح**.

وهكذا فإذا كان اهتمام المرء مُنصبًّا على القيم الاجتماعية المرتبطة بالنصوص وعناصرها، وبالدلالة الاجتماعية للنصوص بصفة أعم، فلا بد من استكمال التوصيف بالتفسير والشرح. ولاحظ أيضًا أن المشاركين في الخطاب لا يُدركون بوضوح، وبصفة عامة، اعتماد الخطاب على الافتراضات القائمة في الخلفية، ولا الخصائص الأيديولوجية لهذه الافتراضات التي تربطها بضروب الصراع الاجتماعي وعلاقات السلطة. ومن ثَم فلنا أن نعتبر التفسير والشرح إجراءين يطبقان على التوالي ابتغاء إماطة اللثام أو إزالة الغموض.

(١) التفسير

أستخدم مصطلح **التفسير** باعتباره اسمًا لمرحلة من مراحل الإجراء المذكور، وأيضًا للدلالة على التفسير الذي يضعه المشاركون في الخطاب للنصوص. وغايتي في هذا تأكيدُ التماثل الجوهري بين ما يفعله المحلل، وما يفعله المشاركون، وإن كانت توجد اختلافات أيضًا أناقشها في آخر الفصل. وأما مرحلة التفسير فتتناول إنتاج المشاركين للنص وتفسير النص معًا، ولكنني أركز في هذا الفصل على الجانب الأخير فقط. وسوف يتضمن الفصل السابع قدرًا من مناقشة عمليات الإنتاج.

رأينا في الفصل الثاني أن التفسيرات تتولَّد من خلال الجمع بين ما في النص وما «في» داخل المفسر، بمعنى «موارد الأعضاء» التي يستعين بها الأخير في التفسير. ورأينا أيضًا أن المعالم الشكلية للنص تعتبر من وجهة نظر مفسر النص «مفاتيح» تبثُّ الحياة في بعض عناصر «موارد الأعضاء»، وأن التفسيرات تتولَّد من خلال التفاعل الجدلي بين

المفاتيح و«موارد الأعضاء»، ومن ثَم فلنا أن نُشير إلى هذه الموارد، من زاوية الدور الذي تقوم به في المساعدة على توليد التفسيرات، بتعبير **الإجراءات التفسيرية**. وكثيرًا تسمَّى هذه الموارد باسم **المعارف الخلفية** أو الخلفية المعرفية، لكنني أعتقد أن هذه التسمية تفرض قيودًا لا لزوم لها؛ إذ لا تشمل الحجة التي أقمتها في مناقشة الافتراضات القائمة على المنطق السليم في الفصل الرابع، والتي تُثبت أن الكثير من هذه الافتراضات أيديولوجية وهو ما يجعل كلمة المعارف مصطلحًا مُضلِّلًا.

والشكل ٦-١ يقدم نظرة مختصرة لعملية التفسير التي سوف أخصص باقي هذا القسم لشرحها.

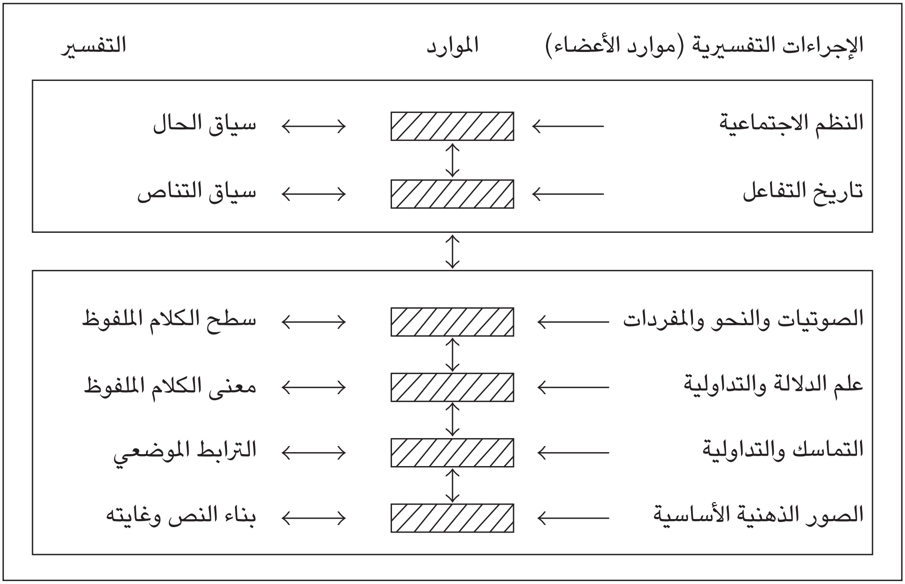

شكل ٦-١: التفسير.

في العمود الأيسر من هذا الشكل، تحت عنوان التفسير، حددت ستة مجالات رئيسية للتفسير؛ فالمجالان الأولان في القسم العلوي من الشكل البياني يتعلقان بتفسير السياق، وأما الموجودة في النصف السفلي فتتعلق بمستويات تفسير النص. وفي العمود الأيمن [وعنوانه **الإجراءات التفسيرية** (موارد الأعضاء)] قائمة بالعناصر الرئيسية لموارد

الأعضاء وهي التي تقوم بوظيفة الإجراءات التفسيرية. وكل عنصر من عناصر هذه الموارد يرتبط بصفة محددة بمستوى التفسير الذي يقابله على الخط الأفقي داخل الشكل. وأما العمود الأوسط فيحدد نطاق **الموارد** التي ينهل منها كلُّ مجال من مجالات التفسير على اليسار. ولاحِظ أن هذه الموارد تتضمن في كل حالة ما يزيد على الإجراء التفسيري المبين في العمود الأيمن، بمعنى وجود ثلاثة «مدخلات» أو أربع في كل «خانة». دعني أبيِّن بوضوح ما أعنيه في العمودين الأيمن والأيسر، قبل أن أتطرق إلى «الخانات». وأبدأ بالقسم السفلي من الشكل البياني، المتعلق بتفسير النص، وأحدد المستويات الأربعة وفق مجالات التفسير المبينة في العمود الأيسر.

(١) **سطح الكلام الملفوظ.** يتعلق هذا المستوى الأول من مستويات تفسير النص بالعملية التي يحوِّل بها المفسرون سلاسل الأصوات أو العلامات فوق الورق إلى كلمات وعبارات وجمل يمكن التعرف عليها. وتحقيقًا لهذا عليهم أن ينهلوا من ذلك الجانب (من «موارد الأعضاء» لديهم) الذي كثيرًا ما يشار إليه بتعبير «معرفتهم باللغة»، وهو الذي قلت: إنه يشتمل تحديدًا على «الصوتيات والنحو والمفردات» في العمود الأيمن. هذا المستوى لا يتصل اتصالًا خاصًّا بموضوعنا، ولن أقول المزيد عنه.

(٢) **معنى الكلام الملفوظ.** يتمثل المستوى الثاني من مستويات التفسير في إضفاءِ معانٍ على الأجزاء التي يتكون النص منها، وهي التي أطلق عليها «الملفوظات»، مستخدمًا هذا المصطلح بمعنى فضفاض. ففي بعض الحالات — لا كلها — تتفق الملفوظات مع الجمل، أو مع «مقولات» دلالية. وينهل المفسرون هنا من الجوانب الدلالية «لموارد الأعضاء» لديهم، بمعنى الصور الممثلة لمعاني الألفاظ، والقدرة على الجمع بين معاني الألفاظ والمعلومات النحوية والتوصل إلى المعاني المضمرة ابتغاء التوصل آخر الأمر إلى معاني المقولات بأكملها. كما ينهل المفسرون أيضًا من الأعراف التداولية داخل مواردهم، وهي التي تُتيح لهم أن يحددوا أيَّ فعل من أفعال الكلام يُستخدم الكلام الملفوظ في «أدائه». وأما أفعال الكلام فأناقشها في موقع لاحق من هذا القسم.

(٣) **الترابط الموضعي**. وأما المستوى الثالث للتفسير فيقيم «روابط المعنى» بين الملفوظات، بحيث يُنتج (إذا أمكن ذلك) تفسيرات **مترابطة** بين كلِّ ملفوظَين أو عدد متوالٍ من الملفوظات. ولك أن ترجع إلى مناقشة الترابط في المعنى في الفصل الرابع. ولكن المسألة هنا ليست مسألةَ علاقات ترابط «شاملة» تربط أجزاء النص كلها بعضها بالبعض، أي مقالة صحفية كاملة أو محادثة تليفونية كاملة، على سبيل المثال، ولكنها

تتعلق بعلاقات الترابط «الموضعية» داخل جزء معين من أجزاء النص. وأما الترابط الشامل فيظهر في الصورة في المستوى التالي. وفي المستوى الثالث يعتمد المفسرون على «معرفتهم باللغة» وهو ما يتعلق **بالتماسك** النصي الذي نوقش في إطار السؤال الثامن في الفصل الخامس. ولكن الترابط في المعنى لا يمكن اختزاله في التماسك الشكلي؛ فالمفسرون يستطيعون استنباط علاقات ترابط بين الملفوظات حتى في غيبة مفاتيح التماسك الشكلية، استنادًا إلى الافتراضات المضمرة التي بيَّن الفصل الرابع أنها كثيرًا ما تكون ذات طابع أيديولوجي. وتعتبر العمليات الاستنباطية عمومًا من قضايا التداولية؛ ولذلك فإن تعريف التداولية في الشكل ٦-١ يقول إنها عملية تفسيرية لهذا المستوى من مستويات التفسير والمستوى السابق أيضًا.

(٤) **بناء النص وغايته.** تفسير **بناء النص** على المستوى الرابع يعني أن يُدرك المفسر كيف يرتبط النصُّ كلُّه بعضه بالبعض، أو ما أسميتُه آنفًا الترابط الشامل للنص. وذلك يعني المطابقة بين النص وبين إحدى الصور الذهنية الأساسية المختزنة لدى المفسر، أو فلنَقُل إنها الصور التمثيلية لأنماط الخطاب المميزة والمرتبطة بأنماط مختلفة من الخطاب. فما إنْ يُقرر المفسر أنه بصدد محادثة تليفونية — مثلًا — حتى يعرف أن له أن يتوقع حدوث أشياء معينة وبترتيب معين (التحايا، تحديد موضوع المحادثة، تغيير الموضوعات، اختتام المحادثة، وكلمات الوداع). وأما أسميته «غاية» النص فهو التفسير الموجز للنص —ككل — الذي يتوصل إليه المفسرون، وهو الذي عادةً ما يختزن في الذاكرة الطويلة الأجل؛ حتى يصبح متاحًا لمن يريد استرجاعه. والجانب الخبراتي لغاية النص يتمثل في موضوعه الشامل، وأنا أفضل مصطلح الغاية على مصطلح الموضوع هنا باعتباره مصطلحًا عامًّا؛ لأن غاية النص ذات جوانب علائقية وتعبيرية أيضًا. وسوف تَرِد أدناه مناقشات للغاية وللصور الذهنية الأساسية.

ولأنتقل الآن إلى القسم العلوي من الشكل البياني، وهو الذي يتعلق (كما ذكرت آنفًا) بتفسير السياق. وأنا أفترض أن التفسير تفسيرٌ **للسياق** مثلما هو تفسير للنص، ولسوف أشرح افتراضي هذا وأُبرِّره فيما بعد. فالواقع أن المفسرين يتوصلون إلى تفسيرات **لسياق الحال** اعتمادًا، إلى حدٍّ ما، على مفاتيح خارجية، أي على عالم الموقف المادي، وخصائص المشارك، وما سبق أن قيل، ولكنهم يعتمدون، إلى حدٍّ ما أيضًا، على بعض جوانب «مواردهم الذاتية»، وهي التي يفسرون من خلالها هذه المفاتيح، وخصوصًا الصور الممثلة للنظم الاجتماعية — المجتمعية والمؤسسية — التي تسمح لهم بتحديد

انتماء الحالات التي يوجدون «فيها» فعلًا إلى أنماط حالات محددة. وصورة تفسير المشاركين للحالة هي التي تحدد أنماط الخطاب التي يقوم عليها التفسير، ويؤثر هذا بدوره في طبيعة الإجراءات التفسيرية التي يتخذها مفسر النص. ولكن علينا أن نُشير أيضًا إلى **سياق التناص**؛ فالمشاركون في أي خطاب يستندون إلى افتراضات معينة بشأن أنواع الخطاب السابقة التي يرتبط بها الخطاب الراهن، وتحدد افتراضاتهم ما يمكن اعتباره معطيات أولية بمعنى كونه جزءًا من الخبرة المشتركة وجزءًا مما يقبل الإحالة إليه، أو الاختلاف معه، وهلمَّ جرًّا.

فلننظر الآن في «الخانات» المظللة في العمود الأوسط في الشكل ٦-١؛ إذ إن الشكل يقصد أن يعتبر «مضمون» كل خانة مزيجًا من شتى «المدخلات» التي تبين الأسهم مصادرها. ولاحِظ أولًا أن السهم الذي يربط كلَّ خانة بمجال التفسير المبين إلى يساره سهمٌ ذو رأسين، وهو ما يعني أن التفسيرات السابقة تمثِّل جانبًا من جوانب الموارد المستخدمة في التفسير، في لحظة معينة من لحظات تفسير نص من النصوص، وأن هذا ينطبق على كل مجال من مجالات التفسير.

ولاحِظ ثانيًا أن الخانات في العمود الأوسط ترتبط فيما بينها رأسيًّا بأسهم مزدوجة الرءوس، وهو ما يعني أن كلَّ مجال من مجالات التفسير ينهل من التفسيرات الخاصة بالمجالات الأخرى باعتباره جزءًا من «مواردها»، وأعتقد أن هذا الاعتماد المتبادل واضح، إلى حد ما، بالنسبة لمستويات تفسير النص الأربعة. فأنت عند تفسيرك مثلًا لترابط المعنى الشامل و«غايته» في نص من النصوص، تستفيد من تفسيراتك للترابط الموضعي لأجزائه، وتستفيد في التوصل إلى هذه التفسيرات الأخيرة بتفسيراتك لمعاني الملفوظات، كما تستفيد في التوصل إلى هذه أيضًا بتفسيرات الأشكال السطحية للملفوظات. ولكن الاعتماد المتبادل قائم أيضًا في الاتجاه العكسي. فالمفسرون يتوسلون، مثلًا بتقديرات حدسية في بداية تفسيرهم للنص بشأن بنائه النصي و«غايته»، ومن المحتمل أن تؤثر هذه التقديرات الحدسية في المعاني المرتبطة بالملفوظات الفردية، وعلاقات الترابط الموضعية القائمة فيما بينها. ولنا أن نعبِّر بدقة عن هذا قائلين: إن التفسيرات تتسم بخصيصة مهمة هي الجمع بين الانتقال من القمة إلى القاعدة (أي إن التفسيرات على المستوى الأعلى تشكِّل المستوى الأسفل) والانتقال من القاعدة إلى القمة.

وتماثل هذا العلاقة بين تفسيرات السياق وتفسيرات النص؛ إذ يضع المفسرون أحكامًا سريعة على ماهية السياق، ومن الممكن أن تؤثر هذه الأحكام في تفسيرهم للنص،

ولكن تفسير السياق يعتمد في جانب منه على تفسير النص ويمكن أن يتغير في أثناء تفسير النص.

وإذن فإن صورة التفسير التي نواجهها صورة مركبة إلى حدٍّ ما، وسوف أناقش فيما تبقَّى من هذا القسم، بمزيد من التفصيل، بعض جوانب ما يمثِّله الشكل ٦-١، بسبب أهميتها الخاصة في سياق هذا الكتاب، تحت العناوين التالية: سياق الحالة ونمط الخطاب؛ السياق المتناص والافتراضات المسبقة؛ أفعال الكلام؛ الصور الذهنية الأساسية، والأفكار ذات الصلة بهذه جميعًا مثل السيناريو، والإطار، والموضوع، والغاية.

(٢) سياق الحال ونمط الخطاب

سوف تستند مناقشة هذه القضية إلى الشكل ٦-٢ الذي يمثل «بالرسم الصوري»، كيف يَصِل المفسرون إلى تفسيراتهم لسياق الحال وكيف يحدِّد ذلك القرارات الخاصة بنمط الخطاب المناسب للنهل منه. وأنا أفترض — ابتغاء التبسيط — أن كلَّ تفاعل لا ينهل إلا من نمط خطاب واحد، على الرغم من أن ما قلته سلفًا ينفي ذلك في الواقع، ويناقش الفصل السابع باستفاضة كيف يمكن لأحد التفاعلات أن ينهل من نمطين أو أكثر من أنماط الخطاب.

فلننظر إلى النصف الأسفل من هذا الشكل البياني أولًا. فعلى الجانب الأيمن قدَّمت أربعة أسئلة تتعلق بالأبعاد الرئيسية الأربعة للحال: الذي يحدث، ومَن الفاعل، وما العلاقات المطروحة، وما دور اللغة فيما يحدث؟ ولنا أن نُعيد تقديم جانب من المقابلة الشخصية في مخفر الشرطة، الواردة في الفصل الثاني، لإيضاح هذه الأبعاد.

(١) **رجل الشرطة:** هل رأيت الذي كان في السيارة؟
(٢) **الشاهدة:** رأيت وجهه، نعم.
(٣) **رجل الشرطة:** وما كان عمره؟
(٤) **الشاهدة:** نحو ٤٥. وكان يرتدي ...
(٥) **رجل الشرطة:** وما كان طوله؟
(٦) **الشاهدة:** ست أقدام وبوصة.
(٧) **رجل الشرطة:** ست أقدام وبوصة، وشعره؟
(٨) **الشاهدة:** أسود ومجعد.

شكل ٦-٢: سياق الحال ونمط الخطاب.

(١) «**ما الذي يجري؟**» وضعت أقسامًا فرعية «للذي يجري» وهي النشاط، والموضوع، والغرض، ولا شك أننا نستطيع وضعَ أقسام أدق، ولكن هذه كافية لما نحن بصدده. أما الأول فهو الأعم الأشمل؛ إذ يسمح لنا بتحديد الموقف من حيث انتماؤه إلى نمط واحد من أنماط النشاط، أو الفئات المتميزة للنشاط، وهي التي نُدرك تميُّزَها داخل نظام اجتماعي محدد في مؤسسة معينة، ولهذه المؤسسة أبنية نصية كبيرة من النوع الذي أشرتُ إليه في إطار السؤال العاشر من الفصل الخامس. فعلى سبيل المثال، من شأن أنماط النشاط في العمل الشرطي أن تتضمن القبض على أحد الأشخاص، وتقديم تقرير، وإجراء مقابلة شخصية مع شاهد من الشهود، وفحص أحد المشتبه بهم وهلمَّ جرًّا. ونمط النشاط في هذه الحالة إجراء مقابلة شخصية مع الشاهدة. ومن المحتمل

أن يفرض نمط النشاط قيودًا على مجموعة **الموضوعات** التي يمكن تناولها، وإن كان هذا لا يعني أنه من الممكن التنبؤ بصورة آلية بتلك الموضوعات في ضوء معرفتنا بنمط النشاط. وأما الموضوع هنا فهو وصف الشخص الذي زُعِم ارتكابُه للجريمة. وعلى غرار ذلك ترتبط أنماط النشاط أيضًا بأغراض معترف بها من الزاوية المؤسسية. والغرض الرئيسي في هذه الحالة هو الحصول على أوصاف وروايات للجريمة المزعومة وتوثيقها (وتذكَّرْ أن رجل الشرطة يقوم بتعبئة استمارة معينة أثناء المقابلة الشخصية).

(٢) «**مَن الفاعل**؟» الواضح أن السؤالَين «مَن الفاعل؟» و«ما نوع العلاقات؟» يرتبطان ارتباطًا وثيقًا، وإن كانا من الزاوية التحليلية منفصلين. ففي حالة السؤال الأول يحاول المرء أن يحدد مواقع الذوات التي أُنشئت، وتختلف مواقع الذوات الناشئة وفقًا لنمط الحالة. ومن المهم أن نُشير إلى أن مواقع الذوات تتسم بتعدد أبعادها؛ إذ يرجع أحد الأبعاد أولًا إلى نمط النشاط، وهو في هذه الحالة مقابلة شخصية، والمقابلات الشخصية تتضمن مواقع ذوات لمن يتولَّى إجراءها (فردًا كان أو أكثر) ولمن تُجرَى المقابلة معه. وثانيًا: نجد أن المؤسسة تنسب هويات ثقافية للذوات العاملين في داخلها، ولدينا في هذا المثال «رجل شرطة» و«فرد من أفراد الجمهور»، وهو أيضًا «شاهد»، ومن المحتمل أن يكون ضحية. ونجد ثالثًا أنه إذا اختلفت الحالة اختلفت مواقع الحديث والاستماع المرتبطة بها، أي مواقع المتكلم والمخاطب، ومَن يستمع عرضًا لما يقال، والمتحدث باسم المؤسسة وهلمَّ جرًّا، ولدينا في هذا المثال دوران للمتكلم والمخاطب متناوبان بين رجل الشرطة والشاهدة.

(٣) «و**ما نوع العلاقات**؟» إذا كان الأمر خاصًّا بمسألة العلاقات كان علينا أن نزيد من دينامية النظرة إلى مواقع الذوات حتى نتبيَّن أنواع علاقات السلطة، والمسافة الاجتماعية وغيرها مما تُنشئه الحالة وتُجسِّده. وفي المثال المذكور نهتمُّ عادةً بطبيعة العلاقات القائمة بين أفراد الشرطة وأفراد «الجمهور»، فنلاحظ مثلًا أن استكمال المهمة من حيث الإجراءات الرسمية يبدو أشدَّ إلحاحًا في عينَي الشُّرطي الذي يُجري المقابلة من التعاطف مع مشاعر الشاهدة التي شهدت لتوِّها جريمةً تتسم بالعنف.

(٤) «**ما دور اللغة**؟» تُستخدم اللغة باعتبارها أداةً من أدوات تحقيق هدف مؤسسي وبيروقراطي واسع الإطار؛ فهي تُستعمل للحصول على معلومات معينة من الشاهدة، وهي المعلومات اللازمة لملء استمارة رسمية تعتبر من وثائق القضية. ولا يقتصر دور اللغة من هذه الزاوية على تحديد نمطها، بمعنى أن نمط المقابلة المذكورة

أسلوبٌ واضح للحصول على المعلومات اللازمة، ولكنه يحدِّد «القناة» الخاصة بها، أي إذا كان المستخدم هنا لغةً منطوقة أو مكتوبة. فأحيانًا ما يتخذ الحصول على مثل هذه المعلومات البيروقراطية شكلَ اللغة المكتوبة؛ إذ يُطلب من الأشخاص أن يملئوا الاستمارات بأنفسهم. ولما كان الواقع في هذا المثال مختلفًا عن الشكل الأخير، أي لما كان إجراء ملء الاستمارة قد تعقد بسبب إجراء المقابلة الشخصية، فإنه يدل على درجة السيطرة التي تمارسها الشرطة على جميع جوانب القضية، بمعنى أن المعلومات التي تُدلي بها الشاهدةُ لن تتمتع بالصحة رسميًّا إلا بالشكل الذي تقوم فيه الشرطة بدور الوسيط ودور مَن يتحقق من صحتها.

وأنا أضع في الجانب الأيسر من الجزء السفلي للشكل البياني ٦-٢ أربعة أبعاد رئيسية لنمط من أنماط الخطاب، بالمعنى الذي ذكرناه وهو مجموعة الأعراف الأساسية الخاصة بأحد أنظمة الخطاب المذكورة. فأما الثلاثة الأولى منها فهي مألوفة، أي إن نمط الخطاب تتجسد فيه قيود معينة على المضمون، وعلى الذوات، وعلى العلاقات، أو على المعاني الخبراتية والتعبيرية والعلائقية التي يُنشئها هذا النمط. وأما الذي يُبيِّنه الشكل، فهو أن هذه الأبعاد الخاصة بنمط الخطاب (الذي يرتبط عرفيًّا بنمط معين من أنماط الحالة) تتشكل وفقًا لأبعاد الحالة التي أشرت إليها لتوِّي، أي إن المضمون يُشكله ما يجري، والذوات يشكلها الفاعل (أو الفواعل)، والعلاقات تُشكلها العلائق فيما بين الذوات. ويُضاف إلى هذا بُعدٌ رابع، وهو الروابط، والذي يحدده دور اللغة فيما يجري، وتتضمن الروابط أساليب ارتباط النصوص بسياقات الحالات التي تقع فيها وأساليب الارتباطات القائمة بين أجزاء نص من النصوص (بما في ذلك ما أشرنا إليه باسم «التماسك» بين الجمل) وتتغير هذه الأساليب وتلك ما بين أنماط الخطاب.

والواقع أن تحديد نوع الخطاب الذي يُعتمَد عليه في إنتاج النصوص وتفسيرها في أثناء أي تفاعل، وهو التحديد الذي تتحكم فيه كلُّ حالة على حدة، يتحكم بدوره في عناصر الموارد الذاتية [أي الخبرات الشخصية] التي يستعين بها الفرد في تفسير النصوص، على نحو ما يُبيِّنه الشكل ٦-١. ولنا أن نتصور أن نمط الخطاب يعتبر **معنًى ممكنًا** إذا استعرنا مصطلح عالم اللغة مايكل هاليداي؛ إذ يقول إنه يُعَدُّ تجميعًا خاصًّا مقيَّدًا للمعاني الممكنة خبراتيًّا وتعبيريًّا وعلائقيًّا وترابطيًّا. كما أن بعض عناصر الموارد الذاتية التي يُستعان بها بصفتها مبادئ تفسيرية، تختص بنمط الخطاب المذكور وحده، وكذلك بتحقيق المعنى الممكن: المفردات، والعلاقات الدلالية، والأعراف التداولية، إلى جانب الصور الذهنية الرئيسية، والأطر، والنصوص الخاصة.

فلننظر الآن إلى قمة الشكل ٦-٢. وأول ملاحظة لنا هنا تقول: إن تحليل حالة من الحالات من حيث الأبعاد الأربعة المشار إليها آنفًا للحالة **يتوقف** على التفسير. فلا المعالم الظاهرة للحالة المادية، ولا النص الذي سبق وضعه يستطيعان بأنفسهما تحديد سياق الحالة، على الرغم من أنها من المفاتيح المهمة التي تساعد المفسر على تفسير ذلك السياق. فالمفسر يجمع بين «قراءة» هذه المفاتيح وبين أحد عناصر «موارده الذاتية» وعلى ضوء هذا العنصر نفسه، ألَا وهو عنصر **النظم الاجتماعية** التي يستعين بها في التفسير، أي الصور المحددة التي تبيِّن كيفية تنظيم «الحيز الاجتماعي» والتي يختزنها المفسر في «موارده الذاتية». والنظام الاجتماعي نوع من البناء الرمزي لأنماط الحالة الاجتماعية، وينحصر التفسير في تخصيص نمط معين منها لحالة من الحالات الاجتماعية. ولك أن ترجع إلى المناقشة السابقة للنظم الاجتماعية في الفصل الثاني.

ولنا أن نتصور حدوث ذلك على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى التي يمثِّلها السطران العلويان في الشكل البياني، يَصِل المفسر إلى تحديد التركيبة المؤسسية، والقطع في أمر المجال المؤسسي الذي يحدث فيه التفاعل، استنادًا إلى النظام الاجتماعي المجتمعي في «موارده الذاتية». ومعنى هذا أن النظام الاجتماعي المجتمعي يقسم الحيز الاجتماعي الشامل إلى أحوزة مؤسسية كثيرة، ولا بد من وضع أية حالة فعلية في قسم مؤسسي معين وفق هذا التقسيم. وفي المرحلة الثانية، التي يمثلها السطران الثالث والرابع في الشكل البياني، يَصِل المفسر إلى تحديد إطار الحالة، أو البت في إطار نمط الحالة الذي يحدث التفاعل فيه استنادًا إلى النظام الاجتماعي المؤسسي الذي اختاره في المرحلة الأولى. وهكذا فكل نظام اجتماعي مؤسسي يقسم الحيز المؤسسي إلى أنماط كثيرة من الحالات، وكل حالة فعلية يرمز لها بفئة من هذا البناء للأنماط (أو على الأقل من حيث علاقتها بهذه الفئة).

قلت في الفصل الثاني إن **نظام الخطاب** يمثِّل بُعدًا من أبعاد أي نظام اجتماعي، سواء كان مجتمعيًّا أو مؤسسيًّا. ومن ثَم فعندما يحدِّد المرء نمطَ حالة ما في إطار أي نظام اجتماعي، فإنه يحدد نمطها أيضًا في إطار نمط معين من أنماط الخطاب بناءً على نظام الخطاب الذي ترتبط به. وقد بينت هذا الازدواج في الانتماء للأنماط في الشكل ٦–٢ بصورة تُوحي بأن تحديد نمط الحال يسبق تحديد نمط الخطاب، وعلى الرغم من أن هذا التصور مفيد في التحليل، فالواقع أن هذا وذاك متزامنان. كما يُوحي الشكل ٦-٢ أيضًا بأن البتَّ في قيمِ كلِّ بُعدٍ من الأبعاد الأربعة للحالة خطوة مستقلة عن

غيرها وأن كلَّ بُعْدٍ يتولَّى وحده اختيارَ القيم الكامنة في البُعد الخاص بنمط الخطاب الذي يقابله. وأقول من جديد إن هذا التصور يُفيد في التحليل، ولكن كل نظام اجتماعي مؤسسي يُنشئ عددًا صغيرًا نسبيًّا من المُركَّبات العرفية للقيم الخاصة بأبعاد الحالات وهي المركَّبات التي تعتبر أنماطَ حالاتٍ معترفًا بها؛ كما يمكننا أن نعتبر أن كلَّ نمط من أنماط الحالة يمثل في جانب منه نمطًا من أنماط الخطاب، وهو مجموعة من القيم العرفية الخاصة بالأبعاد الأربعة لأنماط الخطاب.

سبق أن أقام الفصل الثاني الحجة على الصلة التي تربط ما بين النظم الاجتماعية ونظم الخطاب من ناحية، وبين أيديولوجيات معينة وعلاقات سلطة محددة من ناحية أخرى. ومما يترتب على ذلك أن الحالات قد يختلف تفسيرها إذا اختلف المفسرون واستندوا إلى نظم اجتماعية مختلفة باعتبارها إجراءات تفسيرية. وأمثال هذه الاختلافات مألوفة عبر الثقافات، ومن المحتمل أن تكون من وراء حالات سوء التواصل أو انهيار الاتصال فيما بين المنتمين إلى ثقافات مختلفة (انظر الفصل الثالث). ولكن هذا وذاك يحدثان أيضًا داخلَ كلِّ ثقافة من الثقافات بين المواقع الأيديولوجية المختلفة. ومعنى هذا أننا لا نستطيع وحسب أن نتجاهل السياق، أو نفترض أنه ذو شفافية تجعله متاحًا لجميع المشاركين عندما ندفع بأهمية دور السياق في تفسير النص أو إنتاجه، بل علينا أن نحدِّد في كل حالة ما يستند إليه عملُ المفسرين من تفسير لسياق الحالة، وأن نفصل فيما إن كانوا يشتركون في تفسير واحد أم لا. وعلينا أيضًا أن نعيَ كيف يمكن فرض تفسير مشارك يتمتع بسلطة كبرى على المشاركين الآخرين.

ومن العواقب الأخرى لذلك أن الأيديولوجيات وعلاقات السلطة التي تقوم عليها هذه الأيديولوجيات تؤثر تأثيرًا عميقًا ونفاذًا في تفسير الخطاب وإنتاجه؛ إذ إنها راسخة في باطن الإجراءات التفسيرية — النظم الاجتماعية — التي تمثل الأساس لأعلى مستوى من مستويات القرار التفسيري الذي يعتمد عليها غيرُها ويتلخص في إجابة سؤالك **ما الحالة التي أُواجهها**؟ وقد تأكد هذا التأثير نتيجة للأبحاث الحديثة التي أُجريت في طبيعة تركيب الخطاب؛ إذ بيَّنت أن سياق الحال عاملٌ يتحكم في التفسير تحكمًا أكبر كثيرًا مما كان متصورًا. فليس صحيحًا — على سبيل المثال — أن التفسير يتكون أولًا من حساب «المعاني الحرفية» للجمل في نص من النصوص، ويتلوه تعديلٌ لهذه المعاني على ضوء السياق، على نحو ما كان مفترضًا (ولا يزال) في أحيان كثيرة. فالواقع أن المفسرين يعملون من البداية وفق مفترضات معينة عن السياق (وهي التي يمكن أن

تخضع لتعديلات لاحقة) وهذه تؤثر في أسلوب تحليل المعالم اللغوية للنص نفسها؛ بحيث لا يخلو تفسير لنص من النصوص من صورة ذهنية للسياق الخاص به. ويعني هذا أن القيم التي تتمتع بها المعالم المعينة للنص تعتمد على تحديد المفسر للنمط الذي ينتمي إليه سياق الحالة.

والنتائج المضمرة في اعتماد التفسير اعتمادًا جذريًّا على سياق الحال قد تكون مزعجةً إلى حدٍّ ما للغويين الذين اعتادوا اعتبار المعنى خصيصةً لغوية محضة في الأشكال اللغوية نفسها. ويتمثل أحد ردود الفعل المفهومة في محاولة تضييق حدود السياق، أي ضغط المساحة الشاسعة التي يشغلها. ولكن الذي قلتُه لتوِّي يترتب عليه أن يتضمن سياق الحال الخاص بكل خطاب — مهما يكن — نظام العلاقات الاجتماعية والسلطوية على أعلى مستوى مجتمعي. ومثلما دأبت التقاليد على اعتبار الجملة، حتى ولو كانت جملةً واحدة، قادرةً على الإيحاء بلغة كاملة، فإن الخطاب المفرد يوحي بمجتمع كامل. والسبب أن نظم التصنيف والتنميط للممارسة الاجتماعية والخطاب التي يعتمد عليها كلُّ شيء آخر — ما درَجتُ على تسميته النظم الاجتماعية ونظم الخطاب — تتشكل في الأرحام المجتمعية والمؤسسية لذلك الخطاب المفرد.

(٣) سياق التناص والافتراضات السابقة

لكل خطاب وكل نص يقع في إطاره تاريخ، فهما ينتميان إلى سلسلة زمنية، وتفسير سياق التناص يعني تحديدَ السلسلة التي ينتمي إليها النص، ومن ثَم ما يمكن اعتباره أساسًا مشتركًا للمشاركين، أو افتراضًا سابقًا. ومثلما رأينا في مسألة سياق الحالة، قد يصل المشاركون في الخطاب إلى تفسير واحد تقريبًا أو إلى تفسيرات مختلفة، وقد يُفرض تفسير المشارك ذي السلطة الكبرى على الآخرين. وهكذا فإن التمتع بالسلطة قد يعني القدرةَ على تحديد الافتراضات السابقة.

ليست الافتراضات السابقة من خصائص النصوص، بل إنها تمثِّل جانبًا من جوانب تفسيرات منتجي النصوص لسياق التناص. وكانت رغبتي في توكيد هذه المسألة من وراء إرجائي مناقشتها حتى الآن، وعدم إدراجها في المرحلة الوصفية في الفصل الخامس. لكننا نستطيع الوصول إلى الافتراضات المسبقة من طريق مفاتيحها في النصوص، وتتضمن مفاتيحُها عددًا كبيرًا من المعالم اللغوية المنوعة. وقد سبقت الإشارة إلى اثنين منهما في إطار السؤال الثامن في الفصل الخامس، وهما أداة التعريف والجمل التابعة أو الثانوية.

ومن المعالم الأخرى العبارات التي تبدأ بأدوات الاستفهام (مَن/ماذا/متى/أين/لماذا/كيف/أي)، والعبارات التكميلية بعد أفعال وصفات معينة (يأسف، يدرك، يشير، يعي، يغضب ... إلخ ومشتقاتها الوصفية). [معنى العبارة التكميلية العبارة التي يمكن أن يستكمل بها المعنى وتتخذ صورة إضافة يمكن أيضًا أن تُحذف][١*] والمقتطف التالي يتضمن أنواعًا كثيرة من المفاتيح، وهو مقتطف من خبر منشور في إحدى المجلات النسائية عن زفاف سارة فيرجسون إلى الأمير أندرو، واسم الكاتبة برندا ماكدوجال:

> ألم يكن يومًا جميلًا؟
>
> أشرقت الشمس، واحتشدت الجماهير بشتى ألوانها، وفي قلب ذاك كله رأينا سارة وأندرو، ينشران سعادتهما في كل اتجاه حتى جعلاه يومًا لا يُنسى ... لهما ولنا.
>
> وكنت قد شاهدت في الليلة التي سبقت الزفاف، تلك المقابلة التليفزيونية الساحرة، وربما شاهدها نصف سكان الأرض، وأذهلني اكتمال علاقتهما. كيف كانا يتكاملان، في الروح الفكهة، وفي ابتهاجِ كلٍّ منهما بشخصية الآخر، وفي التزامهما بالمستقبل. كان من الواضح أن سارة تُدرك مقتضيات دورها الجديد باعتبارها زوجة بحَّار ودوقة ملكية، مع احتفاظها في الوقت نفسه بحياتها العملية. لا شك أن ذلك أمر فريد في تاريخ الأسرة المالكة، ولكن ما أشد تناغمه مع الحياة المعاصرة وعلاقاتها.

النص ٦–١ المصدر **مجلة المرأة الأسبوعية**، ٩ أغسطس ١٩٨٧م

وتتضمن الافتراضات السابقة في هذا المقتطف أن اليوم كان جميلًا، وأن الجماهير كانت زاهية الألوان، وأنها كانت سعيدة، وأن المقابلة التليفزيونية كانت ساحرة، وأن علاقة الزوجين كانت كاملة، وأنهما متكاملان، ويستمتع كلٌّ منهما بشخصية الآخر،

[١*] ففي المثال الذي أورده المؤلف يمكن للكاتب أن يقول إن فلانًا كان يعبر عن أسفه، وهذه جملة مفيدة ولكن لك أن تُلحق بها جملة تكميلية تقول «لانخفاض مستوى استعمال الفصحى في التعليم»، فهذه تستكمل المعنى وإن كان يمكن حذفها شكليًّا، ويسمى هذا استكمالًا (complementarisation) وعادةً ما تبدأ الجملة الاستكمالية بحرف that مثل He said he was sorry that ...

ويلتزمان بالمستقبل، وأن الدور الذي اضطلعت به له مطالبُه، وأن لها حياة عملية خاصة بها. والفقرة فذة في مقدار الافتراضات السابقة، وبسبب طبيعة الموضوع وعدد الذين شاهدوا الزفاف في التليفزيونية، كان من المحتوم أن تنقل الفقرة إلى معظم الناس على الأقل ما يعرفونه سلفًا، أي أن تُقدم إلى الناس شذرات مما يُفترض أنه نصوص سابقة اطَّلعوا عليها بصفتهم من مشاهدي التليفزيون، أو مستمعي الإذاعة أو قراء الصحف.

أو بالأحرى يقصد النص أن يُخبر الناس بما يعرفونه سلفًا، والواقع أن أمثال هذه النصوص «الإعلامية» تجعل من المُحال على الكاتب أن يعرف خبرات القراء الفعلية بنصوص أخرى، وعليه من ثَم أن يبنيَ لنفسه «قارئًا مثاليًّا» يتمتع بخبرات متناصة خاصة. ولا يوجد بطبيعة الحال ما يضمن أن النصوص التي يفترض الكاتب اطلاع قرائه عليها قد وُجدت خارج خيال منتج النص! وهكذا فإن مُنتجي النصوص في أجهزة الإعلام لديهم وسيلة فعالة للتلاعب بالجماهير؛ وذلك بأن ينسبوا إلى خبراتها ما يريدون لها أن تقبله. ولما كانت الفقرة لا تصرِّح بمقولاتها المقصودة، فإن الناس أحيانًا ما يصعب عليهم تحديدها، ورفضها إذا شاءوا.

وهكذا فإن الافتراضات السابقة يمكن أن تكون **صادقة** أو **متلاعبة**، ولكنها قد تكون لها وظائف **أيديولوجية**، فيما يفترضه منتج النص قد يكون في عداد «المنطق السليم في خدمة السلطة»، وفق ما جاء في الفصل الرابع. ومن الأمثلة على ذلك تعبيرات مثل «التهديد السوفييتي»، وهي التعبيرات التي تتكرر كثيرًا في الموضوعات الصحفية، مثلًا، ومن الممكن أن تساعد على تطبيع مقولات مثيرة للخلافات الحادة، من خلال تراكمها، بمعنى أنها تغدو افتراضات سابقة، والافتراض السابق في هذه الحالة أن الاتحاد السوفييتي يمثِّل تهديدًا (لبريطانيا أو لأوروبا أو للغرب). ومثل هذه الافتراضات السابقة لا تستدعي إلى الذهن نصوصًا معينة أو سلاسل نصوص، ولكنها تُنسب إلى خبرات القراء النصية بأسلوب غامض؛ فإذا كانت الافتراضات السابقة تُستقَى أحيانًا من نصوص محددة، فإنها تستند في حالات أخرى وبأسلوب عام إلى «الخلفية المعرفية».

ويستطيع منتجو النصوص أيضًا، إلى جانب افتراض وجود عناصر السياق المتناص سلفًا، أو يُبدوا اختلافهم مع هذه العناصر أو الطعن في صحتها. ومن الوسائل المهمة لتحقيق ذلك استخدام صيغة النفي في النص ٦–٢، وهو مقال منشور في مجلة للمراهقين.

لن ينجح أي مقدار من معدات التجميل ولوازم الشعر في تحويلك إلى فتاة ذات جمال باهر إن لم تكن أسنانك على ما يرام. وليس من دواعي الفخر أن تكوني قد امتنعت عن زيارة طبيب الأسنان في السنوات الخمس الماضية، لكنه يعني أنك تطلبين المتاعب وحسب. ليس العلاج مساويًا لقضاء أسبوع في الاستماع إلى أغاني نانا موسكوري، ولا يتمثل عمل طبيب الأسنان في رؤيتك لكوابيس أو التسبب في إيلامك دونما داعٍ والكشف المنتظم على الأسنان أفضل خيار، فالوقاية خير من العلاج! إن لم تكوني ذهبت إلى طبيب الأسنان دهرًا طويلًا فتشجعي وحددي موعدًا للزيارة، فقيمته مؤكدة! لقد نشرت المؤسسة البريطانية لصحة الأسنان سلسلة من الكتيبات المفيدة عن العناية بالأسنان، ومن بينها معلومات عن طرابيش الضروس، وأمراض اللثة، وصحة الفم، والسكر، واختيار طبيب أسنان، وهي معلومات جديرة بالاطلاع عليها. للحصول على نسخة مجانية من أي كتيب، أرسلي ظرفًا عليه عنوانك إلى المؤسسة البريطانية لصحة الأسنان، وعنوانها:

88 Gurnards Avenue, Unit2, Fishermead, Milton Keynes, Bucks.

النص ٦–٢: المصدر مجلة **بلوجينز**، العدد ٤٨٨، ٢٤ مايو ١٩٨٦م.

يتكون هذا المقال من سلسلة من المقولات معظمها منفية. ولكن ما الدافع من وراء هذه المقولات المنفية جميعًا ما دام في مقدور الكاتب التعبير عن مقصده بمقولات مثبتة؟ الواضح أن الكاتب يستخدم النفي للتعبير ضمنًا عن اختلافه مع المقولات المثبتة المقابلة (**العلاج يعادل الاستماع إلى أغاني نانا موسكوري أسبوعًا كاملًا ... إلخ**) ولكن هذا عجيب ما دامت تلك المقولات المثبتة لم يَقُل بها أحد، وما دام القول بها غير متصل بهذا الخطاب بأية صورة من الصور. وأما ما يبدو أن الكاتب يفترضه فعلًا فهو أن هذه المقولات يمكن العثور عليها في نصوص سابقة تقع في إطار خبرة القراء. ويمكن أن يكون النفي، مثل الافتراضات المسبقة، صادقًا أو متلاعبًا أو أيديولوجيًّا.

وهذا المقتطف يعتبر ضربًا من الحوار بين منتج النص و«منتجي» غيره من النصوص التي تعتبر جزءًا من سياق التناص. والافتراضات السابقة تُضفي صفةً حوارية مماثلة مع نصوص أخرى، وإن تكن «ديناميتها» أقل. ولما كانت النصوص مشتبكة على الدوام مع بعضها البعض في علاقات تناص، فلنا أن نقول: إنها دائمًا «حوارية»، وهي الصفة التي يشار إليها أحيانًا تحت عنوان عام هو **التناص**.

ومفهوم السياق التناصي يقتضي منَّا النظر إلى ضروب الخطاب وإلى النصوص من زاوية تاريخية، على عكس الموقف المعتاد في الدراسات اللغوية، وهو الذي يقول بإمكان تحليل النص من دون الإحالة إلى غيره من النصوص، وبعد تجريده من سياقه التاريخي.

ويقوم الفصلان التاليان في هذا الكتاب على القول بمثل هذا المنظور التاريخي. فالفصل السابع يدور حوله النظرة إلى النص باعتباره من إنتاج منتج يستمد مادته من مزيج من نمطين أو أكثر من أنماط الخطاب — أي من عرفَين أو تقليدَين أو أكثر — باعتبار ذلك أداة للانتفاع الإبداعي بموارد الماضي في تلبية مقتضيات الاتصال المتغيرة للحاضر. وأما الفصل الثامن فيتضمن نطاقًا زمنيًّا أطول؛ إذ يبحث كيف تتجلى الفترات التاريخية في تحولات نظم الخطاب، وكيف تشكل هذه التحولات، من جانب معين، تلك الفترات التاريخية.

(٤) أفعال الكلام

تعتبر أفعال الكلام جانبًا رئيسيًّا من جوانب **التداولية**، وهي الخاصة بالمعاني التي ينسبها المشاركون في الخطاب إلى عناصر أحد النصوص استنادًا إلى «مواردهم الذاتية» وتفسيراتهم للسياق، وهي التي تمثِّل جزءًا من المستوى الثاني لتفسير النص في الشكل ٦-١. ومن ثَم فإن الخصائص التداولية (أو معاني النص) ليست شكليةً ولا تنتمي إلى مرحلة التوصيف للإجراءات الواردة في الفصل الخامس، بل إلى هذه المرحلة.

كنت أشرت إلى أفعال الكلام في مواقع معينة في الفصول السابقة دون أن أشرح ما أعنيه بهذا المصطلح. فالقول بأن أحد أجزاء النص يمثِّل فعلًا من أفعال الكلام، يعني أنه يحدد الوظيفة التي يؤديها منتج النص من خلال إنتاجه له، أي: هل يُخبر عن شيء، أم يُقدِّم وعدًا، أم يتوعد أم يحذر أم يطرح سؤالًا أم يُصدر أمرًا وهلمَّ جرًّا. ومن الممكن أن يؤديَ منتج النص عدة أشياء في الوقت نفسه، وهكذا قد يكون لعنصر مفرد عدة قيم من قيم أفعال الكلام، وهي قيم من المحال تخصيصها استنادًا إلى المعالم الشكلية لقول ما وحسب؛ فعند تخصيص القيم يأخذ المفسرون في اعتبارهم السياق النصي لهذا القول (ما يسبقه وما يتلوه في النص) وسياق الحال وسياق التناص له، وعناصر «الموارد الذاتية».

وعلى سبيل المثال، يشير مَن كتبوا عن خطاب قاعة الدرس إلى أن بعض الجمل الإخبارية والأسئلة النحوية التي يقولها المعلم قد تكتسب عند التلاميذ قيمة فعل أمر من أفعال الكلام إذا كانت تُشير إلى عمل أو نشاط يلتزم التلاميذ بأدائه. ومن الأمثلة قول المعلم «**الباب لا يزال مفتوحًا**» أو قوله: «**هل أغلقتم الباب؟**» وقاعات الدرس التي يَصِفها هؤلاء الكتاب تقليدية إلى حدٍّ بعيد من حيث علاقات المعلم بالتلاميذ، كما

أن الأوامر غير المباشرة التي تُوحي وحسب بالمطلوب تتسم بعلاقة سلطة قاطعة. وأما في قاعات الدرس الليبرالية؛ حيث تسود أنماط خطاب ذات أيديولوجية مختلفة، فربما لم نسمع مثل هذه الأوامر الموحى بها، وإن نطق المعلم بها فربما لم يعتبرها التلاميذ أوامر (أو لم يعتبروها أوامر بالسهولة نفسها)، ولا شك أن اعتبارَها أوامرَ أقلُّ احتمالًا في مراحل التعليم العالي أو اللاحق. والهدف الرئيسي الذي أرمي إليه أن تحديد قيم فعل الكلام أو «القوى» الكامنة في هذه الأمثلة يقتضي منَّا أن نعرف نوع سياق الحالة التي تصدر فيها الأقوال، ومن ثَم تحديد أنماط النصوص العاملة. وأما شكل القول نفسه فلا يكاد يُطلعنا على شيء.

لقد أشرت إلى الأوامر غير المباشرة. ولكن أفعال الكلام يمكن التعبير عنها تعبيرًا مباشرًا نسبيًّا (فعبارة **أغلق الباب** على سبيل المثال أمر) أو تعبيرًا غير مباشر نسبيًّا، مع تفاوت درجات غير المباشرة. وتختلف أنماط الخطاب في أعرافها الخاصة بالتعبير المباشر عن أفعال الكلام، وترتبط هذه الاختلافات عمومًا بدرجة تمثيلها للعلاقات الاجتماعية التي تنطوي عليها. فالأوامر أو الطلبات غير المباشرة — على سبيل المثال — قد توجد في المثال الوارد أعلاه؛ حيث تتضح علاقات السلطة وضوحًا لا يلزم المعلم بأن يكون مباشرًا. وعلى العكس من ذلك، قد توجد في المواقف التي تكون فيها سلطة الآمر أقلَّ من سلطة المأمور، أو أن يكون المأمور غريبًا لا يطلب منه عادةً تنفيذ أمثال هذه الأوامر، وهكذا تكون الصيغة غير المباشرة وسيلةً لتخفيف وقْع الأمر عليه. ومن جديد نرى أن هذه القيم البديلة المرتبطة بالصيغ غير المباشرة تؤكد أن تحديد قيم أفعال الكلام يتوقف على سياق الحالة ونمط الخطاب.

ولنضرب على هذا مثالًا آخر من الدورين الأولين (سؤال وجواب) من المقابلة الشخصية في مخفر الشرطة الواردة في الفصل الثاني ولا بد أن القارئ يذكرها:

الشرطي: هل رأيت الذي كان في السيارة؟
الشاهدة: رأيت وجهه. نعم.

إن سؤال الشرطي مباشرٌ إلى حدٍّ كبير. ومع ذلك فلن نستطيع أن ننسب إليه قيمة إلا إذا أحلناه إلى قائمة الخيارات التي يمثِّل أحدها في إطار نمط الخطاب العامل هنا، وهو في هذه الحالة نمط خطاب المقابلات الشخصية بين الشرطة والشهود بهدف الحصول على المعلومات. والاختيار في هذه الحالة غير مميز في إطار نظام الخيارات

المرتبطة بأفعال الكلام «الأمرية» [أي التي تتضمن الأمر بشيء] وقولي غير مميز يعني أنه يخلو من فظاظة واضحة أو تلطف واضح.

ومن الممكن أن يعتبر الشكل المباشر نفسه للسؤال ذا فظاظة في نمط خطاب مختلف، أي في حلقة دراسية جامعية مثلًا. وطريقة إجابة الشاهدة عن السؤال تعتمد هي الأخرى على نمط الخطاب. وتوجد طرائق كثيرة وغير محددة للإجابة عن السؤال، ولكن معظمها مستبعد هنا. فعلى سبيل المثال كان يمكن أن تكون الإجابة على النحو التالي: «**يا ربي! هذا سؤال صعب. فلأنظر في الأمر. إني واثقة أنني لمحت وجهه. نعم**» وكان من الممكن قطعًا أن نسمع هذه الإجابة، وقد تكون في هذه الحالة طريقة فعالة لتحدِّي التوقعات المعيارية لنمط الخطاب المذكور! ولكن المتوقع هنا يتمثل في الإجابة التي نسمعها فعلًا، أي الإجابة التي تقتصر على تقديم المعلومات المطلوبة.

والأعراف الخاصة بأفعال الكلام التي تشكِّل جانبًا من نمط الخطاب تجسِّد صورًا أيديولوجية للذوات وعلاقاتهم الاجتماعية. فإن وجوه عدم التناظر في الحقوق والواجبات بين الذوات (وليكن بين رجل الشرطة الذي يُجري المقابلة وبين الشاهدة) قد تكون كامنةً في عدم التناظر بين الحقوق في طرح الأسئلة، أو طلب القيام بعمل ما، أو الشكوى، وعدم التناظر في الواجبات، كواجب الإجابة، أو القيام بالعمل، أو تبرير أفعال المرء. أو فلنقل أيضًا: إن الأعراف التي تتحكم في درجة التعبير عن أحد أفعال الكلام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة قد تختلف باختلاف الذوات، وفقًا للافتراضات الخاصة بمدى وجوب التزام الذات بالتأدب تجاه الذوات الأخرى وأساليب ذلك التأدب، ومدى تحاشي الذات لمظهر التسلط على الآخرين، وهلمَّ جرًّا. والخلاصة أنه من المفيد للمرء أن يسأل عندما يعرض له أي نمط من الخطاب أو أي جزء يمثِّله، عمَّن يستعمل أنواعًا معينة من أفعال الكلام وأن يحددها ويتحرَّى الأشكال التي تتخذها.

(٥) الأطر والسيناريوهات والصور الذهنية

تمثِّل الصورة الذهنية جانبًا من الإجراءات التفسيرية على المستوى الرابع من مستويات تفسير النص في الشكل ٦-١، وأما الإطار والسيناريو فهما يرتبطان بها ارتباطًا وثيقًا وهذا سبب إدراجهما في هذه المناقشة. وهي جميعًا تمثِّل أسرة من أنماط التمثيل الذهني لجوانب معينة من هذا العالم، وتتميز بخصيصةِ كلِّ تمثيل ذهني بصفة عامة، ألَا وهو أنه ذو طابع أيديولوجي متغير. واستخدام المصطلحات الثلاثة ليس قياسيًّا؛ إذ نصادف

استخدامها بمعانٍ مختلفة. والشكل ٦-٣ يلخص أسلوب التمييز بين الأفكار الثلاث؛ بحيث يتفق مع التمييز بين المضمون والعلاقات والذوات الذي أستخدمه دائمًا.

الصورة الذهنية	المضمون: نشاط
الإطار	المضمون: الموضوع
السيناريو	الذوات/العلاقات

شكل ٦-٣: الأطر والسيناريوهات والصور الذهنية.

والصورة الذهنية (*schema*) تمثيلٌ لنمط معين من أنماط النشاط (وهو الذي أشرت إليه عاليه بتعبير نمط النشاط) من حيث العناصر المتوقعة في تتابع متوقع. أي إنها تمثيل ذهني «للأبنية النصية الواسعة النطاق» التي ناقشتها في السؤال العاشر بالفصل الخامس. ولعلك تذكر المثال الذي أوردته آنئذٍ للخبر الصحفي عن إحدى الحوادث، وهو ما ذكرت أنه يتكون من: سبب الحادثة، شكل التعامل معها، والأضرار أو الإصابات الناجمة عنها، ونتائجها في الأجل الطويل. أو لعلك تذكر مثالَ المحادثة التليفونية الذي استخدمته آنفًا. وهكذا فإن الصور الذهنية صور نمطية ذهنية لأمثال هذه الأبنية وهي تقوم بوظيفة إجراءات التفسير.

وإذا كانت الصور الذهنية تمثِّل طرائق السلوك الاجتماعي، فإن الأطر تمثِّل الكيانات التي تَعمُر العالم (الطبيعي والاجتماعي). فالإطار يمثِّل أيَّ شيء يمكن اعتباره موضوعًا، أو مادة يتناولها المرء أو أي شيء يقبل الإحالة إليه داخل نشاط من الأنشطة. وكنت قد استخدمت المصطلح من قبل في القسم الخاص **بالافتراضات المضمرة والمعنى المترابط والاستنباط** في الفصل الرابع؛ حيث أشرت إلى الأطر الخاصة «بالمرأة»، وهي الأطر التي فعَّلَتها المفاتيحُ النصية في النص. وقد تمثل الأطر أنماطًا من الأشخاص أو غيرهم من الأحياء (امرأة، معلم، سياسي، كلب ... إلخ) أو كائنات من الجماد (منزل، كمبيوتر ... إلخ) أو أنشطة (الجري، الهجوم، الموت ... إلخ) أو مفاهيم مجردة (الديموقراطية، الحب ... إلخ). وقد تمثِّل أيضًا عملياتٍ مركَّبةً أو سلسلة من الأحداث التي تشارك فيها أمثال هذه الكيانات: مثل وقوع طائرة، أو مصنع سيارات (إنتاج السيارات) أو عاصفة رعدية.

وإذا كانت الأطر تمثِّل كياناتٍ يمكن استدعاء صورها أو الإحالة إليها في الأنشطة التي تمثِّلها الصور الذهنية، فإن السيناريو يمثِّل الذوات التي تقوم بهذه الأنشطة وعلاقاتها. فهي تُشير إلى طرائق سلوك فئات محددة من الذوات في الأنشطة الاجتماعية، وكيف تتصرف فئاتٌ محددة من الذوات تجاه بعضها البعض، أي أسلوب إدارتها للعلاقات. فلدى الناس مثلًا سيناريوهات للطبيب وللمريض والتفاعل المتوقع ما بين الطبيب والمريض.

وتتداخل السيناريوهات والأطر في نقاط معينة؛ «إذ توجد علاقة وثيقة بين السيناريو الخاص بفئة من الذوات والإطار الخاص بفئة الأحياء المقابلة لها مثلًا» وبين الصور الذهنية والأطر؛ «فالأطر الخاصة بالأنشطة المعقدة لا تختلف اختلافًا شاسعًا عن الصور الذهنية مثلًا». وهذا متوقع لأن المصطلحات الثلاثة تحدِّد ثلاثةَ أبعاد عامة إلى حدٍّ بعيد لشبكة بالغة التعقيد من الصور التمثيلية الذهنية. لاحِظ أيضًا وجودَ حالات اعتماد متبادل بين هذه المفاهيم الثلاثة، بمعنى أن الصورة الذهنية قادرة على التنبؤ بموضوعات معينة ومواد معينة، وكذلك بعض المواقع المحددة للذوات وعلاقاتها، ومن ثَم أطر وسيناريوهات معينة. ومع ذلك فالمفاهيم الثلاثة تختلف اختلافات تجعلها مستقلةً بعض الشيء عن بعضها البعض، ومن ثَم فمن المعقول التمييز بينها في التحليل. وعلى الرغم من أنني خصصت دورًا في التفسير للصور الذهنية وحدها في الشكل ٦-١، فإن الأطر والسيناريوهات تنهض بدور خاص بها في إجراءات التفسير، وعلى سبيل المثال في التوصل إلى تفسيرات للموضوع والغاية (وتفاصيل ذلك في القسم التالي). وهي تقوم بهذا كلِّه وفقًا للعلاقة الجدلية بين المفاتيح النصية والموارد الذاتية، وهو ما أؤكده باستمرار: فالمفاتيح النصية تستدعي الصور الذهنية أو الأطر أو السيناريوهات، وتأتي هذه جميعًا بتوقعات تؤثر في أسلوب تفسير المفاتيح النصية اللاحقة.

(٦) الموضوع والغاية

لأسلوب تفسير الناس للغاية التي يرمي إليها النصُّ أهميةٌ كبرى في تحديد تأثير نصٍّ من النصوص. فالغاية هي التي تحفظها الذاكرة عمومًا، أو تستدعيها، أو تُحيل إليها تناصًّا أو تُشير إليها في نصوص أخرى. والاسم المألوف للجانب الخبراتي أو مضمون الغاية هو **الموضوع**، ولكن الغاية لا يمكن اختزالها في الموضوع، ما دامت للغاية أيضًا أبعادٌ علائقية وتعبيرية. وانظر مثالًا على هذا النص المقتطف من صحيفة **الديلي ميل** في

الفصل الثالث (النص ٣–٤) وعنوانه **القائد الجديد لقوات المظلات**. إن موضوع هذا النص يمكن تمثيله بمقولة معينة، وهي: زوجة قائد الكتيبة الثانية للمظلات تقول إن زوجها سوف يُحسن أداء مهمته. ولكن للغاية من النص بُعدًا تعبيريًّا آخر يتعلق بالمرأة نفسها. إذ إن النص، كما قلت في تعليقاتي عليه في الفصل الثالث، ينقل معنًى ضمنيًّا يقول: إن السيدة جيني كيبيل «زوجة صالحة» وشخص يدعو للإعجاب، من خلال القيم التعبيرية المنسوبة إليها.

كيف ينقل النص هذا المعنى ضمنًا؟ أعتقد أنه يعتمد بوضوح وجلاء على قدرة الموارد الذاتية للمفسر على القيام بهذا؛ فالنص لا يصرح بالمعنى المذكور، أي إن جيني كيبيل «زوجة صالحة»، ولو لم تكن لدى المفسرين صورةٌ ذهنية عن الصفات النمطية المفترضة للزوجة الصالحة لما استطاعوا إدراك بعض هذه الصفات الموجودة في النص ومن ثَم استنباط المعنى المذكور. فإذا عبَّرنا عن هذا بمصطلحات القسم السابق؛ قلنا إن المفسرين ينتفعون بالسيناريو الخاص «بالزوجة الصالحة». والواقع أن لنا أن نعتبر أن الصور الذهنية والأطر تشارك السيناريو في القيام بدورٍ ما في تفسير الغاية، فهي تُعتبر أنساقًا نمطية يمكن تطبيقها على نصوص تختلف فيما بينها اختلافات لا نهائية. وما إن نتبين أن النص يمثِّل نسقًا من الأنساق، حتى نتخلص بسرور من التفاصيل الكثيرة فيه ونختزله في الشكل الهيكلي للنسق المألوف ونحفظه في الذاكرة الطويلة الأجل ونستدعيه عندما نريد. ولنا أن نطبق هذا على وحدات نصية متفاوتة الأطوال، من فقرة واحدة، إلى فصل في كتاب، إلى محادثة، إلى كتاب كامل أو سلسلة محاضرات.

وإذا كان من خصائص غاية النص أن تكون لها آثارها الطويلة الأجل في المفسر، فمن المهم أن نكون على وعيٍ بالأصول الاجتماعية للجهاز المعرفي الذي يرتكن المفسر إليه في تفسيره للغاية. فالصور الذهنية والسيناريوهات والأطر تتغير، كما سبق أن قلت، أيديولوجيًّا، مثل الموارد الذاتية، وهذه جميعًا هي التي تحمل الطابع الأيديولوجي لأصحاب السلطة المهيمنين اجتماعيًّا، ومن المحتمل أن تُصبح موردًا مُطبَّعًا للجميع. ومن ثَم فإن علاقات السلطة غير المتكافئة يمكن أن تفرض قيودًا غير مباشرة على الطرائق المعتادة لاستيعاب النصوص وتمثُّلِها. ولكن هذا يبدأ إدخالنا مرحلة الشرح، وهي قضية الجزء الثاني من هذا الفصل.

(٧) الخلاصة

قبل تلخيص ما قلته في هذا القسم عن التفسير في صورة مجموعة من الأسئلة، أجد لزامًا عليَّ أن أبيِّن بإيجاز التضادَّ بين عملية المشاركة في التفسير (التي انصبَّ تركيزي عليها حتى الآن) وبين عملية إنتاج النصوص، وأن أُشير إلى وجود اختلافات بين المشاركين في الخطاب من حيث مواردهم الذاتية.

تعتبر عملية إنتاج النص في الحقيقة موازيةً لعملية تفسيره، غير أن إجراءات التفسير المرتبطة بالمستويات الأربعة لتفسير النص في الشكل ٦-١ يُعتمد عليها هنا في **إنتاج** أبنية سطحية للملفوظات، ومعاني الملفوظات، ومجموعات ذوات معانٍ مترابطة محليًّا من الملفوظات، ونصوص تتميز بالترابط الشامل في المعنى، بدلًا من تفسيرها. وأما في حالة تفسير السياق فالفروق تختفي؛ إذ يقوم منتجو النصوص ومفسروها بتوليد تفسيرات لسياقات الحال وسياقات التناص الخاصة بالخطاب. كما تتوازى عمليتَا الإنتاج والتفسير من زاوية أخرى لم أُشِر إليها من قبل؛ إذ لا بد أن يفترض منتجو النصوص أن مفسِّريها، أو مَن يحتمل أن يفسروها؛ قادرون على استخدام إجراءات تفسيرية معينة، والعكس صحيح، أي إن على المفسرين أن يفترضوا أن النصوص التي يفسرونها تتمتع بهذه الإجراءات. وكثيرًا ما يصبح هذا بمثابة افتراضات متبادلة، أي افتراض المتحدث أن مَن يُحادثه يحيط بإجراءات التفسير التي يحيط بها المتحدث نفسه.

ولكن هذا لا يتحقق في حالات كثيرة. فقد يختلف المشاركون، كما قلت آنفًا، فيما يتوصلون إليه من تفسيرات لسياق الحال (وسياق التناص أيضًا). ومن ثَم فقد يعتمدون على إجراءات تفسيرية مختلفة على المستويات الأربعة للتفسير النصي في الشكل ٦-١؛ وبذلك تختلف القيم المنسوبة لمعالم نصية معينة باختلاف المفسرين. زِد على ذلك أن تفسيرات السياق، وبالتالي إجراءات التفسير، قد تتغير أثناء التفاعل بالنسبة لأحد المشاركين أو بالنسبة لهم جميعًا. وتؤكد هذه الاعتبارات أهميةَ الحساسية للاختلافات بين المشاركين، وفيما يتعلق بالتفسير من زمن إلى زمن، وعلينا أن نُبديَ الحساسية لإمكانية أخرى، وهي أن مثل ذلك التنوع للمشاركين قد يعني أن المشارك ذا السلطة قد يحاول أن يفرض تفسيرَه الخاص للسياق وإجراءاته التفسيرية على المشاركين الأقل سلطة. ولعلك تذكر مناقشة السلطة المواقفية في الفصل الثالث (قسم **السلطة في الخطاب**).

ولألخص الآن ما قلته عن التفسير في ثلاثة أسئلة يمكن طرحها بشأن أيِّ خطاب، وقد يجد القراء فائدةً في الرجوع إليها عند القيام بتحليلاتهم:

(١) **السياق**: ما التفسير أو التفسيرات التي يقدمها المشاركون لسياق الحال وسياق التناص؟

(٢) **نمط الخطاب أو أنماطه**: على أي نمط أو أنماط للخطاب يعتمد النص؟ (ومن ثَم علامَ يعتمد من قواعد أو نظم أو مبادئ الصوتيات، أو النحو، أو تماسك الجمل، أو المفردات، أو الدلالة أو التداولية، ومن الصور الذهنية والأطر والسيناريوهات)؟

(٣) **الاختلاف والتغير**: هل تختلف الإجابات عن السؤالين الأول والثاني باختلاف المشاركين؟ وهل تتغير في أثناء التفاعل؟

ومرحلة التفسير تقوم بتصحيح أوهام الاستقلال من جانب الذوات في الخطاب، فهي تُفصح عما يعتبر مضمرًا بصفة عامة عند المشاركين، ألَا وهو اعتماد ممارسة الخطاب على افتراضات المنطق السليم في مواردهم الذاتية وفي نمط الخطاب. وأما المهمة التي لا تضطلع بها وحدها فهي شرح علاقات السلطة والهيمنة والأيديولوجيات القائمة في صُلب هذه الافتراضات، والتي تجعل ممارسةَ الخطاب العادية موقعًا للصراع الاجتماعي. وتحقيقًا لهذا نحتاج إلى مرحلة الشرح.

(٨) الشرح

ننتقل من مرحلة التفسير إلى مرحلة الشرح بالإشارة إلى أن الاستفادة من بعض جوانب الموارد الذاتية باعتبارها إجراءات تفسيرية في إنتاج النصوص وتفسيرها تؤدي إلى إعادة إنتاج هذه الجوانب؛ ولعلك تذكر مناقشةَ إعادة الإنتاج في الفصل الثاني (في قسم **جدلية الأبنية والممارسات**). وتعتبر إعادة الإنتاج عند المشاركين عمومًا من الآثار الجانبية غير المقصودة و«غير الواعية»، إن صح هذا التعبير، للإنتاج والتفسير. فإعادة الإنتاج تربط ما بين مرحلتَي التفسير والشرح؛ لأنه ما دامت المرحلة الأولى تتعلق بأسلوب الإفادة من الموارد الذاتية في تحليل الخطاب، فإن الأخيرة تتعلق بتكوين الموارد الذاتية وتغييرها اجتماعيًّا، وهو ما يتضمن — بطبيعة الحال — إعادة إنتاجها في ممارسة الخطاب.

وأما هدف مرحلة الشرح فهو رسم صورة الخطاب باعتباره جزءًا من عملية اجتماعية، وباعتباره ممارسة اجتماعية، وتبيان كيف تتحكم فيه الأبنية الاجتماعية، وما

يمكن لضروب الخطاب أن تؤديَ إليه من آثار تراكمية في هذه الأبنية، بالحفاظ عليها أو تغييرها. وحالات التحكم والتأثير المذكورة تعتمد على «وساطة» الموارد الذاتية، وهكذا فإن الأبنية الاجتماعية تُشكِّل الموارد الذاتية، وهذه بدورها تُشكِّل ضروب الخطاب، وضروب الخطاب تحافظ على الموارد الذاتية أو تُغيرها، وهي التي تقوم بدورها بالحفاظ على الأبنية أو تغييرها. ونظرًا لتوجه هذا الكتاب، فإن الأبنية الاجتماعية التي يركز عليها هي علاقات السلطة، والعمليات والممارسات الاجتماعية التي يركز عليها هي عمليات الصراع الاجتماعي وممارساته. وهكذا فإن الشرح يعني النظر إلى الخطاب باعتباره جزءًا من الصراع الاجتماعي داخل إطار علاقات السلطة.

ولنا أن نتصور أن للشرح بُعدَين، وهو ما يتوقف على تأكيدنا للعملية أو للبناء، أي على عمليات الصراع أو علاقات السلطة. فلنا أن نرى من ناحية معينة أن ضروب الخطاب تمثِّل أجزاءً من الصراعات الاجتماعية، وأن نضعَها في سياقاتها الخاصة بهذه الصراعات (غير الخطابية) وآثار هذه الصراعات في الأبنية. ومن شأن هذا تأكيد الآثار الاجتماعية للخطاب، وتأكيد الإبداع، وتأكيد المستقبل. ونستطيع أن نبيِّن من ناحية معينة أن علاقات السلطة تتحكم في ضروب الخطاب، وهذه العلاقات نفسها ناجمة عن الصراعات (وفي حالتها المثالية المطبَّعة) يُنشئها أصحاب السلطة. ومعنى هذا تأكيد التحديد الاجتماعي للخطاب وتأكيد الماضي، أي تأكيد نتائج صراعات الماضي. وينبغي فحص الآثار الاجتماعية للخطاب وعوامل التحكم الاجتماعي في الخطاب، على ثلاثة مستويات للتنظيم الاجتماعي، وهي المستوى المجتمعي، والمستوى المؤسسي، والمستوى الموقفي. وهذا يوضحه الشكل ٦-٤.

ولنا أن نستعين في العمل بافتراض يقول: إن كلَّ خطاب له عواملُ تتحكم فيه وآثارٌ يُحدثها على المستويات الثلاثة جميعًا، وإن كان المستويان «المجتمعي»، و«المؤسسي» لن يتميزا بوضوح إلا في أنماط الخطاب الأقرب إلى الطابع المؤسسي، ومن ثَم فإن أيَّ خطاب تُشكله علاقات السلطة المؤسسية والمجتمعية، ويُسهم (وإن يكن إسهامًا طفيفًا) في الصراعات الاجتماعية.

فلأحاول إيضاح ما يعنيه هذا الإسهام في الصراعات وما لا يعنيه. إنه لا يعني أن كل خطاب يتجلى فيه التنازع، أي الصراع الاجتماعي، كما رأينا في الفصل الثاني، ولا أن يتخذ بالضرورة شكل الصراع السافر أو التنازع السافر. فمن الجائز أن نجد أن الخطاب الذي يتوصل فيه المشاركون — فيما يبدو — إلى تفسيرات متطابقة (تقريبًا)

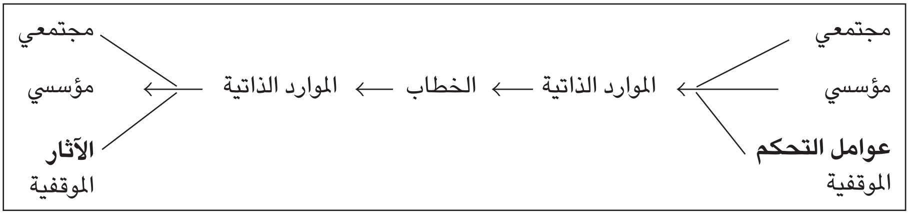

شكل ٦-٤: الشرح.

للموقف، ويستعينون بالموارد الذاتية (الإجراءات التفسيرية) نفسها، وأنماط الخطاب نفسها، ثمرة من ثمار علاقات السلطة، وإسهامًا في الصراع الاجتماعي. ولنضرب لذلك مثلًا من محادثة متناغمة وعادية تمامًا بين زوج وزوجة؛ إذ يؤدي عدم التكافؤ في تقسيم «العمل» في المحادثة بين المرأة والرجل، وهو أمر معتاد تمامًا، إلى أن تتجلَّى في كلامِ كلٍّ منهما العلاقاتُ الاجتماعية الأبوية داخل مؤسسة الأسرة والمجتمع كلِّه، كما يُسهم إسهامًا ضئيلًا، مرجحًا الجانب المحافظ، في الصراعات الدائرة حول موقع المرأة في الأسرة والمجتمع.

وأما من حيث المستويات الثلاثة للتنظيم الاجتماعي في الشكل ٦-٤، فإنني أقول بوجود ثلاث طرائق للنظر إلى الخطاب نفسه، وأن ذلك يتوقف على تركيزنا عليه باعتباره ممارسةً موقفية أو مؤسسية أو مجتمعية. ولا يعني هذا بالضرورة أو في الأحوال العادية أننا ننظر إلى معالم مختلفة في الخطاب على هذه المستويات المختلفة، بل كثيرًا ما تكون أنظارنا موجهةً إلى المعالم نفسها من منظورات مختلفة، كأنما كنَّا نغير الفلاتر [مرشحات الضوء] أمام عدسة آلة التصوير. فلقد لوحظ مثلًا في المحادثات المنزلية المعتادة تمامًا بين المرأة والرجل، أن المرأة أكثر انفعالًا واندماجًا وتفهمًا وتقديرًا لما يقوله الرجل أثناء حديثه (بألفاظ مميزة مثل **الغمغمة أو نعم، لا، حقًّا، أوه**) مما يُبديه الرجل أثناء حديث المرأة. ويمكن اعتبار هذه الظاهرة أو لا، من حيث الموقف، دليلًا على موقف بعض النساء الداعم لأزواجهن في بعض العلاقات المنزلية الخاصة، ولكننا يمكن أن ننظر إليها من الزاوية المؤسسية والمجتمعية بصفتها مَعْلمًا من عدد المعالم التي تبين الميل إلى وضع المرأة في موقف «الممثل الثانوي» على مسرح المحادثة وظفر الرجال بأدوار النجوم.

وأما من حيث الآثار فقد يُعيد الخطاب إنتاج العوامل الاجتماعية التي تتحكم فيه والموارد الذاتية التي ينهل منها دون تغيير يُذكر، وقد يُسهم بدرجات متفاوتة في تغيير هذه وتلك. ونستطيع أن نرى هذه الإمكانيات المتضادة في العلاقات المتضادة بين منتجي النصوص (ومفسِّريها) وبين مواردهم الذاتية. ففي الحالة الأولى يشتبك المنتج في علاقة **معيارية** مع موارده الذاتية، بمعنى أنه يتصرف وفقًا لها بأسلوب مباشر إلى حدٍّ ما. وفي الحالة الأخيرة يتخذ المنتَج علاقة **إبداعية** مع موارده الذاتية بمعنى أنه ينهل منها ويجمع بين عناصرها بأساليب خلاقة، وبهذا يغيرها. وقد تصبح بعض اتجاهات الانتفاع الخلاق بالموارد الذاتية وتطويعها اتجاهات منتظمة، وبقدر هذا الانتظام تحدث تحولات طويلة الأجل في الموارد الذاتية، ومن ثَم في العلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها هذه الموارد.

وبصفة عامة يعتمد اختيار أحد هذين النوعين المتضادَّين من العلاقات بين المشاركين ومواردهم الذاتية على طبيعة الموقف. فالعلاقات المعيارية مع الموارد الذاتية ترتبط بالمواقف التي لا إشكالية فيها للمشاركين، في حين أن العلاقات **الإبداعية** مع الموارد الذاتية تتميز بها المواقف ذوات الإشكاليات. ويعتبر الموقف غير ذي إشكالية إذا كان المشاركون يستطيعون تفسيرَه بيسر وتناغم باعتباره مثالًا لنمط الموقف المألوف، أي إذا كان ما يحدث، ومَن يشمله الحدث، والعلاقات بين مَن يشملهم الحدث، تتسم بالوضوح و«تتفق مع أنماطها المألوفة». وفي مثل هذه الحالات تمثل الموارد الذاتية معايير مناسبة (أنماط الخطاب وإجراءات التفسير) يمكن اتِّباعُها وحسب. وينشأ العكس إن لم تكن الأمور واضحة، وعجزت الموارد الذاتية عن تقديم معايير حاسمة. وهنا لا يتفق نمطُ الموقف العملي مع نمط الموقف المألوف، مما يضطر المشاركين إلى النهل من الموارد المختزنة في «مواردهم الذاتية» بأساليب خلاقة حتى ينجحوا في التصدي للخصائص الإشكالية للموقف. وأمثال هذه المواقف تُشكل لحظات أزمة للمشاركين، وعادة ما تنشأ عندما يصبح الصراع الاجتماعي سافرًا، وعندما تتأزم الموارد الذاتية وعلاقة السلطة من ورائها، وهي من نتائج الصراعات السابقة التي تتسم باستقرار مؤقت. ويقدم الفصل السابع مثالًا موسعًا لموقف أزمة من هذا النوع الإشكالي الإبداعي.

ما أيسر أن يؤديَ النظر في عوامل التحكم في الخطاب وآثاره، خصوصًا على المستويَين المؤسسي والمجتمعي، إلى تحليل تفصيلي من وجهة نظر علم الاجتماع. وليس هذا مستغربًا ما دمنا نبحث الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية. ولكن المرء يواجه عادةً حدودًا عملية تمنعه من المغالاة في اتباع هذا النهج في تحليله النقدي للغة. ولا

توجد قواعد عرفية تحدِّد المدى الذي يجوز للمرء أن يبلغه في تحليل الجوانب المؤسسية والمجتمعية من زاوية علم الاجتماع. وإذا كان المرء ينتوي الشروع في إجراء بحث تفصيلي فربما كان عليه إجراء قدر من التحليل من الزاوية المذكورة، ومن المفيد للباحث الذي تقع اهتماماته الأساسية في مجال اللغة أن يتعاون مع عالم الاجتماع، وأما في الحالات التي لا تتسم بالطموح نفسه فقد تكفي الإحاطة ولو بصفة عامة بالمؤسسة وبالمجتمع من حيث الفئات والعلاقات الاجتماعية لتهيئة الإطار الاجتماعي للخطاب.

ومرحلة الشرح تتعلق بمنظور خاص للموارد الذاتية؛ إذ ينظر إليها على وجه التحديد باعتبارها أيديولوجيات. ومعنى هذا أن الافتراضات الخاصة بالثقافة والعلاقات الاجتماعية والهويات الاجتماعية التي تشتمل عليها الموارد الذاتية يُنظر إليها من زاوية خضوعها لسيطرة علاقات السلطة الخاصة في المجتمع أو المؤسسة ما دامت هذه العلاقات تتحكم فيها، وكذلك من حيث إسهامها في ضروب الصراع الدائرة للحفاظ على علاقات السلطة المذكورة أو تغييرها، أي إن النظرة إليها أيديولوجية.

ولألخص الآن ما سبق أن قيل عن الشرح، في صورة أسئلة ثلاثة يمكن طرحها (مثل الأسئلة الثلاثة الخاصة بالتفسير أعلاه) عن أي خطاب معين يتعرض للفحص.

(١) التحكم الاجتماعي: ما علاقات السلطة على المستويات الموقفية والمؤسسية والمجتمعية التي تساعد على تشكيل الخطاب؟

(٢) الأيديولوجيات: ما عناصر الموارد الذاتية ذات الطابع الأيديولوجي التي يُنهل منها؟

(٣) الآثار: ما موقع هذا الخطاب بالنسبة للصراعات على المستويات الموقفية والمؤسسية والمجتمعية؟ هل هذه الصراعات سافرة أم خفية؟ هل الخطاب معياري فيما يتعلق بالموارد الذاتية أم إبداعي؟ هل يُسهم في الحفاظ على علاقات السلطة القائمة أم في تغييرها؟

الخاتمة: موقع المحلل

هذا ختام تقديم الإجراءات التي تتكون من ثلاث مراحل، والتي استغرق عرضها الفصلين السابقين، ويقتضي اختتامها النظر في موقع المحلل في مرحلتَي التفسير والشرح، ابتداءً بالأولى. كيف يستطيع المحلل الاطلاع على عمليتَي إنتاج الخطاب وتفسيره؟ إن هاتين

العمليتَين تحدثان في أذهان الناس، ويتعذر على المرء إذن أن يراقبهما مراقبته للعمليات الجارية في العالم المادي. والمدخل الوحيد المتاح للمحلل يتمثل في قدرته شخصيًّا على المشاركة في العمليات الخطابية التي يفحصها. ونقول بعبارة أخرى إن على المحلل أن يرتكن إلى موارده الذاتية (الإجراءات التفسيرية) حتى يشرح كيف يرتكن المفسرون إلى مواردهم الذاتية. أي إن تحليل العمليات الخطابية مهمة موكلة إلى شخص ينتمي إلى «داخل الحلقة» [أي حلقة محللي النصوص ومفسِّريها] ومن ثَم فهو «عضو» فيها؛ ولذلك أطلقت على الموارد التي ينهل منها المفسر والمحلل مصطلح «موارد الأعضاء». [وبسبب غرابة التصور الذي يقوم عليه المصطلح، أي وجود ما يجعل المحلل عضوًا في «حلقة»، أو مجموعة أو فئة تقتصر عضويتُها عليه وعلى المفسر، وأيضًا بسبب عدم تقبُّل الباحثين والكُتَّاب له منذ أن قدَّمه المؤلف عام ١٩٨٩م، حرصت على أن أقرنه بمعناه الحقيقي في البداية أي «الموارد الذاتية»، ثم الاكتفاء بهذا الأخير بعد ذلك].

ولكن إذا كان المحللون يستندون إلى مواردهم الذاتية حتى يشرحوا كيف تعمل الموارد الذاتية للمشاركين في الخطاب، فمن المهم أن يُبديَ المحللون حساسيةً لنوع الموارد التي يعتمدون عليها في التحليل. ويقتصر الاختلاف الذي يميز المحلل عن المشاركين في هذه المرحلة من مراحل الإجراءات على الوعي الذاتي وحده في الحقيقة. فالمحلل يقوم بما يقوم به المفسر المشارك نفسه، ولكن اهتمام المحلل ينصبُّ — على عكس حال المفسر — على **شرح** ما يفعله. زِد على ذلك أن ممارس التحليل النقدي يرمي إلى إزالة هذا الاختلاف نفسه، أي إن عليه اكتسابَ الوعي الذاتي بشأن جذور الخطاب في الافتراضات القائمة على المنطق السليم في الموارد الذاتية. ارجع إلى الفصل التاسع حيث المزيد من التفاصيل.

وتمييز موقع المحلل في مرحلة الشرح أيسر من تمييز موقع المشارك؛ لأن «الموارد» التي يستند إليها المحلل هنا مستمدة من نظرية اجتماعية، ولعلك تذكر أنني وضعت الخطوط العريضة للعناصر الأساسية لمواردي في هذا الصدد في الفصل الثاني. ولكن الوعي الذاتي يتمتع بالأهمية نفسها إذا كان المرء يريد أن يتجنب الارتكان إلى افتراضات عن المجتمع دون الاستناد إلى نظرية معينة، أو كان يتصور أن الشرح يمكن أن يتمتع بالاستقلال عن النظرية أو أن يكون محايدًا نظريًّا. ولا شك أن المفسرين يتمتعون بدرجات متفاوتة بنظرات عقلانية خاصة عن ممارسة الخطاب، تتمثل في افتراضاتهم عن المجتمع، ولكن هذه النظرات العقلانية لا ينبغي أن تُقبل دون تمحيص. وأقول

من جديد إن الغاية التي يرمي إليها ممارسُ التحليل النقدي تتمثل في سد الفجوة بين المحلل والمشارك من خلال التنمية الواسعة الانتشار للفهم العقلاني للمجتمع والنظريات الاجتماعية. انظر الفصل التاسع.

المراجع

فيما يتعلق بالتمييز بين الوصف والتفسيرات والشرح انظر: فيركلف (١٩٨٥م)، وكاندلين (١٩٨٦م)؛ وعن التفسير انظر: جيمسون (١٩٨١م)، وج. ب. طومسون (١٩٨٤م) ليسيركيل (١٩٩٩م)؛ وعن إجراءات التفسير انظر شيكوريل (١٩٧٣م). وتعتبر دراسات ليفنسون (١٩٨٣م)، وتوماس (١٩٩٥م)، وفيرسويرين (١٩٩٩م) مقدمات للتداولية، وهي تعالج أفعال الكلام، والإضمار implication وimplicature والافتراضات المسبقة. انظر أيضًا: سيرل (١٩٦٩م) بشأن أفعال الكلام، وتعتبر دراسة شانك وإيبلسون (١٩٧٧م) دراسة كلاسيكية عن الصور الذهنية وما يتصل بها من أفكار. ويتوافر كمٌّ هائل من الدراسات من منظور علم اللغة الاجتماعي عن تحليل سياق الحالة. ودراسة داونز (١٩٨٤م) مقدمة لعلم اللغة الاجتماعي؛ وانظر أيضًا كوبلاند، وديافورسكي (١٩٩٩م)، وهايمز (١٩٦٢م). وأما كتاب هاليداي وحسن (١٩٨٥م) فهو مكتوب من وجهة نظر اللغويات المنهجية. وبخصوص اعتماد التفسير اعتمادًا جذريًّا على سياق الحال انظر جارود (١٩٨٦م). وتتضمن دراسة جيدينز (١٩٩١م) وصفًا عامًّا من وجهة نظر علم الاجتماع للمشكلات المتعلقة بموقع المحلل في التحليل الاجتماعي. والمثال الذي ضربته لاستخدام أفعال الكلام في خطاب قاعة الدرس عاليه مقتطفٌ من كتاب سينكلير وكولتارد (١٩٨٥م).

الفصل السابع

الإبداع والصراع في الخطاب: خطاب المذهب الثاتشري

من أهداف هذا الفصل سدُّ ما يُشبه الفجوة التي تركتها عند مناقشة الإجراءات في الفصلين الخامس والسادس؛ إذ قلت كلمات قليلة نسبيًّا عن عمليات إنتاج النصوص. وللفصل هدف آخر وثيق الصلة بهذا الهدف، وهو بلورة مفهوم الذات في الخطاب، الذي قدمته في الفصلين الثاني والرابع؛ إذ إنَّ عرضي لمفهوم الذات فيهما يقول إنه يتسم بخصيصتَين متضادَّتَين فيما يبدو، الأولى هي أنه يخضع لسيطرة المجتمع، والثانية أن الذات قادرة على الإبداع الفردي، بمعنى أن الذات مرغمة على السلوك في الخطاب سلوكًا تُمليه مواقع الذوات التي سبق تشكيلها، وأنها مع ذلك قادرة على السلوك الإبداعي الذي يغير من أعراف الخطاب. وسوف أسوق الحجة على أن السيطرة الاجتماعية والإبداع الفردي لا يتسمان بالتضاد الذي يبدوان عليه في الظاهر.

وللفصل هدف ثالث وهو إتاحة الفرصة لنا لتطبيق الإجراءات التي قدَّمتُها في الفصلين الخامس والسادس على مثال مطوَّل. وسوف تستغرق معظم صفحات هذا الفصل دراسة حالة خاصة بخطاب المذهب الثاتشري، أي بالخطاب السياسي الذي اقترن بما يسمى الاتجاه الثاتشري في المذهب المحافظ البريطاني. وسوف نعمل على تحليل مقتطف من مقابلة إذاعية مديدة مع السيدة ثاتشر نفسها. وسوف يدور هذا القسم من هذا الفصل حول سلسلة من الأسئلة عن المقابلة. وعلى غرار الفصول السابقة، أرجو أن يعالج القراء بأنفسهم هذه الأسئلة قبل قراءة إجاباتي المقترحة.

(١) إنتاج النصوص

فلننظر أولًا وقبل كل شيء إلى الصلات التي تربط ما بين إنتاج النص، وبين السيطرة الاجتماعية، وبين إبداع الذات. وأريد التركيز في هذا القسم على أحد الدوافع الذي قد لا يكون بالضرورة أو حتى في الأحوال العادية صادرًا عن وعي الذين يُنتجون النصوص، أي محاولة حل مشكلات من شتى الأنواع في علاقتهم بالعالم وبغيرهم من الناس. ولنا أن نصنف أمثال هذه المشكلات بأسلوب التمييز — الذي غدا مألوفًا للقارئ — بين المضمون، والعلاقات والذوات. وقد يصبح موقع المنتج إشكالية في أي جانب من هذه الجوانب.

أما إشكالية موقف المنتج فيما يتصل **بالمضمون** فتنشأ عندما ينشأ تفاوت بين الصور التي تمثِّل العالم وتقوم على المنطق السليم (الأيديولوجي) عند المنتج وبين العالم نفسه. وقد يحدث هذا بسبب تغيرات معينة في العالم على سبيل المثال، أو لأن الصور التمثيلية في ذهن المنتج قد اصطدمت بصور تمثيلية لا تتفق معها. ومن الحالات المألوفة المنتمية إلى النوع الأول حالة الصحيفة التي تحاول مثلًا أن تتعامل مع حدث يتناقض فيما يبدو مع أسلوبها المعتاد في تصوير ذلك «الجزء» من العالم، ولنَقُل: إن صحيفةً تؤيد الشرطة بانتظام، وفي السراء والضراء، وجدت أن عليها أن تتعامل مع الإصابات الخطيرة التي تعرَّض لها أفراد «الجمهور» على نطاق واسع أثناء فض الشرطة لصفِّ العمال الذين يمنعون غيرهم من دخول المصنع أثناء الإضراب عن العمل.

وقد تنشأ إشكالية من حيث **العلاقات** في موقف المنتج، بمعنى العلاقات الاجتماعية بين منتج النص ومفسِّره أو مفسِّريه (المخاطب أو الجمهور). وقد نجد مثالًا عليه في أيِّ تفاعل في أيِّ نمط من شتى أنماط سياقات الحال، إذا كان المنتج والمخاطب ينتميان إلى جنسين مختلفين. والتفاعل الذي يختلف فيه الجنسان يُثير إشكاليات على نطاق واسع هذه الأيام بسبب ازدياد الخلاف حول المواقع الاجتماعية النسبية للمرأة والرجل.

وأما إشكالية موقع المنتج من حيث **الذوات** فقد تتعلق بموقع الذات أو بالهوية الاجتماعية للمنتج، أو بموقع الذات أو الهوية الاجتماعية للمفسر أو المفسرين. ويمكن ضرب الأمثلة على النوع الأول من مجال التعليم حيثما نشأ الشك في موقع الذات الخاص «بالمعلم» على وجه الدقة، أي على سبيل المثال عندما يقوم التلاميذ أو الطلاب بتضييق الفجوة بينهم وبين المعلم، إما باكتساب منزلة الكبار أو باكتساب معارف أو مؤهلات تعادل ما يتمتع به المعلم منها. وهذه الحالة الأخيرة تتعلق تحديدًا بالمواقف

التي يمثِّل فيها موقفُ المفسر مشكلةً لمنتج النص. وقد يحدث هذا مثلًا للسياسي الذي يحاول الحفاظ على المشاركة في الأيديولوجيا أو الولاء، أو إيجاد هذه المشاركة، بين أفراد الجمهور (الذين يمثلون قطاعات شتى من السكان). ودراسة الحالة الواردة في مكان لاحق في هذا الفصل تُقدم لنا مثالًا على ذلك.

وليست هذه الأنماط الثلاثة من المشكلات الخاصة بموقع المنتج ذات طبيعة خطابية محضة، ولكنني أعرضها بأسلوب يرمي إلى الكشف عن جوانبها الخطابية. ومن الممكن النظر إلى هذه الأبعاد الخطابية لمشكلات المنتجين باعتبارها من ثمار زعزعة أعراف الخطاب، أو إذا استعملت المصطلح الذي قدمته في الفصل الثاني، باعتبارها نتيجة لهدم نظم الخطاب، بمعنى أن العلاقة المستقرة نسبيًّا بين أنماط الخطاب في نظام من نظم الخطاب تتعرض للتقويض. وأقول بعبارة أخرى: إن منتجي النصوص يصادفون مشكلات؛ لأن أساليب العمل المألوفة لم تَعُد متاحةً لهم مباشرة. والواقع أن هدم نظم الخطاب له أسباب اجتماعية، على نحو ما سوف نرى أدناه.

وإذا كانت المشاكل نتيجة للهدم، فإن حلَّها يقتضي قدرًا من إعادة البناء، أي يتطلب أن تكون الاستراتيجية الخاصة بحل إشكالية موقع المرء استراتيجية خلاقة، وعادة تنظيم أنماط الخطاب المألوفة في مجموعات جديدة باعتبار ذلك وسيلة لإيجاد طرائق جديدة للعمل حتى تحلَّ محلَّ الطرائق القديمة التي أصبحت إشكالية. وقد نجد أدلةً على إعادة البناء في المعالم الشكلية لنص من النصوص؛ فالمعالم الشكلية تعتبر آثارًا لعملية الإنتاج، وإذا كانت هذه العملية تقوم على الجمع بين أنماط منوعة للخطاب، فلنا أن نتوقع التنوع في الآثار المذكورة. ولنا أن نعبر عن ذلك بما جاء في الفصل الخامس قائلين: إن المعالم الشكلية ذات قيم خبراتية وعلائقية وتعبيرية، ومن ثَم فإننا نجد الدليل على إعادة البناء الخلاقة إذا كانت المعالم الشكلية تتضمن تضاربًا في بُعد من أبعاد القيمة المشار إليها، أو في أكثر من بُعد واحد.

وأحيانًا ما نجد أن آثار أنماط الخطاب المختلفة التي نهل منها النصُّ واضحةٌ ويسهل الفصل بينها نسبيًّا في النص. ولكن على منتجي النصوص إذا أرادوا النجاح في حل المشكلات من طريق إعادة البناء أن يجعلوا نصوصهم تبدو «متلاحمة»، بمعنى أن آثار أنماط النصوص المختلفة فيها لا يسهل الفصل بينها، وأن يحققوا تناغم القيم فيما بينها. ومن المحتمل أن يحتاج هذا إلى مرور فترة زمنية معينة، فالنصوص التي تتولَّد من إعادة بناء معينة لأنماط الخطاب قد يزداد تلاحمها باطراد، ثم يتحقق أخيرًا عند

اكتساب التركيبة الجديدة لأنماط الخطاب الصبغة الطبيعية. وهكذا فإن حالات إعادة البناء التي ينجح فيها منتجو النصوص في ضروب معينة من الخطاب استجابة لخبرتهم بإشكاليات معينة تصبح إعادة بناء لنظام الخطاب. وقد يؤدي ذلك إلى أن يتحول ما كان في بدايته تركيبة جديدة من أنماط الخطاب إلى نمط خطاب مستقل. وينطبق هذا على حالة الإعلانات؛ إذ إنها تستعير في البداية معلمًا من معالم التفاعل المباشر (وجهًا لوجه) مثل الشكل المباشر للتخاطب باستعمال الضمير «**أنت**»، ولكن هذا الاستعمال اكتسب الصفة الطبيعية الآن إلى الحد الذي أصبح معه ما كان يمزج بين نمطين من أنماط الخطاب، أي «العام» و«الخاص»، نمط خطاب مستقل في رأي البعض. انظر الفصل الثامن للمزيد من مناقشة الإعلان.

كان تركيزي إلى الآن منصبًّا على ما يواجهه المنتج النص من مشكلات وعلى محاولات حلها. وكان هذا ينتمي إلى مجال التفسير ويتعلق بالإجراءات ولكن التفسير يحتاج إلى استكماله بمرحلة الشرح، فإذا كان هدم نظم الخطاب وإعادة بنائها يؤثران في الأفراد ويتطلبان الإبداع الفردي، فإن عوامل التحكم فيهما وآثارهما تقع خارج الفرد، أي في الصراعات بين الفئات الاجتماعية. فمن الممكن تفسير ما يصادفه المرء من هذه المشكلات الفردية تفسيرًا اجتماعيًّا يقول إنها مؤشرات على هدم نظم الخطاب التي تنشأ في أثناء الصراعات الاجتماعية، ولك أن ترجع إلى الفصل الثالث الذي يناقش الخطاب باعتباره **غاية** للصراع الاجتماعي و**موقعًا** له، وتفسير ما يقوم به المرء من محاولات فردية لحل المشكلات تفسيرًا يبين أنها خطوات تتخذها الصراعات الاجتماعية للوصول إلى هدم نظم الخطاب.

إذن ما شأن العلاقة التي بدأنا بها هذا القسم بين إنتاج النصوص، وبين الذات باعتبارها تجمع بين الخضوع للسيطرة الاجتماعية وبين الطاقة الخلاقة؟ لقد دأبت على لفت الأنظار هنا إلى **الطبيعة الاجتماعية للطاقة الإبداعية الفردية**؛ إذ إن الطاقة الإبداعية للفرد تخضع لسيطرة المجتمع، بمعنى أن الطاقة الإبداعية تزدهر في ظروف اجتماعية خاصة، أي عندما تؤدي الصراعات الاجتماعية باستمرار إلى هدم نظم الخطاب؛ كما أن الطاقة الإبداعية للذات طاقة تشكيل اجتماعية، بمعنى أن الأفعال الخلاقة الفردية تؤدي تراكميًّا إلى إعادة بناء نظم الخطاب. وهكذا فإن الجانب الاجتماعي والجانب الفردي — ما هو خاضع للتحكم وما هو خلاق — غير متضادَّين ولا يمثلان مفارقة، بل إنهما وجهان لعملية جدلية من التثبيت والتحويل.

(٢) دراسة حالة

النص الذي سوف نفحصه مقتطف طويل من مقابلة إذاعية أطول كثيرًا بين مارجريت ثاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية، والمذيع مايكل تشارلتون، وكانت قد أُذيعت في البرنامج الثالث لهيئة الإذاعة البريطانية يوم ١٧ ديسمبر ١٩٨٥م، ونرمز للأولى بالحرف ث (ثاء) وللثاني بالحرف ش (شين).

ش:

كنت يا رئيسةَ الوزراء في جامعة أوكسفورد في الأربعينيات من القرن العشرين وكُتِب لبريطانيا بعد الحرب أن تبدأ عهدًا من الازدهار النسبي، لم تشهد مثيلًا له من قبل، وأما اليوم فيبلغ عددُ العاطلين ثلاثة ملايين وربع والواقع مم **[غمغمة]** أن الأداء الاقتصادي لبريطانيا، وفق أحد القياسات قد هبط إلى مرتبة الاقتصاد الإيطالي. والآن. هل تستطيعين أن تتصوري أنك عدت اليوم إلى الجامعة، وما لا بد أن تبدوَ عليه الفرصُ المتاحة لبريطانيا والآفاق المتاحة للجميع اليوم.

ث:

هذان عالمان مختلفان اختلافًا شديدًا أي ما تتحدث عنه لأن أول شيء راعني بقوة وأنت تتحدث الآن عن تلك الأيام أننا نتمتع اليوم بمستوًى معيشيٍّ لم نكن نحلم به آنذاك وأستطيع أن أذكر ما قاله راب بطلر عندما عدنا [أي حزب المحافظين] إلى الحكم في عام ١٩٥١-١٩٥٢م؛ إذ قال إننا إذا سلكنا السلوك الصحيح فإن المستوى المعيشي سوف يتضاعف في غضون خمس وعشرين سنة أي سوف يبلغ ضعف ما كان عليه آنئذٍ مم **[غمغمة]** وكان على حقٍّ تقريبًا وذلك رائع؛ لأنه كان أمرًا لم يخطر على بالنا قط والآن لا أعتقد أن للمرء أن يفكر تفكيرًا ماديًّا كاملًا بالضرورة فالحق أنني أعتقد أنه من الخطأ أن يكون تفكيرنا ماديًّا وذلك في الحقيقة لأن نوع البلد الذي تريده تخلقه قوة شعبه، وأعتقد أننا نعود الآن إلى رؤيتي لبريطانيا عندما كنتُ في شبابي وكنتُ

درجتُ دائمًا على اعتناق هذه الفكرة، أسمع أن بريطانيا بلد يتمتع أبناؤه بالاستقلال في التفكير، كما يتمتعون بالاستقلال في العمل، والاستناد إلى المبادرة الشخصية وهم لا ينتظرون أن يأمرهم أحد ولا يحبون أن يسوقهم أحدٌ فهم يعتمدون على أنفسهم ومن قبل كل ذلك ومن بعده فهم مسئولون عن أُسَرهم وشيء آخر مم **[غمغمة]** كان نوعًا من [غمغمة] وأظن أن باري هو الذي قال: افعل ما تحب أن يفعله الـ **[غمغمة]** افعل للآخرين ما تحب أن يفعلوه لك وهكذا فأنت تفعل شيئًا للمجتمع والآن أعتقد أنك إذا كنت تنظر إلى بلد آخر فسوف تقول: إن ما يجعل البلدَ قويًّا فإنه شعبه هل يُحسنون إدارة صناعاتهم هل علاقاتهم الإنسانية جيدة مم **[غمغمة]** هل يحترمون القانون والنظام؟ وهل أُسَرهم قوية وكل هذه الأشياء؟

ش:

وتعرف أن الأمر يتجاوز الاقتصاد كثيرًا ولكنك تعرفين الناس لا تزال الناس لا يزالون يسألون أين تذهب الآن الجنرال ديجول كانت له رؤية لفرنسا مم **[غمغمة]** فكرة معينة عن فرنسا كما كان يقول مم لقد حاربتِ ثلاث معارك كبرى. في هذا البلد حرب جزر فوكلاند مم والمعركة ضد عمال المناجم ورجال الحكم المحلي وضد الإنفاق العام والناس في اعتقادي يودون أن يسمعوا رأيك في هذه الرؤية التي لديك لبريطانيا ولا بد أنها قوية فما تستلهمين في عملك.

ث:

يخيل إليَّ أنه ربما تكون أفضل إجابة أُجيبها أن أقول كيف أرى ما على الحكومة أن تفعله وإذا كانت الحكومة تؤمن حقيقةً بالشعب ما ينبغي

للشعب أن يفعل أعتقد أن الحكومة يجب أن تكون بالغة القوة حتى تتمكن من القيام بما لا يستطيع القيام به إلا الحكومة عليها أن تقوى على الدفاع؛ لأن بريطانيا التي أراها تدافع دائمًا عن حريتها وهي دائمًا حليفًا يعتمد عليه وهكذا لا بد أن تكون قويًّا أمام شعبك ولا بد للبلدان الأخرى أن تعرف أنك ملتزم بكلمتك ثم ننتقل إلى الأمن الداخلي وأقول فعلًا إنك **لا بد** أن تُبديَ القوة بالنسبة للقانون والنظام، وأن تفعل فقط ما لا يستطيع أن يفعله إلا الحكومات ولكن هناك ما ينتمي بعضه للحكومة وبعضه للشعب لأنك **لا تستطيع** الحفاظ على القانون والنظام إلا إن كنت تعتمد على شراكة الشعب وإذن لا بد أن تكون قويًّا وتُعلي من قيمة العملة ولا يستطيع ذلك إلا الحكومات بالسياسة المالية السليمة، وإذن لا بد أن تخلق الإطار اللازم لنظام تعليمي جيد والضمان الاجتماعي وفي هذه المرحلة لا بد أن تقول الأمر في أيدي الشعب فالناس مبتكرون خلاقون وهكذا فأنت تتوقع من **الشعب** أن يخلق صناعات مزدهرة وخدمات مزدهرة نعم أن تتوقع من الناس من كل واحد ومن الجميع مهما تكن خلفيتهم أن تُتاح لهم الفرصة للصعود إلى أي مستوى يمكن أن ترفعهم قدراتهم إليه، نعم فأنت تتوقع من الناس بشتى ألوان خلفياتهم ومهما يكن تقريبًا مستوى دخولهم أن يستطيعوا أي أن تُتاح لهم فرصة امتلاك العقارات وهذا ذو أهمية بالغة.

أعني امتلاك عقار فامتلاك المنزل يمنحك بعض الاستقلال ويجعلك تساهم في المستقبل ما دام يشغلك أمرُ أطفالك.

ش: ولكن هل لك أن ... تلخِّصي هذه الرؤية.

ث:

( ) ذكرت رؤيتي فأرجو أن تدعني أواصل الحديث فقط، وإذن فليس هذا كافيًا إذا كنت مهتمًّا بالمستقبل، نعم من المحتمل أن تدخر وربما كنت في حاجة إلى قدر ضئيل من الدخل المستقل

الخاص بك وهكذا فأنت تفكر باستمرار في المستقبل وإذن فإنها إلى حدٍّ كبير صورة بريطانيا التي يتمتع فيها الشعب بالاستقلال عن الحكومة، وإن كان الشعب يعي بأن على الحكومة أن تكون قوية، وأن تفعل ما لا يستطيع أن يفعله إلا الحكومات.

ش:

ولكنك تستطيعين تلخيصها في عبارة أو عبارتين، فالهدف تحقيق ماذا أو استعادة بريطانيا لماذا ما دام من الواضح أنها تخاطر بالكثير والانتصار في مكان مثل جزر فوكلاند ذو أهمية في فلسفتك لبريطانيا توازي أهميته لبريطانيا بالنسبة.

ث:

أعتقد بالنسبة لاستعادة السياسة المالية السليمة وتخفيض عرض النقود في بنك إنجلترا.

ث:

ولكن ذلك بيَّن بطبيعة الحال أننا يُعتمد علينا في الدفاع عن الحرية وعندما يكون جزء من بريطانيا فنحن قد تعرض للغزو ذهبنا لأننا كنا نؤمن بالدفاع عن الحرية وأمكن الاعتماد علينا، وأعتقد أنني إذا استطعت تلخيص ذلك في عبارة وأتصور أن هذا من أصعب ما يمكن قلت في الواقع إنه إعادة أفضل ما في الشخصية البريطانية إلى امتيازه السابق.

ش:

ولكن هذا كان يعني شيئًا يسمى المذهب الثاتشري فهل هذا وصفٌ يمكن قبوله باعتباره يختلف اختلافًا كاملًا عن المذهب المحافظ التقليدي في هذا البلد.

ث: لا بل إنه المذهب المحافظ التقليدي.

ش: ولكنه راديكالي وشعبي ومن ثَم فليس محافظًا.
ث:

إنه راديكالي، لأننا في الوقت الذي تسلمت فيه السلطة كنَّا نحتاج إلى أن (٩٠)
نكون راديكاليِّين وهو شعبي لا أقبل اعتباره شعبيًّا، بل أقول إن الكثير
مما قلته مسَّ وترًا في قلوب الأشخاص العاديِّين لماذا السبب يرجع إلى
أنهم بريطانيون، ولأن من طبعهم الاستقلال **فعلًا** ولأنهم لا يقبلون
قطعًا أن يتلاعب بهم أحد وذلك لأننا فعلًا على استعداد لتحمل
المسئولية ولأنهم يتوقعون فعلًا الولاء (٩٥)
لأصدقائهم وحلفائهم الموالين لهم وهو ما تسميه بالمذهب الشعبي.
أقول إنه مسَّ وترًا في قلوب أشخاص أعرفهم؛ لأنه مسَّ وترًا في قلبي
أنا منذ سنوات كثيرة كثيرة.

النص ٧–١ المصدر: مقابلة شخصية بين مارجريت ثاتشر ومايكل تشارلتون، راديو هيئة الإذاعة البريطانية، البرنامج الثالث، ١٧ ديسمبر ١٩٨٥م

(٣) دراسة الحالة: التحليل

على نحو ما بيَّنت في بداية هذا الفصل، سيعتمد تنظيم هذا القسم على سلسلة من الأسئلة، وأوصي القراء بتحليل هذه الأسئلة بأنفسهم قبل الاطلاع على إجاباتي المقترحة. وتتعلق الأسئلة الأربعة الأولى بمرحلة الوصف في الإجراءات المشار إليها آنفًا. وقد اقتضى ما يركز عليه هذا الفصل أن تتعلق هذه الأسئلة خصوصًا بالمعالم النصية التي تعتبر آثارًا لعملية إنتاج النص. فأما بالنسبة للأسئلة من ١–٣ فإن هذه آثار لإعادة بناء أنماط الخطاب فيما يتصل بالعلاقات بين مَن تُجرى المقابلة معه (السيدة ثاتشر) والجمهور (السؤال الأول) وبموقع الذات الخاص بزعيمة سياسية (السؤال الثاني) ومواقع الذوات للمخاطبين في جمهور الإذاعة (السؤال الثالث). ولم أخصص سؤالًا للمضمون، أو الصور التي تمثل العالم؛ لأنها أقل أهمية من العلاقات والذوات في هذه الحالة. ويتعلق السؤال الرابع بآثار الصراع في النص، ويتعلق السؤال السادس بمرحلة الشرح.

(٤) «المذهب الثاتشري»

أودُّ قبل أن نبدأ التعرض للأسئلة أن أحدد بإيجازٍ سياقَ المقتطف وموضوع دراسة الحالة وهو خطاب المذهب الثاتشري؛ وذلك برسم الخطوط العريضة للسياق السياسي للمذهب الثاتشري. ومعنى هذا أنني أستبق مرحلة الشرح في الإجراءات، ومن ثَم أستبق الإجابة عن السؤال السادس. ولكن، كما قلت في الفصل الخامس، لا يوجد مبرر لتطبيق الإجراءات على نظام معين دون غيره، بل كثيرًا ما يكون من المفيد أن نعود إلى مرحلة سبق للمرء تطبيقها على ضوء ما يظهر من التطبيق على المراحل الأخرى. ومفهوم المذهب الثاتشري الذي سوف أُقدمه يدين بمعظم جوانبه للتحليل السياسي المرتبط بمجلة الحزب الشيوعي **الماركسية اليوم**.

إن بريطانيا تُعاني منذ عقود من تدهور نسبي، باعتبارها أمة صناعية، وقوة عالمية. وقد عجزت الحكومات المتوالية للمحافظين والعمال عن إيقاف هذا التدهور أو تحويله إلى تقدم، على الرغم من بعض النجاحات المؤقتة. ومنذ بداية الكساد الرأسمالي العالمي في بداية السبعينيات والتدهور يتعمق، كما تعرضت بريطانيا لأزمة مطولة، لم تقتصر على الاقتصاد، بل إنها أزمة اجتماعية عامة تتجلى في مظاهر كثيرة، من بينها تكثيف الكفاح العمالي، وتدهور أحوال المدن، ونشوء أزمات في خدمات الرعاية الاجتماعية، وانطلاق العنصرية، والأزمة المنتشرة على نطاق واسع في العلاقات بين النساء والرجال وهلمَّ جرًّا. ولم تنجح حكومتا المحافظين (١٩٧٠–١٩٧٤م) والعمال (١٩٧٤–١٩٧٩م) في حلِّ هذه الأزمة في السبعينيات وانتهت كلٌّ منها بالتشتت الذي يمثله إضرابُ عمال مناجم الفحم وخفض أيام العمل الأسبوعي إلى ثلاثة، في عهد إدوارد هيث، وما يسمَّى «شتاء الأحزان» في عهد جيمز كالاهان.

ويعتبر المذهب الثاتشري رد فعل جذري يميني على المشكلات العميقة وحالات الإخفاق السياسي. وهو جذري أو راديكالي بمعنى أنه خرج على توافق الآراء الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونعني به التسوية السياسية التي كان الحزبان السياسيان الرئيسيان يحترمانها حتى ذلك الحين، والتي كانت عناصرها الرئيسية تتمثل في الالتزام بالقضاء التام على البطالة وتقديم الرعاية الاجتماعية. ومن ثَم فقد كانت ترفض المذهب المحافظ التالي للحرب، وخصوصًا المذهب المحافظ الذي ارتبط باسم إدوارد هيث، رفضًا حاسمًا مثل رفضها للاتجاه العمالي الديموقراطي الاشتراكي. أي إنها حاولت تحويل ألوان الطيف السياسي وحدود العمل السياسي المقبول بصورة قاطعة إلى اليمين.

وكان تحقيق ذلك يتطلب منها لا أن تضع سياسات جديدة وحسب، بل أن تحاول أيضًا إعادةَ بناء الخريطة السياسية، وإعادة تكوين قاعدتها السياسية الخاصة. ويوصف المذهب الثاتشري بأنه «شعبي سلطوي»، وهو الوصف الذي يحاول التصوير الصادق للمزيج الجديد من العناصر السياسية التي حاول الجمع بينها، وأول هذه العناصر الالتزام («السلطوي») بتقوية الدولة من جوانب معينة (الدفاع، و«القانون والنظام»، والتحكم في عرض النقود، والسيطرة على النقابات ... إلخ) حتى يتسنَّى الاستمرار للنزعة المحافظة التقليدية. والعنصر الثاني الذي نشأ من الليبرالية الجديدة، يتركز حول الالتزام «بحرية السوق» التي لا يعوقها «تدخُّل» الدولة، ويقتضي تراجع الدولة من جوانب أخرى، وخصوصًا مشاركة الدولة مشاركة مباشرة في الاقتصاد من خلال الصناعات المؤممة. والعنصر الثالث هو «المذهب الشعبي»، ويعني الاتجاه إلى مخاطبة «الناس العاديين» مباشرة، وهو الاتجاه الذي يبني في الواقع صورةً «للشعب» بصفته كيانًا سياسيًّا قوميًّا، مضادًّا «لتدخل الدولة»، وللنقابات، مناصرًا للأسرة، وللملكية الخاصة، وامتلاك الأسهم وهلمَّ جرًّا.

وهذا الترابط الجديد بين العناصر السياسية ناشئ إلى حدٍّ ما من ضروب إعادة البناء في الخطاب الثاتشري. ففي غمار صراع الثاتشريين مع خصومهم السياسيِّين داخل حزبهم وخارجه؛ إذ هم يُثيرون الإشكاليات في الخطاب السياسي لخصومهم ويهدمونه، محاولين فرض بنائهم الخاص له. وأفضل ما يمثل هذه الجهود في النص الذي نعرض له إنشاء موقع للذات باسم «الشعب» (وخصوصًا جانبه الذي يمثل جمهور المستمعين للإذاعة) باعتباره ذاتًا سياسية (السؤال الثالث). ويمثله إلى حدٍّ ما أيضًا تكوين العلاقات بين السيدة ثاتشر وبين جمهورها، وبصفة أعم بين الزعيم السياسي وبين «الشعب»، وإن كان هدم العلاقات الأولى (البعيدة والسلطوية) يمثل مشكلة حاول الزعماء المتتابعون التصدي لها.

كما يواجه الثاتشريون مشكلةَ ترابط لم يتسببوا فيها، ألا وهي كيف يمكنهم أن يُنشئوا موقعًا للذات خاصًّا بزعيمة سياسية في سياق اجتماعي يتسم بالتمييز الراسخ بين الجنسين (السؤال الثاني). والمحاولات الخاصة التي تبذلها السيدة ثاتشر واضحة إلى حدٍّ ما أيضًا في النص، وإن كانت تتطلب الإحالة إلى معالم غير ممثلة، مثل نبرات صوتها ومظهرها. كما تتمثل الطبيعة الراديكالية للمذهب الثاتشري أيضًا، في جانب منها، في

الأسلوب السياسي «العدواني» نسبيًّا الذي لا يحجم عن مهاجمة الخصوم السياسيِّين، وهو ما يتجلَّى — ولو إلى حدٍّ بالغ الضآلة وحسب — في الإحالة أثناء إقامة الحجة إلى السياق المتناص للنص (السؤال الرابع).

(٥) العلاقات السيدة ثاتشر و«الشعب»

عادةً ما تمثِّل المقابلة الشخصية تفاعلًا مباشرًا (وجهًا لوجه) بين شخصين، بحيث يتناوبان دورَ السائل والمجيب (وفقًا لما يحدده الأول) بحيث يتبادلان دورَي المتحدث والمخاطب. ومع ذلك فعندما تُجرى هذه المقابلة الشخصية في الإذاعة أو في التليفزيون، فإن هذه العلاقة تتعقد، بسبب احتمال تأثر مَن يشاركان فيها بالجمهور أو بالسامعين. وإزاء التنوع في تركيب جمهور أجهزة الإعلام واستحالة تحديد طبيعة أفراده، يُصبح لزامًا على المتحدث أن يفترض وجود مستمع «مثالي»، وأن يُهيئ له موقع الذات الخاص به، وسوف يتعرض السؤال الثالث خصوصًا لطبيعة موقع الذات الذي تُنشئه السيدة ثاتشر.

ويكفينا مؤقتًا أن نقول: إن السيدة ثاتشر تفترض أن المستمع «المثالي» شخص عادي، فرد من أفراد الشعب. والذي يهمنا هنا هو العلاقة التي تضع السيدة ثاتشر نفسها فيها مع ذلك «الشخص العادي» الذي يمثله جمهور الإذاعة. والقضية لا تقتصر على العلاقات بين الزعماء السياسيِّين و«الشعب» في الخطاب الثاتشري. ولعلك لاحظت أن المستمع لا يظهر صراحةً في النص على الإطلاق؛ إذ ينشأ موقع الذات الخاص بالمستمع بصورة غير مباشرة من خلال تمثيل السيدة ثاتشر لخبرات ومعتقدات وآمال «الشعب» كله، وهو ما يشمل جمهور المستمعين ضمنًا.

وهاك إذن السؤال الأول، متبوعًا بإجابتي. وأقترح على القراء أن يركزوا على جمع «الأدلة» النصية اللازمة لإجاباتهم بخصوص الضميرين «نحن» و«أنتم» (ارجع إلى السؤال السادس في الفصل الخامس)؛ وعلى القيم **العلائقية** للمفردات، وانظر خصوصًا إلى الفوارق بين الأسئلة التي يطرحها المذيع وإجابات السيدة ثاتشر، وما يمكن أن تعنيه هذه الفوارق من حيث سيطرة السيدة ثاتشر على مسار المقابلة (انظر السؤال الثاني في الفصل الخامس)؛ وعلى الدلالات العلائقية الموحى بها لما تؤكده السيدة ثاتشر من أقوال عن «الشعب» (ومن ثَم عن الجمهور) في السطور (٢٠–٢٥) مثلًا.

السؤال الأول: ما القيم العلائقية للمعالم النصية؟ هل توجد تناقضات في القيم العلائقية يمكن أن تُشير إلى ترابط جديد بين أنماط الخطاب؟

(١) **نحن**: تستخدم السيدة ثاتشر ضمير المتكلم الجمع أساسًا في السطور (١١–٩ و٧٩–٨١)، بصورة شاملة وحصرية (ارجع إلى التمييز بينهما في الفصل الخامس). والاستعمال الشامل (مثل: إننا نتمتع اليوم بمستوى معيشي لم نكن نحلم به آنذاك) ذو دلالة علائقية؛ لأنه يصور السيدة ثاتشر وجمهورها والجميع في صورة مَن يركبون السفينة نفسها. أي إنه يجعل الزعيم من «الشعب». ولكن، حتى في هذه الحالة، لا يتضح لنا على وجه الدقة مَن تزعم أنهم يتمتعون بمستوى معيشي لم يكونوا يحلمون به. فعندما يُشير جمع المتكلم إلى كيان جماعي مثل «الشعب البريطاني»، يمكن أن ننسب أشياء إلى هذا الكيان لا تنطبق بالضرورة على أيِّ فرد من أفراده، فإذا كنا **نحن** أحسن حالًا، فذلك لا يعني أنني أحسن حالًا! والزعم بأن الكيان الجماعي يتمتع بمستوى معيشي معين وهو يتسم في الواقع بوجوه تفاوت صارخة قد يعتبر من قبيل التضليل.

وعدم التحديد الدقيق للكيان الذي يعود عليه الضمير يبرز بوضوح أكبر في حالات أخرى. فليس من الواضح مثلًا في السطور (٧٩–٨١) إذا كان ضمير المتكلم الجمع يشير حصريًّا إلى كيان جماعي (الدولة أو الحكومة) وهو ما يستبعد المخاطبين، أو إذا كان يستخدم بمعنى شامل للإشارة إلى الشعب كله، مثل المثال السابق. واحتمال وجود الدلالتين يسمح في الواقع بتصوير ما كانت عليه الحكومة وما آمنت به وفعلته في صورة ما كان الشعب عليه وما كان يؤمن به ويفعله. وعلى الرغم من القيمة العلائقية التي تكمن هنا أيضًا في رسم صورة لوجود الجميع في السفينة نفسها، فإن اتجاه الاستيعاب معكوس، بمعنى أن التعبير يجعل الزعيم يستوعب «الشعب»، أو قل إن الزعامة أو الحكومة تستوعب الشعب. ولدينا حالة واحدة من الدلالة الحصرية التي لا لبس فيها ولا غموض في استعمال ضمير المتكلم الجمع في السطر ١٣؛ حيث يشير إلى الحزب السياسي للسيدة ثاتشر.

(٢) **أنتم**: يستخدم ضمير المخاطب جمعًا ومفردًا [ومنفصلًا ومتصلًا] باعتباره ضمير «تنكير» بمعنى إشارته إلى الشعب بصفة عامة. ويكثر وروده في السطور (٢٦–٢٨ و٤٥–٦٨). وترتبط القيمة العلائقية لهذا الضمير، من جانب معين، باختياره بدلًا من ضمير التنكير «**المرء**». وللقراء أن يحاولوا استبدال هذا الضمير الأخير بضمير المخاطب المذكور ليروا كيف يؤدي ذلك إلى التغيير في القيمة العلائقية (مثلًا في السطور (٦١–٦٣): **امتلاك المنزل يمنح المرء بعض الاستقلال، ويجعل المرء يساهم في المستقبل، والمرء يشغله أمر أطفال**). ولنقل أولًا إن لفظ «المرء» يقوض معنى «الناس بصفة عامة»؛ لأن الناس بصفة عامة لا يستخدمون ذلك اللفظ، فهو إلى حدٍّ كبير ضمير خاص بالطبقة الوسطى؛ ولذلك فمن الصعب أن تنجح في التأثير في الناس العاديِّين وإقناعهم بالخبرة المشتركة إذا استخدمت لفظة المرء. وأما كلمة «**أنت**» فهي على العكس تستخدم لإشاعة الشعور بالتضامن والمشاركة في الخبرة في كلام الطبقة العاملة. وأقول ثانيًا: إن كلمة المرء يمكن أن تستخدم أحيانًا باعتبارها طريقة مهذبة للإشارة إلى ضمير المتكلم. ويمكن تفسير الأمثلة التي قدَّمتها لتوِّي على هذا النحو، أي باعتبارها وسيلةً مهذبة للتعبير عن المصالح الذاتية.

وهكذا فإن كلمة **أنت** — كما ذكرت — تُوحي بالتضامن، واستخدامها يمكِّن السيدة ثاتشر من الإيحاء بأن ممارساتِها ورُؤاها ومبادئَها تنتمي إلى الشعب بصفة عامة؛ وبذلك تزعم لنفسها ضمنًا مكانةَ فرد من أفراد «الشعب». كما أنها تسمح في غمار ذلك بتشويش التمييز بين المنظورات. ومن المفيد مثلًا، في السطور (٤٥–٦٨) أن نحاول أن نرى إن كان أيٌّ من التعبيرات التالية يمكن استبداله بيسر بضمير المخاطب: **الحكومة، أنا، الشخص العادي**. والسطور (٥٥–٥٨) يمكن تفسيرها باعتبارها تنميقًا لما تظن السيدة ثاتشر وأتباعها أنه عقيدة شائعة (ولاحظ أن عبارة **أتوقع** يمكن أن تحلَّ بسهولة كبيرة محلَّ عبارة **تتوقع أنت** في السطور (٥٥، ٥٨ و٥٩)). والواقع أن السطور ٦١–٦٨ تدور حول الشخص العادي (من الطبقة المتوسطة!) ومن خلال اختزال مشاغل (نوع) الحكومة التي ترأسها، والمعتقدات السياسية الخاصة بفصيل سياسي معين، وطموحات «الشخص العادي» الذي ينعم برغد العيش بحيث تكتسب مكانة الخبرة المشتركة، تساعد السيدة ثاتشر أيضًا على تشكيل موقع للذات تشكل فيه هذه كلها مجموعة مترابطة المعنى.

وينقلنا هذا إلى قضايا السؤال الثالث.

(٣) **القيم العلائقية للمفردات**: يبدو أن اختيار السيدة ثاتشر للمفردات موجَّه في جانب منه إلى المستمعين، أو الجمهور، لا إلى المذيع، وحيثما كان الأمر كذلك نجدها تنتقي مفردات تؤكد من جديد تضامنها مع «الشعب». ففي السطر ٢٣ نجد أن بعض القوالب الثابتة مثل **لا ينتظرون أن يأمرهم أحد، ومثل لا يحبون أن يسوقهم أحد**، وعبارة **يفعل شيئًا** (للمجتمع) تنتمي إلى هذه الفئة. فأما التعبيران الأولان فهما من سمات المحادثة العارضة، وأما الثالث فيذكرني بأعضاء المنظمات الطوعية من أبناء الطبقة المتوسطة، ولن نتوقع أيًّا من هذه التعابير لو كانت هذه المناقشة الدائرة بين أشخاص ذوي وعي سياسي ناضج وتتسم بالخصوصية.

ومن المفيد أن نقارن أسئلة المذيع تشارلتون وإجابات السيدة ثاتشر من حيث المفردات؛ لأن الاختلافات تشير إلى معلم له دلالته العلائقية المهمة على المستوى **النصي**. ففي السطور ٣٧–٣٩ يطلب تشارلتون من ثاتشر أن تقول كلامًا محددًا عن **رؤيتها** وعما **يُلهمها** في عملها. ولكن السيدة ثاتشر لا تستعمل في إجابتها تعبيراتٍ مثل هذه، ولا مفردات التحليل الذاتي والاستبطان، بصفة عامة. فإذا نظرنا إلى نصوص الأسئلة والإجابات وجدنا أن تشارلتون يطلب من ثاتشر أن تُفصح عن ذاتها، ولكنها تقدم إجابة تمثل الخطوط العريضة للنظرة الثاتشرية إلى مسئوليات الدولة وحدودها. وهكذا فإن إجابة ثاتشر على السؤال غير ملتزمة به نسبيًّا. لماذا؟ ربما لأن تحليل الذات (ومفرداته) قد يؤدي في رأيها (وفي الحقيقة في رأيي) إلى «استبعاد» بعض «الناس العاديين» الذين تحاول إظهار التضامن معهم.

ويوجد مثال آخر في السطور ٨٩–٩٣ حيث يبدو أن تشارلتون يطلب من ثاتشر الدخول في مناقشة تجريدية إلى حدٍّ ما عن السياسة، وهو ما لا تفعله السيدة ثاتشر. وفي نطاق عدم التزامها بردٍّ مباشر تحوَّل معنى الصفة **الراديكالي** من معناها السياسي شبه التقني إلى معناها

في «اللغة العادية» (فعبارتها «كنا نحتاج إلى أن نكون راديكاليين» تعني: «**كنا نحتاج إلى اتخاذ إجراء حاسم**»)، وهي ترفض أيضًا الوصف **بالشعبية**، ولا شك أن سبب ذلك يقوم إلى حدٍّ ما على أسس أيديولوجية (فالكلمة تنتمي للتحليل اليساري للمذهب الثاتشري)، وربما كان يرجع في جانب منه إلى أن الكلمة تُوحي بلغة المفكرين.

ولاحظ أنها تستعيض عنها بتعبير يقول: «**يمس وترًا في قلوب الأشخاص العاديِّين**»، واختياره مثال جيد للمذهب الشعبي، فالتعبير يتسم بلون من العاطفية القومية التي يكرهها معظم المفكرين كراهية التحريم وإن كانت تمثِّل دعامة راسخة في نظرة بعض «الناس العاديين».

وفي هاتين الحالتين نرى أن إجابات السيدة ثاتشر تبتعد بمسار الحوار عن الوجهة التي يبدو أن تشارلتون يريد الوصول إليها، ولكنها قد تصبح إشكاليةً للسيدة ثاتشر من حيث ما تزعمه من تضامن مع «الناس العاديين».

(٤) **توكيدات السيدة ثاتشر عن «الشعب»**: ونصل أخيرًا إلى مقولات السيدة ثاتشر عن «الشعب»، في السطور ٢١–٢٥، مثلًا. وأما ما له دلالة بشأن هذه المقولات من حيث علاقة السيدة ثاتشر بالجمهور، وكذلك علاقتها باعتبارها زعيمة سياسية «بالشعب»، فهو أنها تزعم لنفسها ضمنًا سلطة إطْلاع الناس على ماهيتهم، أو، ما دامت هي نفسها جزءًا من الشعب، حق الإفصاح باسم الشعب عن رؤيته لذاته. ومن آثار هذا إيجاد مسافة بين السيدة ثاتشر وبين الشعب؛ إذ يجعلها تظهر في صورة مَن تتمتع بسلطة خاصة، ما دامت تتمتع بالزعامة. ولا شك في وجود تضاد واضح في استخدام ضمير المخاطب والمفردات التي أشرت إليها. ولكن ما شأن ضمير المتكلم في صيغة الجمع؟ على الرغم من أنني قلت آنفًا: إن هذا الضمير يضع الجميع في سفينة واحدة ويؤدي إلى الاستيعاب المتبادل بين الزعيم والشعب، فإنه لا يتمتع بقيمة التضامن التي يحملها ضمير المخاطب (**أنت/أنتم**)، وفي إشارة السيدة ثاتشر إلى ضمير المتكلم نجدها، هنا أيضًا، تعود للحديث، باعتبارها الزعيمة، باسم «الشعب».

والخلاصة إذن أن هذه المعالم النصية تتسم بالقيمتين المتضادَّتَين للتضامن والسلطة، وهو ما يُوحي بارتباط جديد بين أنماط الخطاب. ولعلك لاحظت أن هذه المعالم كلَّها تقبل التفسير من حيث علاقتها بمواقع الذات في ضوء السؤالين الثاني والثالث، وعلى غرار ذلك نجد أن المادة التي نناقشها أدناه فيما يتعلق بهذين السؤالين تمثِّل ما قيل حتى الآن عن العلاقات. وليس في هذا ما يدعو إلى الدهشة؛ فعلى الرغم من أن التمييز بين العلاقات والذوات مفيدٌ من الزاوية التحليلية، فلا يوجد فاصل قاطع في الواقع بين العلاقات الاجتماعية والهويات الاجتماعية، بل إن التعديل في أحد الطرفين يقتضي التعديل في الطرف الآخر.

(٦) موقع الذات: الزعيمة السياسية

يواجه العدد القليل نسبيًّا من النساء اللائي يشغلنَ مواقع بارزة في قطاع الأعمال، وفي المهن، والسياسة، وعمومًا في أي مكان خارج المنزل، مشكلة معقدة توحي بأن المرأة تخسر في كل حال، وهو ما يلخصه القول الشائع: «المرأة ملعونة إذا تصرفت مثل الرجل، وملعونة إذا لم تفعل ذلك.» وهي تُلعَن إذا تصرفت مثل الرجل بمعنى أن السلوك الذكوري يجعل المرأة عرضةً للوصمة التي تعود بضرر كبير عليها في مجتمعنا وهي وصمة «عدم الأنوثة». وهي تُلعَن إذا لم تفعل بمعنى أن الذين يشغلون مواقع بارزة لا يُقبَلون إلا إذا التزموا في سلوكهم بما يلتزم به شاغلو هذه المواقع دائمًا. ولما كانت المواقع البارزة تقليديًّا من نصيب الرجال باستثناءات بالغة القلة (مثل رئيسة الممرضات في مستشفى ما، أو مديرة مدرسة ابتدائية) فإن احتلال الرجال لهذه المواقع كان يعني أن السلوك «ذكوري».

وقد واجهت السيدة ثاتشر هذه المعضلة التي اتخذت صورةً بالغة الحدة؛ لأن نوع السياسة اليمينية الراديكالية التي التزمت بها تؤكد تأكيدًا خاصًّا ضرورةَ الحزم والحسم والشدة والتشدد في الزعامة السياسية. وجميع السمات التي ذكرتها تنتمي في أعرافنا إلى سلوك الرجال، وإذا كان سلوك أي امرأة يتصف بهذه الصفات فإنها يُعرِّضها للسخرية منها باعتبارها «عديمة الأنوثة». ولكن انطباعي الشخصي هو أن السيدة ثاتشر استطاعت أن تبنيَ لنفسها موقعَ ذاتٍ يجعلها زعيمةً سياسية، وهو ما جعل الناس تراها على نطاق واسع فعلًا في صورة مَن تتمتع بهذه الخصال جميعًا من دون أن تفقد أنوثتها.

ويرجع هذا، في أحد جوانبه إلى وقْع حديثها في الآذان وكيف تبدو للناظرين، ومن الطريف أنها قدَّمت نصائحَ كثيرةً على امتداد حياتها العملية بشأن هذا وذاك، وأنها بذلت جهدًا كبيرًا حتى نجحت في تغييرهما. وأقترحُ أن تتأمل مظهرَها عند إجابة السؤال الثاني، وأما بالنسبة لوقع حديثها في الآذان فقد نجحت بفضل التعليم على أيدي المحترفين في خفض نبرات صوتها وتقليل السرعة التي تتكلم بها. وكان من دوافع ذلك أن صوتَها كان يعتبر «حادًّا»، والحدة في الصوت (وفق الأنماط السائدة) تعتبر من صفات صوت المرأة المرتبطة بالانفعال الشديد. وإلى جانب فقدان صوتها للحدة، فإن

نبراتِها الآن أقرب إلى نبرات «الزعماء السياسيِّين»، كما يرى البعض أن البحة في صوتها جذابة جنسيًّا.

وأقترح أن يركز القراء فيما يتعلق بهذا السؤال على المعالم التالية في النص: النوعية، خصوصًا النوعية العلائقية الخاصة بالإلزام (**يجب، ينبغي** إلخ) والنوعية التعبيرية (الحق القاطع، اليقين، الاحتمال، الإمكان) وأرى أن يركزوا على السطور ٤٠–٧١ (انظر السؤالين ٦ و٧ في الفصل الخامس)؛ وتناوب الأدوار، خصوصًا السطر (٦٥) (انظر السؤال ٩ في الفصل الخامس)؛ ومعالم النص التي تعبر عن «الشدة»؛ وتوكيدات السيدة ثاتشر عن «الشعب»، ومن أمثلته السطور ٢١–٢٥ التي سبق النظر فيها في إطار السؤال الأول؛ ومظهر السيدة ثاتشر — شعرها، ملابسها، حليُّها إلخ — في الصور التي رأيتها لها.

السؤال الثاني: ما القيم الخاصة بالمعالم النصية من حيث موقع الذات لمنتج النص؟ هل توجد تناقضات قد تُشير إلى ترابط جديد بين أنماط الخطاب؟

(١) **النوعية.** النوعيات السائدة في السطور ٤٠–٧١ هي المعنى العلائقي «للإلزام»، وهو الذي تعبر عنه الأفعال المساعدة: يجب، ينبغي، لا بد أن، والنوعية التعبيرية الخاصة بالحقيقة القاطعة التي يعبر عنها الزمن المضارع. وتوجد أنواع أخرى أُشير إليها أدناه. ولكني أكتفي مؤقتًا بالإشارة إلى أن نمطَي هذه النوعية يُتيحان للسيدة ثاتشر أن تشغل موقعًا سلطويًّا فيما يتعلق بما يجب أن تفعله «الحكومات» وما يمثل الواقع الراهن.

ومما له دلالته أن السيدة ثاتشر تستخدم تعبير [have (got) to] أي **لا بد أن** في مواقع كان يمكنها فيها استخدام must أي **يجب**. فإذا كان الفعل يجب يُفيد السلطة الشخصية للمتحدث، فإن تعبير **لا بد أن** يفيد الإلزامَ المبنيَّ على إرغام خارجي من نوع ما، وقد يتمثل مثلًا في قواعد مؤسسة من المؤسسات. واستخدام السيدة ثاتشر لهذه العبارة الأخيرة يعني ضمنًا أن الالتزام ليس مبنيًّا فحسب على وجهة نظرها، ولكن على طبيعة الحكومة بصورة غير محددة، كأنما كان ما تقوله عن الحكومة أمرًا يتعلق بحقيقة واقعة لا برأيٍ من الآراء. ويتدعم الانطباع بأن هذا أمر واقع في السطرين ٦٩–٧١، فالمقولة التالية للعبارة المبدوءة بالحرف **أن** «السطر ٧٠١» والتي تعقب الفعل **يعي** مفترضة سلفًا، بحيث نجد أن السيدة ثاتشر أصبحت تعامل ما كانت نعتبره رأيًا معاملة الحقيقة المسلَّم بها. وأما الزمن المضارع القاطع فأفضل ما تمثِّله السطور «٥٤–٦٣». لاحِظ وجود معنى نوعي تعبيري سلطوي آخر في السطر «٥٠» الاستحالة (**لا تستطيع**).

وفي النصِّ معانٍ نوعية أخرى غير سلطوية. إذ تبدأ السيدةُ ثاتشر إجابتَها على سؤال تشارلتون قائلةً: «**يُخيَّل إليَّ أنه ربما أستطيع أن أُجيب**» بدلًا من أن تقول مثلًا: «**ربما استطعت الإجابة**».

وتعبيرها يُوحي بإنكار الذات الذي يتناقض بوضوح مع النوعية السلطوية المهيمنة. كما يوجد تعبير آخر له قيمة مماثلة إلى حدٍّ ما في ٨٢–٨٣ «و**أتصور أن هذا من أصعب ما يمكن**». كما نجد المعنى النوعي التعبيري الخاص بالاحتمال في السطور ٦٧–٦٨. فالسيدة ثاتشر تتحول من الحقيقة القاطعة إلى الاحتمال أثناء تحوُّلها من امتلاك منزل، وهو جزء من خبرة شائعة وإن لم تكن شاملة بالتأكيد، إلى الادخار والدخل المستقل، وهذه لا شك من حالات الأقلية. والتراجع عن المعنى القاطع يُوحي بأنها تعمل حسابًا خاصًّا لحساسية هذا الموضوع بالنسبة لكثير من الناس الذين لا أمل لهم في الحصول على «دخل مستقل»، ويدعم هذا الانطباعَ صيغةُ «التخفيف» في عبارة «**قدر ضئيل**». وهكذا نجد بعض التناقض في قيم المعالم النوعية ما بين النزعة السلطوية وإنكار الذات أو الحصافة.

(٢) **تناوب الأدوار**. يتبدَّى معلم تناوب الأدوار، في السطر «٦٥» الذي أشرتُ إليه عاليه، في محاولة المذيع مايكل تشارلتون مقاطعةَ السيدة ثاتشر وإعادتها إلى السؤال الذي طرحه عليها أصلًا، وهو الذي لم تلتزم إلى حدٍّ ما بإجابته. والطريف هو أن السيدة ثاتشر ترفض محاولةَ تشارلتون التحكم في المقابلة وتعبِّر عن رفضها بأسلوب مهذب على ما فيه من حزم يتجلَّى في الصياغة (**أرجو أن تدعني أواصل الحديث فقط**). وعمومًا تتعامل السيدة ثاتشر بهذا الأسلوب مع ما تعتبره محاولات غير لازمة للتحكم في المقابلات الشخصية.

(٣) «**الصلابة**». يعتبر مثل هذا التناوب في الأدوار تعبيرًا عن صلابة السيدة ثاتشر وقوة عزيمتها. ويوجد تعبير آخر عن ذلك في استعمال «اسمع» في السطر «٢١». إذ إن ابتداء عبارة منطوقة بكلمة «اسمع» تعني اعتزام إرغام المخاطب على أن يلزم حدوده، أو تصحيح ما أساء فهمه تصحيحًا يتسم بالشدة. وعلى الرغم من أن السيدة ثاتشر، فيما يبدو، تستشهد بمُعلِّم لها لا تُحدده في هذه الحالة، فإنها عادة ما تستخدم في كلامها لفظ «اسمع»، وفي جزء لاحق من المقابلة نفسها تستشهد بما قالته هي نفسها في مقالة كتبَتها وتقول فيها: **اسمع إن كانت الديموقراطية تقتصر على كونها مزادًا علنيًّا في وقت الانتخابات فلن يُكتب لها الاستمرار**.

(٤) **توكيدات السيدة ثاتشر عن «الشعب»**. سبقت لي مناقشة دلالة ما تدعيه السيدة ثاتشر من الحق في إطْلاع «الناس» على ما هم عليه، وهو ما يتفق بوضوح مع العناصر الأخرى للجانب السلطوي/الصلب في موقع الذات الخاص بها. وانظر إلى مدى ما يتضمنه المقتطف من هذا الادعاء، والإشارة السافرة إلى سلطة السيدة ثاتشر فيما تقوله في السطر «٩٦»، في الفعل **أعرف**.

(٥) **مظهر السيدة ثاتشر**: نأتي أخيرًا إلى مظهر السيدة ثاتشر. فإنها تتمتع بجميع السمات الخاصة بالأنثى البالغة الأنيقة بنت الطبقة المتوسطة، وتصفيف شعرها دائمًا محكمٌ كأنها خرجت لتوِّها من عند مصفِّف الشعر، وهي تفضِّل ارتداءَ حُلَل من قطعتين. وهي تضع على صدرها قطعةً من الحُليِّ وحول جِيدها قلائد وفي أُذُنَيها قرط، وتحمل عمومًا حقيبة يد.

(٧) موقع الذات «الشعب»

يحتاج كلُّ حزب سياسي، أو اتجاه سياسي، إلى قاعدة اجتماعية، بمعنى وجود قطاع أو قطاعات من السكان يمكن للحزب أن يزعم أنه يمثِّلها وله أن يُنشِد مؤازرتها له. ومن الشائع أن يزعم الحزب السياسي أن هذه القاعدة الاجتماعية تشمل السكانَ كلَّهم، وأن خصائص «الشعب» لا تختلف عن خصائص مناصريه. ولكن هذه القواعد الشعبية لا توجد بالضرورة في صورة «جاهزة»، بل إنها لا بد من تكوينها (ومن ثَم تكوين «الشعب») في حالات كثيرة من خلال التحام فئات اجتماعية منوعة في قاعدة سياسية متماسكة. ويصدق هذا بصفة خاصة على حزب المحافظين في بريطانيا، وهو الذي دائمًا ما اعتمد على قاعدة تتضمن أقليةً لا بأس بها من الطبقة العاملة إلى جانب الطبقتين الرأسمالية والمتوسطة. كما يصدق هذا بصفة خاصة أيضًا عند ظهور اتجاه جديد مثل أتباع المذهب الثاتشري الذين لا يستطيعون الاعتماد الكامل على القاعدة التي سبق بناؤها. ولكن ذلك يصدق على حزب العمال أيضًا، وهو الذي يرى أنه يحتاج إلى مؤازرة الطبقة الوسطى حتى يفوز في الانتخابات.

ويتمثل جانب من هذا الجهد في بناء أو إعادة بناء موقع ذات للناس الذين يمثلون أهدافًا للخطاب السياسي، وخصوصًا جماهير المستمعين والقراء العريضة. وموقع الذات في المقتطف الذي ننظر فيه خاص — بصورة محددة — بالمستمعين، أي بجمهور الإذاعة الذي يفترض أنه يمثل «الشعب» كلَّه. وما نشهده هنا يعتبر أساسًا محاولةً لتصوير جمهور المستمعين في صورة المعتنقين لعقائدَ وقيمٍ وافتراضات تتفق مع مزيج العناصر السياسية التي تشكل ما أشرت إليه آنفًا باسم «الشعبية السلطوية» للسياسة الثاتشرية. ولكن ذلك يجري بصورة غير مباشرة، كما سبق لي أن ذكرت؛ إذ تُقدِّم السيدة ثاتشر مزاعمَ كثيرةً عن «الشعب» بحيث تُوحي ضمنًا بأن جمهور المستمعين يمثِّل «الشعب».

وبالنسبة للسؤال الثالث أقترح التركيز على التنسيق، وكنت قد ذكرت هذا المصطلح في الفصل الخامس (السؤال ٨) حيث يُفيد الربط بين الجمل البسيطة المتكافئة الوزن في الجملة المركبة، عمومًا بحروف مثل: واو العطف، أو «لكن»، أو الحرف «أو». والواقع أن شتى العناصر النحوية يمكن تنسيقها، إلى جانب الجمل البسيطة، مثل العبارات الاسمية، والجمل الثانوية، ولننظر إلى العناصر المرتبطة بواو العطف أو بالحرف لكن في السطور ٤٤-٤٥، ٤٥–٤٧، ٥١–٥٥، ٦٨–٧١. ولكن في النص قوائم منوعة تتميز ببروز

أكبر، ولنا أن نعتبر عناصرها منسقة وإن لم تكن ترتبط ارتباطًا سافرًا ببعضها البعض، فهي قوائم مقولات، وقوائم أسئلة، وقوائم عبارات اسمية، وقوائم عبارات «سببية» في السطور ٢٢–٢٧، ٢٩–٣١، ٥٥–٥٦، ٦١، ٦١–٦٣، ٨٠–٨١، ٩٣–٩٥.

السؤال الثالث: ما القيم التي تتسم بها المعالم النصية من حيث مواقع الذوات لأفراد الجمهور؟ هل توجد تناقضات قد تُشير إلى إعادة بناء جديدة لأنماط الخطاب؟

بعض الأبنية المنسقة في النص تنسب خصائصَ سافرة «للشعب البريطاني»، في السطور ٢٢–٢٧، ٦٨–٧١، ٩٣–٩٥. وتُضيف السيدة ثاتشر المزيدَ من هذه الأبنية على امتداد المقابلة الشخصية، ولكن دعوني أُورد مقتطفًا قصيرًا آخر:

ليس من ذلك من سمات البريطانيِّين فنحن لا نُحب أن يُرغمنا أحد ولن نطلب شيئًا من رؤساء النقابات فليست وظيفة رؤساء النقابات أن يرأسوا «شعبهم» بل أن يستجيبوا للشعب.
ويوجد بناءان آخران، الأسئلة في السطور ٢٩–٣١ والمقولات في السطور ٩٣–٩٥؛ حيث نرى الصفات التي تُحبذها المتحدثة في شعب من الشعوب، وأعتقد أننا يمكن أن نعتبر أنها تُساهم ضمنًا في رسم صورة موقع الذات الخاص بجمهور المستمعين.

فإذا جمعنا بين هذه السطور كلِّها استطعنا أن نُلخص مفهوم «الشعب» في نظر السيدة ثاتشر على النحو التالي: شعب يعتمد على نفسه، مستقل في الفكر والعمل، مستقل عن الحكومة، يتحمل المسئوليات العائلية، يستخدم الموارد استخدامًا حصيفًا من أجل الأطفال، ينفر من إرغامه على أيِّ شيء (من جانب «رؤساء النقابات» مثلًا، أو طبقًا لما يُوحي به النص، من جانب تدخل الدولة)، ويؤيد الحكومة القوية (من زوايا معينة)، ويحترم القانون والنظام ويناصر الأسرة، ويقوم بالأنشطة الخيرية في المجتمع المحلي، ويتمتع بالإخلاص الشخصي والسياسي، وبالكفاءة الاقتصادية. وللمرء أن يتصور — بطبيعة الحال — أوصافًا لا تُنبئ عن مثل هذا المستوى من كرم النفس، مثل ما يلي: الانحصار في الذات والنزعة الفردية، السلطوية فيما يتعلق «بالقانون والنظام» والقهر من جانب الدولة عمومًا، والأسرة، والنقابات، والرعاية الاجتماعية، والتعصب — وما إلى ذلك بسبيل! ولكن الواضح أن كلًّا من هاتين النظرتَين تجمع بين العنصر الليبرالي الجديد الذي يعني اعتمادَ الفرد على نفسه وتخفيض الرعاية الاجتماعية للأفراد والأُسر، وبين العناصر التقليدية للفكر المحافظ التي تعني دعمَ الدولة القوية فيما يتعلق بالقانون والنظام أو العلاقات الدولية، ومؤازرة التصور التقليدي للأسرة.

فلننتقل الآن إلى أبنية أخرى لم نُشِر إليها حتى الآن؛ فالمثال ينسب في السطرين ٤٤–٤٥ لبريطانيا خصيصتَين، هما **دفاعها عن حريتها** وكونها **حليفًا يعتمد عليه**. أي إن بريطانيا تُعامَل هنا معاملة الأشخاص (فهذه الصفات تَصِف بالتعبير غير المجازي الناسَ لا الدول) وهو ما يجعل

من السهل اعتبار أن هذه الصفات تنطبق من جديد على «الشعب»، خصوصًا لأن الصفة الثانية يعود صداها في عبارة «**حلفاء موالين**» في السطر «٩٦». وهذا المثال يطبق في السطرين ٨٠-٨١ الصفتَين أنفسهما على ضمير المتكلم الجمع، وهو الذي يمكن أن نعتبره، كما سبق لي أن ذكرت، عائدًا على الحكومة أو على «الشعب» كلِّه. وما دمنا نستطيع في هذه المرحلة إدراك أن هذه الصفات تنتمي «للشعب»، فمن اليسير تفسير ضمير المتكلم الجمع باعتباره يشير إلى «الشعب».

ونجد في حالات أخرى مقولات تتسم بتنسيق قد يكشف عن حساسية السيدة ثاتشر لما يتميز به الجمهور من تنوُّع في الشرائح التي تحاول تحقيقَ تلاحمها في قاعدة واحدة. وربما أفضل مثال قولها في السطر «٦١» «**امتلاك عقار فامتلاك المنزل**». إذ إن بعض أفراد القاعدة الشعبية للسيدة ثاتشر يرَون أن امتلاك عقار ذو معنًى باهر يزيد على قدرة الانتفاع بالرهن العقاري، وأما الغالبية فمن المحال أن ترى فيه ما يزيد عن هذا. ولدينا حالة أخرى في السطور ٥١–٥٥؛ حيث إن **إعلاء قيمة العملة** تعبيرٌ يفهمه كلُّ أفراد الجمهور، ولكن **السياسة المالية السليمة** تعبير شبه تقني ينتمي إلى النظرية الاقتصادية الثاتشرية، ولا يستطيع إدراك دلالته إلا «المحيطون ببواطن الأمور». ولدينا مثال آخر مختلف بعض الشيء في السطور ٤٥–٤٧؛ حيث يعامل الجزء الثاني من العبارة المنسقة الشئون الحكومية معاملة الأشخاص، أي من حيث العلاقات فيما بين الأشخاص (**أنك ملتزم بكلمتك**) وربما كان القصد من هذا توصيل الفكرة إلى شرائح معينة من الجمهور. وقد يخطر على بال المرء هنا ما اشتهر من القياس الذي تُقيمه السيدة ثاتشر بين الاقتصاد القومي والاقتصاد المنزلي. والمثال الأخير بالغ الاختلاف فالتنسيق بين **الصناعات المزدهرة والخدمات المزدهرة** (٥٦) نموذج صغير للطاقة الإبداعية الأيديولوجية، وتفسيره يقتضي من الجمهور الافتراض المضمر بإمكان تقييم الخدمات وفق معايير نجاح تُماثل ما يُطبق على الصناعات، وهو افتراض ثاتشري حقًّا. وهذا المثال ينتمي في الواقع إلى فئة المضمون، أي تمثيل العالم.

وهاك ملاحظة أخيرة حول استخدام السيدة ثاتشر للقوائم. فعندما يواجه المرءُ قائمةً ما فإنه يواجه في الحقيقة مجموعة من الأشياء التي يرتبط بعضها ببعض ولكن دون أدنى إشارة إلى نوع الارتباط على وجه الدقة. وهذا يعني أن على المفسر أن «يقوم بالعمل المطلوب»، بمعنى أن يستنبط الروابط التي تُركت مضمرة. وهكذا ففي حدود قيام قوائم السيدة ثاتشر «بعمل» أيديولوجي تجاه جمهورها، فإن أفراد الجمهور يُجتذبون إلى أداء بعض هذا العمل تجاه أنفسهم!

(٨) الصراع: سياق التناص

لا يستنكف المذهب الثاتشري، كما سبق أن قلت، مهاجمة الخصوم السياسيِّين، وإن لم تكن في النص الذي ننظر فيه أية إشارات سافرة على الإطلاق إلى الخصوم. ولكنَّ فيه

عددًا محدودًا من الإشارات المستترة إليهم، ولنا أن نعتبرها وفقًا لما قاله الفصل السادس إشاراتٍ إلى نصوص معارضة في سياق التناص. ولنا عند إجابة هذا السؤال التركيز على جملتَين منفيَّتَين ٢٢–٢٣، وتقع المقولات المعارضة المؤكدة (المطبوعة بالبنط الأسود) في السطور ٤٨، ٥٠، ٥٥–٥٦، و٩٣–٩٥.

السؤال الرابع: ماذا في معالم النص من آثار الصراع بين منتجة النص وبين خصومها؟

(١) **الجمل المنفية**. المقولات المنفية تستدعي وترفض المقولات المثبتة المقابلة لها في سياق التناص، ولكن الصورة أشد تعقيدًا مما يُوحي به هذا في حالة المقولات المنفية في السطرين ٢٢-٢٣ لأنه من المحال أن نتصور نسبةَ المقولتَين المثبَّتتَين التاليتَين إلى الخصوم السياسيِّين للسيدة ثاتشر: إنهم ينتظرون أن يأمرهم أحد/إنهم يحبون فعلًا أن يسوقهم أحد. وتنحصر المسألة في أن منتجي النصوص، عندما يُحيلون القارئ إلى النصوص المعارضة في سياق التناص، يُعيدون صياغةَ هذه النصوص في جميع الأحوال، فيستبدلون صياغة أيديولوجية معارضة بصياغة خصومهم. والسيدة ثاتشر. في هذه الحالة تُحيل القارئ إلى صيغة موجبة أخري كي تُبرز خطأها، والأرجح أن تكون هذه على النحو التالي: **الناس تحتاج إلى الإرشاد أو الناس على استعداد صادق لتلقِّي الإرشاد (من هيئات الرعاية الاجتماعية)**.

(٢) **المقولة المؤكِّدة**. هذه في الواقع عكس النفي. فهي تستدعي وترفض مقولةً منفية مقابلة لها. وفي السطر ٤٨ من المقتطف مثلًا نقرأ: «**لا بد أن تُبدى القوة بالنسبة للقانون والنظام**»، وهو ما يمكن أن يُحيل القارئ، بعد تعديل الصياغة المشار إليه آنفًا، إلى مقولة منفية؛ مثل: «**لا يوجد ما يدعو إلى تضخيم قضية القانون والنظام**» في سياق التناص. وقِس على ذلك السطر ٥٠. وأما في السطور ٩٣–٩٥ فإن التوكيد المضاد يعمل بأسلوب مختلف إلى حدٍّ ما؛ إذ يعتبر طريقة لتكرار المقولات التي صرحت بها في موقع سابق من المقتطف، وأما المثال الوحيد على المقولة المعارضة فيقع في السطرين ٥٥–٥٦: فإن كلمة الشعب تحمل تأكيدًا خاصًّا، ونُفسر تأثيره بأنه يعني «أنت تتوقع من الشعب لا من سين أو صاد أن يخلق صناعات مزدهرة وخدمات مزدهرة». وأما تحديد هوية سين أو صاد فمتروك للجمهور استنادًا إلى معرفته الاجتماعية، وكذلك السياق المباشر الذي تُجري فيه السيدة ثاتشر مقابلةً بين **الشعب** وبين **الحكومة**. وأتصور أن المقصود بسين وصاد هو الحكومات، وأن السيدة ثاتشر تُشير هنا إلى سياسات خصومها السياسيِّين التي تقول بأن على الحكومات أن تتحكم مباشرةً في الاقتصاد وفي الخدمات. والتنسيق الذي يربط الصناعات المزدهرة والخدمات المزدهرة تنسيقٌ دقيق هنا؛ إذ ينسب إلى المعارضة التزامها بمسئولية الحكومة عن الخدمات التي تقول: إن معايير نجاحها هي معايير نجاح الصناعة نفسها.

(٩) التفسير

علينا أن نحاول الآن أن نُعيد، جزئيًّا، بناءَ عملية الإنتاج عند السيدة ثاتشر حتى نبيِّن كيف تنشأ المشكلات وكيف نحاول حلَّها. وأسلوب العمل المثالي يقتضي منَّا أن نُعيدَ بناء العمليات التفسيرية عند أفراد الجمهور، وإلا استحال علينا أن نعرف إن كان الحل الذي وضعَته السيدة ثاتشر قد نجح عند الجمهور. ولكنني سوف أُقدِّم تعليقًا أو تعليقَين على ذلك في الختام، بسبب عدم إدراجنا أية معلومات عن الجمهور في دراسة الحالة. والوضع المثالي أيضًا أن نستكمل المعلومات المتاحة لنا والتي تُمكننا من تفسير عملية الإنتاج عند السيدة ثاتشر بما تُقدِّمه من مبررات لاختياراتها النصية، على سبيل المثال.

ولسوف أفترض افتراضًا أدناه يرمي إلى تبسيط الحالة فأعتبر أن محاولات السيدة ثاتشر لحل المشكلات، وما يرتبط بها من الجمع بين أنماط الخطاب، خاصة بنمط الخطاب المحدد الذي اقتطعنا منه المقتطف وأنها جديدة عليه. والواقع يقول: إن هذا بالقطع ليس صحيحًا، فإن السيدة ثاتشر تستفيد من الجمع بين أنماط خطاب أصبحت تقليديةً عندها ولا تحتاج إلى إعادة خلْقها من جديد في كل خطاب. ولنا أن نتصور أن هذه تمثِّل «رأسمالًا» متراكمًا من جميع ما أنجزتُه من قبلُ في إعادة البناء. وهكذا فإن افتراضي القائم على التبسيط سوف يجعل هذا الخطاب الخاص يبدو أكثرَ تجديدًا مما هو عليه في الواقع.

السؤال الخامس: ما المشكلات التي تنشأ للسيدة ثاتشر في غضون إنتاج النص بسبب حالات التناقض بين مواردها وبين تحليلها للموقف؟ وما الصور الجديدة للجمع بين أنماط الخطاب التي تولدها في محاولة حلِّها؟

فلنبدأ بتفسير سياق التناص، مستخدمين الإطار الوارد في الفصل السادس. والتفسير الذي أقول به استنادًا إلى الأدلة النصية هو نفسه — فيما يبدو — التفسير الذي تستعمله السيدة ثاتشر. فأما من حيث «ما يحدث» فإن نمط النشاط مقابلة سياسية إذاعية، ولاحِظ أن هذا التعريف يقدِّم لنا مكانةً مؤسسية مزدوجة أي تجمع بين السياسة والإذاعة. وأما من زاوية المشاركين، ومن حيث «نوع العلاقات» فإن مواقع الذوات للمشاركين هي: (١) متحدث، ومخاطب، ومستمعون (أي مواقع الكلام والاستماع المرتبطة بالموقف)، و(٢) مَن يُجرِي المقابلة، ومَن تُجرَى معه المقابلة، و«المشاهدون» (المواقع المرتبطة بنمط النشاط). ولما كانت لدينا مكانة مؤسسية مزدوجة فإن لدينا أيضًا (٣) مجموعتَين من الهويات المنسوبة إلى المشاركين وفق المؤسستَين؛ فالأولى تنتمي إلى

الإذاعة، وتضم الشخصية الإعلامية، والصحفي، والجمهور. والثانية تنتمي إلى السياسة، وتضم الزعيم السياسي، والصحفي، وأفراد الجمهور. ومن الجوانب الأخرى ذات العلاقة بالمشاركين أن السيدة ثاتشر امرأةٌ تخاطب القائم بالمقابلة، وهو رجل، أمام جمهور يجمع بين النساء والرجال، وأن هذا الجمهور من المحتمل أن يتمتع بالتنوع الاجتماعي والسياسي، وإن كان التنوع محدودًا ما دامت هذه مقابلةً مذاعة في البرنامج الثالث [برنامج الخاصة].

وافتراضي يقول، حتى هذه اللحظة، إن تفسير موقف المذيع مايكل تشارلتون لا يختلف كثيرًا عن تفسير موقف السيدة ثاتشر، وإن كان من المحتمل أن يختلف تفسيرُ كلٍّ منهما إلى حدٍّ ما للأغراض والموضوعات (جوانب «ما يحدث»). فالوعاء المؤسسي للخطاب عند تشارلتون هو الإذاعة، وللسياسة مكانة ثانوية، باعتبارها موضوعًا وحسب، والمستمعون في المقام الأول جمهور الإذاعة، والسيدة ثاتشر أساسًا «شخصية عامة». وهكذا فإن الغرض من البرنامج (بل من سلسلة البرامج التي ينتمي إليها هذا) هو إتاحة الفرصة للجمهور حتى يطَّلع على آراء شخصية عامة مهمة.

وتقبل السيدة ثاتشر — في الظاهر — هذا كلَّه. ولكنها ملتزمة تقريبًا، على مستوًى خفيٍّ، باعتبارها سياسية، بأن تعتبر أن الوعاء المؤسسي للخطاب هو السياسة، وأن تعتبر الإذاعة وسيلة سياسية، وأن المستمعين في المقام الأول أفراد الجمهور، وأنها في المقام الأول زعيمة سياسية. ومن ثَم فإن لديها **غرضًا** يكمن تحت قبولها الظاهري للتعريف الذي يُقدِّمه المذيع لأغراض المقابلة، وهو **غرض** لا تعترف به صراحةً (وإن كان مفهومًا على نطاق واسع) وهو غرض **استراتيجي** يتلخص في إحداث تأثير مُواتٍ سياسيًّا في أفراد «الجمهور» من المستمعين. ويؤدي هذا الغرض الاستراتيجي بالسيدة ثاتشر إلى التخلي عن «ذاتها» وعدم محاولة الانتساب إلى الجمهور الذي تفترضه، بل أن تبنيَ صورة لنفسها، وصورة لجمهور مستمعيها، وصورة للعلاقة بينهما تتفق مع غرضها الاستراتيجي.

وأنا أركز هنا على السياق الموقفي لا على سياق التناص، ولكن دعونا نتأمل الأخير لحظة واحدة: إن على السيدة ثاتشر أن تقوم بتقييم خبرة التناص التي يتمتع بها المذيع والجمهور حتى تُحدد ما ينبغي السكوت عنه والنصوص التي يمكنها الإحالة إليها. ويبدو أن تقييمها للجمهور حاسم، فهي تتحاشى افتراضَ خبرات تناص قد يتمتع بها المذيع ولا يتمتع بها الكثير من أفراد الجمهور. ومن الأمثلة على ذلك آثار الصراع التي نوقشت في الإجابة عن السؤال الرابع.

ولننتقل الآن إلى حالات التناقض بين بعض العناصر في هذا التحليل، وموارد السيدة ثاتشر، وكيف تبدو كمَن يحاول التوفيق بينها. وسوف أتبع ترتيب الأسئلة من ١–٣ أعلاه، فأناقش العلاقات ثم موقع الذات الخاص بالسيدة ثاتشر، وبعده موقع الذات الخاص بالجمهور.

فأما عن العلاقات، فسوف أفترض تبسيطًا للأمور أن موارد السيدة ثاتشر تتضمن أنماطَ خطاب تجسِّد افتراضات معينة عن العلاقات بين الزعماء السياسيِّين والجمهور تتفق تقريبًا مع افتراضات تشيرشيل أو آتلي أو إيدن من بين رؤساء الوزراء الذين جاءوا بعد الحرب. وإذا لخصنا هذه الافتراضات في وصفة للزعامة السياسية وجدناها تقول: «حافظ على ابتعادك وأكِّد سلطتك».

والواقع أن رؤساء الوزارات الذين توالوا منذ الحرب، قد صادفوا زيادةً مطردة في تعقيد هذه العلاقة القائمة على الابتعاد والتسلط، لأسباب أُشير إليها عندما نأتي إلى السؤال السادس. وفي هذا المثال نستطيع أن نرى أن هذا ينشأ مباشرةً من التناقض بين هذه الموارد وبين تحليل علاقات المشاركين التي تحاول السيدة ثاتشر فرضَها على السياق لأغراض استراتيجية. وقد اختلفت باختلاف السياسيِّين أشكالُ الاستراتيجية التي تتبعها السيدة ثاتشر لحل المشكلة، بالجمع بين العناصر العلائقية لخطاب المحادثة (كاستعمال ضمير المخاطب وغيره) وبين العناصر العلائقية لنمط الخطاب السياسي التقليدي المعبرة عن السلطة (أي الكلام باسم «الشعب»). وهكذا تتغير الوصفة لتصبح «ازعمْ تضامنك ولكن أكِّد سلطتك». ولكنَّ أمامنا خطرًا يتمثل في أنَّ مَن يزعم التضامن يعجز عن الحفاظ على السلطة، وهو ما يجعل تحقيقَ هذا المزيج إشكالية معينة. وتزداد شدةُ الإشكالية بالنسبة للسيدة ثاتشر بسبب الاستبعاد التقليدي للمرأة عن مواقع السلطة. ويؤدي بنا هذا إلى التناقض التالي.

ففي حالة موقع الذات الخاص بالسيدة ثاتشر، نرى تناقضًا بين الموارد التي طالما أُتيحت للسياسيِّين (باستثناء التغييرات في الموارد التي أسهمت السيدة ثاتشر نفسها في استحداثها قبل إجراء المقابلة الشخصية) بما في ذلك الافتراضات الكامنة في أنماط الخطاب والتي تقول: إن موقع الذات للزعيم السياسي موقعٌ ذكوري، وبين الحقيقة الواضحة وهي أن السيدة ثاتشر امرأة، بل وبين صورة الذات التي ترغب السيدة ثاتشر في إبرازها في السياق لأسباب استراتيجية أيضًا. ونلاحظ أن المشكلة في هذه الحالة لا تتعلق بهدم بناء سابق لأنماط الخطاب بالنسبة للزعيمة السياسية؛ إذ لم يَقُم من قبل مثل هذا البناء قط. ومن الممكن تلخيص الاستراتيجية التي تُطبقها السيدة ثاتشر لحل المشكلة في الوصفة التالية «كوني سلطوية، حاسمة، صلبة، ولكن من دون الانتقاص من أنوثتك». ويبدو هذا متناقضًا لأن الصفات الثلاث في الجزء الأول ترتبط جميعًا بالذكورة. وأما ما تفعله السيدة ثاتشر فهو الجمع بين العناصر السلطوية التعبيرية الخاصة بنمط الخطاب السياسي الذكوري التقليدي (مثل النوعية السلطوية)؛ وبين عناصر «الصلابة» التعبيرية (كقولها «**اسمع**»! ورفضها لمحاولة المذيع حرمانها من دورها في الحوار) الخاصة بأنماط خطاب ذكورية أخرى؛ وبين عناصر أنثوية تعبيرية تكتسب أشد وضوح لها في الخطاب البصري للزيِّ الذي تتزيَّا به، وأيضًا معالم النوعية غير السلطوية؛ مثل قيمتَي إنكار الذات والحصافة اللتين نسبتُهما إلى هذه المعالم، فهي أنثوية نمطية. وعلى الرغم من إحراز السيدة ثاتشر نجاحًا باهرًا في بناء موقع زعيمة أنثوية، فإن ذلك الموقع أبعد ما يكون عن الموقف النسوي (أي مذهب نصرة المرأة). وارجع إلى المناقشة في السؤال السادس.

ونصل أخيرًا إلى موقف الذات الخاص بأفراد «الجمهور» الذين يُشكِّلون جمهور المستمعين. ويقع التناقض في هذه الحالة بين الافتراضات التي يصادفها المرء في الأشكال التقليدية للمذهب المحافظ بشأن «الجمهور»، وبين «الجمهور» التي تبنيها السيدة ثاتشر اهتداءً بالتزاماتها وأهدافها السياسية المحددة. أي إن استراتيجية السيدة ثاتشر، كما رأينا، ترمي إلى الجمع بين عناصر معينة من المذهب

المحافظ التقليدي (مثل العاطفة الوطنية، والالتزام بالأسرة ... إلخ) وبين الخطاب الليبرالي الجديد (المناهض لتدخل الدولة وما إلى ذلك بسبيل). والخصائص الأخرى لصورة «الشعب» التي ترسمها تترتب على ما سبق قوله عن العلاقات وعن موقع الذات للسيدة ثاتشر: أي إن «الشعب» يقبل الزعماء المتسمين بالصلابة والحسم، ويقبل حقَّ هؤلاء الزعماء في القول بتضامنهم مع «الشعب» وفي الإفصاح عن رغباتهم وآمالهم ومخاوفهم وهلمَّ جرًّا. وهذا تصوير «شعبي» للشعب، وعنصر آخر من عناصر إعادة البناء الجديدة عند السيدة ثاتشر.

(١٠) الشرح

ووفقًا لمقتضيات مرحلة الشرح حسبما عُرضت في الفصل السادس، أرى أن علينا الآن أن ننظر في خطاب السيدة ثاتشر باعتباره عنصرًا من عناصر عمليات اجتماعية تجري على المستويَين المؤسسي والمجتمعي، وأن نبيِّن أنه يخضع — أيديولوجيًّا — لسيطرة علاقات السلطة وصراع السلطة، مثلما يتحكم فيهما على هذين المستويَين أيضًا. وسوف أجعل السؤال السادس ذا شقين، يتفق كلٌّ منهما مع أحد المستويَين؛ مستوى المؤسسة الاجتماعية ومستوى المجتمع.

السؤال ٦أ: ما العمليات المؤسسية التي ينتمي إليها هذا الخطاب؟ وكيف تُحدِّد الأيديولوجيا صورتَه وكيف يُحدِّد صورةَ الأيديولوجيا؟

إن الوعاء المؤسسي لهذا الخطاب معقَّدٌ إلى حدٍّ ما؛ لأن السياسة تتدخل في عدد من المؤسسات، مثل الأحزاب السياسية، والمؤسسات السياسية (مثل البرلمان)، والمؤسسات الحكومية (الأجهزة البيروقراطية للدولة مثلًا)، وأجهزة الإعلام بطبيعة الحال. ويتعلق سؤال طريف بالمسار الذي سار فيه الخطاب الثاتشري مخترقًا الحدودَ المؤسسية. وفي المثال الحال نرى أن الوعاء المؤسسي المباشر هو أجهزة الإعلام (الإذاعة) ولكن السيدة ثاتشر، كما قلت عاليه، لا تسمح لنفسها بالتقيد بهذا الوعاء.

وأما العمليات المؤسسية التي ينتمي إليها الخطاب فهي — عمومًا — الصراع بين الأحزاب السياسية (في أجهزة الإعلام والمؤسسات الأخرى) في سبيل المؤازرة السياسية والسلطة السياسية (الحكومية) وبصفةٍ أخص صراع «اليمين الجديد» الثاتشري للتفوق داخل حزب المحافظين، ثم في سبيل السلطة الحكومية، ثم في سبيل بناء توافق جديد في الآراء السياسية. ولك أن ترجع إلى المناقشة العامة للمذهب الثاتشري أعلاه. ولقد كان الخطاب الثاتشري الذي ننظر في نموذج منه عاملًا مهمًّا في هذا الصراع، وربما يكون مثالًا مُقنِعًا لطاقة الخطاب على التأثير في علاقات القوة وثمار الصراعات، من خلال تشكيله للأيديولوجيات وآثاره التي تتحكم فيها. وسوف أركز في هذا المستوى على الطرائق

التي يُحدِّد بها خطاب السيدة ثاتشر هذه الأيديولوجيات وصورته الإبداعية، كما أناقش كيف تُحدِّد الأيديولوجيا صورتَه في إجابة السؤال ٦ب.

يمكن اعتبار خطاب السيدة ثاتشر ذا طاقة على السيطرة الأيديولوجية على العلاقات الاجتماعية في حدود قدرته على إيجاد ارتباط خاص بين السلطة والتضامن في العلاقات ما بين السيدة ثاتشر، باعتبارها زعيمة سياسية، وبين «الجمهور». ولكن الواقع، كما ذكرت آنفًا، أن عزل مقولات السيدة ثاتشر أو مقولات المذهب الثاتشري وفصلها عن سواها يتضمن قدرًا ما من التزييف؛ إذ إن هذه المقولات تُشكِّل جانبًا من جوانب إعادة البناء الأعم للعلاقة بين الزعيم والجمهور، وهو الجهد الذي شاركَت فيه معظمُ الأحزاب السياسية الرئيسية. ويعتبر النمو الهائل في أهمية أجهزة الإعلام باعتبارها موقعًا مؤسسيًّا للصراع السياسي عاملًا يفسِّر لنا ذلك؛ إذ أصبح من الصعب الحفاظ على علاقة متعالية أبوية إزاء الالتزام الغلاب لأجهزة الإعلام بالحفاظ على علاقات تقوم على المساواة بين الإعلاميِّين و«العاملين» والجماهير. لكنني أومن بوجود أسباب مجتمعية أعمق سوف أتناولها أدناه. لقد أصبحت بعضُ صور المزج بين التضامن والسلطوية الآن من أعراف الزعماء السياسيِّين ولكنَّ تأثيرَها — من حيث التضامن — في العلاقة الاجتماعية بين السياسيِّين وباقي السكان يستحيل التسليم به. فإن التضامن الذي يُبديه السياسيون تضامنٌ مع صور مصطنعة وخيالية للجمهور، وهم لا يُعربون عن تضامنهم مع جميع الشرائح المنوعة للجمهور الفعلي، بل ومن المحال أن يتصور أحد مثل أن هذا الزعم متبادل! فمثل هذا «التضامن»، زائف وهمي أعود لمناقشته في القسم الخاص بالسؤال ٦ب.

وأما التأثير الأيديولوجي للسيدة ثاتشر فيما يتعلق بالهويات الاجتماعية للزعيمة السياسية و«الجمهور» فإنه يعود — بتحديد أكبر — إلى إبداعاتها الخاصة. فلقد اكتسبت المؤسسات السياسية نوعًا جديدًا من الزعامة التي تجمع بين الخصائص السلطوية التقليدية وبين الأسلوب الصلب المقدام في الزعامة، فإنها دعَّمَت موقفَ اليمين الجديد في السياسة في بريطانيا. أما مدى تدعيمها لموقف المرأة فمسألة لم تُحسم بعدُ. ولا شك أن المرأة سوف يسهل عليها أن تُشغل مواقع سيادية قيادية بفضل ارتياد السيدة ثاتشر لهذا المجال، وإن كان ذلك في حدود صارمة، وارجع إلى السؤال ٦ب حيث أناقش ذلك. وأما فيما يتعلق بالهوية الاجتماعية «للجمهور»، فالظاهر أن السيدة ثاتشر وأتباع المذهب الثاتشري قد نجحوا إلى حدٍّ كبير في إنشاء قاعدة اجتماعية للنزعة الفردية القائمة على المنافسة التي يدعون إليها.

والآن إلى السؤال ٦ب، والانتقال من المستوى المؤسسي إلى المستوى المجتمعي:

السؤال ٦ب: ما العمليات المجتمعية التي ينتمي إليها هذا الخطاب؟ وكيف تحدد الأيديولوجيا صورتَه وكيف يحدد صورة الأيديولوجيا؟

سوف أعلِّق على هذا الخطاب باعتباره جزءًا من عمليَّتَين مجتمعيَّتَين، الأولى هي الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية (أو الكتلة المهيمنة التي تُشكلها) وبين الطبقة العاملة وحلفائها؛ والثانية هي الصراع بين المرأة والرجل. ولن يقتصر تركيزي هنا، كما فعلت في تناول السؤال ٦أ، على جوانب الخطاب التي تقوم بالتشكيل الأيديولوجي فقط، بل سوف أركز أيضًا على أسلوب تفاعل هذه الجوانب مع العناصر التي تخضع للتحكم الأيديولوجي فيه. وسوف يعود هذا بنا إلى العلاقة الجدلية بين التحكم الاجتماعي في الذات وطاقة الذات الإبداعية، وهي التي كانت نقطةَ انطلاقنا في بداية الفصل.

ولنبدأ بالعلاقات الاجتماعية، فنقول: إن الكتلة المهيمنة في مجتمعنا الرأسمالي تمارس الهيمنة الاقتصادية والسياسية على الطبقة العاملة والطبقات الوسطى الأخرى في المجتمع، على نحو ما بيَّنته في الفصل الثاني (انظر **الطبقة والسلطة في المجتمع الرأسمالي**) ومن ثَم فإن علاقة أصحاب السلطة في الحياة العامة بجماهير السكان علاقة تحكُّم وسيطرة. والملاحظ في السياسة، وفي غيرها من المجالات، أن الطامحين إلى السلطة — الأحزاب التي تسعى للظفر بسلطة الحكم — يسعَون إلى تحسين أحوال الطبقة العاملة بدرجات متفاوتة، من دون أن يطعنوا في السيطرة الطبقية. ومن ثَم فإن عنصر السلطة في الزعامة السياسية، مثل الزعامة في مجالات أخرى، تتحكم في تحديده العلاقات الطبقية.

لماذا إذن يتصنع الزعماء السياسيون التضامنَ مع «الشعب»؟ أعتقد أن ذلك في جوهره استجابةٌ للتغيرات في ميزان القوى بين الطبقة الرأسمالية وكتلتها المهيمنة من جانب وبين سائر المجتمع من جانب آخر. فلقد شهد القرن العشرون زيادةً تدريجية وإن لم تكن دائمًا ميسرة، في قدرة الطبقة العاملة وحلفائها على تحديد مسار الأحداث داخل الرأسمالية، من خلال نمو النقابات، والتمثيل السياسي في البرلمان والحكومة من خلال حزب العمال وهلمَّ جرًّا. وإزاء ذلك ظهرت أيديولوجية «شراكة» حاولت تصوير المجتمع الرأسمالي في صورة المجتمع الخاضع «للشراكة» بين الرأسماليِّين والعمال. وهكذا اختفت العلاقات السطحية المميزة للتفاوت الاجتماعي برمَّتها من مؤسسات كثيرة، وليست السياسة سوى مؤسسة واحدة منها.

ويرتبط «تضامن» الزعماء السياسيِّين مع «الجمهور» ارتباطًا وثيقًا إلى حدٍّ بالغٍ بظاهرة أعم من ظواهر أجهزة الإعلام الجماهيرية، وغيرها من المجالات الاجتماعية، وهي مفهوم إضفاء **طابع شخصي مصطنع**، وكنت قدمت هذا المفهوم في الفصل الثالث، وسوف أقول المزيد عنه في الفصل الثامن. و**إضفاء الطابع الشخصي الاصطناعي** يحاكي التضامن، ويبدو أنه كلما زادت «جماهيرية» أجهزة الإعلام، وكلما قلَّ من ثَم احتكاكها بالأفراد أو بجماعات معينة في جماهيرها، ازداد حدبُ الإعلاميِّين وكبار «الشخصيات» (والسياسيون من بينهم) على ادعاء علاقتهم بأفراد الجمهور باعتبارهم أفرادًا يتقاسمون مساحاتٍ شاسعةً من الأراضي المشتركة. ويعمل هذا الشكل من أشكال التضامن باعتباره استراتيجية «احتواء»، بمعنى أنه يمثِّل إقرارًا بقوة الطبقة العاملة

وحلفائها من ناحية، لكنه يمثِّل نقابًا من المساواة يُمكِّن ضروب التفاوت الحقيقية من ورائه في المجتمع الرأسمالي أن تستمر من ناحية أخرى. وهكذا فإن العنصر المسيطر أيديولوجيًّا «يحتوي» في داخله العنصر الخلَّاق والخاضع للسيطرة الأيديولوجية. وهذه هي العلاقة التي سوف أُبيِّن أنها تشمل شتى أرجاء الخطاب الثاتشري.

فإذا انتقلنا إلى الهوية الاجتماعية لزعيمة سياسية، استطعنا أن نرى كذلك سياسةَ احتواء تُمارَس تحت قناع الارتقاء بموقع المرأة، وهو ما يحققه التأويل السطحي لما تقوله السيدة ثاتشر وتفعله. وقد رأينا نساءً ذوات سلطة بعدها، ولكن السيدة ثاتشر، في إحرازها السلطة، تُصور أسلوبًا من أساليب المرأة يعتبر في جوهره أبويًّا، وهو يعيد إنتاج المجتمع الأبوي في التظاهر بأن يخترقه. وهذه مفارقة إذن، فإن ما يبدو كسبًا للمرأة يمثِّل هزيمةً للمذهب **النسوي** [أي نصرة المرأة]. وكما هو الحال في العلاقات الاجتماعية، يتضمن إنجاز السيدة ثاتشر عنصرَ إقرار أو تسليم معين، أي التسليم بازدياد قوة المرأة في الاقتصاد، وفي المهن، وفي الحياة العامة. ولكنه كذلك تسليمٌ ذو حدَّين؛ إذ يعني احتواءَ الارتقاء بالمرأة داخل حدودٍ أبويَّة. ولنا أن نقول ما يماثل هذا عن الحدود التي تتقدم فيها المرأة لاحتلال مواقع ذات سلطة أكبر نسبيًّا في الشركات والمهن والشرطة وهلمَّ جرًّا.

ولكن حالة الهوية الاجتماعية التي ترسمها السيدة ثاتشر «للجمهور» تختلف بعض الشيء؛ وذلك أن المسألة لا تتضمن إقرارًا أو تسليمًا بأيِّ معنًى من المعاني. ومع ذلك فإن القول بأن الإبداع الأيديولوجي الظاهر يخضع للاحتواء داخل معايير السلطة الطويلة الأجل التي تعمل في نطاقها السيدةُ ثاتشر قولٌ صحيح. وبعض الأبنية المحافظة التقليدية لصورة الجمهور تؤكد بعض العناصر التي تظهر في أبنية السيدة ثاتشر لا في غيرها، فهي تؤكد خصوصًا التزامات معينة، مثل الأمة والأسرة باعتبارها تعريفات «للجمهور»، وأما في سياق الصراع الطبقي في أي مجتمع رأسمالي، فالعامل الحاسم لا يتمثل في أسلوب تعريف «الجمهور» على وجه الدقة بقدر ما يتمثل في **عدم** تعريفه من زاوية الطبقة الاجتماعية. وفي هذا الصدد تعتبر صورة «الجمهور» عند ثاتشر مجردَ صورة محلية من بين صور أخرى. كما توجد روابط بين السياسة وشتى المجالات المؤسسية التي تتشكل أو تتكون فيها بعضُ الأشكال الجماعية «للجمهور»، مثل «المستهلكين» في مجال الإعلان، من دون أن تظهر فيها قطُّ الطبقةُ الاجتماعية، أو مواقع الأفراد في عمليات الإنتاج الاقتصادي وما إلى ذلك بسبيل.

الخاتمة

قلت لتوِّي عاليه: إن خطاب السيدة ثاتشر يتميَّز بعلاقة احتواء بين العوامل الأيديولوجية الخلَّاقة، والعوامل المسيطرة أيديولوجيًّا، وإن الأولى لا تنشأ وتترعرع إلا داخلَ حدودٍ تضعُها الأخيرة. ويعتبر هذا إيضاحًا خاصًّا للمقولة العامة التي استهللتُ بها هذا الفصل

عن الإبداع الفردي والسيطرة الاجتماعية. فليس الإبداع الفردي بحال من الأحوال، في الخطاب أو بصفة أعم، بذلك الجهد الإرادي المستقل عن المجتمع الذي شاع تصوُّرُه؛ فدائمًا ما توجد ظروف اجتماعية معينة تمنحه الفاعلية وتفرض القيود عليه، بل إنها قد تؤدي إلى إفساده جزئيًّا (كما في هذه الحالة).

المراجع

اعتمدتُ اعتمادًا كبيرًا في هذا الفصل على كريس (١٩٨٥م) الذي يتضمن مناقشةً مفيدة للعلاقة بين الذات والإبداع والسيطرة الاجتماعية في الخطاب. ويعتبر عملُ فوكوه، خصوصًا فوكوه ١٩٧٢م، خلفيةً عامة لهذا الفصل. انظر أيضًا فيركلف (1992a). ولاكلاو وموف (١٩٩٥م) عمل نظري مهم عن الخطاب السياسي. وفيما يتعلق بالخطاب السياسي «لحزب العمال الجديد» انظر فيركلف (2000a)؛ وفيما يتعلق بالمذهب الثاتشري انظر: هول وجاك (١٩٩٣م)، وجيسوب وغيره (١٩٨٨م). وكتاب كاندلين ولوكاس (1988b) يقدِّم تحليلًا موحيًا للجمع الخلَّاق بين أنماط الخطاب في خطاب المشورة [التي يقدمها الاختصاصيُّون الاجتماعيون] بشأن تنظيم الأسرة. وانظر أيضًا فيركلف (1992a).

الفصل الثامن

الخطاب في التغير الاجتماعي

ينبغي أن تُوجِّهَ الدراسةُ النقدية للغةِ اهتمامَها إلى الأبعاد الخطابية للاتجاهات الاجتماعية الرئيسية حتى تبتَّ في الدور الذي يلعبه الخطاب في نشأة التغير الاجتماعي وتطويره وتدعيمه. وهذا يعني تركيزَ انتباهنا على التغييرات في النظام المجتمعي للخطاب أثناء فترة معينة. وأرجو أن أبدأ بدايةً متواضعة في هذا الفصل بالنظر في العلاقة بين اتجاهات اجتماعية معينة واتجاهات معينة في نظم الخطاب في الرأسمالية المعاصرة. ولعل القراء يذكرون مناقشتي الموجزة لهذه العلاقة في الفصل الثاني، وعلى الرغم من أنني أُشير إلى بريطانيا فإن الاتجاهات الاجتماعية والاتجاهات الخطابية لها نظائرُ على ما يبدو في المجتمعات المماثلة.

(١) الاتجاهات في المجتمع والخطاب: ملخص

في صُلْب التحليل الذي أجراه يورجن هابرماس للرأسمالية المعاصرة الزعم بأنها تتميز إلى حدٍّ ما بوجود «نظم» تستعمر حياة الناس، وأن هذه النظم تضخَّمَت أبعادُها فوصلت إلى ما يعتبر أزمة. وأما «النظم» فهي المال والسلطة، أو الاقتصاد والدولة والمؤسسات. إذ نرى من ناحية أن الاقتصاد وسوق السلع — في صورة المذهب **الاستهلاكي** — يؤثران تأثيرًا هائلًا لا ينقطع في شتى جوانب الحياة، وأشد وسائطه وضوحًا هي التليفزيون والإعلان. ونرى من ناحية أخرى أن الدولة والمؤسسات تمارس سيطرةً غير مسبوقة (خصوصًا من جانب المؤسسات العامة) على الأفراد من خلال شتى أشكال البيروقراطية.

والذي أريد أن أقوله هو أن أشكال «استعمار» حياة الناس المذكور يتكوَّن جانبٌ منها من عناصر «الاستعمار» في النظام المجتمعي للخطاب. وأما النظام المجتمعي

للخطاب فهو بناء معين للمقومات المؤسسية لنظم الخطاب، وأما الأبنية القائمة فيجوز (كما رأينا في الفصل السابع) أن تتعرَّض للهدم في غمار الصراع الاجتماعي. ولنا أن نرى أن الاتجاهات الاجتماعية التي حدَّدها هابرماس تفرضها الكتلة المهيمنة في الصراع، وأنها تتضمن إعادةَ بناء أنظمة الخطاب المجتمعية السابقة. وأنا واثق أن الكثير من القراء على وعيٍ بهذه «العملية»، وخصوصًا بالأسلوب الذي تمكَّنَت به صورُ خطاب المذهب الاستهلاكي والبيروقراطية من «استعمار» أنماط خطاب أخرى، أو توسيعها على حسابها. وسوف يجد القراء فائدةً في النظر في أمثلة خاصة بهم أثناء قراءتهم هذا الفصل.

ولنا أن ننظر في عمليات إعادة البناء المذكورة باعتبارها تحولاتٍ في العلاقات البارزة بين أنماط الخطاب داخل النظام المجتمعي للخطاب. وقد ظهرت أنماطُ خطاب المذهب الاستهلاكي بوضوح وجلاء داخل نظم الخطاب، وخصوصًا خطاب **الإعلان**، وأنماط الخطاب البيروقراطي، مثل خطاب المقابلات الشخصية. والظهور الواضح لا يقتصر معناه على شَغْلها موقعًا بارزًا، أو على أن الناس على وعيٍ بأهميتها، بل يعني أيضًا أنها تمثِّل موردًا ينهل الناس منه على نطاق واسع. وينتمي النمطان [المميزان للمذهب الاستهلاكي والبيروقراطية] إلى ما يسميه هابرماس الخطابَ **الاستراتيجي**، أي الخطاب الموجَّه لتحقيق غايات نفعية، وإحراز النتائج. ويقوم التضاد بصفة عامة بين الخطاب الاستراتيجي وبين الخطاب **التوصيلي** الذي يهدف إلى تحقيق التفاهم بين المشاركين. وبروز النمطين المشار إليهما أولًا يمكن تفسيره بأنه استعمار الخطاب الاستراتيجي للخطاب التوصيلي في النظام المجتمعي للخطاب (لاحظ أن هذا معنًى خاصٌّ وضيق أشد الضيق لمعنى صفة «التوصيلي»).

وقد أدَّت الصور المذكورة لاقتحام الاقتصاد والدولة للحياة إلى نشأة مشاكل وأزمات خاصة بالهوية الاجتماعية لكثير من الناس الذين خبروها وعالجوها على أسس فردية لا من خلال أشكال الصراع الاجتماعي. ويسعى عددٌ كبير من الناس اليوم إلى طلب شكل من أشكال المساعدة على حلِّ «المشكلات الشخصية»، إما في الصورة العارضة للأعمدة الصحفية والمقالات الخاصة بالمشاكل في المجلات، وإما في شتى صور العلاج أو تلقِّي المشورة. وقد غدَت أنواع خطاب العلاج والمشورة وما إليهما تمثل مجموعة أخرى، بارزة اجتماعيًّا، في داخل النظام المجتمعي للخطاب. وهكذا أصبحت — مثل أنماط خطاب المذهب الاستهلاكي والبيروقراطية — تمثِّل موقع استعمار داخل نظام الخطاب.

وسوف أناقش فيما يلي الجوانب المذكورة للنظام المجتمعي للخطاب، واحدًا بعد الآخر تحت العناوين التالية:

- الإعلان والمذهب الاستهلاكي.
- تكنولوجيات الخطاب والبيروقراطية.
- خطاب العلاج.

وتجنُّبًا للإيحاء بأن الاتجاهات التي حدَّدتُها عاليه لا يوجد غيرها في الرأسمالية المعاصرة، فالقول بهذا خطأ، فإنني أختتم الفصل بمناقشة موجزة لاتجاهات أخرى، تعتبر مضادةً من زاوية معينة، في داخل المجتمع والخطاب.

(٢) الإعلان والمذهب الاستهلاكي

أبدأ هذا القسم بمناقشة المذهب الاستهلاكي ثم أنتقل إلى النظر في «لائحة الممارسة الإعلانية البريطانية» ابتغاءَ تحديد «النشاط» الأيديولوجي في الإعلانات. وبعد ذلك أناقش ثلاثةً من أبعاد النشاط الأيديولوجي في الخطاب الإعلاني واحدًا بعد الآخر، أولُها العلاقة التي يبنيها بين المنتج/المعلن وبين المستهلك، وثانيها أسلوب بناء «صورة» لأحد المنتجات، والثالث أسلوب بناء مواقع ذوات للمستهلكين. وتمثل هذه الأبعاد، على الترتيب، القيود المفروضة على العلاقات، والمضمون، والذوات، بالدلالات التي استخدمتها على امتداد هذا الكتاب. وبعد ذلك أناقش العلاقة بين العناصر اللغوية والبصرية في الإعلان، والزيادة المطردة في بروز الصورة البصرية. وأخيرًا آتي إلى ما أشرت عليه آنفًا بتعبير الاتجاهات «الاستعمارية» للخطاب الإعلاني.

(٣) المذهب الاستهلاكي

من خصائص الرأسمالية الحديثة المذهب الاستهلاكي الذي يتضمن تحويلَ التركيز الأيديولوجي من الإنتاج الاقتصادي إلى الاستهلاك الاقتصادي، وإلى إيجاد مستوًى غير مسبوق «لتعدِّي» الاقتصاد على حياة الناس. فلنرصد بإيجاز ظهور المذهب الاستهلاكي قبل النظر إلى تأثيره المعاصر.

نشأ المذهب الاستهلاكي من مجموعات من الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي أخذ معظمُها ينمو ويترعرع منذ العقود الأولى للقرن العشرين، وعلى

الرغم من أننا نستطيع رصْدَ اتجاهات استهلاكية في الجزء الأول من هذه الفترة، قُل في العشرينيات على سبيل المثال، فقد ازداد بروز المذهب الاستهلاكي على امتداد الفترة كلها مع تطور أنماط الظروف الثلاثة المشار إليها، بل ولقد ساعد على أن يغذوَ نموه نفسه بالإسهام في تطورها، وخصوصًا في المجال الثقافي.

وترجع الظروف الاقتصادية في المقام الأول إلى مرحلة تطور الإنتاج الرأسمالي للسلع. فالمذهب الاستهلاكي ثمرة من ثمار الرأسمالية الناضجة؛ إذ بلغت الطاقة الإنتاجية حدًّا يُتيح إنتاج أنواع من السلع لا حصر لها في الظاهر وبكميات لا حصر لها في الظاهر أيضًا. وأما الجانب الثاني من جوانب الظروف الاقتصادية فهو موقع قوة العمل: فالمذهب الاستهلاكي يعتمد على مستويات للأجور تُتيح لقطاع كبير من السكان فائضًا لا يُستهان به من المال بعد سداد التكاليف الأساسية للعيش، ويُتيح أيضًا تخفيض ساعات العمل، وهو الذي يؤدي إلى توافر قدر كبير من أوقات الفراغ.

وأما الظروف التكنولوجية فهي أولًا الصحافة الحديثة، وهي التي كانت قائمةً من قبل في بداية القرن، ولكنها شملت ثانيًا، ظهور السينما والإذاعة والتليفزيون. فأما «الانطلاق» الحقيقي للمذهب الاستهلاكي فلم يبدأ إلا بظهور التليفزيون لا باعتباره ظاهرة تكنولوجية وحسب، بل أيضًا باعتباره مؤسسة ثقافية استأثرت بنسبة كبيرة من وقت الفراغ لدى نسبة كبيرة من السكان.

وأما المجموعة الثالثة من الظروف، وهي التي ينصبُّ عليها التركيز هنا، فهي ثقافية. إذ قامت الرأسمالية — في غمار التصنيع وبناء المدن — بتمزيق الروابط الثقافية التقليدية الخاصة بالأسرة المديدة، وبالمجتمع المحلي أو المجتمع الإقليمي أو المجتمع العرقي، وبالدين وما إلى هذا بسبيل. وقد حلَّت محلَّ هذه الروابط التقليدية في بعض الحالات روابطُ أخرى ولَّدها الناس في بيئاتهم المدنية والصناعية الجديدة، وأهمها الروابط الطبقية.

ولكن ذلك لم يحدث في جميع الحالات، بل حتى حيثما وُجدت هذه الروابط، فإنها كانت تتعرض للتقويض في حالات كثيرة؛ كتدهور التصنيع على سبيل المثال، ويُحيط كثير من القراء بأشكال شعور الأفراد بفقدان المجتمع المحلي أو بعدم وجوده أصلًا، ومنها الإحساس بانعدام الجذور، وفقدان الإحساس بحقيقة الواقع، وقلق المرء على هويته الاجتماعية، وهلمَّ جرًّا. ويرى كثير من الناس أن هذه خبرات **فردية** محضة. وهذا الفصل بين الأشخاص وبين مجتمعاتهم الثقافية التي يمكنها أن توفر لهم الشعور

بالهوية وبالقيم وبالأهداف هو العامل الذي يؤدي عمومًا إلى نمو الممارسة العلاجية والخطاب العلاجي، على نحو ما أُقيم عليه الحجة فيما بعد.

ومما يشغلنا بصورة مباشرة تفوق ما سبق أسلوبُ نجاح رأس المال، من خلال الوسائط الإعلانية، في الزعم بأنه سدَّ هذه الفجوات. والإعلان بطبيعة الحال أبرز ممارسة مرئية للمذهب الاستهلاكي وأبرز خطاب بصري له، وأشد ما يدهمنا من خصائصه مباشرة نطاقه الهائل؛ إذ نتعرض جميعًا للحقن بجرعات يومية هائلة من الإعلانات، وقد يحلو للقراء أن يحسبوا عدد الإعلانات التي يشاهدونها أو يسمعونها كل يوم، في الإذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات واللافتات أو الملقاة في صناديق البريد، وفي الدكاكين ومراكز التسوق وما إلى ذلك بسبيل. ويستند الإعلان إلى نطاقه «الكميِّ» المحض في تحقيق أهم آثاره «الكيفية»، ألَا وهو إنشاء مجتمعات ثقافية للحلول محلَّ المجتمعات التي دمرتها الرأسمالية. وإمداد الناس بالحاجات والقيم. ولك أن تقول: إن هذه المجتمعات الجديدة قد أدَّت إلى **نزوح** المجتمعات القديمة، ولم تحلَّ محلَّها وحسب؛ إذ إن هذه المجتمعات المصطنعة (أو المُخلَّقة) تُقدَّم باعتبارها بدائلَ عن المجتمعات الحقيقية. ويُطلق على هذه المجتمعات اسم **المجتمعات الاستهلاكية**. وتكمن في ذلك الدرجةُ غيرُ المسبوقة «لتعدِّي» الاقتصاد على حياة الناس، وهو ما أشرتُ إليه آنفًا. ويناقش السؤال التالي كيفيةَ حدوث ذلك.

(٤) الأيديولوجيا ولائحة الممارسة الإعلانية البريطانية

سأتبع في مناقشة كيفية بناء الإعلان لمجتمعات استهلاكية مدخلًا غيرَ مباشر، أي من خلال مناقشة بعض المقتطفات من لائحة الممارسة الإعلانية البريطانية، وهي مدونة طوعية لأصول الممارسة تُديرها هيئةُ المعايير الإعلانية، وتطبق على المطبوعات والأفلام السينمائية. وتعتمد الهيئة المذكورة في تمويلها على اتحاد الشركات الإعلانية، وهو الذي تزعم الهيئة أنه يتمتع بالاستقلال. وتُطبَّق لائحة إجبارية مماثلة على الإذاعة والتليفزيون، وتُديرها «هيئة الإذاعة المستقلة».

وفيما يلي مقتطفات قصيرة من النسخة المختصرة للائحة:

(١) ينبغي أن تكون جميع الإعلانات قانونية مهذبة صادقة أمينة.

(٢) لا تفرض بنودُ اللائحة قيودًا على حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك التقديرات الذاتية لمدى جودة المنتجات أو جاذبيتها، بشرط التحقق دائمًا مما يلي:

- وضوح أن التعبير يُفصح عن الرأي وحسب؛
- أنه من غير المحتمل أن يؤديَ ذلك الرأي أو الأسلوب الذي يعبر به عنه إلى تضليل المستهلكين حول أيِّ أمر يُثبت صحته التقدير الموضوعي المبني على أسس مقبولة عمومًا.

(٣) لا يجوز أن يتسبب أيُّ إعلان في جعل الأطفال يعتقدون أنهم سيصبحون أدنى منزلة من غيرهم من الأطفال. أو سيفقدون حبَّ غيرهم، إذا لم يشتروا منتجات معينة أو لم يجعلوا غيرهم يشتريها لهم.

وأهم ما أريد إيضاحه بشأن هذه اللائحة، أنها ترمي إلى التحكم في معالم المستوى السطحي للإعلان، وهي التي تتعلق بطبيعة اعتباره نوعًا من الاتصال الاستراتيجي، وبصفة أخص الاتصال الذي يهدف إلى الإقناع، بمعنى أنه موجَّه إلى بيع أشياء معينة (انظر المزيد أدناه) ولكنها تتجاهل ما أقول: إنه العنصر الأهم مجتمعيًّا، أي الوظيفة **الأيديولوجية** للإعلان. وأما الإجابة الموجزة عن سؤالنا كيف يبني الإعلان مجتمعات استهلاكية فهي أنه يبنيها «من خلال الأيديولوجيا».

والبند الأول في المقتطف الوارد أعلاه يلخِّص جانبًا أساسيًّا من جوانب اللائحة، والبند الثاني جزءٌ من المواصفات التفصيلية للإعلان «الصادق»، وهو يبيِّن أن اللائحة تستند إلى التمييز الحاسم بين حقائقَ معينة، تقبل التقدير الموضوعي، وما ينتمي إلى الآراء وهي ذاتية. فأما بالنسبة للحقائق فاللائحة تفرض على الإعلانات تدعيمَ مزاعمها بأدلة صحيحة. واللائحة لا تتضمن إلا خيارَين هما «الواقع» و«الرأي» عند تقييم أحد الإعلانات من حيث علاقته بالحقيقة.

ولكن هذا مبنيٌّ على نظرة بالغة السطحية إلى العلاقة بين الخطاب والحقيقة، بمعني أنها لا تأخذ في اعتبارها إلا ضروبَ المزاعم والتقييم السافرة. وما شأن **الافتراضات الموحَى بها**؛ حيث يسلِّم الخطاب بالحقيقة دون مناقشة؟ إن الافتراضات الموحَى بها [أي الخفية الكامنة] جانبٌ لازم في كل خطاب، وهي في العادة، كما رأينا في الفصل الرابع، ذاتُ طبيعة أيديولوجية. وهكذا تتمكن اللائحة من إهمال الأيديولوجيا بتجاهلها

جانب الحقيقة الموحى به في الخطاب. وأعتقد أن هذا الإهمال يظهر بوضوح وجلاء في البند الثاني؛ إذ أرى أن الإعلانات تتسبب فعلًا في أن تخامر الأطفال المشاعر المشار إليها في النص على نطاق لا يستهان به، لا بسبب إشارة الإعلان إلى العواقب الوخيمة على علاقة الطفل بأقرانه إذا لم يستطع مثلًا شراء لعبة معينة، ولكن بسبب الأيديولوجيا الموحى بها.

وسوف أُفصح بالتفصيل في القسم التالي عن أسلوب العمل الأيديولوجي للإعلانات. ولألخص أولًا ما سوف أقوله:

(١) **بناء العلاقات.** يجسد الخطاب الإعلاني تمثيلًا أيديولوجيًّا للعلاقة بين المنتج/المعلن للمنتجات المعلَن عنها والجمهور، وهو ما يسهل العمل الأيديولوجي الرئيسي.

(٢) **بناء الصور.** تدفع الإعلانات جماهيرها إلى الانتفاع بعناصر أيديولوجية في «مواردها الذاتية» في تكوين «صورة» للمنتجات المعلَن عنها.

(٣) **بناء المستهلك.** تستخدم الإعلانات «الصور» التي «يساعد» الجمهور في توليدها للمنتجات باعتبارها وسائل معينة؛ وبذلك تبني مواقع ذوات «للمستهلكين» باعتبارهم أعضاء في جماعات المستهلكين، وهذا كما سبق أن قلت هو العمل الأيديولوجي الرئيسي للإعلان.

(٥) مثال

سوف نستخدم المثال المبين في النص ٨–١ خلال باقي المناقشة لموضوع الإعلان.

(٥-١) بناء العلاقات

يعتبر الإعلان عن الغسالة مييل، شأنه شأن عموم الإعلانات، خطابًا «جماهيريًّا» بمعنى أن له جمهورًا واسعًا غير محدد. وله أيضًا منتج مُركَّب وغير محدد (من وجهة نظر الجمهور)؛ إذ يتكون في جانب منه من الفريق المنتج للمجلة التي أخذ منها (مجلة الإذاعة البريطانية **راديو تايمز**) وفي جانب آخر من فريق الوكالة الإعلانية التي وضعت تصميم الإعلان، وفي جانب ثالث من الشركة التي صنعت الغسالة وتحاول بيعها. وهو خطاب «ذو اتجاه واحد» بمعنى عدم تناوب دورَي المنتج للنص والمفسر له؛ فالمعلن هو

المنتج للنص والجمهور هو المفسرون. وتشترك الإعلانات — بطبيعة الحال — في هذه الخصائص مع خطاب أجهزة الإعلام الجماهيرية بصورة عامة.

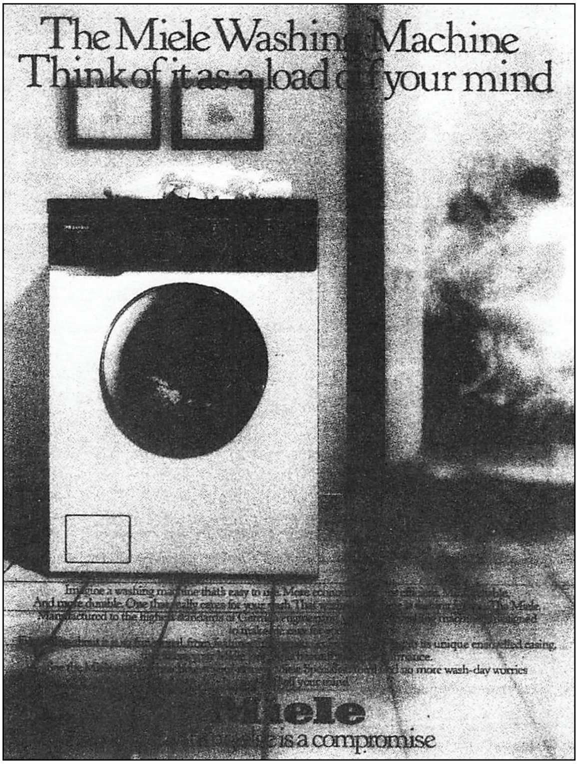

النص ٨–١: المصدر شركة مييل ليميتد.

والطبيعة الجماهيرية وغير المحددة للجمهور، والطبيعة المركَّبة وغير المحددة للمنتج، تمثِّلان تحديًا للمعلن. إذ سوف يقرأ أفراد من الجمهور هذا الإعلان و(ربما!) يشترون المنتَج، وهكذا فإن المعلن يحتاج إلى مخاطبة أفراد الجمهور، مفترضًا سلفًا أن المتكلم محدد الهوية. أي إن منتج النص وجمهوره في حاجة إلى المسحة الشخصية، ولكن الظروف الفعلية لإنتاج الخطاب الإعلاني وتفسيره تقضي بأن تكون هذه **مسحة شخصية مصطنعة** وارجع إلى تقديمي هذا المصطلح في الفصل الثالث.

حاول بالتركيز على المعالم النصية أن ترى كيف يتحقق في هذا الإعلان إضفاء الطابع الشخصي المصطنع على أفراد الجمهور ومنتج النص.

يكمن جانب من الطابع الشخصي المصطنع الذي يُضفيه الإعلان على فرد من أفراد الجمهور في الموقع الذي يبنيه المعلن للمستهلك، وهو ما أناقشه أدناه. ولكنه يكمن في جانب آخر منه في العلاقة التي تكتسب طابعًا شخصيًّا بين المنتج والمستهلك، كما تُفصح عنها المعالم النصية المنتشرة في الخطاب الإعلاني، مثل المخاطبة المباشرة لأفراد الجمهور بضمير المخاطب، والجمل المبدوءة بفعل الأمر («اعتبرها عبئًا أزحته عن ذهنك» على سبيل المثال).

وأما إضفاء الطابع الشخصي المصطنع على المنتج فيتحقق في جانب منه **بالمخاطبة المباشرة** لأفراد الجمهور، وهو ما يُوحي بأن مَن يخاطبهم فرد واحد. ولكن هذا المتحدث ذو هوية غير محددة؛ إذ يختلف هذا النص عن النصوص الأخرى التي تتضمن ضمير المتكلم **الجمع** الذي يحدِّد هوية المتحدث باعتباره مَن يتحدث باسم الشركة التي أنتجت السلعة. ومع ذلك فإن المتحدث يكتسب طابعًا فرديًّا من خلال القيم التعبيرية التي يختارها (فيما يُزعم!) انظر على سبيل المثال إلى أبنية الجمل في متن النص (أي باستثناء العناوين) تجد أن العناصر الإعلانية المألوفة (مثل مخاطبة القراء، ووصف السلعة ومزاياها، ودعوة القراء إلى متابعة الإعلان [بشراء السلعة]) والمزاعم الكثيرة عن الغسالة، قد ضُغِطَت في جمل تتميز أساسًا بالقصر والتركيز. فالتراكيب تتميز بكفاءة الإيجاز والوصول إلى المراد بلا لف ولا دوران، وصورة المتحدث تتخذ بناءً فرديًّا يتسم بهذه الخصائص. وهو ما ينطبق، كما أُبيِّن أدناه، على الغسالة والمستهلك، أي إن المتحدث يخاطب أفراد الجمهور بصوته الخاص ويُحدثهم عن سلعة تتفق معه ومعهم.

(٥-٢) بناء الصور

تدعو الإعلانات جماهيرها إلى الاستفادة من بعض العناصر الأيديولوجية في الموارد الذاتية لأفراد هذه الجماهير في إنشاء «صورة» للسلعة المُنتَجة المعلَن عنها. كيف يتحقق هذا في حالة الإعلان عن الغسالة مييل؟

أعتقد أنه يتحقق من خلال مفاتيح معينة في نص الإعلان، وهي مفاتيح لغوية وبصرية معًا، بحيث تُنشئ إطارًا لأسلوب الحياة «الحديثة»، يرتبط ارتباطًا عامًّا بالشرائح الشبابية والدينامية للطبقة الوسطى، ثم تستخدم هذا الإطار في تفسير السلعة باعتبارها جزءًا من أسلوب الحياة المذكور. أما المفاتيح البصرية فهو ديكور الغرفة الرشيق الأنيق النظيف الذي يُفصح عن حياة أسرة ذات كفاءة وإتقان، ومشهد الحديقة المشوش على اليمين، مع «ما نتصوره» من وجود رجل البيت وامرأته

اللذَين يتمتعان بثمار كفاءة جهودهما. وأما المفاتيح اللفظية فهي التعبيرات الكثيرة الخاصة بأولويات أسلوب الحياة «الحديثة»، مثل اليسر، والكفاءة، والاقتصاد، والجمال: **عبء أزحته عن ذهنك، يسيرة الاستعمال، اقتصادية، ذات كفاءة، يُعتمد عليها، قوية التحمل وهلمَّ جرًّا.**

ويتوسل إنتاج صورة السلعة بتداعي المعاني، إن صح هذا التعبير؛ إذ تستدعي إلى الذهن أسلوب الحياة الحديثة الذي يتميز بالرشاقة وبالكفاءة؛ بحيث تصبح الغسالة الكهربائية جزءًا منه، وأما خصائصها المادية، باعتبارها منتَجًا هندسيًّا، فترتفع قيمتها في غضون بناء الصورة، بمعنى أنها تكتسب خصائصَ ثقافيةً تُضاف إلى خصائصها المادية. وعملية «الرفع» أو الارتقاء المذكورة ذات أهمية حاسمة للسلع الحديثة، خصوصًا عندما تتنافس عدة منتجات تشترك في الخصائص المادية نفسها تقريبًا في سبيل الاستحواذ على سوق معينة.

ولكن بأيِّ معنًى من المعاني تعتبر هذه العملية عمليةً أيديولوجيةً؟ إنها أيديولوجية؛ لأن الإطار الذي تستدعيه، والذي وصفته بأنه أسلوب الحياة «الحديثة»، بناءٌ أيديولوجي يستخدم وسيلة لتوليد صورة السلعة المنتجة، مثلما يجري إنتاجه لذاته، وإعادة إنتاجه، من أجل ذاته. وهكذا فإن الإطار يضع في قالب واحد ذواتٍ اجتماعيةً تتسم بأنواع خاصة من العلاقات والأنشطة والأجواء والقيم وما إلى ذلك بسبيل، باعتباره تزكيةً قوية «للوصفة» التي تحدِّد كيف يعيش المرء، في العالم الحديث، إلى جانب الخرافة التي تقول: إن أسلوب الحياة المذكور متاح للجميع، وهي أيديولوجية؛ لأن القيم الأساسية لأسلوب الحياة المشار إليه تتداخل مع الاهتمامات الأساسية للرأسمالية المعاصرة، ومن بينها اعتبار الحد الأقصى من **الكفاءة** هدفًا لا في الأنشطة الاقتصادية وحسب (إذ إن ذلك مألوف من زمن بعيد)، بل أيضًا في جميع تفاصيل حياة الشخص «الخاصة» (التي لم تَعُد خاصة!). وهكذا فإن الإعلان يسوق الناس إلى الاعتراف بأسلوب الحياة المذكور واتِّباعه (انظر أدناه)؛ وبذلك يساعد على إضفاء الشرعية على الرأسمالية المعاصرة.

(٥-٣) بناء المستهلك

قلت عاليه: إن العمل الأيديولوجي الرئيسي للإعلان بناء مواقع ذوات للمستهلكين باعتبارهم أعضاء في جماعات استهلاكية، وإن هذا العمل يستخدم صورًا يولدها أفراد الجمهور للمنتجات باعتبارها وسائلَ توصيل. فلنتأمل الآن كيف ينجح هذا في حالة الإعلان عن الغسالة مييل.

حدد طابع موقع الذات الذي يُنشئه الإعلان عن الغسالة «ميل» للقارئ. ما نوع الجماعة التي يمكن أن ينتميَ إليها الشاغل المثالي لموقع الذات المذكور؟ كيف تُسهم صورة المنتَج عند القارئ في موقع القارئ باعتباره ذاتًا مستهلِكة؟

إجابة هذا السؤال تتبع بدقة إجابةَ السؤال الأخير؛ إذ إن موقع الذات الذي أُنشئ للقارئ يقوم، على وجه الدقة، على أساس قبوله الإطار الأيديولوجي — باعتباره ينتمي إلى المنطق السليم المطبع — الذي يحتاجه المرء لتفسير الإعلان وتخصيص صورة للمنتَج. والشاغل المثالي لموقع الذات المذكور ينتمي إلى جماعة تتفق حاجاتها وقيمها وذائقتها مع الحاجات والقيم والذائقة الباطنة في الإطار. إنها جماعة يشغلها تيسيرُ أمور الحياة بأقل تكلفة ممكنة. أي إنها جماعة من **المستهلكين**؛ إذ إن هذه المشاغل تُنسب عمومًا إلى المستهلكين. وهي جماعة تتطلب من بيئتها الميسرة أن تتسم بخصاص عملية وجمالية مثل الخصائص الممثلة هنا، أي القدرة على أداء الوظيفة، وسهولة الصيانة، والرشاقة البسيطة، وترى وقت الفراغ في صورة محددة، يُوحي بها مشهد الحديقة. أي إنها جماعة ذات ذائقات بالغة الخصوصية.

ولكنْ بأي معنًى يمكن للمرء أن يتحدث عن **بناء** الإعلانات للمستهلك أو لجماعة المستهلكين؟ لقد حول الإعلان الناس إلى مستهلكين، أي إنه أحدث تغييرًا فيما أصبح الناس عليه، بمعنى أنه يقدِّم أشد النماذج اتساقًا في المعنى وإلحاحًا على الذهن لحاجات المستهلِك وقِيَمه وذائقتِه وسلوكه. ولقد فعل هذا بمخاطبة الناس كأنما كانوا جميعًا قد بلغوا من قبل مكانة المستهلكين الكاملة وفقًا للمنطق السليم. والقضية العامة، هي أن الناس إذا أُرغموا في كل يوم على احتلال موقع الذات للمستهلك، فسوف يصبحون على الأرجح مستهلكين. وهكذا فإن ما قد يبدأ في صورة لعبة ما، أو تجربة مريبة لأفراد الجمهور، من المحتمل أن ينتهيَ الأمر به، بفضل ضغط العادة الهائل، إلى أن يغدوَ حقيقة واقعة.

وما ينطبق على المستهلكين، ينطبق أيضًا على جماعات الاستهلاك المحددة؛ فالإعلان يستطيع أن يُطلِع الناس على أساليب حياة (وأنساق إنفاق) ربما لم يصادفوها إلا من طريق الإعلان، لكنه يدعوهم أيضًا إلى الالتحاق بجماعة المستهلكين التي اختاروها (إذ يزعم الإعلان أن الأمر قائم على الاختيار وحسب) وأن يعتبروا أن هذه الجماعة بما تتعرض له من تحولات سريعة تُمثِّل أولى ما ينبغي أن يلتحقوا به. ومن المحتمل في غضون ذلك أن يقلَّ عددُ المشاركين من فئات أخرى، ولنا أن نقول: إن أشدَّ الخاسرين جماعات الإنتاج، أي من الطبقات الاجتماعية، وفصائل وأقسام معينة من الطبقات الاجتماعية (مثل جماعات الحِرفيِّين أو النقابات العمالية).

(٥-٤) العناصر اللغوية والبصرية في الإعلان

تزداد باطراد في مجتمعنا أهميةُ المزج بين العناصر اللفظية والبصرية في تشكيل النصوص، ويتصدر التليفزيون هذا المزج؛ فالتليفزيون باعتباره وسيطًا لا يُنتج إلا أمثالَ هذه النصوص المركَّبة، ولكن الإعلانات في المطبوعات تزيد باطراد من تأكيدها إياها. كما تزداد باطراد أيضًا أهمية العنصر البصري في الإعلان؛ إذ شاع الرأي الذي يقول: إن إبراز الصورة إحدى الخصائص الرئيسية لثقافة «ما بعد الحداثة».

ويتفق هذا الاتجاه مع ما أقوله عن العمليات الأيديولوجية في الإعلان. فالصور البصرية تؤكد، من ناحية، اعتماد عملية بناء الصور على الجمهور؛ فحيثما وُضعت الصور البصرية جنبًا إلى جنب لم يجد المفسر مفرًّا من إقامة رابطة بينها، ولكن اللغة تتطلب تقديم الروابط اللازمة إليه، وإن لم تكن تقدمها — كما رأينا — في حالات كثيرة. ومن ناحية أخرى نرى أن بناء «جماعات المستهلكين» يتحقق بيسر أكبر من خلال الوسائل البصرية أساسًا؛ لأن الوسيط البصري يمكن استخدامه بسهولة أكبر في إنتاج «صور زائفة» بالمعنى الأفلاطوني، أي نسخ مطابقة لأصول لم توجد قط! ولزيادة الإيضاح نقول: إن الصور البصرية تسمح للإعلان بأن يخلق بسهولة أكبر عوالم معينة وربما نجح في إقناع المشاهدين بأن المستهلكين يسكنونها، بسبب قوة الأيديولوجيا التي تعبر عنها مقولة «إن الكاميرا لا تكذب».

انظر إلى الإعلان عن الغسالة مييل في ضوء هذه التعليقات، كيف تتفاعل العناصر البصرية واللفظية في بناء الصورة، والمستهلك، ومجتمع المستهلكين؟

(٥-٥) اتجاهات استعمارية في الخطاب الإعلاني

نستطيع أن نتصور من زاوية معينة أن الإعلان يقوم بدور المستعمر، وتشمل هذه الزاوية الزيادة الهائلة في حجم الإعلانات على امتداد العقود الثلاثة الماضية، ودرجة تعرض الناس لتأثير الإعلان يوميًّا، و«تغلغل» الإعلان في الجوانب غير الاقتصادية للحياة، وخصوصًا نفاذه إلى البيوت من طريق التليفزيون. لقد تعرضت الأسرة، والحياة الأسرية، للاختراق من جانب الاقتصاد، ومن جانب القوى الطبقية المهيمنة داخل الاقتصاد، وهذه

العناصر الاستعمارية قد أثرت تأثيرًا ما في إعادة بناء الحياة الأسرية وفي غيرها من الجوانب غير الاقتصادية للحياة.

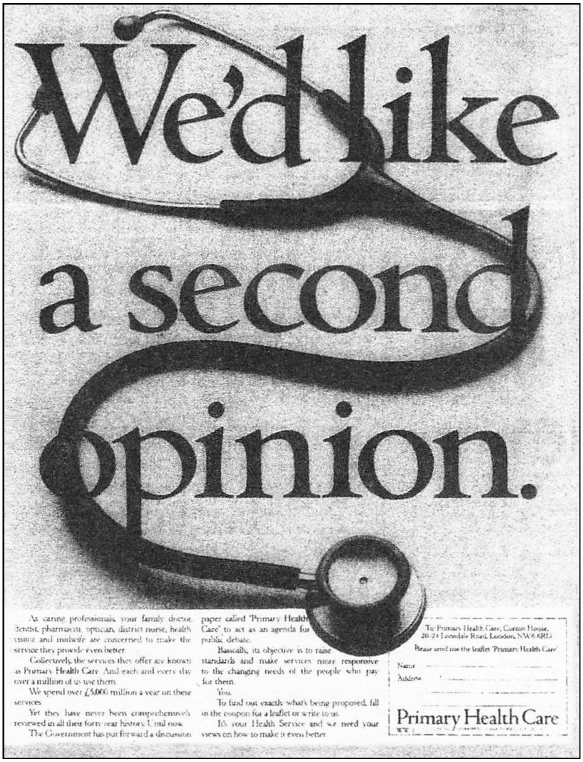

النص ٨–٢ المصدر: وزارة الصحة والتأمينات الاجتماعية.

ولكن لنا أن نجد اتجاهاتٍ استعماريةً أشد وضوحًا؛ حيث تتعرض أنماط الخطاب للتأثر بالخطاب الإعلاني. والنص ٨–٢ مثالٌ من خطاب الإعلام الجماهيري، أي الرسائل الرسمية الموجهة من السلطات العامة إلى «الجمهور». فالواضح أن النص يستخدم شكلًا إعلاميًّا مألوفًا، ومع ذلك فلا يوجد منتَجٌ واضح يعلن عنه، ويبدو في الظاهر كأنما يقتصر على تقديم المعلومات وطلب إبداء الرأي، أي إنه ليس إعلانًا على الإطلاق! ومع ذلك فإن لدينا «مُنتَجًا» ما، والقراء مطالبون ببناء صورته: ألَا وهو مصدر المعلومات،

وطلب إبداء الرأي، وهو (إذا تمكنت من قراءة الكلام المطبوع بالبنط الصغير في الركن الأيمن من الإعلان) وزارة الصحة والتأمينات الاجتماعية (أي «مرفق الصحة»).

ما المعالم الإعلانية لهذا النص، من حيث بناء العلاقات، وصورة «المنتَج»، وموقع الذات «للمستهلك» (الجمهور)؟

يتضمن النص إضفاء الطابع الشخصي «الاصطناعي» على أفراد الجمهور (مثل استعمال ضمير المخاطب، وأفعال الأمر: «**أرجو إرسال الكتيب إليَّ**») وإضفاء الطابع الشخصي على منتج عن طريق استعمال ضمير الجمع الحصري للمتكلم، نحن، في العبارة الأخيرة التي تقول: (**نحن مرفقك الصحي ونحن في حاجة إلى آرائك**) إلى جانب استخدام ضمير المتكلم الجمع الشامل (**يستخدمه مليون شخص من بيننا**). وتُبنى لصورة المرفق الصحي صورة من خلال ضمائر تستدعي إلى ذهن القارئ «بعض صفات الطبيب» في الصورة المرافقة للنص: فهو يتكون من صورة للسماعة الطبية إلى جانب شذرة من «كلام الأطباء» مطبوعة فوقها (**نريد رأيًا ثانيًا**) وهكذا تُنقَل إلى المرفق الصحي من هذا الإطار بعضُ القيم المهنية، والوعي العميق بالمسئولية وهلمَّ جرًّا. وموقع الذات الذي أُعِدَّ للقارئ موقع فرد من أفراد الجمهور يهمُّه الأمر ويحيط ببعض المعلومات ولكنه يريد أن يعرف ما هو مقترح عليه، ويستطيع أن يُسهم «برأيٍ ثانٍ» يستحق النظر فيه. ويزداد الارتقاء بصورة المرفق الصحي بافتراض أن هذه الهيئة العامة، أي الهيئة الجماهيرية، هيئة تحترم «الجمهور».

ولنا أن نُعيد ارتباطنا في هذه المرحلة بما عرض له الفصل السابع من هدمٍ لنظم الخطاب وإعادة بنائها. ويمكن تحليل هذا النص باعتباره مزيجًا من المعالم المستمدة في جانب منها من نموذج الخطاب الإعلاني، وفي جانب آخر من نمط الخطاب الإعلامي التقليدي. ويمكن اعتبار هذا المزج إعادة الإفصاح عن نظام خطاب الإدارة الصحية (والإدارة العامة بصفة أشمل) باعتباره أثرًا من آثار استعمار الإعلان لهذا النظام من أنظمة الخطاب. كما يربط هذا أيضًا بين النمطَين الرئيسيَّين للخطاب الاستعماري اللذين حددتهما في بداية هذا الفصل، الأمر الذي يوضح التداخل بين النزعة الاستهلاكية وبين البيروقراطية، وأن الأولى تغذو الأخيرة. وارجع إلى مثال آخر في مكان لاحق من هذا الفصل.

ونستطيع أن نرى على ضوء هذا المثال كيف يتمكن الإعلان من استعمار وتشكيل أنماط الخطاب السياسية، وخصوصًا خطاب المذهب الثاتشري الذي نظرنا فيه في الفصل السابع. فإن مارجريت ثاتشر — كما رأينا — تبني علاقة مع «الجمهور» تستند

في جانب منها إلى إضفاء الطابع الشخصي الاصطناعي، وتُقدم إلى مستمعيها مفاتيح محبوكة بدقة حتى يتمكنوا من بناء صورة زعيمة سياسية، كما تبني صورة «الجمهور» باعتباره جماعة استهلاك سياسية، إن صح هذا التعبير، وتدعو الأشخاص الحقيقيِّين إلى الانضمام إليها. وكما هو الحال في الإعلان الخاص بمرفق الصحة يتفق المنتج مع السلعة: إذ إن السيدة ثاتشر تحاول «أن تبيع نفسها»، وهكذا فإن الازدياد المطرد في إدارة السياسة الحزبية من خلال خطاب جماهيري ذي اتجاه واحد في أجهزة الإعلام، متخذًا من الإعلان نموذجًا له، يبتعد بهذه السياسة باطراد عن الخطاب ذي الاتجاهَين الذي يعتمد على التلاقي المباشر (وجهًا لوجه). أي إن لقاء الناخبين شخصيًّا بطرق أبواب منازلهم لاستمالتهم، والتناظر وتقارع الحجج السياسية، والاجتماعات السياسية، تقل أهميتها باطراد باعتبارها من عناصر الخطاب في السياسة. ويؤدى تأثير التعميم في علاقة الاستهلاك الاقتصادية إلى فقدان السياسة الحزبية لقاعدتها في حياة الناس. وتقل مشاركة الناس في السياسة باعتبارهم مواطنين بالتدريج، ويزداد اشتراكهم فيها تدريجيًّا أيضًا بصفتهم مستهلكين، كما أن القواعد الشعبية للمشاركين تبتعد تدريجيًّا عن المجتمعات الحقيقية التي ينتمون إليها، وتقترب تدريجيًّا من الأشكال المعادلة سياسيًّا لجماعات المستهلكين، وهي التي يبنيها الزعماء السياسيون لهم. ومن الممكن بطبيعة الحال أن تسير هذه العمليات في عكس الاتجاه، إلى جانب وجود اتجاهات معارضة «تعويضية» [تمثل الكفة الأخرى للميزان]. انظر القسم بعنوان اتجاهات أخرى أدناه.

(٦) البيروقراطية وتكنولوجيات الخطاب

أتوسع في هذا القسم في الفكرة التي طرحتها في بداية هذا الفصل، وهي التي تقول: إن سيطرة الدولة من خلال البيروقراطية كانت لها آثارٌ كبرى في نظم الخطاب، وأناقش أولًا الاتجاه الاجتماعي إلى زيادة السيطرة على الناس من خلال شتى أشكال البيروقراطية، ثم أنتقل إلى فحص ما أطلقت عليه مصطلح **تكنولوجيات الخطاب**، أي أنماط الخطاب التي تتضمن التطبيق — بقدر ما من الوعي الذاتي — للمعارف العلمية الاجتماعية لتحقيق السيطرة البيروقراطية. وسوف تقول حجتي: إن تأثير البيروقراطية في نظم الخطاب يتحقق من خلال الانتشار «الاستعماري» لتكنولوجيات الخطاب، وبعدها أقدِّم مثالًا على تطبيق البحث العلمي الاجتماعي على تكنولوجيات الخطاب، وهو الذي يسمَّى **التدريب على المهارات الاجتماعية**، مشيرًا إلى إحدى تكنولوجيات الخطاب (التي أشرت

إليها من قبل بألفاظ مختلفة) وهي المقابلة الشخصية. وعندها أقدِّم مثالًا يتضمن تكنولوجيَّتَين للخطاب، الأولى وثيقة المعلومات الخاصة بالجمهور والاستمارة الرسمية.

(٦-١) البيروقراطية؟

يقول عالم الاجتماع ماكس فيبر: إن البيروقراطية «تنظيم مراتبي يهدف إلى التنسيق العقلاني لعمل كثير من الأفراد سعيًا إلى تحقيق مهام إدارية واسعة النطاق وأهداف تنظيمية». ومفهوم «العقلانية» في هذا التعريف محدود ويقتصر اقتصارًا صارمًا على دلالته النفعية: بمعنى أن العقلانية هي تحقيق المواءمة المنتظمة بين الوسائل والغايات لأية مؤسسة أو منظمة بيروقراطية. وأما «المراتبية» و«التنسيق» المذكوران في التعريف فهما يؤكدان عنصرَ السيطرة في هذه العقلانية على الغايات والوسائل، بمعنى يجمع بين السيطرة الداخلية من المستويات العليا داخل البيروقراطية وسيطرة البيروقراطية على الناس. وكثيرًا ما يبدو الناس، من منظور العقلانية البيروقراطية، في صورة «أشياء» يجوز إصدار الأوامر لها، والتحقق منها وتسجيلها ونقلها وما إلى ذلك بسبيل.

وقد اقتضى نموُّ الدولة الحديثة في ظلِّ المجتمع الرأسمالي قدرًا كبيرًا من التوسع في البيروقراطية التي جعلَت الدولة تبسط سيطرتها على جوانب ما تفتأ تزداد من حياة الناس. واتضح خصوصًا هذا التوسع والتدخل منذ ميلاد «دولة الرعاية الاجتماعية»، وهي التي نشأت استجابةً للتجربة المريرة المتمثلة في آثار السوق غير المقيدة في فترة الكساد التي شهدتها العشرينيات والثلاثينيات؛ إذ أصبح على الدولة أن تحميَ الناس من بطش السوق. والواقع أن الدولة قد نجحت فعلًا في تحسين أحوال الحياة لمعظم الناس، وإن كانت منجزاتها تتعرض اليوم للتهديد. ولكن هذه العملية كانت سلاحًا ذا حدَّين؛ إذ كانت دولة الرعاية الاجتماعية تُدار من خلال بيروقراطيات كثَّفَت من تدخُّلها في حياة الناس وعمَّقَت بذلك من سيطرتها عليهم. وفي ضوء صورة الدولة التي رسمَتها بالخطوط العريضة في الفصل الثاني، فإن هذا يعني آخر الأمر سيطرةَ الطبقة الرأسمالية والكتلة المهيمنة على حياة الشعب. وكان هذا الجانب البيروقراطي و«التدخلي» من جوانب دولة الرعاية سببًا في نشأة وانتشار صورة الدولة باعتبارها جهازَ تدخُّل لا يحسُّ بحاجات الشعب، وهي الصورة التي استغلها المذهب الثاتشري، كما رأينا في الفصل السابع.

(٦-٢) تكنولوجيات الخطاب

أوردتُ عاليه تعريفًا لتكنولوجيات الخطاب، يقول إنها أنماط الخطاب التي تتضمن التطبيق، بقدرٍ ما من الوعي الذاتي للمعارف العلمية الاجتماعية لتحقيق السيطرة البيروقراطية. والذي أقصده أنماط معينة من الخطاب مثل المقابلات الشخصية، والاستمارات الرسمية، واستمارات الاستجواب، والاختبارات والامتحانات، والسجلات الرسمية، والفحوص الطبية، والدروس، وهي التي تخضع — في ذاتها — للأبحاث الاجتماعية العلمية، وحيث تُودَع نتائج هذه البحوث في تكنولوجيات الخطاب، فتساعد على تشكيلها وتعديلها. وتدخل تكنولوجيات الخطاب في فئة أعم وأشمل هي فئة الخطاب الاستراتيجي، أي الخطاب الموجَّه إلى تحقيق أهدافٍ ونتائجَ نفعية.

وتعتبر تكنولوجيات الخطاب ظاهرةً حديثة بصفة خاصة، مثل العلوم الاجتماعية التي تغذوها. وهي تمثِّل التأثير العام للبيروقراطية والدولة الحديثة في نظام الخطاب المجتمعي. وعلى الرغم من إمكان إرجاع أصولها إلى مؤسسات محددة، فلقد غدَت تكتسب صبغةً «عبر مؤسسية» تُتيح لها أن تتسرَّب إلى داخل مجموعة معينة من المؤسسات فتستعمرها، وأن ترتبط بعناصر خطابية أخرى، بمجموعة كاملة من الطرائق المتنوعة. وهي تقابل ما يُطلق عليه البعض مصطلح «**الأنواع**»، وإن كنت أرى أن هذا المصطلح لا يتضمن الوصف المحدد بدرجة كافية لما أعنيه.

وقد اقترنت تكنولوجيات الخطاب بتغيير جوهري مؤكد في النظام المجتمعي للخطاب في الفترة الحديثة، ونعني به تشكيل الخطاب إلى درجة غير مسبوقة وفقًا لحسابات معينة، تتسم بالوعي الذاتي للعلاقة بين الوسائل والغايات، وتستند إلى العقلانية البيروقراطية النفعية القائمة على أساس المعرفة بالخطاب نفسه. وتقدم هذه المعرفةَ أقسامٌ معينةٌ من العلوم الاجتماعية المتخصصة في دراسة الخطاب واللغة. وهي مثال لظاهرة أعم من ظواهر الفترة الحديثة، أي تداخل السلطة والمعرفة، والاعتماد الهائل للسلطة على المعرفة، كما تؤكد أهميةَ التحليل النقدي للخطاب الذي يستكمله التحليل النقدي لعلوم اللغة والخطاب حسبما أقمتُ عليه الحجة في الفصل الأول.

(٧) التدريب على المهارات الاجتماعية

دخلت نتائج البحث الاجتماعي ساحة الممارسة الخطابية من عدة طرق، من بينها طريق **التدريب على المهارات الاجتماعية** الذي نشأ من البحث النفسي الاجتماعي في

المهارات الاجتماعية. ويقوم هذا البحث على نظرة نفعية للممارسة الاجتماعية باعتبارها نشدانَ أهدافٍ متناغمة مع العقلانية البيروقراطية التي وصفتها آنفًا. وهكذا فإن وحدات الممارسة والخطاب الكبرى، مثل المقابلة الشخصية، يُفترض أنها تتكون من وحدات صغرى متتابعة منتَجة من خلال التطبيق الآلي للمهارات التي تُختار استنادًا إلى مدى إسهامها في تحقيق الأهداف. ومن المفترض أن هذه المهارات يمكن عزل بعضها عن بعض ووصف كلٍّ منها، وأن مظاهر العوار في الممارسة الاجتماعية يمكن التغلب عليها بتدريب الأشخاص على الاستفادة من هذه المهارات.

ويجري تطبيق التدريب على المهارات الاجتماعية على نطاق واسع؛ فقد استُخدم في تدريب المرضى النفسانيِّين، وغيرهم ممن يعتبرون «غير أكفاء» أو «عاجزين» اجتماعيًّا، كما استُخدم لتدريب الاختصاصيِّين الاجتماعيِّين والصحيِّين، ومقدِّمي المشورة الاجتماعية، والمعالجين والأطباء لمساعدتهم على زيادة فاعلية تعاملهم مع عملائهم أو مرضاهم، إلى جانب استخدامه في تدريب مديري الشركات والمشرفين على المبيعات بغرض الارتقاء بالإدارة والبيع على الترتيب، وفي تدريب الموظفين العموميِّين في المؤسسات البيروقراطية على التغلب على ما تتسم به هذه المؤسسات من طابع غير شخصي يشوب صورتها في أعين الناس، ويُقيم مسافة ما بينها وبينهم، الأمر الذي ينتقص من مشروعيتها وفاعليتها.

والنظر إلى الممارسة الاجتماعية من زاوية المهارات الاجتماعية يؤدي، على الأرجح، إلى اختزال الممارسة عمومًا والخطاب خصوصًا في الجانب الذي دأبنا على وصفه «بالمضمون»، أي بالأهداف أو الأغراض النفعية. وأما ما وصفناه بالأبعاد العلائقية والأبعاد الذاتية/التعبيرية للخطاب، فلا تُمنح في هذا الصدد أية مكانة أصيلة أو مستقلة خاصة بها، بل إنها على الأرجح تختزل في مكانة «المتغيرات التابعة»، وأن ينظر إليها من زاوية إمكان التلاعب بها في غضون المحاولة الدائبة لتمكين الخطاب/الممارسة من تحقيق أقصى تأثير ممكن في تحقيق الأهداف النفعية. والنماذج الناجحة التي يُدْعَى المتدربون على المهارات الاجتماعية إلى محاكاتها تتميز بالتلاعب المنتظم بهذا المعنى، ومن ثَم فقد يصح قولنا: إن التدريب على المهارات الاجتماعية يُسهم في تدعيم التلاعب بالعلاقات والذوات في الواقع الفعلي.

فلنقدِّم الآن مثالًا محددًا. والنص التالي مقتطف من الاستراتيجية الموصَى بها لإجراء «مقابلة شخصية»، ولتكن مقابلة «تأديبية» في مكان العمل، أو في إحدى المدارس، بحيث

«تجعل المقابلة مناسبة ألطف وأفعل». والنص مقتطف من كتابٍ كتبَه عالم النفس الاجتماعي الشهير مايكل أرجايل:

[البند الأول محذوف.]

(٢) المشرف «م» يقيم تقاربًا وجدانيًّا مع العميل «ع» الذي قد يكون بالغَ التوتر بشأن المقابلة. وسوف تزداد سهولة ذلك إذا حافظ «م» على اتصاله اليومي بـ «ع». وقد يتبادلان المحادثات الودية حول اهتماماتهم المشتركة، بحيث تنخفض الحواجز الخاصة بفوارق المنزلة بينهما، ويصبح «ع» على استعداد للكلام بحريَّة.

(٣) قد يكون من الضروري للمشرف أن يشرح للعميل وجود مشكلة، وقد تتمثل في تأخر وصول «ع» باستمرار إلى مكان العمل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج، أو أن «ع» قد انخفضت درجاته [في المواد الدراسية] انخفاضًا شديدًا ... إلخ. ويمكن أداء ذلك ببيان بعض الحقائق الموضوعية، لا بإصدار الأحكام، كما ينبغي القيام به بأسلوب لطيف لا مغاضب.

(٤) يدعو «م» الآن «ع» إلى أن يُعرب عن رأيه في الوضع الراهن، أي ما يتصور أنه السبب من ورائه. وقد تكتنف ذلك محاولات للحصول على معلومات أوفَى، إذا كان «ع» عازفًا عن الكلام دون قيود. والمشرف متعاطف ويبين أنه يريد أن يفهم موقف «ع»، وقد يسأل «م» «ع» إن كان يعتقد أن الموقفَ مُرْضٍ؛ ويستطيع في مقابلة تقييمية أن يطلب من «ع» تقييمَ أدائه بنفسه. وقد يقدم «ع» معلومات جديدة تشرح سبب المشكلة، ويقترح كيف يمكن حلُّها، وربما انتهت المقابلة في هذه اللحظة.

[٥ و٦ محذوفان.]

(٧) إذا كان من الضروري إجراء مقابلات أخرى، فربما اقتضى الأمر اللجوء إلى أساليب أشد صرامة للتأثير في «ع». ويتمتع معظم المشرفين بإمكان التحكم في العقوبات المادية؛ مثل حجب المكافآت [الحوافز]، وإيقاف الترقيات، والفصل من العمل آخر الأمر. ويقول «م» إنه لا يرغب عادةً في فصل «ع»، فهو يريد إبقاءَه ولكنه يريد منه تغيير سلوكه. وإمكان استخدام أمثال هذه العقوبات يجب أن يُذكر أولًا بتردد وباعتباره احتمالًا مستبعدًا، وليكن

باستعمال عبارات موضوعية؛ كقول المشرف «ما أكثر الآخرين الذين يودُّون الحصول على هذا العمل!» أو «قد أُضطرُّ إلى إخبار الذين يدفعون أجرك عن مستوى أدائك».

(٨) ينبغي أن تنتهيَ المقابلة بمراجعةٍ لما اتفق عليه الطرفان، والخطوات البنَّاءة التي قرَّرَا اتخاذها، والموعد التالي للقاء «م» مع «ع» لمناقشة سير العمل وما إلى ذلك بسبيل. كما ينبغي أن تنتهيَ المقابلة بأقصى ما يمكن من جو البشاشة والود.

(أرجايل: ١٩٧٨م، ص٢٤٣–٢٤٥)

ما الأساليب التي تُوحي بها التوصيات بالتلاعب في الأبعاد العلائقية والذاتية للخطاب لأسباب مؤسسية؟

من خلال دعوة التوصيات للمشرفين بأن يُحاكوا موقعًا معينًا للذات وعلاقة خاصة بالعملاء، تحثُّ التوصيات المشرفين على التظاهر بالتضامن والمساواة مع العملاء (الفقرة ٢)، وبالتعاطف (الفقرة ٤)، وبالتظاهر بالبشاشة (الفقرة ٣)، والود (الفقرة ٨) إلى جانب العزوف عن اتخاذ إجراءات جذرية (الفقرة ٧). وأما مبرر التظاهر بهذه الصفات المذكورة فهو احتمالُ جعلِ المقابلة «ألطف وأفعل»، وأنا أفسر الفاعلية بأنها تُشير إلى الهدف النفعي المتمثل في حلِّ مشكلات «التأديب».

وترجع أهمية هذه التوصيات أيضًا إلى ما تفترضه ضمنًا؛ إذ إنها تفترض أن للمشرفين الحق في السيطرة الكاملة على مضمون المقابلات وعلاقاتها وذواتها، وأن لديهم القدرةَ على تنفيذ وجوه التلاعب المقترحة بالعلاقات والذوات كيفما شاءوا دون أن يخشَوا الاعتراض عليهم. وفي مقابل ذلك تفترض أن العملاء لا يتمتعون بأدنى سلطة. ومن هنا تنشأ مفارقةُ معينة بشأن هذه التوصيات؛ إذ إن الإقدام في ذاته على وضع توصيات موجَّهة لمشارك واحد تُفترَض فيه القدرة على تنفيذها وفرضها على الآخر كما يحلو له، يستبعد المشارك الآخر في حدث يكاد يقوم على المساواة التي تقترحها التوصيات.

وربما تكون هذه المفارقة مجردَ جزء من المفارقة الأعمق التي تمارس في مقابلة شخصية لا في لقاء تعنيف صارخ؛ إذ إن المقابلة قد استعمرت جهاز التأديب فجعلت عملية التأديب تبدو على غير ما هي عليه. وهذه هي المحاكاة الأساسية التي تُعتبر صور المحاكاة الأخرى المشار إليها عاليه أشكالًا منقحة منها. وعلى هذا المستوى تتحول طبيعة العملية التأديبية من خلال إدماجها في الافتراضات القائمة على المنطق السليم التي تستند

إليها المقابلة الشخصية: أي إن لكل طرف من الطرفين ما يُسهم به في العملية (تمشِّيًا مع الاتجاه الحديث لتحقيق الانضباط من خلال الانضباط الذاتي)؛ وإن للقائم بالمقابلة أو مَن يتولَّى التأديب الحق (ما دامت تتوافر أدلة مبدئية على وقوع مخالفة للنظام) في أن يدسَّ أنفه ويستكشف شتى جوانب السلوك والدوافع لدى مَن يتعرض للتأديب أو إجراء المقابلة؛ وإن الأخير ملتزم بأن يُبديَ التعاون في ذلك، وهلمَّ جرًّا.

وتوجد أنماط كثيرة مختلفة من المقابلات الشخصية التي يمكن اعتبارها ثمرةً من ثمار الربط بين المقابلة الشخصية، باعتبارها من تكنولوجيات الخطاب، وبين شتى نظم الخطاب المؤسسية المختلفة. وهكذا لا ينبغي اعتبار التوصيات الواردة أعلاه قابلةً للتطبيق بسهولة على جميع المقابلات، والواقع أن أرجايل يُولي اهتمامًا بنمطَين آخرَين، وبكلٍّ منهما على حدة، وهما المقابلة الشخصية الخاصة بالاختيار (أي باختيار الأشخاص المتقدمين للوظائف) والمقابلة الشخصية الخاصة بالمسح الاجتماعي.

ولكن تأثير البحوث الاجتماعية في المقابلات الشخصية من هذين النمطين ومن غيرهما يتسم باتجاهات مشتركة. إذ يذكر أرجايل — على سبيل المثال — وجودَ التقارب الوجداني وإنشاء علاقة مساواة بين القائم على المقابلة والمتقدم لها، في جميع الحالات. وهذان يقتضيان، كما رأينا في المقابلة الشخصية مع المستخدمين، التلاعب بالجوانب العلائقية والذاتية للخطاب من خلال المحاكاة أو التظاهر. وتُشبه الخصائص المذكورة للمقابلات ما دأبنا على الإشارة إليه بمصطلح **إضفاء الصبغة الشخصية المصطنعة**، في وقت سابق من هذا الفصل. وأقول إن لنا أن نستخدم هذا المصطلح في الإشارة إلى جميع ظواهر الخطاب الاستراتيجي، سواء في نوعه الاستهلاكي أو البيروقراطي؛ حيث نرى التلاعب بالقيم العلائقية والذاتية لأسباب نفعية. وقد يتمثل هذا في بناء أشخاص أو أفراد خياليِّين، مثل المتحدث والمخاطَب في الإعلان، أو في التلاعب بمواقع الذات أو بالعلاقات القائمة بين أفراد حقيقيِّين (فيما يتعلق بالمساواة أو التضامن أو الصلة الحميمة أو ما شئت!) في المقابلات الشخصية. ويعتبر إضفاء الطابع الشخصي الاصطناعي عنصرًا رئيسيًّا من عناصر إعادة البناء المنهجية لنظام الخطاب المجتمعي الذي يشغلني في هذا الفصل.

وإلى جانب تدريب مَن يتولَّون إجراء المقابلات الشخصية على المهارات الاجتماعية، يزداد شيوع تدريب المتقدمين لهذه المقابلات على هذه المهارات باطراد. إذ أصدرت وزارة العمل كتيِّبًا يُقدم للعاطلين العون في اكتساب مهارات الحصول على وظيفة. وقد انتشرت

— فيما يبدو — فكرة وهمية (أو في بعض الحالات محاولات للإيهام) بأن زيادة تدريب الناس على مهارات الحصول على عمل، سوف تزيد من الأعمال والوظائف المتاحة، أو بعبارة أخرى، أن عجز الأشخاص عن الحصول على وظائف أو أعمال يرجع إلى أوجه نقص خاصة بهم، بما في ذلك عجزهم، على سبيل المثال، عن النجاح في خوض المقابلات الشخصية، لا بسبب أوجه النقص في النظام الاجتماعي.

ومع ذلك، فربما كان هذا النوع من التدريب يمثِّل ما أُشير إليه في الفصل الأخير بمصطلح **التمكين**، الذي يعني تنميةَ طاقة الأشخاص على استكشافِ كلِّ ما هو ممكن، مهما يكن، داخل نظام من نظم الخطاب، من دون تغييره فعليًّا. والواقع أن للتمكين وجوهًا كثيرة تُبرره، كما أقول في الفصل التالي، باعتباره وسيلةً لمنح الثقة للفئات الاجتماعية الخاضعة للهيمنة وإذكاء إدراكهم لإمكاناتهم الكامنة، لكنني أشعر أننا نُواجه ما يُشبه المعضلة هنا.

فالأمر لا يقتصر على أن بعض تطبيقات التدريب على المهارات الاجتماعية مشكوك في التزامها بالأخلاق الاجتماعية العلمية، خصوصًا عند تنمية مهارات الذين يُهيمنون على غيرهم أو يتلاعبون بهم؛ لتحقيق أهدافهم النفعية الخاصة، ولكن من المحتمل أيضًا أن يكون لاختزال الممارسة الاجتماعية والخطاب الاجتماعي في مجرد «المهارات» تأثيرٌ محتوم يُضعِف من خطاب التواصل، وأعني به الخطاب الذي لا يقوم على الرغبة في تحقيق أهداف نفعية لأي مشارك فيه، بل يُمارَس ممارسةً حقيقية بروح التعاون ابتغاءَ التفاهم والتوصل إلى أرضية مشتركة. ومن المحتمل أن يكون له هذا التأثير السالب للقوة؛ إذ ربما يصبح من الصعب في ظل الانتشار المتزايد لإضفاء الصبغة الشخصية المصطنعة أن نمنع الظن بأن أصدق صور الممارسات العلائقية والذاتية مصطنعة هي الأخرى. وإذا كانت تُحيط بنا الأشكال المصطنعة للصلة الوثيقة والصداقة والمساواة والتعاطف، أفلا يؤثر ذلك في قدرتنا على تبيين الصور الصادقة لأية حالة من هذه الحالات؟

(٨) المعلومات والجمهور والاستمارات الرسمية

يعتبر تقديم المعلومات إلى «الجمهور» من طريق الهيئات البيروقراطية، وطلب المعلومات من «أفراد الجمهور» من خلال استمارات خاصة، من تكنولوجيات الخطاب التي كثيرًا ما يقترن بعضُها بالبعض في سياقات الرعاية الاجتماعية. فالأجهزة البيروقراطية تُصدر كتيبات إعلامية تَصِف شتى المزايا التي تأتي بها «الرعاية» وتحدِّد الذين يستحقون

الحصول عليها، وقد تقترن هذه الكتيبات أو تتضمن في داخلها استماراتٍ تلزم «المستحقين» للرعاية بملْئِها حتى يتمكنوا من التقدم بطلب الحصول على المزايا المذكورة. وتمثِّل هاتان التكنولوجيتان، إلى جانب المقابلات الشخصية، الزيادةَ الهائلة فيما يطلبه المجتمع من توصيل وتواصل مع جمهور أفراده الخاضعين للهيمنة.

وقد غدَت خصائص هذه الكتيبات والاستمارات الرسمية أساسًا لخلاف دائم وشائع في حقبة «دولة الرعاية»، باعتبارها نوعًا من حرب العصابات التي دارَت رحاها على المستوى «العام»، والمستوى «الخاص» أيضًا، في لقاءات المحادثات في الحياة اليومية ضد البيروقراطية. ومن الشكاوى الرئيسية أن هذه المادة تدقُّ على أفهام نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يُفترض توجيهها إليهم، بسبب صعوبة هضم الشكل والتنظيم، وتعقيد بناء الجمل، واستخدام المصطلحات التقنية، وما إلى ذلك بسبيل. وارتبطَت هذه الشكوى بالمستوى المنخفض للحصول على المزايا، أي بإحجام عدد كبير من «المستحقين» عن التقدم بطلباتهم.

وتعرَّضت الكتيبات والاستمارات الرسمية لتحولات أساسية استنادًا إلى المشورة العلمية الاجتماعية الخاصة بكيفية التصدِّي لهذه الشكاوى. والنصَّان ٨–٣ و٨–٤ مثالان حديثان يُبيِّنان بوضوح وجلاء الجهدَ الذي بُذل في جعل أمثال هذه الوثائق قريبةً من أفهام الناس. والنصَّان هما — على الترتيب — الجزء الرئيسي من كتيِّب إعلامي عن **استكمال دخل الأسرة** من إنتاج **وزارة الصحة والتأمينات الاجتماعية**، والصفحة الأولى من استمارة التقديم للحصول على «استكمال الدخل» المذكور، وهي استمارة تتكون من أربع صفحات. وكانت الاستمارة تُوَزَّع مع (أي داخل) الكتيب.

ما الهدف (أو الأهداف) أو الغرض (أو الأغراض) البيروقراطية التي يحاول النصَّان تحقيقَها، وكيف تتجلَّى هذه في المعالم النصية؟

الغرض البيروقراطي الرئيسي للكتيب — فيما يبدو — «حث» مَن يستحقون تلقِّي معونة استكمال الدخل على التقدم بطلبها. ومعظم جمل الشرط الكثيرة (التي تبدأ بالحرف «إذا») ترمي إلى تحديد القطاع الخاص من السكان، على وجه الدقة، الذي يستحق الحصول عليها (مثلًا: **إذا كنت تعمل ولديك أطفالٌ فينبغي أن تُحيط بنظام استكمال دخل الأسرة**). وأما الهدف الرئيسي للاستمارة فالمفترض أنه جمع المعلومات اللازمة لتقدير مدى استحقاق المتقدم للمعونة بشكل يسهل «تفريغ بياناته». ويتجلَّى هذا في شتى طرائق «تبسيط» النص، مثل استخدام جمل بسيطة نسبيًّا، ومفردات

غير تقنية، وخصائص كثيرة لما يسمى «التوضيب» الطباعي، مثل اختيار نوع الحروف، وتنوع الألوان، وأحجام الحروف واختلاف الحرف الصغير عن الكبير، وأنماط الحروف، وتحديد خانات لكتابة الإجابة، وتقديم اختيارات متعددة لتيسير ذلك. وصورة الاستمارة توضِّح بعض هذه الملامح أكثر من توضيح غيرها. ويتميز الكتيِّب أيضًا بالتبسيط، والمفترض أن هذا يهدف إلى ضمان تقدُّم أكبر عدد من الناس بالطلبات، ويتجلَّى هذا أيضًا في النحو والمفردات وشتى جوانب «التوضيب» الشكلي.

ويمثل التبسيط تلاعبًا ببعض جوانب مضمون النص، ولكن التبسيط هنا، شأنه في هذا شأن كل تبسيط للخطاب البيروقراطي، يقترن بالتلاعب بالعلاقات والذوات، وبإضفاء المسحة الشخصية المصطنعة. وفي القسم المعنون و**هذه الأشياء مجانية**، مثلًا، يبدو أن منتج النص هو الوزارة المذكورة، وهو يشغل موقع الذات الخاص بالمعلن، ويبني للقارئ موقع الذات الخاص بالمستهلك. وهذا يبين أن جانبَي تعدِّي النظام على حياة الناس، واللذين أوضحتهما، وهما الجانب الاقتصادي/الاستهلاكي، والجانب البيروقراطي/الخطاب التكنولوجي، ليسا مستقلَّين، بل إنهما يتداخلان بازدياد. ومن الممكن، بصفة خاصة، الانتفاع بموقع ذات المستهلك القوي الذي يبنيه الإعلان في تحقيق أغراض بيروقراطية. لاحظ أيضًا أن الإعلان يشارك تكنولوجيات الخطاب خصيصةَ اعتماده على البحث العلمي الاجتماعي، والواقع أن المنطق قد يقبل توسيع فكرة تكنولوجيات الخطاب بحيث تتضمن الإعلان.

والملاحظ بصفة أعم توجيه الخطاب إلى القارئ مباشرة، وتوجيه الأسئلة وأفعال الأمر إليه. ومن الأبعاد الشائعة في إضفاء الصبغة الشخصية المصطنعة، بُعْدُ التظاهر بالمساواة، على نحو ما رأينا آنفًا فيما يتعلق بالمقابلات الشخصية، وتبدو في هذه الحالة محاولة ما لوضع منتج النص على قدم المساواة مع القارئ من خلال اختيار التعبيرات التي قد يستعملها معظم القراء، كما يمكن اعتبار تبسيط المفردات والنحو في الوقت نفسه تحقيقًا للتكافؤ. ولكن هذا لا يتحقق بانتظام في النصِّ كلِّه (فإن كلمة **شريك**، على سبيل المثال، تُستخدم على نطاق محدود بمعنى الشخص الذي يعيش المرء معه) ولكن في النص نماذج كثيرة على ذلك؛ كاستعمال تعبير مثل «**أن ينال**» بدلًا من تعبير «**مَن ينطبق عليه الشروط**» في العنوان: «**مَن الذي يستطيع أن ينال ذلك؟**» أو تعبير «**يعيش مع**» بدلًا من المصطلح «**يشترك في الإقامة مع**»، وإن كان الاستعمال المعتاد للتعبير الأول قد يَفِي بالمعنى المضمر المحذوف وهو «**كأنما كانا زوجًا وزوجة**».

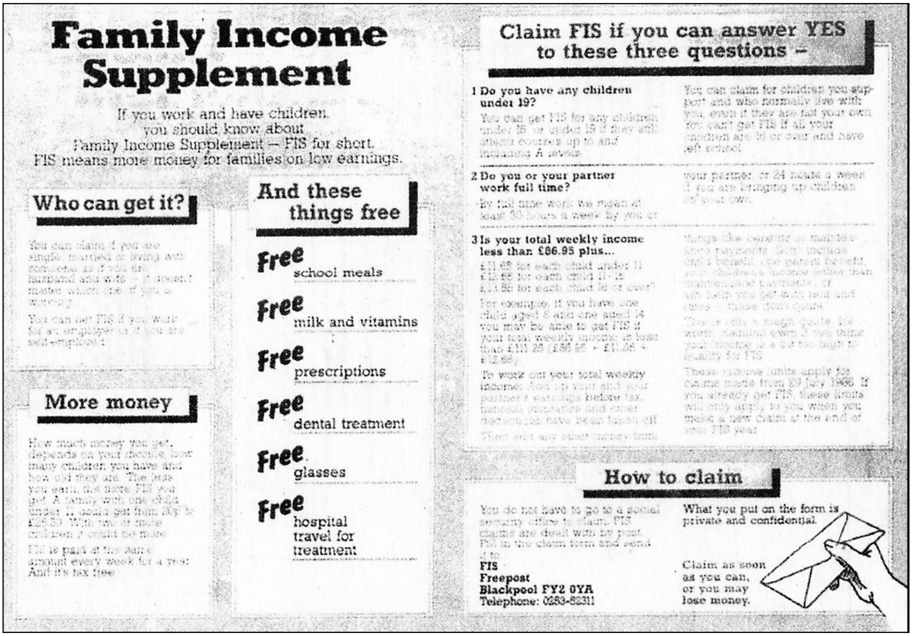

النص ٨–٣ المصدر وزارة الصحة والتأمينات الاجتماعية.

ومثل هذه المعالم التي تُوحي بالمساواة ترتبط بخصائص معادلة لها في تكنولوجيات الخطاب المذكورة التي تضع منتج النص في موقع السلطة الراسخة. فأفراد الجمهور يمارسون ملء الاستمارات — مثلًا — ملتزمين التزامًا كبيرًا بشروط الهيئة البيروقراطية: ومن المفترض أن الأخيرة من حقِّها أن تطلب الإحاطة بشتى التفاصيل الشخصية وأن على أفراد الجمهور تقديمها، وأن الأخيرة تمارس سلطةً كاملة بشأن البتِّ في مدى صحة أو خطأ المحتوى، وأشكال الإجابة، وما إلى ذلك بسبيل. ومن الممكن أن يؤكد التبسيط افتقار المتقدم للسلطة، وأرى أن هذا ينطبق على «قواعد المرور» في الاستمارة: **(ابدأ هنا، اذهب الآن إلى القسم ٢ في الصفحة التالية)** وعلى تصميم الاستمارة بحيث تخلو من الأسئلة التي تتطلب أكثر من الإجابة عنها بـ «نعم» أو «لا» في بعض الحالات، أو من الإجابات التي لا يزيد طولها عن الطول المعياري في حالات أخرى. وأعتقد أن إضفاء الصبغة الشخصية المصطنعة قد يدعم موقع البيروقراطية والدولة بإخفاء علاقتها

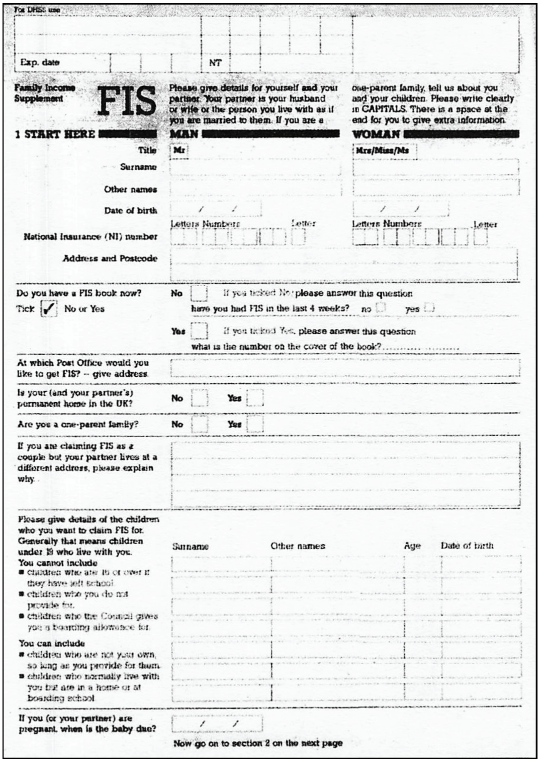

For DHSS use

Exp. date

NT

Family Income Supplement

FIS

Please give details for yourself and your partner. Your partner is your husband or wife or the person you live with as if you are married to them. If you are a one-parent family, tell us about you and your children. Please write clearly in CAPITALS. There is a space at the end for you to give extra information.

1 START HERE

MAN

WOMAN

Title — Mr — Mrs/Miss/Ms

Surname

Other names

Date of birth / /

National Insurance (NI) number — Letters Numbers Letter

Address and Postcode

Do you have a FIS book now?
Tick ✓ No or Yes

No — If you ticked No please answer this question
have you had FIS in the last 4 weeks? no yes

Yes — If you ticked Yes, please answer this question
what is the number on the cover of the book?..........

At which Post Office would you like to get FIS? -- give address

Is your (and your partner's) permanent home in the UK? No Yes

Are you a one-parent family? No Yes

If you are claiming FIS as a couple but your partner lives at a different address, please explain why.

Please give details of the children who you want to claim FIS for. Generally that means children under 19 who live with you.

You cannot include
- children who are 16 or over if they have left school
- children who you do not provide for.
- children who the Council gives you a boarding allowance for.

You can include
- children who are not your own, so long as you provide for them.
- children who normally live with you but are in a home or at boarding school

Surname	Other names	Age	Date of birth

If you (or your partner) are pregnant, when is the baby due? / /

Now go on to section 2 on the next page

النص ٨–٤ المصدر وزارة الصحة والتأمينات الاجتماعية.

النفعية و«التلاعبية» بالجمهور وراء واجهة من العلاقة الشخصية المتكافئة، لكن بشرط ألَّا يرى الناس الحقيقة خلف هذا القناع!

(٩) خطاب العلاج

قلت في بداية هذا الفصل: إن من آثار تعدِّي الاقتصاد والدولة على عدد متزايد من مجالات الحياة، مواجهة أعداد كبيرة من الناس لمشكلات و«أزمات هوية» يرون أنها مشكلات فردية «شخصية»، ومن ثَم يسعَون لطلب العون من بعض المصادر. ولدينا

شتى أنواع الهيئات التي تُقدِّم مثل هذه المعونة، وتتراوح أنواعها من الطب النفسي على المستوى المهني إلى المنظمات التطوعية مثل المنظمة السامرية.

وقد ولَّدَت هذه المنظمات ضروبًا بالغةَ التنوع من العلاج وتقنيات تقديم المشورة. وأول ما يلاحظه المرء فيها، أنها أمثلة أخرى لتكنولوجيات الخطاب، فهي تشارك غيرها من هذه التكنولوجيات كونها أشكالًا تطبيقية للمعارف العلمية الاجتماعية. ولكنها تختلف عن أنماط تكنولوجيات الخطاب التي ناقشتها آنفًا في أنها لا ترتبط بعلاقة مباشرة بالعقلانية البيروقراطية. وإذن فمن المفيد التمييز بينها باعتبارها **تكنولوجيات علاجية** وبين **تكنولوجيات التأديب**. ومع ذلك فسوف أسوق الحجة لاحقًا على أن لها علاقةً مهمة بالعقلانية والبيروقراطية.

وفيما يلي مقتطف من مقابلة شخصية علاجية بين عميل «ع» ومعالج «م»:

(١) ع: المسألة غامضة جدًّا. ولكن كما تعرف فأنا دائمًا ما، دائمًا ما يخطر لي على أن هذه العملية كلها بالنسبة لي تُشبه فحصَ أجزاء الصورة المقطعة لتجميعها في اللغز المعروف. ويبدو لي، كأنني الآن مُنكبٌّ على فحص الأجزاء الفردية التي ليس لها معنًى يُعتَدُّ به في الواقع. وربما أتناولها من دون أن أبدأ حتى التفكير في نسق معين. ودائمًا ما تعتادني هذه الفكرة. وهذا غريب لأنني، في الواقع، لا أحب الألغاز من هذا النوع. ودائمًا ما كنت أشعر بالضيق منها. ولكن هذا إحساسي. وأنا أعني أنني ألتقط قطعًا صغيرة (**والمعالج يُومِئ ويُشير بيدَيه خلال هذه المحادثة كلها لإيضاح ما يعنيه العميل**) وليس لها أيُّ معنًى على الإطلاق، إلا، أعني — الإحساس الذي تكتسبه من مجرد تحريكها من دون رؤيةِ أيِّ نسق تشكله، ولكن من مجرد اللمس، ربما شعرت، أعني أن هذه القطعة سوف تحلُّ في مكان ما هنا.

(٢) م: وذلك في اللحظة التي — في العملية أعني — تحسُّ فيها بملمس وشكل وتصور القطع المختلفة، إلى جانب إحساس محدود في الخلفية يقول، نعم، يقول إنها سوف تتفق مع غيرها على الأرجح في مكان ما، ولكن معظم الانتباه مركز على السؤال «ما نوع إحساسي بها؟ وما ملمسها؟»

(٣) ع: صحيح. يكاد يكون لها جانب مادي. أعني. إه —

(٤) م: لا تستطيع وصفها أي وصف من استخدام يدَيك. شعور بأنها حقيقية، كأنما لها كيان محسوس في —

(٥) **ع:** ومرة أخرى أُشير إلى الإحساس بأنني موضوعي جدًّا، ومع ذلك فلم أقترب من نفسي إلى هذه الدرجة قبل اليوم.

(٦) **م:** كأنك تبتعد لتُبصر نفسك وفي الوقت نفسه تشعر بأنك اقتربت من نفسك بهذا الأسلوب أكثر من —

(٧) **ع:** **[يغمغم]** ومع ذلك فللمرة الأولى منذ شهور لا أفكر في مشكلاتي. لست أفكر فيها فعلًا، ولا أحاول حلها.

(٨) **م:** لديَّ الانطباع أنك لا تجلس مثلًا، وتقول سأعمل على حل «مشكلاتي». ليس ذلك الإحساس على الإطلاق.

(٩) **ع:** صحيح. صحيح. أتصور أن ما — أن ما أقصده فعلًا أنني لا أجلس حتى أحلَّ لغز الصورة المقطعة، أن أضمَّ أجزاءها فالمسألة أنني لا بد أن أرى الصورة. قد يكون الأمر كذلك، وربما كنت أستمتع فعلًا بعملية اللمس والتحسس، أو ربما كنت أتعلم شيئًا.

(١٠) **م:** يوجد على الأقل ذلك الإحساس بأن اللمس هو المقصود، وليس بأنك تفعل هذا حتى ترى صورة ما، ولكنه الشعور بالرضا بالتعرف على كل جزء. هل هذا —

(١١) **ع:** تمامًا. تمامًا. هو ذاك. ولا يزال يُصبح ذلك النوع من الإحساس، من اللمس. إنه أمر طريف جدًّا. أحيانًا لا يكون ممتعًا تمامًا، وأنا واثق ولكن —

(١٢) **م:** خبرة من نوع مختلف إلى حدٍّ ما.

(١٣) **ع:** نعم. تمامًا.

النص ٨–٥، المصدر روجرز ١٩٦٧: ٧٧–٧٨

انظر إلى العلاقة بين المعالج «م» وما يقوله، وبين ما يقول العميل «ع». انظر بصفة خاصة في مدى ما تتضمنه أقوال المعالج من أحكام على أقوال العميل، أو السيطرة عليها، أو إبداء التقارب الوجداني مع العميل.

أعتقد أن أقوال المعالج، إن شئنا الإجابة الموجزة على هذا السؤال، وإن أخذنا بدلالاتها السطحية على الأقل، لا تُصدر أحكامًا على أقوال العميل ولا تحاول السيطرة عليها. بل إن المعالج يُبدي تقاربًا عاطفيًّا مع العميل. انظر إلى ما يقوله المعالج في الدور «٢». لاحظ أولًا أن الشكل «التراكيبي» لهذا الدور يجعله امتدادًا للدور السابق للعميل: فالدور «١» ينتهي بجملة **ربما شعرت** المتبوعة بجملة اسمية في موقع المفعول به للفعل **شعرت**، والدور «٢» مبنيٌّ باعتباره جملةً اسمية أخرى

(التي تبدأ بعبارة و**ذلك في اللحظة التي**) وهي التي تعتبر معطوفة [أي بحرف التنسيق: الواو] على الدور (١)، ولاحِظ أن المعالج يرجع صدى القول المباشر الموجَّه إلى الذات (قارن عبارة إن هذه القطعة ستحل في مكان ما هنا بعبارة: **إنها سوف تتفق مع غيرها على الأرجح في مكان ما**). وهذه العلاقة الشكلية بين الدورَين (١) و(٢) تبيِّن علاقتهما الوظيفية، أي إن الدور (٢) إعادة صوغ لنهاية الدور (١)، فهو يشرحها بدقة. وهذا النسق يتكرر على امتداد المقتطف، وفي كل حالة يقبل العميل إعادةَ صوغ المعالج لما قاله **(صحيح)** في الدور (٣) على سبيل المثال. ويُبدي المعالج تقاربه العاطفي بإنتاج إعادة صياغة مقبولة لأقوال العميل.

أُجريَ استعراض شامل في الآونة الأخيرة لقضايا تقديم المشورة جاء فيه: إن معظم تعريفاته تقول إنه «شكل من أشكال التواصل المباشر بين شخصين، وإنه يتميز بالتوصل إلى تفاهم عاطفي دقيق بينهما كثيرًا ما يوصف بالمصطلح العلمي: «التآلف الوجداني» أو «التقمص الوجداني»، وإنه يركز على مشكلة واحدة أو أكثر من مشاكل العميل، وإنه يخلو من الأحكام السلطوية والضغوط القسرية من جانب المستشار.» وحيثما رُئيَ أن جذور المشكلة داخلية لا خارجية، فإن الهدف يتمثل في التعامل معها بتحقيق تغييرات سلوكية معينة، بناء على أن العميل قد تمكن من فهم أمور معينة عن ذاته لم يكن واعيًا بها من قبل.

وأما «المهارات المعاونة» من جانب المستشار التي تيسر حدوث ما أشرنا إليه فهي تخضع للتأمل الواعي والسيطرة الواعية. ومن القضايا المعلقة قضية تقول: إلى أيِّ مدًى ينبغي لردود فعل المستشار أن تتجاوز شرح أقوال العميل أو إعادة صياغتها؟ والمعالج النفسي اللامع كارل روجرز يَصِف دور المعالج على النحو التالي: «إنه لا يكتفي بمجرد تكرار كلمات عميله أو مفاهيمه أو مشاعره. بل إنه يحاول النفاذ إلى المعنى المضمر في التجربة الشعورية الباطنة الحاضرة، وهو الذي تُشير إليه كلمات العميل أو مفاهيمه.» ولكن إذا كان المستشار سوف يقدِّم أمثال هذه التفسيرات إلى العميل، فلن يكون الحد الفاصل قاطعًا بين مساعدة العميل على صوغ معانيه الخاصة وبين توجيه العميل لتقبل صياغة المعالج لها بل سيصبح مشوشًا إلى حدٍّ ما.

فالعلاج والمشاورة يقدمان العون للأفراد الذين يعانون من أمراض ولَّدها المجتمع، وهو ما يتضح في الاستعراض الشامل المشار إليه آنفًا:

> بدأ في الظهور فيما يبدو مجالٌ جديد من مجالات التخصص، متخذًا صورتَه ببطء من الأدوار المهنية المنوعة الكثيرة التي يرتبط بها، واستجابة لحاجة

> اجتماعية يحسُّ بها الناس إحساسًا عميقًا، وهي الحاجة إلى تقديم الإرشاد والدعم للأفراد وسط الدوامة الهائلة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي وزيادة تنقل السكان جغرافيًّا، والانهيار الجزئي للحياة الاجتماعية في المناطق التي تسودها الحياة المدنية ... ويصطبغ المجال بصفة إنسانية عميقة في شتى أشكاله ... ويعتبر عاملًا جوهريًّا يحقق التوازن مع الاتجاهات الشمولية الظاهرة بوضوح وجلاء أيضًا في شتى أرجاء نسق التغير الصناعي والثقافي الحديث.

ولكن إذا افترضنا قدرةَ العلاج وتقديم المشورة على التخلص من آثار الأمراض الاجتماعية بالكشف عن الطاقات الخفية للأفراد، فلنا أن نعتبرها في حدود ذلك الافتراض من الممارسات الأيديولوجية التي قد تتنافس مع ممارسات التعبئة السياسية المبنية على الافتراض المضاد الذي يقول: إن العلل الاجتماعية يستحيل علاجها إلا بالتغيير الاجتماعي. بل إن ميشيل فوكوه يقول: إن «الاعتراف»[لدى الكاهن] الذي يمكن اعتباره جامعًا للعلاج والتشاور، قد أصبح من المكونات ذات الأهمية الحيوية للسيطرة الاجتماعية.

والواقع أن سرعة استعمار «تقديم المشورة» للعديد من نظم الخطاب المؤسسية، الخاصة بالعمل، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والطب العام، والتوجيه المهني، والقانون والدين يطرح تساؤلات عن علاقته بالسيطرة الاجتماعية. وفيما يلي — على سبيل التمثيل — مقتطفٌ من مناقشة لتقديم المشورة في مجال التعليم.

> في المدرسة ذات الطابع السلطوي القوي، لا يتوقف جميعُ أفراد تلك الجماعة، من مدير المدرسة إلى أدنى المراتب، عن إصدار الأوامر إلى كلِّ مَن لهم عليه سلطة رسمية، ومن ثَم فلا يكاد يوجد مجال للإرشاد إلا الرعاية ذات الصبغة الأبوية الشديدة، وتقديم الإرشاد بالسذاجة التي يتسم بها الهواة؛ ولا تكاد تلوح فرصةٌ لغرسِ أيِّ تفهُّم حقيقي للمشاركة في المسئولية، والانضباط الذاتي للأفراد، والاهتمام بالآخرين واحترامهم باعتبارهم بشرًا. أما إذا كانت المدرسة تهدف فعلًا إلى تحقيق أقصى مراقي النمو الشخصي للأفراد جميعًا، فينبغي أن نكفَّ عن الظن بأن مسئولية المدير تنتقص من مسئولية العاملين، بل ولا يمكن أن نسمح لمسئولية العاملين أن تنتقص من مسئولية التلاميذ.

وقد يخرج المرء من هذا التضاد بين نمطَين من أنماط المدرسة، بنتيجة منطقية تقول: إنه يقترح العمل بتقديم المشورة باعتبارها تكنولوجيةً معينةً داخل آلية ترمي إلى تحقيق النظام الاجتماعي في المدارس وإضفاء المشروعية عليه، أي بصفته مذهبًا «فرديًّا جماعيًّا» ما دام يرى أن المدارس شراكاتٌ تُفيد جميع الأفراد فيها. والمرء يجد أيديولوجيات التشارك هذه في هيئات أخرى، بما في ذلك الهيئات الصناعية والتجارية. ويجوز لنا أن نعتبر تقديم المشورة في أمثال هذه الحالات تكنولوجيات تأديب وتكنولوجيات علاج في الوقت نفسه. وأما انتشاره فيمكن أن ينظر إليه باعتباره يتفق مع التغيرات في استراتيجيات تحقيق الانضباط، وهي التي تكلف الفرد بتحقيق انضباطه بنفسه.

وختامًا لهذا القسم دعونا ننظر إلى مثال لتقديم المشورة في أحد نظم الخطاب المستعمَرة. وفيما يلي مقتطف من جلسة مشاورة حول العمالة، وبصفة أخص من جلسة تشاور في منتصف الحياة العملية لامرأة ناجحة من سيدات الأعمال، تُصادفها صعوبات مع رئيسها وتحاول أن تنتقل إلى عمل آخر. والمقتطف مأخوذٌ من برنامج إذاعي بُنِيَ بالفعل حول مناقشة بين مخرج البرنامج «م»، والاستشاري «ش» إلى جانب مقتطفات من جلسات التشاور المستخدمة لإيضاح بعض المسائل الواردة في المناقشة «ع: العميل». والنص يبدأ بهذا المقتطف، ولكنَّ دورَي المتحدِّثَين الأخيرَين يُعيدانِنا إلى المناقشة بين المخرج والاستشاري (والنقطة التي حولها مسافة تعني وقفةً قصيرة، والشرطة تعني وقفة أطول).

(١) **ع:** والأمر الصعب الآخر، أنني إذا لم أنجح في الحصول على هذا العمل فأعتقد أن الصعوبة الحقيقية ستكون في الواقع فيَّ. البقاء حيث أنا. أعني إذا لم أحصل عليه فإنني أكاد أواجه إغراء الاستقالة. أُصبح عاطلة.

(٢) **ش:** يعني هناك الـ . هل كلمت زوجك في هذا الموضوع؟

(٣) **ع:** إم. بشكل عابر نعم. هددت بهذا في أكثر من مناسبة واحدة. نملك. ذلك. لفترة قصيرة. بسبب وجود ميراث. حرفيًّا أعني مجرد مجرد مصادفة محضة (**غمغمة**). في الظروف العادية لا.

ش: همم.

(٤) **ش:** وإذن يعني. الأمر في يدك. سيكون الأمر محزنًا؛ لأنه من الأيسر كثيرًا أن يحصل المرء على عمل (ع: همم) من عمل. وهكذا. إذا لاحَت لك فرصة أو واتَتك. أن. تبقى. و. تَصِرِّي على أسنانك فسوف يكون ذلك حسنًا جدًّا. وهل نظرت في أن التعامل.

مع التوتر العاطفي. والضغط من. تجاهل و. كأنما يصلبك الآخرون الذين نشأتَ فعلًا وبلغتَ النضج الشخصي معهم —

(٥) ع: أدرك ذلك باعتباره بيانًا موضوعيًّا؛ لكنني لستُ واثقةً أنني أستطيع إدراكه عندما يصبح ذاتيًّا.

(٦) م: هل تقول لها هنا يا مايكل إن المعاناة مفيدة لك.

(٧) ش: سؤال وجيه لست واثقًا أنني أعرف أن أُجيبَه بنفسي اه: سؤال وجيه.

النص ٨–٥ المصدر: «تقديم المشورة في التوظف»، راديو هيئة الإذاعة البريطانية، البرنامج الرابع، ٧ ديسمبر، ١٩٨٦م.

الدور رقم (٢) يلفت أنظارنا على الفور بسبب الافتراضات المتحيزة جنسيًّا التي يقوم عليها لجوء الاستشاري مباشرة إلى الإحالة للزوج باعتباره يمارس سلطةَ التحكم في الأفعال المتهورة. ولكن المسألة التي أريد التركيز عليها هي أن استعمار الاستشارة لبعض نظم الخطاب مثل النظم المرتبطة بالعمل، يجعل قواعده الأساسية الخاصة بالعلاج وبالتوجه الشخصي والفردي تتفق مع الأهداف المؤسسية.

لاحظ سؤال المخرج في الدور رقم (٦). ما الذي يقوله الاستشاري للعميلة؟ أو بالأحرى ما الذي يفترضه سلفًا في (٤)؟ وهل الافتراض المسبق ذو طبيعة علاجية أو طبيعة تأديبية متعلقة بالعمل؟

المفترض سلفًا هو الكلام الذي يبدأ بكلمة **التعامل** وينتهي بعبارة **نشأت وبلغت النضج الشخصي**. وهذا الافتراض المسبق في الواقع يمزج بين الحالة الخاصة (أي «إن هذه التجربة سوف تحقق لك النمو الشخصي») وهي المشار إليها في العبارة الثانوية، والافتراض العام القائم على المنطق السليم الذي يحدد لهذه الحالة الخاصة معنى (أي «إن الشخص الذي يتعامل مع التوتر العاطفي ... إلخ تنمو شخصيته وتنضج») وهو ما تُفصح جزئيًّا عنه الجملة الرئيسية («نشأت فعلًا وبلغت النضج الشخصي»). وإقامة التعادل بين النجاح في التعامل مع التوتر العاطفي وبين النمو والنضج الشخصي يمثِّل جانبًا من جوانب المنطق السليم الذي يقوم عليه التشاور. والطريف هنا أن هذه المقولة تتمتع بمرونة كافية تضمن أن يدرج فيها التوتر والضغط الناشئان من العمل. والتوتر والضغط، وسائر ما يرتبط بهما من عائلات هذه الأمراض، أصبحت، بصورة متزايدة، من الجوانب المألوفة في الحياة العملية للناس؛ إذ إن الذين لا يزالون في أعمالهم يتعرضون لضغوط ما تفتأ تشتد لزيادة إنتاجيتهم. وليست هذه الظواهر بطبيعة الحال لوازمَ للعمل على الإطلاق (ناهيك بأن تكون مستحبةً فيه)، وإذا كان التشاور بشأن العمل ينسب إليها دورًا إيجابيًّا في «نمو الشخصية» فإنه يساعد، فيما يبدو، على إضفاء المشروعية عليها.

(١٠) اتجاهات أخرى

لا تشرح الاتجاهات التي رصدناها في المجتمع وفي الخطاب، والتي ناقشتها في هذا الفصل، جميع ما يجري على مستوى المجتمع ومستوى الخطاب في الرأسمالية المعاصرة على الإطلاق. وتأكيدًا لهذا دَعْني أختتم هذا الفصل بإشارة موجزة إلى بعض الاتجاهات التي تعتبر من زاوية معينة مضادة للاتجاهات التي ناقشتها، وذلك ما دامت تشير إلى زيادة التفتُّت لا إلى زيادة التكامل.

سبق أن أشرت إلى شكل من أشكالِ ردِّ فعل الأشخاص على زيادة تعدِّي الاقتصاد والدولة على حياتهم، ويتمثل ردُّ الفعل المذكور في السعي لحلول فردية لإحساسهم بفقدان توجهاتهم وفقدان الهوية وما إلى ذلك بسبيل في شتى صور العلاج، والمشاورة، وخدمات المعونة. ولكن ردود أفعال الأشخاص كانت تتخذ أحيانًا صورًا جماعية بدرجات متفاوتة من خلال أشكال الكفاح. ويتمثل أحد معالم الحالة السياسية الراهنة في وجود عدد هائل من المنظمات والحركات التي لم تستطع القنوات التقليدية للعمل السياسي — من خلال الأحزاب السياسية، والنقابات، والكنائس — أن تحتويَها (وإن كنَّا نسمع عن رأيٍ يقول: إن التحالف مع هذه القنوات التقليدية، وفيما بينها، هو الطريق الوحيد لمقاومة النظام). ويتجلَّى في تنوع هذه **الحركات الاجتماعية الجديدة** (كما سوف أُسمِّيها) في ذاته نطاق تعدِّي النظام على الحياة، وجوانب الحياة الكثيرة التي تتعرض للضغوط بسببه.

والواقع أن أيَّ رصد للحركات الاجتماعية الجديدة يبيِّن تنوُّعَها المحير، فهي كثيرًا ما تتفاوت في بعض الجوانب مثل حجم قواعدها الاجتماعية، وطبيعتها، ونطاق القضايا التي تشغلها، وعلاقتها المباشرة أو غير المباشرة بحالات التعدي من جانب النظام وهلمَّ جرًّا. ويجوز أن تضم القائمة: الحركة النسوية، وجماعات الحفاظ على البيئة ومكافحة الأسلحة النووية، والحركات القومية، وجماعات أسلوب الحياة البديل، وحركة السود والجماعات العرقية، وحركة تحرير ذوي الميول الجنسية المثلية، والحركة السلمية، وجماعات تحرير الحيوان، وما إليها بسبيل.

ومثلما تتجلى الاتجاهات التكاملية التي نوقشت من قبل في حالات تكامل استعمارية داخل النظام الاجتماعي للخطاب، تتجلى اتجاهات التشتت أو التفتت المذكورة في انتشار بعض أنماط الخطاب، وخصوصًا في تفتيت الخطاب السياسي البديل. والمقتطف الصحفي

في النص ٨–٧ على سبيل المثال يمثِّل الخطاب النسوي: وهو افتتاحية مقالة منشورة في صحيفة نسوية.

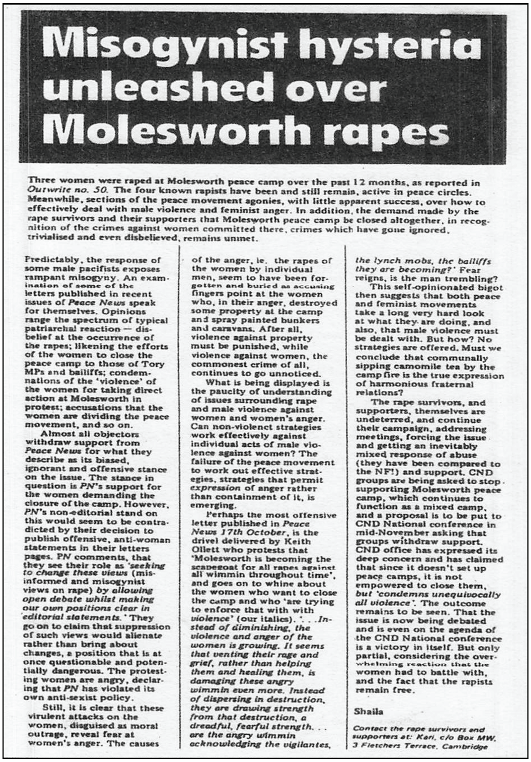

Misogynist hysteria unleashed over Molesworth rapes

Three women were raped at Molesworth peace camp over the past 12 months, as reported in *Outwrite no. 50.* The four known rapists have been and still remain, active in peace circles. Meanwhile, sections of the peace movement agonies, with little apparent success, over how to effectively deal with male violence and feminist anger. In addition, the demand made by the rape survivors and their supporters that Molesworth peace camp be closed altogether, in recognition of the crimes against women committed there, crimes which have gone ignored, trivialised and even disbelieved, remains unmet.

Predictably, the response of some male pacifists exposes rampant misogyny. An examination of some of the letters published in recent issues of *Peace News* speak for themselves. Opinions range the spectrum of typical patriarchal reaction — disbelief at the occurrence of the rapes; likening the efforts of the women to close the peace camp to those of Tory MPs and bailiffs; condemnations of the 'violence' of the women for taking direct action at Molesworth in protest; accusations that the women are dividing the peace movement, and so on.

Almost all objectors withdraw support from *Peace News* for what they describe as its biased, ignorant and offensive stance on the issue. The stance in question is *PN*'s support for the women demanding the closure of the camp. However, *PN*'s non-editorial stand on this would seem to be contradicted by their decision to publish offensive, anti-woman statements in their letters pages. *PN* comments, that they see their role as '*seeking to change these views* (misinformed and misogynist views on rape) *by allowing open debate whilst making our own positions clear in editorial statements.*' They go on to claim that suppression of such views would alienate rather than bring about changes, a position that is at once questionable and potentially dangerous. The protesting women are angry, declaring that *PN* has violated its own anti-sexist policy.

Still, it is clear that these virulent attacks on the women, disguised as moral outrage, reveal fear at women's anger. The causes of the anger, ie. the rapes of the women by individual men, seem to have been forgotten and buried as accusing fingers point at the women who, in their anger, destroyed some property at the camp and spray painted bunkers and caravans. After all, violence against property must be punished, while violence against women, the commonest crime of all, continues to go unnoticed.

What is being displayed is the paucity of understanding of issues surrounding rape and male violence against women and women's anger. Can non-violenct strategies work effectively against individual acts of male violence against women? The failure of the peace movement to work out effective strategies, strategies that permit *expression* of anger rather than containment of it, is emerging.

Perhaps the most offensive letter published in *Peace News 17th October*, is the drivel delivered by Keith Ollett who protests that 'Molesworth is becoming the scapegoat for all rapes against all wimmin throughout time', and goes on to whine about the women who want to close the camp and who 'are trying to enforce that with with *violence*' (our italics). '. . .*Instead of diminishing, the violence and anger of the women is growing. It seems that venting their rage and grief, rather than helping them and healing them, is damaging these angry wimmin even more. Instead of dispersing in destruction, they are drawing strength from that destruction, a dreadful, fearful strength. . . are the angry wimmin acknowledging the vigilantes, the lynch mobs, the bailiffs they are becoming?*' Fear reigns, is the man trembling?

This self-opinionated bigot then suggests that both peace and feminist movements take a long very hard look at what they are doing, and also, that male violence must be dealt with. But how? No strategies are offered. Must we conclude that communally sipping camomile tea by the camp fire is the true expression of harmonious fraternal relations?

The rape survivors, and supporters, themselves are undeterred, and continue their campaign, addressing meetings, forcing the issue and getting an inevitably mixed response of abuse (they have been compared to the NF!) and support. CND groups are being asked to stop supporting Molesworth peace camp, which continues to function as a mixed camp, and a proposal is to be put to CND National conference in mid-November asking that groups withdraw support. CND office has expressed its deep concern and has claimed that since it doesn't set up peace camps, it is not empowered to close them, *but 'condemns unequivocally all violence'*. The outcome remains to be seen. That the issue is now being debated and is even on the agenda of the CND National conference is a victory in itself. But only partial, considering the overwhelming reaction that the women had to battle with, and the fact that the rapists remain free.

Shaila

Contact the rape survivors and supporters at: Kari, c/o Box MW, 3 Fletchers Terrace, Cambridge

النص٧–٨ المصدر صحيفة «**أوت رايت**» العدد ٥٢ نوفمبر ١٩٨٦م.

ركِّز على مفردات هذا النص، وتأمَّل خصوصًا كيف يصوغ نمط الخطاب النسوي الذي يستند إليه المقال التعابير الخاصة بحالات الاغتصاب وأشكال إجراءات الاحتجاج عليها وردود الأفعال لهذه الإجراءات.

تكشف صياغة العبارات الخاصة بحالات الاغتصاب عن سمة من سمات المفردات التي تميِّز النصَّ كلَّه؛ وهي التعبيرات المركبة التي تتكون من مفردات ذات صياغة نسوية خاصة؛ مثل: **عنف الذكور**،

والجرائم المرتكبة ضد المرأة، والناجيات بعد الاغتصاب. ولاحظ أن مفردات هذه التراكيب تنتمي إلى تصنيف نسوي متميز للأشخاص والأحداث في المجال النسوي للعمل السياسي: وعنف الذكور ليس مجردَ شيء يحدث وحسب بل ظاهرة أساسية (وهدف) للمجال. لاحظ أيضًا وجودَ صياغة لوصف فئة من الأشخاص لا وجود لها في أنماط الخطاب الأخرى وهو **الناجيات بعد الاغتصاب** (وليست عبارة **ضحايا الاغتصاب** معادلةً لها؛ لأن الأخيرة يمكن أن تُشير إلى امرأة لم تَعِش بعد الاغتصاب)، واختيار الصياغة له دلالة سياسية، لا من حيث الإيحاء بأن المغتصبين أحيانًا يقتلون ضحاياهم، بل أيضًا من حيث التركيز على الاغتصاب باعتباره كارثةً وشناعة لا تحتمل؛ فالمرء قد ينجو بعد وقوع زلزال أو تحطُّم سفينة، بل قد تُكتب له الحياة بعد تفجير قنبلة ومحاولة القتل.

فإذا انتقلنا إلى أعمال الاحتجاج وجدنا أيضًا عددًا من التعابير المركبة مثل: **غضب النساء، «النساء الغاضبات»، الغضب النسوي، والعمل المباشر**. والتعليقات الواردة أعلاه عن **عنف الذكور** تنطبق أيضًا على **غضب النساء** وأنواع هذه العبارة: فهي صياغة تنتمي إلى فئة ذات دلالة سياسية وتعبوية في مجال السياسة النسوية، وليست مجردَ طريقة للإشارة إلى أن بعض النساء يتصادف أن يشعرن بالغضب. ومن المحتمل أن الدعاة النسويات قد أخذن مفهوم **العمل المباشر** من الحركة السلمية.

وصياغة الردود على الإجراءات التي تتخذها المرأة مستقاةٌ من وضح المفردات النسوية السياسية؛ مثل: **كراهية المرأة، وعدو المرأة، وأبوي، وضد المرأة**. ونلاحظ أخيرًا عدد المرات التي تتكرر فيها عبارات أساسية؛ مثل: عنف الذكور وغضب المرأة في النص. وهي تتضمن كلمةَ المرأة نفسها، وفي النص مواقع كان يمكن للمرء أن يتوقع فيها الإشارة للمرأة بضمير مؤنث (أو يستبدل بها ضمير مؤنث) أو حذف الإشارة وحسب، ولكنها لم تُحذف. والجملة الأخيرة في الفقرة الثانية مثال على ذلك، إذ كان يمكن استبدال عنفهن، وعبارة أنهن يتسبَّبن في انقسام الحركة بالعبارات الواردة بالنص، وهي «**عنف» النساء**، وعبارة: «**إن النساء يتسببن في انقسام الحركة**».

الخاتمة

لا تمثل الاتجاهات في النظام المجتمعي للخطاب في أي مجتمع يتسم بالتعقيد مثل مجتمعنا مسارًا بسيطًا في اتجاه واحد، فهي متناقضة ويصعب تلخيصها. وقد اقتصر هذا الفصل على تقديم إجابات أولية عامة عن السؤال الذي يتجاهله الناس بشأن السمات المميزة للنظام المعاصر للخطاب واتجاه حركته، لكنني أرجو أن يجد القراء فيه على الأقل ما يدل على أهمية هذا السؤال داخل النطاق العام للاستكشاف الاجتماعي للحاضر.

المراجع

فيما يتعلق بالاتجاهات في الرأسمالية المعاصرة، والحركات الاجتماعية الجديدة، والخطاب الاستراتيجي في مقابل الخطاب التوصيلي، استعنت بكتاب هابرماس (١٩٩٤م) وانظر أيضًا هارفي (١٩٩٠م). وكتاب ماي (١٩٨٥م) وجي وآخرين (١٩٩٦م) يركزان على قضية نوع اللغة المستخدمة في الاقتصاد الحديث. والكتب التي وضعها لايس وآخرون (١٩٩٦م) وويليامسون (١٩٧٨م) وفيذرستون (١٩٩١م) ولوري (١٩٩٦م) مصادر مفيدة لدراسة الإعلان والمذهب الاستهلاكي. وتعليقاتي على الدولة ودولة الرعاية تستفيد من كتاب هول (١٩٨٤م) وهابرماس. انظر أيضًا جيسوب (١٩٩٠م). وفكرة «تكنولوجيات الخطاب» تستند إلى تحليلات ميشيل فوكوه لتكنولوجيات السلطة، انظر أيضًا دريفوس ورابينوف (١٩٨٢م). وفيما يتعلق بعلم اجتماع «الذائقة» انظر بورديو (١٩٨٤م). وفيما يختص «بالتدريب على المهارات الاجتماعية» استفدت من كتاب أرجايل (١٩٧٨م). وأول نص من نصوص المشاورة مقتطف من «بعض الاتجاهات الواضحة في العلاج» في كتاب روجرز (١٩٦٧م). وأما المقتطفات التي لم أُشِر إلى مصادرها في أواخر هذا الفصل فمقتبسة من فون (١٩٧٦م). وفيما يتعلق بثقافة ما بعد الحداثة، ومذهب ما بعد الحداثة، انظر جيمسون (١٩٨٤م) وإيجلتون (١٩٩٦م).

الفصل التاسع

الدراسة النقدية للغة والتحرر الاجتماعي: تعليم اللغة في المدارس

أنظرُ في هذا الفصل في المسألة التالية: كيف يمكن للدراسة النقدية للغة أن تُسهم في تحرير الخاضعين للهيمنة والقهر في مجتمعنا. وبعد مناقشة عامة موجزة لإمكان إسهام الدراسة النقدية للغة في التحرر الاجتماعي، يركز الفصل على مجال معين يمكن تنمية هذه الإمكانية فيه، وهو تدريس اللغة في المدارس. وتقول حجتي: إن**الوعي النقدي باللغة**، المبني على الدراسة النقدية للغة، يجب أن يكون من الأهداف المهمة لتعليم اللغة، وأُقدِّم بعض الاقتراحات حول أساليب تنميته. وأما السبب الرئيسي لاختياري التركيز على هذه القضية فهو اتصالها بالأحوال الراهنة، ونظرًا للتغييرات الكبرى في السياسات والممارسات التعليمية التي يجري تنفيذُها أو يُعتزَم تنفيذُها، ونظرًا بصفة أخص إلى التقرير الذي قدَّمَته لجنة كينجمان، ومداولات لجنة كوكس عن تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس (والإحالة في ذلك كلِّه إلى الفترة التي كتبت فيها الطبعة الأولى للكتاب. ولم نشهد إحرازَ أيٍّ تقدم كبير منذ ذلك الوقت في السياسة الرسمية من حيث الوعي النقدي باللغة)، قلت في الفصل الافتتاحي في هذا الكتاب: إن أحد أغراضي من وراء كتابته أن أساعد على رفع الوعي بأساليب إسهام اللغة في تمكين بعض الناس من الهيمنة على البعض الآخر؛ لأن الوعيَ يمثِّل الخطوة الأولى على طريق التحرير. وكون الوعي باللغة — بصفة خاصة — عنصرًا مهمًّا من عناصر تلك «الخطوة الأولى»، نتيجة مترتبة على أساليب عمل الهيمنة في المجتمع الحديث؛ فالهيمنة تعمل، كما دأبتُ على تأكيد ذلك، بطرائق تزداد شدَّتُها، من خلال «الرضا» لا «القسر»، ومن خلال الأيديولوجيا، ومن خلال اللغة، ولكن ازدياد الشدة المطرد لا يعني الاقتصار عليها، فلا يجوز اختزال أسلوب

الهيمنة في توليد الرضا، واستعمال أوعية الأيديولوجيا واللغة، مثلما لا يجوز اختزال التحرر في «إماطة اللثام»، والتغيير وممارسات الخطاب. بل إننا، حتى ونحن نركز على اللغة والخطاب، علينا أن نذكِّر أنفسنا بأن التحرر الاجتماعي يدور في المقام الأول حول مسائل عملية محسوسة؛ مثل البطالة، والإسكان، وإمكان الالتحاق بالتعليم، وتوزيع الثروة، وتخليص النظام الاقتصادي من عوادي المصلحة الشخصية والربح ونزواتهما.

وإذا كان للدراسة النقدية للغة أو لأيِّ أسلوب آخر للتحليل النقدي للمجتمع أن يُسهم في التحرر الاجتماعي من خلال رفع مستوى الوعي، فلا بد من تلبية شروط معينة أولًا. ولنا أن نميِّز ما بين الشروط «الموضوعية» والشروط «الذاتية». وربما يكون الشرط الموضوعي الرئيسي واضحًا، ولكنه جدير بإعادة ذكره، أي أن تكون الأوضاع الاجتماعية العامة في حالة تسمح بإمكان التقدم نحو التحرر الاجتماعي. ومعنى هذا أن الطاقة التحررية للدراسة النقدية للغة في ظل دكتاتورية فاشية، أو حتى في ظل نظام ديموقراطي تتمتع الكتلة المهيمنة فيه بموقع حصين، طاقة محدودة إلى حدٍّ بعيد! وأما الشروط الذاتية فتضم أولًا فئات الشعب الخاضعة للهيمنة، فيجب أن تتمتع بالقدرة على الانتقاد ورفع مستوى وَعْيِها، وهو ما يتوقف على خبرتها بالكفاح الاجتماعي. فالمقهورون لن يتبيَّنوا قهرهم لمجرد أن أحدًا من الناس كلَّف نفسَه عناءَ تنبيههم إليه، بل لن يتبيَّنوه فعلًا إلا من خلال خبرتهم الخاصة بالقهر، وأنشطتهم في الكفاح ضده. وهكذا فإن الكفاح ورفع الوعي يرتبطان بعلاقة جدلية، بمعنى أن الكفاح يُهيِّئ الناس لزيادة الوعي، وهو ما يمنحهم القوة على القيام بالكفاح. أضف إلى ذلك الشروط الذاتية المتعلقة بمن يقومون بدور العامل المساعد في رفع مستوى الوعي، أي إنه لا بد من وجود أفراد يتمتعون بالخلفية النظرية القادرة على تمكينهم من سلوك هذا المسلك، والمشاركة فيما يتعرض له المقهورون مشاركةً تكفي لضمان تقبُّلهم باعتبارهم عوامل مساعدة. وكثيرًا ما يكون هؤلاء معلمين بصورة رسمية أو غير رسمية، وإن لم يكن ذاك هو الواقع بالضرورة. وقد يتمثل جانب من «معداتهم»، وهو جانب واحد فحسب، في إحاطتهم بالدراسة النقدية للغة، والقدرة على الاستعانة بوسائط من كتب مثل هذا الكتاب للتواصل مع مَن لا يتمتعون بالخلفية اللازمة لقراءتها.

إن في مجتمعنا سياقاتٍ اجتماعيةً كثيرة يمكن للدراسة النقدية للغة أن تنهض فيها بدور في ضروب الكفاح من أجل التحرر الاجتماعي. وبعض هذه السياقات تعليمية (كالمدارس والكليات وسياقات التدريب «أثناء العمل» أو «أثناء الخدمة» ... إلخ) أو من

غيرها مثل أنشطة فروع النقابات، والمنظمات السياسية، والجمعيات النسوية، وجمعيات الحفاظ على البيئة، واتحادات المستأجرين والعديد من أنماط اللقاءات في أماكن العمل، أو المنازل، أو الحانات، أو المقاهي أو الشوارع. فلأعلق بإيجاز شديد على ثلاثة من أمثال هذه السياقات قبل التركيز على تدريس اللغة في المدارس.

من السياقات التي يعمل فيها معلمون محترفون تدريسُ اللغة الإنجليزية باعتبارها لغةً ثانية. ويتعامل هؤلاء المعلمون مع بعض القطاعات الاجتماعية التي تُعاني أشد الحرمان من المزايا التي يتمتع بها غيرها، وإحساسُ أفرادها بالخضوع للسيطرة والنزعة العنصرية إحساسٌ بالغ الحدة. ويرى بعض هؤلاء المعلمين أن دورهم يتضمن أصلًا تمكين هؤلاء الطلاب — بتعبير أحد الممارسين — من «التعامل مع المواقف التواصلية خارج قاعة الدرس، حيث كفة السلطة المؤسسية راجحة ضدهم، وإعدادهم لإظهار التحدي والمعارضة والإثبات في الحالات التي تقتضي ديناميات السلطة منهم الموافقة، والرضوخ والصمت». ويجب أن تقوم هذه العملية التعليمية «على أساس الحوار حول معنى السلطة وتشفيرها في اللغة» وهو ما يشير إلى وجود دور للدراسة النقدية للغة. وهكذا فإن تعليم الإنجليزية باعتبارها لغة ثانية حالة يعتبر فيها إنماء الوعي النقدي بالخطاب أساسًا لنموذج من الصراع الأيديولوجي الخطابي، وهي مثال سبق ترسيخُ جذوره إلى حدٍّ ما.

ولدينا مثالٌ آخر يفتقر، في حدود ما أعلم، إلى مثل هذه التقاليد الراسخة، وإن تكن إمكانياته تبدو، برغم هذا، كبيرة، ألا وهو تدريب العاملين في المرافق العامة الذين يتصلون اتصالًا مباشرًا بالفئات الاجتماعية الخاضعة للسلطة، كالعاملين بالتمريض على سبيل المثال. فالواقع أن عددًا كبيرًا من أمثال هؤلاء العاملين يتعرضون لضغوط هائلة لتكييف ممارساتهم حتى تتفق مع معايير نفعية محضة مثل «الكفاءة» و«فعالية التكاليف». ويعني هذا، لكثير منهم، توقُّع قيام عدد أقل من هؤلاء العاملين «بالتعامل» مع أعداد أكبر من الناس. ومن ثَم، ففي حدود ظهور الخطاب أو «التواصل» في التدريب، تظهر هذه السمات في شكل «التواصل» و«المهارات الاجتماعية» التي يتمثل دافعُها الأول في تحقيق الكفاءة في التعامل مع الأشخاص. ولا شك أنك تذكر مناقشة «المهارات» في الفصل الثامن. أي إن الدراسة النقدية للغة يمكن أن تكون موردًا مهمًّا لمن يشغلهم أمر هذه التطورات.

وتوجد حالة أخرى خارج المجال الرسمي للتعليم أو التدريب، وهي إمكانية البناء على أسس البحث النقدي في أجهزة الإعلام، وتوفرها حركة النقابات العمالية في بريطانيا؛ إذ يرى كثيرٌ من النقابيِّين أن الممارسات الإعلامية تضرُّ بمصالح النقابات خصوصًا وبأفراد الطبقة العاملة عمومًا. ويقوم جانب من هذا الموقف السلبي على الخبرة الجماعية المريرة للأسلوب الذي استخدمته وتستخدمه أجهزة الإعلام في وصفها لأنشطة النقابات وممارساتها، مثل أشكال الاقتراع والانتخابات والإضرابات. ولكن الباب يكاد يكون مغلقًا في وجه الانتفاع العام بأساليب التحليل القادرة على تمكين النقابيِّين من إجراء رصد تفصيلي لإنتاج أجهزة الإعلام، على الرغم من أن مثل هذا الرصد يمكنه تدعيم حملاتهم الرامية إلى السيطرة الديموقراطية على أجهزة الإعلام، وعلى إتاحة «حق الرد» للذين تُصورهم هذه الأجهزة وهلمَّ جرًّا. وأعتقد أن الدراسة النقدية للغة من الموارد التي يمكنها المساعدة في هذا الصدد، وعلاقتها بالقضية واضحة في أعين الكثير من النقابيِّين.

(١) تعليم اللغة في المدارس

(١-١) الوعي النقدي باللغة

ذكرت عاليه لجنة كينجمان باعتبارها أحدَ أسباب تركيزي على تعليم اللغة في المدارس. وكانت عدة عوامل قد أسهمت — فيما يبدو — في اتخاذ القرار بإنشاء هذه اللجنة، وكان من بينها الخلاف الذي نشب في أعقاب المحاولة التي قام بها مفتشو تعليم اللغة الإنجليزية لوضع أهداف لتعليم اللغة الإنجليزية، والخطوات التي اتخذت على طريق إنشاء منهج دراسي قومي في عدد من المواد الدراسية «الأساسية». وكان من العوامل الكبرى ما تردَّد من شكاوى بشأن المستويات، وخصوصًا مستوى إجادة القراءة والكتابة، وكثيرًا ما كانت هذه الشكاوى من أصحاب العمل أو من السياسيِّين الذين يرجعون أصداءهم. وفيما يلي — على سبيل المثال — التبرير الذي قدَّمه كينيث بيكر، وزير التعليم آنذاك، في نوفمبر ١٩٨٦م، لإنشاء اللجنة المذكورة: «كثيرًا ما أسمع أصحاب العمل يشكون من أن عددًا كبيرًا ممن انتهوا من المرحلة الدراسية وتقدَّموا بطلبات الحصول على أعمال أو وظائف، أي بعد أن قضَوا إحدى عشرة سنة في التعليم الإلزامي، لا يستطيعون الكتابة البسيطة الواضحة ومن دون ارتكاب أخطاء واضحة.»

لا بد أن القلق يساورنا جميعًا إزاء انخفاض القدرات اللغوية للكثير من الأطفال عند تركهم التعليم، ولكن الواضح أن الشكاوى من تدنِّي المستويات كثيرًا ما تتخذ صورًا

نفعية ضيقة النطاق، كأنما لم تكن القدرات اللغوية إلا مهاراتٍ أو أدواتٍ (وهما من الكلمات التي يشيع استخدامها) لإنجاز مهام معينة (بأسلوب «بسيط» و«واضح» ودون أخطاء وهلمَّ جرًّا)، وكأنما لم يكن تعليم اللغة إلا تدريبًا على اكتساب هذه المهارات. ونحن نجد مثل هذه التعبيرات النفعية في الخطاب الذي ألقاه بيكر في يناير ١٩٨٧م، وحدَّد فيه أعضاء اللجة واختصاصاتها:

> ... راعني وجودُ فجوة معينة. فالتلاميذ يحتاجون إلى الإحاطة بأسرار اللغة الإنجليزية حتى يتمكنوا من استخدامها استخدامًا فعالًا. ولم تَعُد معظم المدارس تُعلِّم النحو بالأسلوب القديم.
>
> لكنها لم تستعِض عنه بشيء يُذكَر. لم تَعُد لدينا أرضية مشتركة بشأن أبنية اللغة الإنجليزية وطرائق عملها، أو بشأن الأسلوب الذي تستخدمه لنقل المعنى وإحداث آثار أخرى. علينا أن نزود المعلمين بنموذج صحيح للغة للمساعدة على تحسين تدريسهم.

الصورة المرسومة للغة هنا موجهة لتنفيذ المهام وحسب، للاستخدام **الفعال** للغة، وإحداث **آثار** معينة؛ مثل **نقل** المعنى. بل وتتخذ اللغة المستخدمة في الإشارة إلى تدريب المعلمين شكلًا يُوحي بالمعدات اللازمة لتنفيذ العمل (**تزويد**). ولكن استخدام اللغة — أي الخطاب — لا يقتصر معناه، كما رأينا في هذا الكتاب، على أداء المهام، بل يتضمن أيضًا التعبير عن الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وتشكيلها وإعادة إنتاجها، ومن بينها أساسًا علاقات السلطة.

وليس لدينا، من منظور التحليل النقدي للغة، ما نعترض عليه في القول بأن تنمية القدرات اللغوية للأطفال يقتضي حصولهم، هم ومَن يُعلِّمهم، على «نموذج» ما للغة، ولكن صورة اللغة والخطاب تختلف اختلافًا جذريًّا عن التصور النفعي الوارد عاليه. وما دامت الدراسة النقدية للغة تنسب إلى اللغة دلالة اجتماعية أشد ثراءً وأثقل وزنًا، فإنها تنظر إلى تعليم اللغة من زاوية أوسع. وما دمت أنا قد أقمت مناقشتي لتعليم اللغة على أساس اختصاصات لجنة كنجمان، فإن للقارئ أن يعتبر أن هذا القسم يمثل إسهامًا في المناظرة من وجهة نظر بالغة الاختلاف عن بعض الأفكار التي دعت إلى إنشاء اللجنة.

وتقضي الاختصاصات بأن تُوصيَ اللجنة بما يلي:

- تقديم نموذج للغة الإنجليزية، منطوقًا أو مكتوبًا؛ بحيث يمكنه أن:

(١) يعتبر أساسًا لطرائق تدريب المعلمين على تفهُّم أساليب عمل اللغة الإنجليزية.
(٢) يعتبر مرجعًا للمناقشات المهنية عن جميع جوانب تعليم اللغة الإنجليزية.

- وضع المبادئ اللازمة لإرشاد المعلمين إلى مدى وجوب شرح هذا النموذج للتلاميذ وأساليب هذا الشرح، لتوعيتهم بطرائق استخدام اللغة في شتى السياقات.
- ما يحتاج التلاميذ إلى معرفته عمومًا عن أساليب عمل اللغة الإنجليزية، ومن ثَم ما كان ينبغي أن يتعلموه وما يُتوقَّع أن يفهموه في هذا الصدد في سنِّ السابعة، والحادية عشرة والسادسة عشرة.

وسوف أبدأ بمناقشة النموذج المشار إليه في أولى الاختصاصات، ثم أناقش البند الثاني والثالث معًا تحت عنوان «المبادئ الإرشادية»، وإن لم أقترح أهدافًا محددة للأطفال في سن ٧، و١١و١٦.

(١-٢) النموذج

سبق لي أن حددت خصائص الخطاب في الفصل الثاني، ولخَّصتها في تعريف يبيِّنه الشكل ٢-١، وهو تعريفٌ يقدِّم نموذجًا معينًا للغة، أرى أنه ملائم لتعليم اللغة؛ فعناصره الرئيسية هي **النص، والتفاعل، والسياق**، وأكدت مسألتين في تلك المناقشة تتصلان بموضوعنا الراهن؛ أولاهما أن الخطاب لا يقتصر على النص، أو على الشكل اللغوي. ويبدو أن نوع النموذج المتصور في «الاختصاصات» المذكورة مجرد نموذج للغة الإنجليزية باعتبارها نظامًا صوريًّا، وهو ما لا يَفِي بالغاية على الإطلاق باعتباره نموذجًا تعليميًّا؛ لأنه لا يُفيدنا بشيء عن التفاعل والسياق. والمسألة الثانية تتعلق بالسياق، أي بأن العلاقات الاجتماعية هي التي تتحكم في الخطاب من خلال اعتماد الخطاب على «الموارد الذاتية» للمشاركين، ومن خلال إسهامات الخطاب في تشكيل هذه العلاقات الاجتماعية. وأنا أرى أن النموذج المناسب لتعليم اللغة عليه أن يُبرز طبيعة الخطاب واللغة التي يُشكلها المجتمع وتُشكل المجتمع.

والواضح أن اختيار النموذج يعتمد على رأي المرء في تعليم اللغة، وفي التعليم بصفة عامة. وأعتقد أن علينا التمييز بين التعليم والتدريب، وأن هذا ينطبق على اللغة مثلما ينطبق على العناصر الأخرى للمنهج الدراسي. فالآراء النفعية في تعليم اللغة المشار إليها آنفًا تبدو لي موجهةً إلى التدريب؛ إذ تركز على نقل المعارف والمهارات، مفترضةً أن مضمونها لا إشكالية فيه، ومتجاهلة أصولها الاجتماعية. ويصادف المرء تصورًا مماثلًا للتعليم الأدبي، عادة ما يدعو إليه هؤلاء الأشخاص أنفسهم، باعتباره نقلًا للقيم الثقافية المهيمنة، وتعليم الأطفال ما تعتبره الحكمة التقليدية «أدبًا عظيمًا». وأنا أقول: إن التعليم على العكس من ذلك ليس مجردَ نقل أو تقديم أشياء (وإن كان يتضمن ذلك إلى حد ما) بل إنه يتمثل في تنمية الوعي النقدي للطفل ببيئته ووعيه الذاتي النقدي وقدرته على الإسهام في تشكيل عالمه الاجتماعي وإعادة تشكيله.

ومن ثَم فليس من التعليم في شيء أن نُقدِّم إلى الأطفال أيَّ عنصر من عناصر بيئتهم الاجتماعية التي صنعها الإنسان وتتعرض للتغيير على أيدي الإنسان كأنما هو عنصر من عناصر البيئة الطبيعية التي لا سلطان لهم عليها. ومع ذلك، فإن هذه الرؤية «التغريبية» للغة على وجه الدقة [أي التي تفصلها عن المجتمع] هي التي دأبت التقاليد على نقلها في المدارس [إلى التلاميذ]. فالذي نفتقده في حالات جد كثيرة هو منظور اللغة بصفتها نتاجًا للمجتمع ومنتجةً له، وهو ما يؤدي إلى تقديم نظم الخطاب التي أُضْفيَت عليها المشروعية والصبغة الطبيعية، كأنما هي مشروعة وطبيعية أصلًا، وإلى اعتبار التخفيض الاجتماعي لقيمة اللهجات المحلية عند معظم الأطفال تعصبًا لا عقلانيًّا لا أثرًا من آثار علاقات السلطة، وإلى الاستهانة بالتشكيل الأيديولوجي للخطاب والخطأ في تصويره في صورة سوء استخدام اللغة «المثقلة» بالدلالات من جانب أفراد لا خلاق لهم. ومن شأن أمثال هذه الأساليب المستخدمة في تصوير اللغة أن تمنع الأطفال من تفهُّم اللغة باعتبارها المادة اللازمة للوعي النقدي، أي أن تمنع تحقيقَ أيِّ توجُّه تعليمي حقيقي للغة.

وتقول حجتي: إن مثل هذا التوجه لا بد أن يقوم على أساس نموذج نقدي للُّغة مثل الدراسة النقدية للغة. ومفهوم تعليم اللغة الذي أقترحه يؤكد تنمية الوعي النقدي بين الأطفال بأنماط الخطاب في مجتمعهم، أو ما سوف أدعوه **الوعي النقدي باللغة**. وحجتي تُرجع صدى انتشار القبول الذي نشهده حاليًّا لضرورة جعل «الوعي اللغوي» عنصرًا من عناصر المناهج المدرسية، وإن كان مضمون برامج الوعي اللغوي القائمة ليس بصفة عامة نقديًّا!

(١-٣) المبادئ الإرشادية

يرتبط الوعي أو الإدراك بعلاقة جدلية بالممارسة و(بما قلت آنفًا إنه) الكفاح.

وليست الغاية من تعليم اللغة تحقيق الوعي لذاته، بل باعتباره عنصرًا لازمًا لمسايرة نمو قدرات الأطفال على إنتاج الخطاب وتفسيره. ولستُ أشير هنا وحسب إلى تنمية قدرات كلِّ طفل فرد، بل أيضًا إلى تنمية القدرات الجماعية للأطفال المنتمين إلى الفئات المقهورة اجتماعيًّا. وأنا أميل إلى اعتبار هذه المهمة مهمةَ التحرر الأولى لتعليم اللغة؛ إذ إن الوعي النقدي باللغة يُسهِّل بناء «الخطاب التحرري» (انظر أدناه) الذي يطعن في نظم الخطاب المهيمنة، ويخترقها، وقد ينجح أخيرًا في تغيير شكلها، أي باعتباره جانبًا من جوانب كفاح الفئات المقهورة اجتماعيًّا ضد الكتلة المهيمنة.

أي إن «المبادئ التي ينبغي أن تُرشد المعلمين إلى المدى الذي ينبغي الوصول إليه في شرح هذا النموذج للتلاميذ وأساليب هذا الشرح»، ومن ثَم «ما ينبغي أن يتعلمه التلاميذ»، ذوات جذور راسخة في هذا التصور للعلاقة ما بين تنمية القدرات اللغوية والوعي النقدي باللغة. والشكل ٩-١ يمثِّل، منهجيًّا، نموذجًا لتعلُّم اللغة يتفق مع التصور المطروح هنا، ويمكن أن ينطبق إما على تعليم الأطفال الأفراد، أو على التعليم الجماعي للفئات الاجتماعية من الأطفال.

ويقدم هذا النموذج مبدأَين إرشاديَّين رئيسيَّين:

(١) اقتران الوعي بالممارسة: أي إن تنمية القدرات اللغوية للأطفال يعتمد على الاقتران بين الممارسة الهادفة للخطاب وبين الوعي النقدي باللغة.

(٢) البناء على أسس الخبرة: أي إن الوعي النقدي باللغة ينبغي أن يُبنى على القدرات اللغوية الموجودة وعلى خبرة الأطفال.

وسوف أناقش هذا بالترتيب:

من المفيد عند مناقشة أول هذين المبدأين أن نميِّز بين مستويَين في تنمية الوعي النقدي باللغة:

المستوى الأول: الوعي بالموارد الذاتية في الإنتاج والتفسير.

المستوى الثاني: الوعي بالعوامل الاجتماعية التي تتحكم في الموارد الذاتية.

ينتمي المستوى الأول إلى مرحلة التفسير في الإجراءات التي قدَّمتُها في الفصلين الخامس والسادس. ويتعلق بمساعدة الناس على الوعي بما لديهم من موارد حافلة

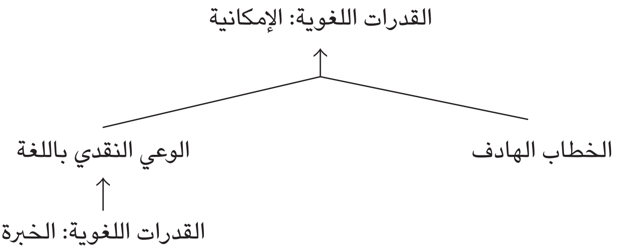

شكل ٩-١: تعلم اللغة.

منوعة للخطاب، وكيف ينهلون منها عند إنتاج النص وتفسيره. ويتمثل جانب مما يحدث هنا في التفهم الصريح للغة بصفتها نظامًا صوريًّا، وأما التركيز هنا فينصبُّ على إدراك القدرات الكامنة في اللاوعي. وهكذا فإن مبدأ اقتران الوعي بالممارسة يُوحي من ناحية بأن أفضل سبيل إلى تحقيق هذا الوعي هو تنمية الوعي الذاتي لدى الأطفال بالخطاب الهادف الخاص بهم (أي الخطاب الذي يمارسونه بأنفسهم باعتبارهم منتجين له أو مفسرين له لتحقيق أغراض حقيقية، لا ما يمارسونه كتدريب أو ما يمارسه الآخرون)، كما يُوحي من ناحية أخرى بأن نطاق الخطاب الهادف المتاح للأطفال سوف يتسع بنموٍّ وعيِهم.

وينتمي المستوى الثاني إلى مرحلة **الشرح** في الإجراءات المشار إليها. فما إن يزدَدْ وعيُ الأطفال بالوظائف التي تقوم بها مواردهم الذاتية في الخطاب حتى يتسنَّى لهم طرحُ الأسئلة عن أصولها الاجتماعية، وآثارها الأيديولوجية في علاقات السلطة، وكيف يمكن إعادة إنتاج الموارد الذاتية والعلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها هذه الموارد في الخطاب. والمستوى الثاني من مستويات الوعي ذو أهمية جوهرية للمدارس التي تريد تنمية القدرات اللغوية للأطفال إلى الحد الذي يسمح لهم بفحص الممارسات والقيود القائمة على المنطق السليم والخاصة بنظم الخطاب المهيمنة حاليًّا، والطعن فيها وتغييرها، بدلًا من تدريب الأطفال وحسب على إجادة الالتزام بالأعراف السائدة. ومبدأ اقتران الوعي بالممارسة يُوحي بأن الوعي بالسيطرة الاجتماعية على الخطاب الهادف للفرد وآثاره يعتبر وسيلةً فعالة؛ لتحقيق الوعي النقدي على هذا المستوى الذي يوسع من حدود الأعراف ويخرقها، في غيار الكفاح الفردي، والكفاح الجماعي بصفة خاصة.

ويعني مبدأ اقتران الوعي بالممارسة تحديد ما ينبغي أن يتعلمه الأطفال عن اللغة، وأما مبدأ البناء على أسس الخبرة (كما سوف نرى) فيبين كيف ينبغي تعليمهم ذلك. ينبغي أن يطلع الأطفال على «نموذج» واضح للغة؛ لأن تنمية القدرات اللغوية تعتمد على الوعي النقدي باللغة، على نحو ما قلته عاليه. والحق أن لنا أن نعتبر أن القدرة على الحديث أو الكتابة النقدية عن اللغة تمثِّل في ذاتها جانبًا مهمًّا من جوانب القدرات اللغوية الكامنة لدى الطفل، وتسهل غيرها من القدرات أيضًا. وهذا يتطلب **ميتالغة**، أي لغة للحديث عن اللغة، وإن كان لا بد من وضعها بعناية حتى لا تمثِّل للأطفال لغةً غريبة أو رطانة. وإذا ما توافر «النموذج» الذي أقترحه، فعلى هذه الميتالغة أن تُمكن الأطفال من الحديث عن النصوص، والتفاعلات، والسياق الاجتماعي، أو جميع مراحل الإجراءات التي قدمتها في الفصلين الخامس والسادس، وهي الوصف والتفسير والشرح.

ويقول المبدأ الثاني: إن الوعي النقدي باللغة ينبغي أن يُبنى على ما لدى الطفل فعلًا من قدرات وخبرات لغوية. فالأطفال (والناس عمومًا) يتمتعون بفهم قائم على المنطق السليم لأسلوب أداء ما **يستطيعون** أداءَه لغويًّا وأيضًا لمسائل أخرى كالتمييز بين أنماط الخطاب أو مواقع الذات المتاحة لهم وغير المتاحة، وكيف تتعرض لغتُهم لإعلاء قيمتها الاجتماعية أو تخفيضها بالقياس إلى غيرها وهلمَّ جرًّا. ويزعم مبدأ البناء على أسس الخبرة أن الوعي اللغوي، مثل الوعي الاجتماعي بصفة عامة، يمكن تنميتُه بأقصى قدر من الفعالية إذا تلقَّى الأطفال المساعدة على التعبير لغويًّا عن مثل هذا الفهم وهذه الخبرة، وإذا أصبحت تعبيراتهم المذكورة أساسًا لبناء الوعي.

ويأتي بنا هذا إلى السؤال: كيف ينبغي أن يتعلم الأطفال الأمور المتعلقة باللغة، وأنا أقترح دورةً من ثلاث مراحل:

(١) **تأمل الخبرة**: يطلب من الأطفال تأمل خطابهم الخاص وخبرتهم بالقيود الاجتماعية المفروضة عليه، وأن يعبروا عن تأملاتهم لتلاميذ فرقتهم.

(٢) **منهجةُ الخبرة**: يبين المعلم للتلاميذ كيف يعبرون عن هذه التأملات بشكل منهجي حتى تكتسب صفة المعرفة.

(٣) **الشرح**: تصبح هذه المعرفة مادة للمزيد من التأمل والتحليل من جانب التلاميذ ابتغاء التوصل إلى شروح اجتماعية (انظر المستوى الثاني من الوعي باللغة عاليه).

ثم إننا نجد عنصرًا رابعًا في الدورة نتعرف عليه داخل المبدأ الأول وهو:

(٤) **تنمية الممارسة:** إذ يستخدم الوعي الناشئ من ١–٣ في تنمية قدرة الطفل على ممارسة الخطاب الهادف.

ومن الممكن تكرار الدورة على الدوام: فمع نمو الوعي، يصبح من الممكن زيادة التأمل والفحص باطراد للخبرة الماضية والممارسة المتطورة، ويمكن أن تصبح مساهمة المعلم ذات ثقل أكبر وهلمَّ جرًّا.

وهاكم الآن مثالًا، منهجيًّا بالضرورة، لإيضاح هذه الدورة. قد نختار التركيز على خبرة الأطفال بالكتابة، بهدف توسيع قدرتهم على استخدام اللغة المكتوبة في مجالات تقضي الأعراف باستبعادهم منها، مثل كتابة التاريخ. وليس في هذا الإجراء أي جديد؛ فكثير من معلِّمي اللغة الإنجليزية يلجئون إليه. ولكن الذي لا يفعلونه بصفة عامة هو ربطه منهجيًّا بتنمية الوعي النقدي بالأسلوب الذي أقترحه. وفي حدود الدورة المذكورة، للمعلم أن يطبق الإجراء بالخطوات التالية:

(١) تأمل الخبرة: اطلب من الأطفال النظر في استخدام الكتابة بدلًا من الكلام ووصف أغراض ذلك، أي ما يرون أن الكتابة ترمي لتحقيقه، وأغراض الكتابة عندما يستخدمها غيرهم، وتصورهم لأنواع الكتابة التي تأتي بأرفع منزلة اجتماعية.

(٢) منهجة الخبرة: قدِّم عرضًا منهجيًّا للفوارق بين الكلام والكتابة، والمنزلة الاجتماعية لشتى استخدامات الكتابة، وتوزيع إمكانات المشاركة في الاستخدامات ذات الهيبة.

(٣) الشرح: استخدم (١) و(٢) أساسًا لتأمل التلاميذ للأسباب الاجتماعية التي تفرض القيود على إمكان المشاركة في الاستخدامات ذات الهيبة؛ وليكن التركيز على التاريخ، والقيود المفروضة على مَن يكتب التاريخ، وعلى مادته، وعلى اللغة التي يكتب بها، وهلمَّ جرًّا.

(٤) تنمية الممارسة: نظم للأطفال مشروعًا لكتابة التاريخ، بحيث يُشجعون على توسيع الأعراف وخرقها في كتابة التاريخ، وقد يكون ذلك «أ» بكتابة تاريخ فئة معينة؛ مثل: النساء أو الأطفال في المجتمع المحلي؛ إذ كثيرًا ما لا يكتب تاريخ هذه الفئات، و«ب» باستخدام لغة في الكتابة لا تستخدم عادةً لأمثال هذه الأغراض، مثل لغة من لغات الأقليات أو مستوى غير معياري من مستويات اللغة الإنجليزية «ج» إذا كانوا مؤرخين

جادين، أي إن كانت كتابتهم ترمي إلى تحقيق غرض حقيقي وتتجاوز كونها تدريبًا، فمن الممكن تشجيعهم، قُلْ بإيداع نسخ من كتاباتهم التاريخية في مكتبة محلية.

ويرمي هذا التمرين في المرحلة الرابعة إلى أن يُنتج الأطفال ما أشرت إليه آنفًا بتعبير «الخطاب التحرري» أي الخطاب الذي يخرج عن الأعراف المهيمنة حاليًّا بصورة ما. ونستطيع التمييز بين الخطاب التحرري باعتباره وسيلةَ **تمكين**، والخطاب التحرري الذي يُسهم في تغيير نظم الخطاب القائمة. فأما التمكين فيعني أن الأشخاص الذين تستبعدهم الأعراف عن أنماط خطاب معينة أو مواقع ذات معينة داخل أنماط الخطاب، يتلقَّون العون على تجاوز الأعراف من دون تغييرها تغييرًا جذريًّا، «بدخولهم» أنماط الخطاب أو مواقع الذات المشار إليها. ويتسم التمكين بقدرة كامنة على إحداث «الصدمة»، ويستطيع مساعدة الناس على التغلب على إحساسهم بالعجز؛ وذلك بأن يبين لهم أن نظم الخطاب القائمة لا تستعصي على التغيير. وأما التحول في نظم الخطاب، فيعني الهدم المنتظم للنظم القائمة وإعادة بناء نظم جديدة، وفق ما عرضه الفصل السابع.

وإذن، فإن ملخص ما ذكرته استنادًا إلى المبدأين الإرشاديَّين اللذَين قدَّمتُهما آنفًا يقول: إن تنمية القدرات اللغوية للأطفال ينبغي أن تتوسل بالجمع بين قدراتهم وخبراتهم الراهنة، ووعيهم النقدي المتنامي باللغة، وقدرتهم المتنامية على المشاركة في الخطاب الهادف.

المراجع

اعتمدت اعتمادًا كبيرًا في هذا الفصل على البحوث الخاصة بالوعي النقدي باللغة التي أجريتُها مع زملائي في جامعة لانكاستر، وغيرها؛ مثل كلارك وآخرين (١٩٩٠م) وكلارك وآخرين (١٩٩١م)، وفيركلف (1992b). وانظر أيضًا المجلة المتخصصة **الوعي اللغوي** ٢٠٠٨م، ١٩٩٩م. وفيما يتعلق بالوعي اللغوي انظر هوكنز (١٩٨٤م)، والمنهج القومي لتعليم اللغة الإنجليزية، (١٩٨٥م). كما وجدت أن فرير (١٩٧٢م) وفرير (١٩٨٥م) من الدراسات ذوات القيمة البالغة بسبب نظراتهما الثاقبة في التعليم، بما في ذلك فكرة الاعتماد على الضمير، وهي التي اعتمدت عليها عاليه. انظر أيضًا جيرو (١٩٩٧م). والمقتطفات الخاصة بتعليم الإنجليزية كلغة ثانية مقتطفة من بينهام (١٩٨٦م). وفيما يتعلق بالأهداف الرسمية لتعليم اللغة الإنجليزية، والمنهج القومي الذي وضع مؤخرًا انظر وزارة التعليم والعلوم (١٩٨٤م).

الفصل العاشر

اللغة والسلطة عام ٢٠٠٠م

تغير العالم منذ نشر الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٩م، بل إن عام ١٩٨٩م نفسه كان بدايةً لمجموعة كبرى من التغيرات، ألَا وهي انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في وسط أوروبا وشرقها. ولم تكن هذه التغيرات عميقةً في ذاتها وحسب، بل إنها أحدثَت آثارًا عميقة في الطرائق التي يُبصر الناس بها العالم في العادة. وبصفة عامة فقد ازدادَت نظرةُ الكثير من الناس إلى العالم عمَّا كانت عليه منذ عقد واحد من زاوية الأبنية والعمليات والعلاقات العالمية. وهذا لا يعني قطعًا أن العالم قد «تعولم» في غضون عشر سنوات، أو أن الدول الأمم فقدَت فجأةً دلالتها، ولكنه يعني أن الاتجاهات نحو العولمة التي كانت قويةً أصلًا منذ الثمانينيات وما قبلها أصبحت تبدو في عام ٢٠٠٠م أهمَّ مما كانت عليه آنذاك.

ولهذا تأثير مباشر في مسألة السلطة. لا تزال علاقات الهيمنة قائمةً بطبيعة الحال ولا تزال دلالتها قائمة داخل الدولة الأمة ومؤسساتها، ولا يزال مَن يحتاجون إلى الطعن في علاقات الهيمنة في حاجة إلى العمل على هذا المستوى (إلى جانب زيادة نشاطهم المحلي). ولكنني أعتقد أن ساحة الهيمنة الأولية أصبحت الآن عالمية لا قومية. وعلينا أن ننظر إلى العلاقات والأبنية والعمليات الاجتماعية على المستوى الدولي حتى نفهم ونحارب الآثار السلبية (التي يمكن تجنُّبها) للمجتمع الرأسمالي المعاصر، ومن بينها الفقر والفجوة التي تتسع ما بين الأغنياء والفقراء؛ وعدم المساواة؛ و«الإقصاء الاجتماعي»؛ وبعث النزعة القومية، والوطنية المتطرفة، والعنصرية؛ والاستغلال المزدوج للكثيرات باعتبارهن نساءً وعاملات؛ والاستغلال الذي من المحال استمراره لموارد العالم الطبيعية. وهذا يعني أننا إذا أقمنا التحليل على أسس قومية أو محلية، فمن المهم لنا أن نُدرك أن هذه الأسس تقع

في إطار دولي يتولَّى تشكيلها. والواقع أن الأسلوب الأفضل للتعبير عنها اعتبارها جدلًا بين العالمية والقومية/المحلية، بمعنى أنها عملية ذات اتجاهَين للتكييف والتشكيل.

وأرمي في هذا الفصل إلى مناقشة بعض جوانب هذا النظام العالمي الجديد من حيث قضية اللغة والسلطة. وتعتبر مسائل اللغة والسلطة ذوات أهمية جوهرية في تفهُّم النظام الجديد، وفي سياسات النظام الجديد، ما دامت للغة أهميةً متزايدة في الحياة الاجتماعية. وضروب الصراع من أجل فرض النظام الجديد أو مقاومته، تعتبر في جانب منها صراعات على اللغة، أي حول الطرائق الجديدة لاستعمال اللغة، وحول الصور اللغوية الممثلة للتغيير. وأنا أناقش «عولمة الخطاب»، و«خطاب العولمة» الذي ما فتئ يزداد قوة وبأسًا. وسوف أوضح دور اللغة في فرض النظام الجديد وفي مقاومته بأمثلة من أساليب عمل الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور خطاب سياسي دولي جديد يمثل يسار الوسط («الطريق الثالث») والمعارضة من بعض التيارات السياسية مثل حزب الخضر. وسوف أختتم هذا الفصل بمناقشة للعلاقة بين الدراسة النقدية للغة والبحوث الاجتماعية والسياسية داخل النظام العالمي الجديد.

(١) اللغة في النظام العالمي الجديد

العولمة في المقام الأول نشاط اقتصادي، ومذهب الليبرالية الجديدة الذي ترتبط به يرتكز على توفير الحد الأقصى من حرية التجارة، وحرية انتقال البضائع والأموال والأشخاص على المستوى الدولي. وأما مضمونها فهو التحول في العلاقة ما بين السوق والدولة، وهي العلاقة التي اتسمت بها الرأسمالية في معظم فترات القرن العشرين، بحيث تُحرر السوق من الضوابط التي تضعها الدولة، وتقوض دور الدولة في توفير الرعاية الاجتماعية، وتحويل الدولة إلى مُدافعٍ محليٍّ عن حرية السوق وداعية لها. والمؤازرون لهذا النظام الجديد يُشيرون إلى طاقته الهائلة على خلق الثروة، مفترضين أنه إذا كانت مكاسب البعض سوف تزيد عن مكاسب البعض الآخر، فإن الجميع سوف يكسبون شيئًا ما. ويقول المعارضون: إن السوق المتحررة من ضوابط الدولة تزيد الفجوةَ اتساعًا بين الأغنياء والفقراء دوليًّا وداخل الدولة الواحدة، وتحرم معظم الناس حرمانًا جذريًّا من الحياة الآمنة، وتتسبب في أضرار بيئية لا حدود لها. والعولمة لم تكتمل إلا جزئيًّا، ويسعى إلى توسيع نطاقها الذين يجنون منها أقصى فائدة، ويتخذ سعيهم صورة الكفاح من أجل

فرض نظام جديد قلنا إنه بالدرجة الأولى نظام اقتصادي، ولكنه ليس اقتصاديًّا وحسب، فإلى جانبه تجري عولمة أعم وأشمل، وتتضمن على سبيل المثال السياسة والثقافة.

وأقول أنا إن مسألة اللغة والسلطة مسألةٌ جوهرية في التحليل الأكاديمي للنظام العالمي الجديد وضروب الصراع حوله. لماذا؟ لأننا نشهد ظاهرةً مهمة ومستمرة هي «التحول إلى اللغة» في الحياة الاجتماعية المعاصرة، أي إن اللغة أصبحت عنصرًا تزداد أهميتُه باطراد في الحياة الاجتماعية. والعولمة نفسها تشير إلى جانب من أسباب هذه الظاهرة. فالعولمة تقتضي «العمل عن بُعد»، ومعنى هذا أن العمليات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية قد اتسعت رقعتُها فأصبحت في مساحات شاسعة من حيث الحيز الجغرافي والاختلافات الاجتماعية والثقافية. ومن ثَم فإن الصور الممثلة لهذه العمليات وهذه العلاقات في الخطاب تزداد أهميتُها باطراد للحفاظ على نوع ما من النظام داخل التعقيد الظاهر، فإن جانبًا مما يربط الأشخاص بعضهم إلى بعض — كترابط العاملين في شركة متعددة الجنسيات على سبيل المثال — يعتمد على اشتراكهم في تصور ما يؤدونه من أعمال. ولكن اللغة، في الوقت نفسه، تزداد أهميتها لما يؤدونه من أعمال؛ إذ إن ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، وما تُنتجه وتبيعه من بضائع وخدمات، يزداد ارتباطُه بالطرائق الخاصة لاستخدام اللغة. وانظر على سبيل المثال إلى سلسلة فنادق متعددة الجنسيات مثل فنادق هيلتون، تجد أن جانبًا كبيرًا من «بضائعها» يتكوَّن من أسلوب استعمال اللغة في المعاملات بين موظفي الشركة وعملائها، في الوثائق المطبوعة واللافتات، وفي الدعاية لهذه الفنادق وهلمَّ جرًّا.

و«التحول إلى اللغة» يعني أن الكفاح في سبيل فرض النظام الجديد أو مقاومته يعتبر إلى حدٍّ كبير كفاحًا في سبيل لغة جديدة أو ضدَّها. وهكذا يُصبح البحث النقدي في اللغة عنصرًا مهمًّا من عناصر السياسة الخاصة بالنظام العالمي الجديد. وهذه فرصة متاحة، مثلما هي تحدٍّ للدراسة النقدية للغة، فلها أن تُسهمَ إسهامًا له وزنه في القضايا ذات الأهمية الحيوية لمستقبل البشرية (انظر **الخاتمة**).

(٢) عولمة الخطاب

تشترك اللغة مشاركة مزدوجة في الصراع من أجل فرض نظام الليبرالية الجديدة؛ إذ نرى أولًا أن الطرائق الجديدة للوجود والسلوك التي يقتضيها هذا النظام تعتبر من جانب معين طرائقَ جديدة لاستعمال اللغة. ونرى ثانيًا أن جانبًا مهمًّا من فرض النظام

الجديد يكمن في الحصول على قبول صور خاصة تمثِّل التغيير. وضروب الكفاح ضدَّ النظام الجديد تُقاوم الطرائق الجديدة لاستعمال اللغة وهذه الصور الجديدة. فأما عن الطرائق الجديدة لاستعمال اللغة فلنا أن نتحدَّث عن «عولمة الخطاب»، ولا يعني ذلك أن الخطاب أصبح متجانسًا على نطاق عالمي (وإن لمحنا اتجاهات لتحقيق التجانس)، بل يعني أن ما يحدث في مكان ما يحدث في إطار عالمي؛ إذ تُشكله الاتجاهات الدولية المؤثرة في الخطاب (مثلما يُسهم الخطاب في تشكيلها).

ولنضرب مثالًا على ذلك: إن معظم مشاهدي التليفزيون في عالم اليوم يستطيعون مشاهدةَ قنوات محلية وعالمية. وهذه القنوات (مثل سي إن إن) تملكها وتُنتجها أساسًا هيئاتٌ في عدد محدود من البلدان الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا، وخصوصًا في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من زعمها أنها عالمية، فإن صورةَ العالم التي تظهر على الشاشة صورةٌ ذات نطاق بالغ الضيق، ومن المؤشرات على هذا أن «الأخبار العالمية في قناة سي إن إن مثلًا تتكون أساسًا من أخبار الولايات المتحدة (مثل فضائح الساسة الأمريكيِّين). ومن مظاهر ضيق النظر لهذه القنوات اللغة التي تستخدمها. فالذي يشاهده الناس في شتى أرجاء العالم تغلب عليه ضروب الخطاب في شمال الأطلسي من إعلان وأخبار وسياسة ورياضة وأزياء وهلمَّ جرًّا. وهكذا تُسهم هذه القنوات في عولمة أسلوب حياة وأسلوب لغة خاصة بشمال الأطلسي (وخصوصًا الولايات المتحدة).»

ومن عواقب هذا الحضور «العالمي» في بلدان كثيرة مختلفة وجود مرجعية خارجية دائمة وأفق خارجي دائم لممارساتها في الخطاب. فإن مجموعة أنواع الخطاب التي تُشكِّل الخطاب السياسي في البرازيل أو في المجر أو في تايلاند سوف تتغير بالضرورة في المستقبل في إطار أفق يتضمن مجموعةَ الأنواع التي تُشكِّل الخطاب السياسي في «شمال الأطلسي». ويعني هذا أن ممارسات الخطاب في أيِّ بلد معين تتغير الآن بطرائق معينة داخل إطار العلاقات الدولية للسلطة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الخطاب السياسي للبرازيل سوف يتغير باطراد حتى يتماثل مع الخطاب السياسي «لشمال الأطلسي».

لكلِّ مجتمعٍ نظامُ خطابٍ خاص وقوة محركة خاصة، ويتوقف على هذه القوة أسلوبُ استعمار الممارسات «العالمية» له أو امتلاكها إياه. فقد أُجريت دراسة، على سبيل المثال، على خطاب الأنباء الخاص بالتليفزيون المجري، وبيَّنت أنه على الرغم من أخذه بالحِيَل الشكلية الباهرة (مثل استخدام الرموز العالمية في الاستهلال وديكور الاستوديو المتحذلق) وبمعالم كثيرة من طرائق التقديم (مثل الانتقال بين الاستوديو وبين

التقارير المصورة) الخاصة بأنباء التليفزيون في «شمال الأطلسي»، فإن تغطيته السياسية لا تزال مختلفة إلى حدٍّ بعيدٍ. وهو يمثل بصفة خاصة نوعَ الخطاب الخاص بالمناظرة البرلمانية ونوع الخطاب باجتماعات اللجان على سبيل المثال بصدق نسبي، بعيدًا عن تدخُّل «المحررين»، والتغييرات التي نعتادها في بريطانيا. وبناء السياسة يُوحي بأنها مجال مستقل تمثِّله «الأنباء»، لكن خبرتنا بالسياسة تقول بأنها متحورة و«مضمومة» إلى غيرها. وتعتبر هذه الاختلافات جزءًا من الاختلافات في النظام الاجتماعي ونظام الخطاب. كما تدل على أن عولمة الخطاب مجالٌ للصراع لا مجرد مجال لإضفاء التجانس.

(٣) خطاب العولمة

إذا كنَّا نشهد عولمة الخطاب، فنحن نشهد أيضًا خطاب العولمة. والواقع أن لدينا مشكلة شعر عددٌ من كبار المعلقين على العولمة بضرورة التصدي لها، ألا وهي السؤال التالي: هل «العولمة» و«المرونة» وما لفَّ لفهما عمليات حقيقية أم مجرد جوانب للخطاب؟ إنها قطعًا من جوانب الخطاب؛ إذ تُستخدم هذه المصطلحات على نطاق واسع عندما يتحدث الناس عن حالة العالم الراهنة وكيف تتغير. وإذن فإن أحد الاحتمالات يقول: إن هذه كلمات جوفاء، أي مجرد خطاب، مجرد أيديولوجيا. ولكن لدينا أدلة كثيرة على أن العولمة الاقتصادية مثلًا (بمعنى النشاط الاقتصادي الجاري على نطاق عالمي ما فَتِئ يتزايد) كيانٌ حقيقي. هل نقول إذن إن «العولمة» و«المرونة» وما إلى ذلك أنشطة حقيقية وجانب من جوانب الخطاب؟ ولكن السؤال التالي يطرح نفسه: ما العلاقة بين عملية العولمة وخطاب العولمة؟

وينقلنا هذا السؤال إلى قضية مهمة عن علاقة اللغة بالسلطة في العالم المعاصر. وقد اقترح عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو إجابةً له مفادها: إن العولمة عملية حقيقية ولكنها ناقصة، فهي تُفيد بعض الناس وتضرُّ البعض الآخر. ويسعى الذين يستفيدون منها إلى توسيع نطاقها، ومن بين الموارد التي يستخدمونها خطاب العولمة الذي يصوِّرها في صورة تُوحي بأنها «أكمل» مما هي عليه في الواقع، بل يُوحي أيضًا بأنها من حقائق الحياة البسيطة التي من المحال علينا (إن كنَّا نتمتع بالعقل السليم) أن نتشكك أو نطعن فيها. وهكذا فإن خطاب العولمة يتوسل في عمله بالأيديولوجيا. فهو خطاب سلطة، أي إنه خطاب يستخدمه إلى جانب موارد فعالة أخرى (مثل التبرعات التي يقدِّمها

للأحزاب السياسية) أصحابُ السلطة ليزيدوا من سلطتهم. أَضِف إلى ذلك أن جانبًا مما يسعَون إلى تحقيقه يتمثل في عولمة خطاب العولمة؛ إذ إن مصطلحاتها الأساسية تُترجَم إلى لغات كثيرة، وتُستخدم على نطاق واسع (في السياقات المهنية للإدارة، والصحافة، والتعليم وهلمَّ جرًّا) في مجتمعات كثيرة. وما يترتب على هذا كلِّه أن علينا أن نُبديَ الحذر من تعبير «العولمة»، بمعنى أننا نُواجه مهمةً شاقة تتمثل في فصل الألفاظ الطنانة عن الحقيقة الواقعة، إن صح هذا التعبير.

لقد أشرتُ إلى خطاب العولمة مستخدِمًا أداةَ التعريف، ولكن القضية المطروحة هنا في الواقع قضية خطاب عولمة معين من بين شتى الضروب الفعلية أو المتصورة الأخرى. ولا يقتصر ما يُبنى في صورة حقيقة لا تقبل التغيير من حقائق الحياة على ظاهرة العولمة، بل إنه يعني عملية «التعولم» التي يجري تنفيذُها بأسلوب الليبرالية الجديدة على أسس السياسات الحديثة لبعض المؤسسات والمنظمات؛ مثل الاتفاقية العالمية حول التجارة والتعريفات الجمركية (اتفاقية الجات)، ومثل البنك الدولي، ومثل صندوق النقد الدولي. أي إن هذه عولمة ذات صورة خاصة.

(٤) إغلاق عالم الخطاب

تتسم الحياة الاجتماعية في مطلع القرن الحادي والعشرين بمفارقة معينة؛ فإذا كانت قد أُتيحَت فيما يبدو مساحة غير مسبوقة للاختلافات الفردية والجماعية، فإننا نواجه في الوقت نفسه نوعًا من «التقنين» لبعض جوانب الحياة الاجتماعية، وهو يعتبر — إلى حدٍّ ما — تقنينًا للخطاب. وأعني بذلك تضييق نطاق أساليب استخدام اللغة ونطاق ضروب الخطاب المتاحة لتمثيل العالم، أي ظهور أشكال قوية من ضروب الخطاب المهيمنة وطرائق استخدام اللغة، وانتشار هذه جميعًا عبر شتى مجالات الحياة الاجتماعية، وكذلك (من خلال عولمة الخطاب) عبر مختلف البلدان. ويتضح هذا الاتجاه إلى «الإغلاق» في شتى مجالات الحياة الاجتماعية، أي في العمل، وفي السياسة، وفي الحياة الثقافية. ولكنه اتجاه لم يَسْلم من التشكيك فيه، ومن أساليب ذلك اعتبار المفارقة التي أشرتُ إليها عاليه محاولةً لتقويض الانفتاح في أسلوب الحياة الاجتماعية وفي الخطاب الذي شهدته الستينيات والسبعينيات والإيحاء بأن الاتجاه إلى التقنين اتجاهٌ خلافيٌّ تُحاصره الشكوك. فلننظر في بعض الأمثلة.

(٥) «التيسير» التقنين في مجال العمل

فيما يلي مقتطف من وقائع اجتماع عُقدَ في شركة كبيرة لصناعة المنسوجات في أستراليا. ويَصِف الباحث السياق على النحو التالي: «يعتمد بقاء الشركة على احتفاظها بعدد معين من عملائها الدوليِّين في شركات صناعة السيارات. ويشترط هؤلاء العملاء أن يلتزم موردوهم بأساليب عمل محددة لتحقيق «الجودة»، وتدور هذه الأساليب حول تنظيم العمل على أساس روح الفريق، وتوثيق الخطوات المتخذة. ويقدِّم العملاء كُتيِّبًا يتضمن إرشاداتٍ عمليةً بشأن تنمية الأساليب المذكورة، ويقومون بالتفتيش وتقييم أداء الشركة على فترات منتظمة». والمقتطف مصدرُه اجتماعٌ عقده المشرفون أساسًا لمناقشة الاجتماعات التي عقدوها في الآونة الأخيرة وفقًا لما هو مشترط من ممارسات «الجودة». والمشاركون هم: سالي، المُيسِّرة [facilitator وهي كلمة لا تُوردها أحدث المعاجم على الرغم من شيوعها في النصوص الإدارية الحديثة بمعنى مدير الجلسة أو moderator] وهي أستاذةٌ تُعلِّم القراءة والكتابة في المصنع، وقد عيَّنَتها الشركة بموجب نظام وضعَته الحكومة؛ و«بِنْ» المشرف على غرفة الخيوط الطولية أي السَّدَى [warp في مقابل الخيوط العرضية أي اللُّحمة woof]؛ وجريس، المشرفة على غرفة النسج؛ وبيتر، منسق الإنتاج؛ وجيمز، عامل السَّدَى.

بن: خطر لنا أن — كما تعرفين — أقصد ربما، قمت بدور المُيَسِّر لمجموعة جريس أو شيء من هذا القبيل حيث أبتعدُ عن الناس قليلًا ومم.

سالي: نعم.

بن: فعندي خلفية عمَّا يحدث وأودُّ الحفاظ على مسارهم الصحيح وأدعهم ... أي عليهم فعلًا أن يعتمدوا على بعضهم البعض بدلًا من اعتمادهم على قيام المشرف بالعمل.

جريس: يعني. أظن أنه يعني. في المجموعات التي سنُصادفها أن ذلك ما ينبغي أن يحدث. أعني أعرف الوحدات الأولى التي تبدأ العمل، وأعتقد أن علينا أن نسير في هذا الطريق ونحاول توجيهَ الناس إلى هذا الطريق وهكذا سوف نصبح، يعني، مسئولين عن الاجتماع ولكن علينا أن ندفع الأشخاص لتكوين فِرَقهم الخاصة ونكون نحن بمثابة الميسر فقط لا.

جيمز: رئيس الفريق.

[...] نعم.

جريس: أعني أن البداية صعبة. وأظن أن الناس يُقابلون المشاكل فيها وهذا هو السبب الذي يدفعهم إلى التطلع إليك يا «بن» وكما تعرف أشياء من هذا القبيل.

بيتر: لست الوحيد الذي يصادف مشكلات في الحفاظ على ذلك.

[متحدث مجهول.]

بيتر: لكنني لا أستطيع الحفاظ عليه الآن كما تعرف. منذ يومين كما تعرف صادفت متاعبَ وأنت تعرف حجم العمل الذي يتزايد بمعنى أنه يُعيدني إلى آخر الصف كما يقال والأمر فظيع.

جيمز: إذن فما تريده حقًّا هو الـ **(غمغمة)** أن يكون لديك فريق. أن تنشئ فريقًا وتريد أن تكون من بين الأشخاص الذين ينبرون لتيسير [...] عمل الفريق.

بيتر: لمجرد الحفاظ على الفريق كما تعلم لمجرد الحفاظ عليه، أي الحفاظ على تدفُّق العمل.

بن: الذي أحاول أن أقوله.

بيتر: والسبب؟

بن: هو أنني أقرب مما ينبغي لهؤلاء الأشخاص؛ لأنني أخرج من الفريق كما أنني المشرف على أفراده خارج الـ... خارج مكان العمل حيث. ربما. أي إنني كنت أقول بتيسير عمل فريق آخر حيث لا أشغل موقعًا فوقهم كما تعرف فلست المشرف عليهم أو مهما يكن الأمر.

[متحدث مجهول] نعم.

بن: لي أن أعود إلى عملي ولهم أن يعودوا إلى أعمالهم ولا يزالون [غمغمة] كما تعرف أنه فريقهم أكثر من كونه.

سالي: فريقك أنت.[١*]

هذه مناقشة حول أسلوب إدارة اجتماعات فريق ما، وهو تدور حول تحديد معنى كلمتَي «ييسر» و«الميسر» من خلال إقامةِ علاقاتِ تعادُلٍ واختلافٍ بين هاتين الكلمتين وغيرهما. وفيما يلي ملخص تقريبي لعلاقات التعادل والاختلاف المذكورة؛ فأما علاقة

[١*] الترجمة ترمي إلى النقل الصادق لصورة النص الأصلي بفساد أبنيته نحويًّا وأسلوبيًّا تحقيقًا لغرض المؤلف في تقديم قطعة «حية» من الحوار الواقعي.

التعادل فتقوم بين التعابير الموجودة في العمود الأيمن، وأما علاقات الاختلافات فتقوم بين هذه المجموعة من العبارات وبين العبارات في العمود الأيسر:

يُيَسِّر/المُيَسِّر	قائد الفريق
الحفاظ على مسارهم الصحيح	الاعتماد على المشرف
نجعلهم يعتمدون على بعضهم البعض	توجيه الأشخاص إلى المسار الصحيح
الأشخاص يُنشئون فرقتهم الخاصة	أن يتولَّى المسئولية
الحفاظ على الفريق	المشرف
الحفاظ على تدفُّق العمل	

من المعالم البارزة في هذا المقتطف معلمٌ يؤكد العمل «التفاوضي» الذي يجري من خلال التفاعل، ونعني به التحرز أو الاحتراز، وتدل عليه التعابير المرتبطة بإقامة علاقات تعادُل؛ مثل «كما تعرف»، «يعني»، «مجرد»، «نوع من» وهلمَّ جرًّا. ولكن أهم ما يعنينا في المقتطف الحالي أن مصطلح «التيسير/الميسر» ينتمي (مع الفريق) إلى خطاب «الجودة» الجديد الذي فُرِض على الشركة فرضًا. ونرى الأشخاص يُنشئون من هذا المصطلح مجموعةً من علاقات التعادل والاختلاف من خلال كلمات وتعبيرات مألوفة، وبهذا المعنى يتخذون خطوةً على طريق استيعابه في خطاب مكان العمل.

والأمثلة من هذا النوع تُوحي بأمرين. الأول أن العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات ذات الجبروت وبين مئات الآلاف من الشركات التابعة لها أو التي تعتمد عليها بطرائق شتى علاقة قائمة على العنف الرمزي. فالأولى تُرغم الأخيرة في الواقع العملي على استخدام اللغة بطرائق جديدة. ويتعلق هذا بالأسلوب الذي تُصور به ما تفعله (خطاب عمل الفريق الذي لدينا في هذا المثال) وكيف تفعل ما تفعله (كتنظيم الحوار في الاجتماعات على سبيل المثال). وهذه الشركة في أستراليا، وهي بلد تتمتع بثراء نسبي وقوة نسبية. وأما في الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وفي أوروبا الشرقية، فإن العنف الرمزي ذو طابع أشد حدة.

ولكننا نري ثانيًا، أن هذا المثال يُوحي قطعًا بوجود طاقة كامنة على المقاومة. فما أندر ما يتخذ الناس لأنفسهم لغةً جديدة أو خطابًا جديدًا في أذهان خلَت من كل شيء، وما أندر أن ينحصر الأمر في مجرد نبذ القديم واستقبال الجديد. والأقرب للمعتاد ما يحدث في هذا المثال، ألا وهو استيعاب القديم للجديد، الأمر الذي يؤدي إلى تهجين الجديد

والقديم. ومن المسائل ذات الأهمية البالغة أنه حيثما يحدث ذلك فربما تتمكن الشركات الجبارة المتعددة الجنسيات من فرض اللغة الجديدة، لكنها لا تستطيع بالسهولة نفسها أن تتحكم في عمليات التهجين المعقدة التي نشأت منها، ولا في الإمكانات الطويلة الأجل لاحتواء اللغة الجديدة التي تقاومها، أو السيطرة عليها أو تهميشها أو حتى الاستيلاء عليها.

(٦) الخطاب السياسي «للطريق الثالث»

(٦-١) التقنين في السياسة

فلنأخذ مثالًا ثانيًا على الاتجاه نحو «التقنين» في عولمة الخطاب. والخطاب السياسي «للطريق الثالث» يرتبط في المقام الأول بحزب العمال الجديد في بريطانيا، وخصوصًا حكومة حزب العمال التي تولَّت السلطة في مايو ١٩٩٧م بزعامة توني بلير؛ إذ تمثل الزعم بأنها تتجاوز الانقسام «القديم» بين اليسار واليمين، فأنصارها يقولون: إن «الطريق الثالث» ليس حزبَ «العمال القديم»، ولا الاتجاه «اليميني الجديد» عند المحافظين، بل يمثِّل موقعًا يتجاوز هذا الانقسام.

وكثيرًا ما يلخص البعض فحوى «الطريق الثالث» بعبارات مثل «الجمع بين المبادرة الحرة والعدالة الاجتماعية»، أي الزعم بأن حزب العمال الجديد لديه سياسات تُحرِّر ممارسةَ النشاط الاقتصادي لتوليد الثروة وتُحقِّق العدالة الاجتماعية في الوقت نفسه. وكان الافتراض القديم يقول: إن على أية حكومة أن تختار هذا أو ذاك، ولكن حزب العمال الجديد يزعم أنه قادر على الجمع بينهما. ويعتبر «الطريق الثالث» جزءًا من الاتجاه إلى إزالة الفوارق السياسية بين الحزبَين الرئيسيَّين، وقد علَّق عليه الكثيرون، والاتجاه إلى تهميش مفهوم السياسة الذي يقول إنها صراع بين الأحزاب التي تمثِّل مصالح مختلفة حول توزيع الموارد الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة. ولنا أن ننظر إلى هذا من زاوية العلاقة المتغيرة بين قطاع الأعمال العامة والدولة، وهو ما أشرتُ إليه آنفًا، أي إننا لا نكاد نري ضرورة أو مساحة لشكل السياسة الذي يجعل الدولة تقوم بوظيفة الفرع المحلي للشركات الدولية. فإذا نظرنا إلى الطريق الثالث من زاوية اللغة، وجدنا أنه «يُغلق» الخطاب السياسي: أي إنه خطاب سياسي يُنشَأ من تهجين نوعَي الخطاب «القديمين» لليسار واليمين، وبذلك يُضيِّق من نطاق ضروب الخطاب السياسية الرئيسية.

وتنتشر في هذا الخطاب صيغة «لا يقتصر على بل يشمل»، كما نرى مثلًا فيما يلي: «رؤيتي للقرن الحادي والعشرين تقوم على سياسة شعبية تُمزج وتوفِّق بين اتجاهَين كانا يعتبران متضادَّين في الماضي، وهذا خطأ، وهما النزعة الوطنية والنزعة الدولية؛ والحقوق والمسئوليات؛ وتشجيع المبادرات الفردية والهجوم على الفقر والتمييز» (توني بلير). ومن معالم لغة العبارات المتوازية (حيث يستند تنظيم الكلمات أو العبارات أو الجمل إلى قوائم أو إلى سلسلة ترتبط بحرف العطف والتنسيق، أي الواو، كما في هذه الحالة) أنها تُضفي بعضَ الغموض على العلاقة بين الوحدات المترابطة. فقد يُفهم مثلًا من جمعك بين «س» و«ص»، أن «س» = «ص»، وهو فهمٌ غير مؤكَّد، ولكننا لا نستطيع أن نزعم في هذه الحالة أن توني بلير يناقض نفسه إذا قامت حكومته مثلًا بتأكيد المسئوليات أكثر من تأكيدها للحقوق (وهو ما تفعله حقًّا). وإذا أردنا التعبير عن القضية تعبيرًا أشد حدة وإثارة للخلاف، قلنا: إن صيغة «لا يقتصر على بل يشمل» — أي ما يزعمه حزب العمال الجديد من التوفيق بين الأضداد — تعتبر أسلوبًا بالغ الفعالية لطمس حدود الخيارات وتعميتها. فما الذي يمثل الأولوية لحزب العمال الجديد: تشجيع المبادرة الفردية أم الهجوم على الفقر والتمييز؟ الواقع أن إجراءات حكومة حزب العمال الجديد تدل على أنه لا يُولي الأولوية للأول على الأخير بالأفعال وإن لم يُولها له بالأقوال.

ويتضح إخفاء الأولويات والامتيازات أيضًا في المصطلحات الأساسية التي يستخدمها حزب العمال الجديد، وعلى سبيل المثال في أسلوب استعمال مصطلح «الشراكة». ونحن نجد أن المركَّبات اللفظية الأساسية التي يستخدم فيها هذا المصطلح تتضمن تعبيرات معينة مثل «الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، ومفاده أن تُصبح الحكومة شريكًا لرجال الأعمال. وهنا أيضًا لا نجد إلا إيحاءً طفيفًا بتساوي كفَّتَي الشريكين، ولنا أن نتشكك في صحته إذا اهتدينا بقرارات السياسات الحكومية. فعلى سبيل المثال كتب مارتن وولاكوت، مراسل صحيفة **الجارديان**، مقالًا عن الاتحاد الأوروبي يقول فيه «إن الشركات الأوروبية الضخمة قد بدأت تُحدد، بنبرات عالية صارخة، ما يجوز للساسة أن يفعلوه وما لا يجوز لهم»، و«إن الحكومة تبذل جهودًا مخلصة في محاولتها تلبية متطلبات رجال الأعمال» (صحيفة **الجارديان**، ٦ أغسطس، ١٩٩٩م). وهاك مثالًا عمليًّا: إذ تُشجع حكومة حزب العمال الجديد «شراكات» معينة، مثل بيع ٤٩٪ من أسهم هيئة الرقابة على الطيران المدني إلى القطاع الخاص، ولو كانت حكومة المحافظين قد أقدمت على ذلك لوصفه حزب العمال الجديد «بالخصخصة» وهو المصطلح الذي يعارضه الحزب الآن بكل قوة.

ولكن ما شأن هذا بالعولمة؟ ليس «الطريق الثالث» ظاهرة بريطانية وحسب؛ إذ يؤكد توني بلير أنه سياسة دولية جديدة، كما اتخذ خطوات عملية لتحقيق ذلك؛ إذ دعا إلى عقد «حلقات دراسية» دولية عن «الطريق الثالث» مع رؤساء الحكومات المتعاطفة، ومن بينهم بل كلينتون، الرئيس الأمريكي، وشرودر، المستشار الألماني، ورؤساء بعض الحكومات الأخرى؛ مثل البرازيل والسويد وإسبانيا. وقد علمنا بجانب كبير من المبادئ السياسية «للطريق الثالث» من كلينتون ومن الديموقراطيِّين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الحكومات التي تمثِّل تيارَي الوسط ويسار الوسط على المستوى الدولي تُطبق سياسات منوعة شديدة الشبه بالسياسة المذكورة؛ إذ نلمح اتجاهًا على المستوى الدولي لخفض مستوى الرعاية الاجتماعية الحكومية. ولنا أن نَصِف «الطريق الثالث» بأنه تيارٌ يسارُ الوسط الذي تخلَّى عن الديموقراطية الاجتماعية مفضِّلًا قبول الصورة الجديدة للرأسمالية العالمية القائمة على الليبرالية الجديدة والتكيف معها.

ومن المعالم البارزة في الخطاب السياسي «للطريق الثالث» اشتماله على ما أشرتُ إليه عاليه بتعبير خطاب العولمة، أي تمثيل العولمة بصورة تنتمي لليبرالية الجديدة. فخُطَب حزب العمال الجديد ووثائقه حافلةٌ بما يمكن أن نُسمِّيَه «قصص الاقتصاد العالمي»، أي القصص التي تحكي كيف تغيَّر العالم الحديث، وخصوصًا الاقتصاد الحديث. ويصدق هذا نفسه، مثلًا، على الحزب الديموقراطي الجديد في الولايات المتحدة. وهاكم على سبيل المثال ما كتبه بل كلينتون عن التغيير:

> في غمار انتقالنا من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات، ومن الحرب الباردة إلى القرية العالمية، يكتسب التغييرُ سرعةً هائلة ونطاقًا شاسعًا. إذ تستطيع المعلومات والأموال والخدمات أن تنتقل حول العالم، بل وتنتقل فعلًا، في طرفة عين. والقوة الحاسوبية في كمبيوتر فورد تاوروس أكبر مما كان كمبيوتر الصاروخ أبوللو ١١ يتمتع به عندما اصطحبه نيل آرمسترونج إلى القمر. وفي الوقت الذي يستغرقه طفلٌ وُلِد اليوم في تعلُّم القراءة، تكون الإنترنت قد أصبحت متاحة لأكثر من ١٠٠ مليون شخص. بل إن قط الأسرة نفسه، واسمه سوكس، لديه صفحته الخاصة على الشبكة العالمية. والفرص التي يقدِّمها هذا العصر فرص فذة ... ولكن تحديات هذا العصر فذة كذلك وتكاليف عدم مواجهتها عالية.

وبلاغة كلينتون تُشبه بلاغةَ بلير؛ فكلٌّ منهما يستخدم الصورةَ المجازية التي نستطيع وصفها بأنها تمثِّل «شلال التغيير»، وهو ما يعني تقديم نماذج للتغيير ذات تأثير متراكم، بحيث ينوء القارئ بأثقال النماذج مثلما يجرف الشلال المرء بقوة اندفاعه المياه. وها هو ذا بلير يتحدث عن التغيير:

> يكمن التحدي الحاسم في الربط بين أهدافنا وبين عالم تعرَّض لثورة حقيقية من التغيير. فالتكنولوجيا والتجارة والأسفار تُحول شكل حياتنا. إذ سوف يعمل شبابُنا في صناعات مختلفة، كثيرًا ما تتعلق بالاتصالات ووضع البرامج، لا بالإنتاج بالجملة الذي بلغ أرذل العمر. فسوف يعمل الكثيرون بأعمال تجارية صغيرة أو يملكونها. مضى عهدُ الالتزام بعمل واحد مدى الحياة. ولم يَعُد نظام العمل من التاسعة صباحًا إلى الخامسة مساءً نظامًا عالميًّا. كما أن المرأة تعمل، وهو ما يأتي بفرص جديدة وإن كان يتسبب في مظاهر توتُّر جديدة في الحياة الأسرية، وأصبحت بلدان جنوب شرقي آسيا قادرةً على منافستنا، وعلى قدم المساواة، في مجالات عديدة. ويجري تبادل الأموال عبر الحدود الدولية بمقادير هائلة على مدار ساعات اليوم. جديد، جديد، جديد: كل شيء جديد. وأمامنا مهمة عاجلة تتمثل في تجديد النموذج الديموقراطي الاجتماعي للتصدي لهذا التغيير.
>
> (من بيانه أمام مؤتمر الاشتراكيِّين الأوروبيِّين، يونيو ١٩٩٧م)

ولكن ما يهمنا هنا أساسًا هو رسم التغيير في صورة سلسلة من النتائج التي تتخذ شكلَ قائمة غير منهجية. وأما العمليات التي تؤدي إلى إنتاج هذه الآثار والعوامل التي تحركها فهي غائبة. فعلى سبيل المثال، نجد أن عبارة: «مضى عهد العمل الواحد مدى الحياة» تمثِّل القلق على العمل باعتباره حقيقة واقعة بسيطة (إذ تعتمد العبارة على ما يمكننا اعتباره «عملية وصفية»؛ فعلى الرغم من أن كلمة «مضى» فعل، فإنها تقوم هنا بوظيفة الصفة) لا باعتبار هذه «الحقيقة» نتيجة للقرارات التي تتخذها الشركات لتحقيق مصالحها الخاصة في ظروف خاصة. والنص يبني المستقبل من خلال التنبؤات («سوف يعمل الكثيرون بأعمال تجارية صغيرة أو يملكونها») مع استعمال الحرف «سوف»، بدلًا من كلمات مثل الخطط أو الاستراتيجيات (مثلًا: «سوف نُشجع إنشاء

الصناعات الصغيرة»). وحيثما تكون آثار التغيير عمليات في ذاتها، (مثل: «تستطيع المعلومات والأموال والخدمات أن تنتقل حول العالم بل وتنتقل فعلًا في طرفة عين» [كلينتون] و«يجري تبادل الأموال عبر الحدود الدولية بمقادير هائلة على مدار ساعات اليوم» [بلير]) فإن النص لا يحدد الفاعل في هذه العمليات. وهكذا تغيب عن النص القوى الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ويغيب عنه كذلك المسئولون عن الاتفاقات الدولية التي ساعدت على إنتاج هذا العالم «الجديد، الجديد، الجديد» أي الشركات التجارية العملاقة والحكومات. والشكل الأساسي لهذه القصص في غاية البساطة؛ إذ يقول: هذا هو حال العالم اليوم، ومن ثَم فهذا ما يجب أن نفعله. والواقع أن المنتمين إلى يسار الوسط قد اعتنقوا منطقًا سياسيًّا يقول: إن الاقتصاد الرأسمالي حقيقة لا تقبل الجدل من حقائق الحياة، ولا تستطيع الحكومات أن تفعل أيَّ شيء لتغييرها، وكل ما تستطيع الحكومات أن تفعله ينحصر في توفير الظروف اللازمة لنجاح «شركاتها» وسكانها في الاقتصاد العالمي باعتباره حقيقة مُسلَّمًا بها. ومعنى هذا التخلي عن الديموقراطية الاجتماعية التي تعتبر الرأسمالية وحشًا خطرًا يتسبب في إلغاء الضوابط على السوق، وترى أن مهمة الحكومات فرضُ هذه الضوابط.

(٦-٢) أسس المقاومة

إذا أقررنا بوجود اتجاهات ترمي إلى التقنين والإغلاق، فلا بد أن نُقرَّ بأنها تلقَى معارضة معينة، وربما تتمكن من السيطرة في بعض الحالات (كأن تُفرض داخل الشركات الكبرى دون مقاومة تُذكر على سبيل المثال) ولكنها تلقَى المعارضة من الأحزاب السياسية الصغرى، والحملات، وجماعات الضغط، وبعض قطاعات أجهزة الإعلام وهلمَّ جرًّا.

وهاك على سبيل المثال مقتطفًا من كتيِّب نشره حزب الخضر البريطاني عشيةَ انتخابات الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩م:

> **طعن في العولمة**
>
> سياسات حزب الخضر تُقدِّم بديلًا جذريًّا عن تقبُّل العولمة، الذي يشغل مكان القلب في المشروع الأوروبي الحالي بأعين معصوبة.
>
> ولكن حزب الخضر يؤمن بأن مستقبل أوروبا يكمن في تدعيم اقتصادات محلية أقوى وأكثر تنوعًا، وأشد التزامًا بالمعايير البيئية والاجتماعية

والديموقراطية. وترمي سياساتنا الصريحة إلى تقليل اعتماد البلدان على الاقتصاد العالمي، وزيادة استجابتها للحاجات المحلية ...

ومدخل حزب الخضر يتناقض تناقضًا مباشرًا مع مدخل جميع الأحزاب الأخرى الذي عادةً ما يتسم «بالقدرية»، فهي تزعم أن العولمة محتومة ويمكن أن تكتسب المزيد من الأبعاد الإنسانية من خلال بعض التعديلات الطفيفة. ولكن هذا يتجاهل الأدلة المتزايدة المستقاة من شتى أرجاء العالم، وهي التي تبيِّن العواقب الوخيمة لمذهب حرية التجارة المعهود الذي لا يخضع لضوابط: مثل تجريف الديموقراطية، وارتفاع مد التفاوت الاجتماعي، وتدمير الموارد الطبيعية، وتشتيت المجتمعات المحلية.

ويزداد اتخاذ القرارات الأساسية التي تؤثر في حياتنا من جانب شركات متعددة الجنسيات لم ينتخبها أحد، ولا يحاسبها أحد، ولا يعرف هويَّتَها أحد. وتستطيع أكبرها أن تَصِل إلى كلِّ بلد من بلدان العالم تقريبًا. والشركات العشر الكبرى ذات رأسمال يفوق ميزانيةَ مائة من أصغر البلدان.

إن العولمة الاقتصادية تغذو مظاهرَ التفاوت المتنامية. ويزداد انقسامُ العالم إلى شطرين، شطر يتمتع بثراء لا يُجارى، وشطر يضمُّ مَن يعيشون في فقر بلا أمان.

وإلى جانب انتقادات «الخُضْر» للتأويلات التي وضعها خصومهم للعولمة (وهو ما سوف أعرض له أدناه) فإن هذا النصَّ يختلف عن نصوص حزب العمال الجديد أولًا في وصف العولمة باعتبارها عمليات تتحكم فيها قُوًى مسئولة (فالنص يُشير فعلًا إلى الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما لا يُشير إليه السياسيون في حزب العمال الجديد قط) كما يحدد النصُّ المشاركين في هذه العمليات («مَن يتمتعون بثراء لا يُجارى»، و«مَن يعيشون في فقر بلا أمان»)، كما يُشير النص إلى العولمة باعتبارها «مذهب حرية التجارة المعهود بلا ضوابط»، وهذه إشارة إلى ما أسميتُه الليبراليةَ الجديدة أعلاه، ويشير إلى أن العولمة تُبنَى لها صورة محددة. ويقيم النص مجموعة من التعادلات بين «العولمة»، و«الاقتصاد العالمي»، و«مذهب حرية التجارة المعهود بلا ضوابط» و«الشركات المتعددة الجنسيات التي لم ينتخبها أحد ولا يحاسبها أحد ولا يعرف هويَّتَها أحد» و«الشركات العشر الكبرى». كما يُقيم النص التضاد بين «الاقتصاد

العالمي» وبين «الاقتصادات المحلية»/«الحاجات المحلية» (مع الإشارة إلى أن الأول يمثِّل خيارًا لا شيئًا من المحال أن نتحاشاه كما يقول حزب العمال الجديد). وألوان التعادل والتضاد المذكورة تمثِّل — نصيًّا — في مجموعها نظامًا للتصنيف يختلف كلَّ الاختلاف عمَّا يجده المرء في نصوص حزب العمال الجديد. ويصدق هذا أيضًا على الربط هنا بين الخطاب البيئي والخطاب اليساري، فالجملة التي تقول: «إن الشركات العشر الكبرى ذات رأسمال يفوق ميزانية مائة من أصغر البلدان» تنتمي إلى الأسلوب اليساري الذي يجسد مظاهر التفاوت الاجتماعي الشديد أو مظاهر الظلم الفادح في عبارة إحصائية.

ويتضمن النص إحالات معينة إلى نوع اللغة التي يستخدمها حزب العمال الجديد وغيره؛ فعبارة: «إنها تزعم أن العولمة محتومة» وعبارة «إنها قدرية» تُشيران فيما يبدو إلى أسلوب تصوير الاقتصاد العالمي الجديد في صورة الحقيقة التي لا تتغير ولا تقبل التشكيك في صحتها (انظر تعليقاتي على ذلك عاليه). ولكن النص لا يتضمن فعلًا انتقاداتٍ صريحةً للغة. ما الذي يمكن لمثل هذا الانتقاد أن يُضيفَه إلى طعن حزب الخضر في العولمة؟ أو فلنأتِ بصيغة أخرى لهذا السؤال، وهي: ما الذي يمكن للخطاب النقدي أن يقدِّمه إلى النشطاء السياسيِّين أو الاجتماعيِّين بحيث يتجاوز الموارد التي لديهم فعلًا؟ تقول صياغة المقتطف إن الأحزاب الأخرى: «تزعم أن العولمة محتومة، ويمكن أن تكتسب المزيد من الأبعاد الإنسانية من خلال بعض التعديلات الطفيفة»، وإن هذا يتجاهل الأدلة المتزايدة المستقاة من شتى أرجاء العالم على «العواقب الوخيمة». ولكننا إذا أنعمنا النظر في لغة حزب العمال الجديد فسوف نجد انتقادًا أشد وأقوى هنا، وهو ما بدأتُ أُشير إليه في تعليقاتي عاليه: أي إن حزب العمال الجديد «يزعم» أحيانًا أن العولمة محتومة، ولكن الذي يفعله باستمرار هو افتراض ذلك سلفًا، كأنما كان مجرد حقيقة واقعة، لا تقبل التشكيك فيها كالحقيقة التي تقول: إن المطر يهطل من وقت لآخر، و«يتجاهل» الاتفاقات الحكومية الدولية، والاستراتيجيات القائمة على التواطؤ بين الحكومات والشركات التجارية والتي أدت إلى نشأة الاقتصاد العالمي ذي الصبغة الليبرالية الجديدة بشكله الحالي. فإذا شئنا صياغة القضية بأسلوب يُثير الخلاف قلنا: إنها ترسم للعولمة صورةً مضلِّلة وتقصد التعمية. والسياسيون المعاصرون يتمتعون بالوعي بأهمية اللغة بصفة عامة، لكنني أعتقد أننا إذا تعمقنا في فحصنا النقدي للخطب والنصوص السياسية فسوف نزيد من تفهمنا للممارسة السياسية والكفاح السياسي.

(٧) الخاتمة الدراسة النقدية للغة، والبحث الاجتماعي والسياسة

تعتبر الدراسة النقدية للغة، وما تتضمنه من التحليل النقدي للخطاب، من التطبيقات لمدخل معين إلى البحث الاجتماعي في إطار دراسة اللغة. وتوجد أساليب مختلفة للبحث الاجتماعي تتميز بما يُطلق عليه هابرماس «اهتمامات معرفية» مختلفة. ونحن نميِّز هنا بين البحث الاجتماعي الموجَّه إلى تحسين الأداء («تحقيق الانضباط في مواعيد القطارات») وبين البحث الاجتماعي الرامي إلى تحرير الإنسان. ويتميز الأخير، أي البحث الاجتماعي النقدي، بآرائه الخاصة في الأنطولوجيا الاجتماعية وعلم المعرفة الاجتماعي، أي بماهية الحياة الاجتماعية وكيف نُجري البحوث فيها.

ولديه كذلك قائمته الخاصة بأسئلة البحث. فالعاملون في مجال البحث الاجتماعي النقدي يرون أن قائمتهم تتشكل على ضوء المشاكل التي يواجهونها بسبب التغير الذي يطرأ على العالم، كما تتغير صورتها وفقًا لهذه المشاكل. إذ إننا، في أية لحظة مهما تكن، نُواجه مشكلات كثيرة متنوعة، وهو ما يتوقف في جانب منه على فئات الناس الذين ندرسهم وعلى مجال الحياة العامة الذي ننظر فيه. ونحن نحاول هنا تلبيةَ حاجة جوهرية، وإن شابَت ذلك صعوبةٌ ما، ألَا وهي أن نحاول، من خلال البحوث والمناقشات، أي نعمل معًا على تحقيق الاتفاق حول الأولويات، وتحديد القضايا الكبرى لعصرنا. ومن المفارقات أنه لا بد من التوصل إلى اتفاق كفيل ببلورةِ هدفِ البحث النقدي، وضمان استمرار الاختلاف حتى نتجنب الجمود المذهبي المعهود.

وتتلاقى اليوم فروعٌ كثيرة من البحث النقدي حول انتقاد الليبرالية الجديدة. وأرى أن ذلك المجال هو ما ينبغي للتحليل النقدي للخطاب أن يركز فيه جهودَه، أي حول الصراع المعاصر حول النظام العالمي الجديد المصطبغ بالليبرالية الجديدة؛ إذ لا توجد قضيةٌ أكبر من السؤال الذي يقول: هل يمكن تبرير التدمير الهائل للمجتمعات البشرية والموارد الطبيعية، الناجم عن الرأسمالية الجديدة، بما يمكن أن يأتي به من الثروة؟ وقد تكون لدى الآخرين أولويات أخرى، مثل تحرير البشر من التعصب العرقي البشع الذي شهدناه أخيرًا في شبه جزيرة البلقان، أو وضع حدٍّ للاستغلال المنتظم للعاملات المأجورات في المنازل وفي المصانع (وهو الذي يتبدَّى بصورة صارخة حاليًّا في بعض بلدان العالم الثالث مثل المكسيك وإندونيسيا). أما أنا فأجد أن علينا تحديد أهم القضايا الأساسية للغة والسلطة التي تشكِّل غيرها.

ينتقد البعض البحث الاجتماعي النقدي بسبب انحيازه، ما دام التزام المرء بالاهتمام بالمعارف التحررية يعني — بطبيعة الحال — أنه منحاز! ولكنني أتصور أن الأوهام

الخاصة بحياد البحث الأكاديمي قد انقشعت قطعًا هذه الأيام، إذ تحوَّلت الجامعة على امتداد العقدَين الماضيَين، بصراحة متزايدة، إلى فرع من فروع الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك في إطار تعبئة غير مسبوقة للحياة الاجتماعية من أجل تلبية مطالب الذين يسيطرون على الاقتصاد. ولا تزال النظرة إلى التعليم الجامعي والتعليم على مستويات أخرى تزيد من اختزاله في مجرد إعداد الناس للعمل. وتدور معظم البحوث الممولة في مجالات تُوصَف بأنها أولويات قومية للحكومة ورجال الأعمال. أي إن الحياة الأكاديمية قد فُرضت عليها علاقة وثيقة ومتشابكة مع دنيا الأعمال والحكومة، والحديث عن استقلال الجامعات يمثِّل في معظمه الحنين للماضي. ولا تتمثل القضية فيما إذا كانت الجامعات سوف تُفضِّل إقامة روابط معينة مع شرائح اجتماعية معينة أخرى، بل تتمثل في أنواع الروابط التي تفضِّلها. ولكن تفضيل أية روابط لا ينبغي أن يعني: «التخلي عن المعايير الأكاديمية»، فالعمل الأكاديمي ضربٌ متميز من الممارسة الاجتماعية، ونتائجه تخضع — كما ينبغي — لتقييم الأقران له داخل الجامعات، وللتقييم خارجها، وهو ما ينطبق على البحث النقدي أيضًا.

ويمثل البحث الاجتماعي النقدي نضالًا — ومحاولة كثيرًا ما تكون شاقة — لتصحيح هذا التحيز الشديد. إنه نهج يمكِّن الجامعات من إعادة اكتشاف دورها المهم باعتبارها أماكنَ عامةً أو ساحات تُتيح للدارسين أن يناقشوا بعض جوانب الحياة الاجتماعية ويطعنوا فيها بعيدًا عن ضغوط القسر والمصلحة الخاصة.

وبعد انقضاء ما يزيد على عقد منذ صدور الطبعة الأولى من **اللغة والسلطة** أودُّ أن أُكرر أن التحليل النقدي للخطاب يدين بقيمته إلى كونه موردًا من موارد الكفاح ضد الهيمنة. وأرى أن غايته والغرض من التحليل النقدي للخطاب تزويد المنغمسين في الكفاح الاجتماعي بمورد للبحث النقدي في اللغة، في الظروف الحالية التي يؤدي فيها «التحول إلى اللغة» إلى جعل البحث النقدي في اللغة جانبًا مهمًّا من جوانب ذلك الكفاح. وأنا أعتقد أن الكفاح الأول لا بد أن يكون الآن ضد الليبرالية الجديدة.

(٨) مواصلة البحث

هذا الجزء الأخير من الكتاب موجَّهٌ بصفة خاصة إلى القراء الذين يودون مواصلة الاهتمام بالدراسة النقدية للغة، وهو يتضمن ملاحظات عملية موجزة عن مكان تحقيق ذلك وأسلوبه وما يصلح للتركيز عليه، ومقترحات للمزيد من القراءة.

إن أنجع طريقة لتنمية الاهتمام بالدراسة النقدية للغة تطبيقها، أي القيام بالتحليل النقدي لنمط معين أو أنماط معينة من الخطاب. وقد يتخذ هذا صورةَ الجهد الشخصي المحض، ولكن أهداف الدراسة النقدية للغة تتطلب القيام به من خلال فريق من نوع ما. وفيما يلي عدد محدود من الإمكانات المتاحة:

المكان: المدرسة، الكلية، الجامعة.
فرع إحدى النقابات.
مجموعة نسائية.
فرع هيئة أهلية.
مركز شباب.
حزب سياسي.
مركز استشارات قانونية.

الأسلوب: قاعة الدرس.
حلقة بحثية غير رسمية أو خارج المقررات الدراسية.
عروض فيديو أو أفلام.
عروض بصرية، واستخدام اللافتات.
لعب الأدوار (التمكين).

موضوع التركيز: العنصرية، أو التمييز بين الجنسين (في المحادثات العارضة مثلًا).
أجهزة الإعلام (تغطية أنباء النقابات أو الهيئات الأهلية).
الإعلان (عن لعب الأطفال مثلًا).
التعامل مع المسئولين والمحاكم إلخ (لأصحاب القضايا).
الدور الأيديولوجي للصور (المطبوعة أو المذاعة تليفزيونيًّا).
هل يمكن لجلسات التشاور أن تخلوَ من التوجيه؟

من المستحسن عند اتخاذ قرار القيام بمبادرة للدراسة النقدية للغة أن يضع المرءُ نصبَ عينَيه عدةَ أمور، أولها: أن أفضل مجال لتطبيق هذه الدراسة يشمل أنماطَ النصوص التي يرى المشاركون أنها ذات أهمية حقيقية لحياتهم وخبراتهم، وثانيها: أن أشدَّ الناس انفتاحًا على المداخل النقدية من نوع هذه الدراسة هم أشد المنغمسين في الكفاح الاجتماعي. وثالثها: أن التركيز على اللغة لن تكون له دلالة تُذكَر عند معظم

الناس، وهكذا فلا بد من إثبات أهمية اللغة بصفة عامة من خلال جهود مضنية، وذلك هو السبب الذي جعلني أتجنب صياغة موضوعات التركيز أعلاه بالإشارة الصريحة إلى اللغة.

(٩) مواصلة القراءة

ذكرت في الفصلين الخامس والسادس بعض المراجع التي قد يجد القراء فيها فائدةً من حيث إجراءات تحليل الخطاب، بما في ذلك شتى مستويات التحليل النصي. كما أشرت في الفصل الأول وفي الكتاب كلِّه إلى الأعمال الرئيسية الخاصة بالنظرية الاجتماعية، والتي سوف يُفيد من قراءتها كلُّ مَن يرغب في تنمية اهتمامه بالدراسة النقدية للغة.

وفيما يلي قائمة بكتب راعيتُ الدقة الشديدة في اختيارها وأردفت بها شرحًا موجزًا، وهي تتناول الدراسة النقدية للغة أو تعالج مسائل متصلة بها. وقد رتبت الكتب وفق صعوبتها، تقريبًا، مبتدئًا بأسهلها تناولًا وفهمًا.

كريس ١٩٨٩: هذا وصف موجز لرأي كريس في الدراسة النقدية للغة؛ إذ يستخدم موادَّ توضيحيةً جيدة لتقريب القضايا النظرية المعقدة إلى الأذهان. وهو يستكشف كيف تتفق القدرة الخلاقة مع السيطرة الاجتماعية. وهو مفيد كمقدمة للدراسة النقدية للغة.

فاولر وآخرون ١٩٧٩: هذا يمثِّل العمل المهم في «اللغويات النقدية» وهو المبحث الذي نشأ وترعرع في جامعة إيست أنجليا. ويتضمن تحليلًا أيديولوجيًّا للمعالم النحوية واللفظية لنصوص معظمها مكتوب. ويرمي إلى تقديم إطار تحليلي يمكن استخدامه لغير اللغويِّين. ونُزكِّي هذا الكتاب بشدة.

كريس وهودج ١٩٧٩: يستكمل استكمالًا دقيقًا كتاب فاولر وآخرين ١٩٧٩م.

ج. ب. طومسون ١٩٨٤: دراسة قام بها عالمُ اجتماع للنظريات الاجتماعية حول الرابطة ما بين اللغة والأيديولوجيا. ويعتبر عرضًا شاملًا قيِّمًا لعمل بورديو وبيشيه وهابرماس وغيرهم.

فولوسينوف ١٩٧٣: نُشر باللغة الروسية أول مرة عام ١٩٢٩م. وهو وصفٌ مهمٌّ وذو تأثير كبير للأيديولوجيا واللغة، ويتضمن بحثًا نقديًّا للتيار الرئيسي لعلم اللغة، ولا يزال ملائمًا للأوضاع الحالية إلى حدٍّ بعيد.

ليمكه ١٩٩٥: دراسة نقدية للغة في إطار التغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة.

فوداك ١٩٩٦: مجموعة من الأبحاث التي تبيِّن شتى أساليب تطبيق «منهج الخطاب والتاريخ» في التحليل النقدي للخطاب.

تشولياراكي وفيركلف ١٩٩٩: مناقشة نظرية للتحليل النقدي للخطاب باعتباره شكلًا من أشكال العلم الاجتماعي النقدي، وموردًا للبحث النقدي حول «المراحل الأخيرة للحداثة». وهو يعتبر أن تحليل الخطاب جزءٌ من مبحث أعم وأشمل وهو التحليل الاجتماعي للممارسة الاجتماعية.

فيركلف (1992a): إطار لتحليل الخطاب باعتباره جانبًا من جوانب التغيير الاجتماعي (ارجع إلى الفصل الثامن من هذا الكتاب).

فيركلف (1995b): مجموعة من الأبحاث تشرح تطبيق التحليل النقدي للغة على شتى مجالات التغير الاجتماعي، بما في ذلك التغير في التعليم وأجهزة الإعلام الجماهيرية.

كريس وفان لويفين ١٩٩٦: تطوير تجديدي لإطار «السيميوطيقا الاجتماعية» ويتميز بتحليلات تطبيقية حافلة للمادة البصرية.

سكولون ١٩٩٨: مدخل أصيل لدراسة خطاب الأنباء.

ج. وليامز ١٩٩٩: وصفٌ عميق للتطورات في تحليل الخطاب النقدي الفرنسي.

فان دييك ١٩٩٣: يطبق التحليل النقدي للخطاب في مجال البحث في العنصرية في المجتمعات المعاصرة.

المراجع

فيما يتعلق بالعولمة انظر — على سبيل المثال: هارفي (١٩٩٠م)، وجيدنز (١٩٩١م)؛ وفيما يتعلق «بالتحول إلى اللغة» في الحياة الاجتماعية المعاصرة وعلاقة التحليل النقدي للخطاب بالبحث الاجتماعي، انظر تشولياراكي وفيركلف (١٩٩٩م)، وفيركلف (2000a). ويوجد تحليل للخطاب السياسي لحزب العمال الجديد في فيركلف (2000b) وفكرة «شلال التغيير» في خطاب حزب العمال الجديد مقتبسة من كلارك ونيومان (١٩٩٨م)، وأُعرب عن امتناني إلى لزلي فيريل للسماح لي باستخدام المقتطف من النص الخاص «بتيسير العمل في الاجتماع الذي عُقد في مقر العمل.

المراجع

Akinasso, F. N and Ajirotutu, C. S. (1982), Performance and ethnic style in job interviews, In Gumperz 1982.

Allan K. (1986), *Linguistic meaning,* Routledge.

Althusser, L. (1971), Ideology and ideological state apparatuses, *In Lenin and philosophy*, New Left Books.

Argyle, M. (1978), *The psychology of interpersonal behaviour* (3rd edn), Penguin.

Atkinson, J. M and Heritage, J. (1984), *Structures of social action: studies in conversation analysis*, Cambridge University Press.

Baynham, M. (1986), *Action and reflection: the Freirean argument in ESL.*, Paper given at the Linguistics and Politics conference, University of Lancaster, April 1986.

Bernstein, B. (1990), *The structuring of pedagogical discourse*. Routledge.

Bex, T. and Watts, R. (eds) (1999), *Standard English: the widening debate*, Routledge.

Bolinger, D. (1980), *Language: the loaded weapon: the use and abuse of language today*, Longman.

Bourdieu, P. (1977), *Outline of a theory of practice* (trans. R. Nice), Cambridge University Press.

Bourdieu, P. (1982), *Ce que parler veut dire: l'économie des échanges linguistiques*, Fayard, Paris.

Bourdieu, P. (1984), *Distinction: a social critique of the judgement of taste* (trans. R. Nice), Routledge & Kegan Paul.

Bourdieu, P. (1992), *Language and symbolic power*, Polity Press.

Brown, G. and Yule, G. (1983), *Discourse analysis*, Cambridge University Press.

Brown, P. and Levinson, S. (1978), Universals in language usage: politeness phenomena, In E. Goody (ed.), *Questions and politeness: strategies in social interaction*, Cambridge University Press.

Brown, R. and Gilman, A. (1972), The pronouns of power and solidarity, In P. Giglioli (ed.), *Language and social context*, Penguin.

Candlin, C. N. (1986), Beyond description to explanation in cross-cultural discourse, In L. Smith (ed.), *Discourse across cultures*, Pergamon.

Candlin, C. N. and Lucas, J. L. (1986), Interpretations and explanations in discourse: modes of 'advising' in family planning, In T. Ensink et al., *Discourse analysis and public life*, Foris, Dordrecht.

Cherny, L. (1999), *Conversation and community: chat in a virtual world*, Centre for the Study of Language and Information.

Chilton, P. (ed.) (1985), *Language and the nuclear arms debate: nukespeak today*, Frances Pinter.

Chouliaraki, L. (1995), *Regulation and heteroglossia in one institutional context: the case of a 'progressivist' English classroom*, Unpublished Ph.D. thesis, Lancaster University.

Chouliaraki, L. and Fairclough, N. (1999), *Discource in late modernity: rethinking critical discourse analysis*, Edinburgh University Press.

Cicourel, A. (1973), *Cognitive sociology*, Penguin.

Clark, R. and Ivanic, R. (1999), *The politics of writing*, Routledge.

Clark, R., Fairclough, N., Ivanic, R. and Martin–Jones, M. (1990), Critical language awareness. Part 1: A critical review of three current approaches, *Language and Education* 4+4: 249–60.

Clark, R., Fairclough, N., Ivanic, R. and Martin–Jones, M. (1991), Critical language awareness. Part 2: Towards critical alternatives, *Language and Education* 5L1: 41–54.

Clarke, J. and Newman, J. (1998), A modern British people? New Labour and the reconstruction of social welfare, Occasional Paper, Department of Intercultural Communication and Management, Copenhagen Business School.

Coulthard, M. (1977), *An introduction to discourse analysis*, Longman.

Coupland, N. and Jaworski, A. (1997), *Sociolinguistics: a reader and course book, Macmillan*.

Department of Education and Science (1984) *English from 5 to 16*, HMSO.

Department of Linguistics and Modern English Language, University of Lancaster (1987) *Submission to the Kingman committee of inquiry into the teaching of English*.

Downes, W. (1984), *Language and society*, Fontana Paperbacks.

Dreyfus, H. L. and Rabinow, P. (1982), *Michel Foucault: beyond structuralism and hermenetics*, The Harvester Press.

Eagleton, T. (1991), *Ideology: an introduction*, Verso.

Eagleton, T. (1996), *The illusions of postmodernism*, Blackwell.

Edelman, M. (1974), The political language of the helping professions, *Politics and Society 4*: 295–310.

Eggins, S. (1994), *An introduction to systemic functional linguistics*, Pinter Publishers.

Emerson, J. (1970), Behaviour in private places: sustaining definitions of reality in gynaecological examinations, In H. P. Dreizel (ed.) *Recent Sociology* No. 2, Collier–Macmillan, New York.

Fairclough, N. L. (1985), Critical and descriptive goals in discourse analysis, *Journal of Pragmatics* 9: 739–63.

Fairclough, N. L. (1988), Register, power and sociosemantic change, In D. Birch and M. O'Toole (eds) *Functions of style*, Frances Pinter.

Fairclough, N. L. (1992a), *Discourse and social change*, Polity Press.

Fairclough, N. L. (1992b) (ed.), *Critical language awareness*, Longman.

Fairclough, N. L. (1995a), *Media discourse*, Edward Arnold.

Fairclough, N. L. (1995b), *Critical discourse analysis*, Longman.

Fairclough, N. L. (2000a), *New Labour, new language. Routledge.*

Fairclough, N. L. (2000b), Discourse, social theory and social research: the discourse of welfare reform, *Journal of Sociolinguistics* 4.

Fairclough, N. and Wodak, R. (1997), Critical discourse analysis, In T. van Dijk (ed.) *Discourse as social interaction*, Sage.

Featherstone, M. (1991), *Consumer culture and postmodernism*, Sage.

Foucault, M. (1971), *L'ordre du discourse*, Gillmard, Paris.

Foucault, M. (1972), *The archaeology of knowledge* (trans. A. Sheridan Smith), Tavistock Publications.

Foucault, M. (1982), The subject and power, Afterword to Dreyfus and Rabinow 1982.

Fowler, R. (1991), *Language in the news*, Routledge.

Fowler, R., Hodge, B., Kress, G. and Trew, T. (1979), *Language and control*, Routledge & Kegan Paul.

Freire, P. (1972), *Pedagogy of the oppressed*, Penguin Books.

Freire, P. (1985), *The politics of education*, Macmillan.

Garfinkel, H. (1967), *Studies in ethnomethodology*, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

Garrod, S. (1986), Language comprehension in context: a psychological perspective, *Applied Linguistics* 7: 226–38.

Gee, J., Hull, G. and Lankshear, C. (1996), *The new work order: behind the language of the new capitalism*, Westview.

Giddens, A. (1976), *New rules of the sociological method: a positive critique of interpretative sociologies*, Hutchinson.

Giddens, A. (1991), *Modernity and self-identity*, Polity Press.

Giroux, H. (1997), *Pedagogy and the politics of hope*, Westview Press, Boulder, Colorado.

Goatly, A. (1997), *The language of metaphors*, Routledge.

Goodwin, C. and Heritage, J. (1990), Conversation analysis, *Annual review of anthropology* 19.

Gramsci, A. (1971), *Selections from the prison notebooks* (ed. And trans. By Q. Hoare and G. Nowell-Smith), Lawrence & Wishart.

Gumperz, J. (ed.) (1982), *Language and social identity*, Cambridge University Press.

Gurevitch, M., Bennett, T., Curran, J. and Woollacott, J. (eds)(1982), *Culture, society and the media*, Methuen.

Habermas, J. (1984), *Theory of communicative action vol. 1: Reason and the rationalization of society* (trans. T. McCarthy). Heinemann.

Hall, S. (1982), The rediscovery of 'ideology': return of the repressed in media studies, In Gurevitch *et al.*, 1982.

Hall, S. (1984), The state: socialism's old caretaker,*Marxism Today* 28, 11: 24–9.

Hall, S. and Jacques, M. (eds) (1983), *The politics of Thatcherism*, Lawrence & Wishart.

Halliday, M. A. K. (1978), *Language as social semiotic*, Edward Arnold.

Halliday, M. A. K. (1994), *An introduction to functional grammar* (2nd edn), Edward Arnold.

Halliday, M. A. K. and Hasan, R. (1976), *Cohesion in English*, Longman.

Halliday, M. A. K. and Hasan, R. (1985), *Language, context and text: aspects of language in a social-semiotic perspective*, Deakin University Press, Victoria, Australia.

Harvey, D. (1990), *The condition of postmodernity*, Blackwell.

Hawkins, E. (1984), *Awareness of language: an introduction*, Cambridge University Press.

Heritage, J. C. and Watson, D. R. (1979), Formulations as conversational objects, In G. Psathas (ed.) *Everyday language: studies in ethnomethodology*, Irvington, New York.

Hymes, D. (1962), The ethnography of speaking, In T. Gladwin and W. C. Sturtevant (eds) *Anthropology and human behaviour*, Anthropological Society of Washington, Washington, DC., Also in J. Fishman (ed.) *Readings in the sociology of language*, Mouton, The Hague.

Irvine, J. (1979), Formality and informality in communicative events, *American Anthropologist* 81: 773–90.

Jameson, F. (1981), *The political unconscious*, Methuen.

Jameson, F. (1984), Postmodernism, or the cultural logic of late capitalism, *New Left Review* 146.

Jenkins, R. (1996), *Social identity*, Routledge.

Jessop, B. (1990), *State theory*, Polity Press.

Jessop, B., Bonnett, K., Bromley, S. and Ling, T. (1988), *Thatcherism: a tale of two nations*, Polity Press.

Kramarae, C., Schulz, M. and O'Barr, W. (1984), *Language and power*, Sage.

Kress, G. (1989), *Linguistic processes in sociocultural practice*, Oxford University Press.

Kress, G. and Hodge, B. (1979), *Language as ideology*, Routledge & Kegan Paul.

Kress, G. and Van Leeuwen, T. (1996), *Reading images: the grammar of visual design*, Routledge.

Laclau, E. and Mouffe, C. (1985), *Hegemony and socialist strategy*, Verso.

Lakoff, G. and Johnson, M. (1980), *Metaphors we live by*, University of Chicago Press.

Lecercle, J.-J. (1999), *Interpretation as pragmatics*, Macmillan.

Leech, G. N. (1974), *Semantics*, Penguin Books.

Leiss, W., Kline, S. and Jhally, S. (1986), *Social communication in advertising*, Methuen.

Leith, D. (1983), *A social history of English*, Routledge & Kegan Paul.

Lemke, J. (1995), *Textual politics: discourse and social dynamics*, Taylor & Francis.

Levinson, S. (1983), *Pragmatics*, Cambridge University Press.

Lury, C. (1996), *Consumer culture*, Polity Press.

Lyons, J. (1977), *Semantics*, Cambridge University Press.

McLellan, D. (1986), *Ideology*, Open University Press.

Marx, K. and Engels, F. (1968), *Selected writings*, Lawrence & Wishart.

Mey, J. (1985), *Whose language? A study in linguistic pragmatics*, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam L Philadelphia.

Mills, S. (1997), *Discourse*, Routledge.

National Congress on Languages in Education (NCLE) (1985) *Language awareness*, Centre for Information on Language Teaching and Research.

New York Times, The (eds) (1973), *The Watergate hearings*, Bantam Books, New York.

Pateman, T. (1980), *Language, truth and politics* (2nd edn), Jean Stroud.

Pecheux, M. (1982), *Language, semantics and ideology*: stating the obvious (trans. H. Nagpal), Macmillan.

Pujolar, J. (1997) *De que vas tio? Genere I lllengua en la cultura juvenile Barcelona*, Editorial Empuries.

Quirk, R., Greenbaum, S., Leech, G. N. and Svartvik, J. (1985), *A compre hensive grammar of the English language*, Longman.

Radford, A., Atkinson, M., Britain, D., Clahsen, H. and Spencer, A. (1999), *Linguistics: an introduction*, Cambridge University Press.

Rogers, C. (1967), Some of the directions evident in therapy, In *On becoming a person*, Constable.

Sacks, H., Schegloff, E. A. and Jefferson, G. (1974), A simplest systematics for the organization of turn-taking for conversation, *Language* 50: 696–735.

Saussure, F. de (1966), *Course in general linguistics* (trans. W. Baskin), McGraw-Hill, New York.

Schank, R. and Abelson, R. (1977), *Scripts, plans, goals and understanding*, Lawrence Erlbaum, Hillsdale, New Jersey.

Scollon, R. (1998), *Mediated discourse as social interaction*, Longman.

Searle, J. R. (1969), *Speech acts: an essay in the philosophy of language*, Cambridge University Press.

Shapiro, M. (ed.) (1984), *Language and politics*, Basil Blackwell.

Shiffren, D. (1994), *Approaches to discourse*, Blackwell.

Sinclair, J. and Coulthard, M. (1975), *Towards an analysis of discourse: the English used by teachers and pupils*, Oxford University Press.

Stubbs, M. (1984), *Discourse analysis: the sociolinguistic analysis of natural language*, Basil Blackwell.

Talbot, M. (1998), *Language and gender: an introduction*, Polity Press.

Tannen, D. (1979), What's in a frame? Surface evidence for underlying ex-pectations, In R. O. Freedle (ed.) *New directions in discourse processing*, Ablex, Norwood, New Jersey.

Therborn, G. (1980), *The ideology of power and the power of ideology*, Verso.

Thibault, P. (1991), *Social semiotics as praxis*, Minnesota.

Thibault, P. (1997), *Re-reading Saussure*, Routledge.

Thomas, J. (1995), *Meaning in interaction*, Longman.

Thompson, G. (1996), *Introducing functional grammar*, Arnold.

Thompson, J. B. (1984), *Studies in the theory of ideology*, Polity Press.

Van Dijk, T. (ed.) (1985), *Handbook of discourse analysis*, 4 vols., Academic Press.

Van Dijk, T. (1991), *News as discourse*, Erlbaum.

Van Dijk, T. (1993), *Elite discourse and racism*, Sage.

Van Dijk, T. (1997a), *Discourse as structure and process*, Sage.

Van Dijk, T. (1997b), *Discourse as social interaction*, Sage.

Van Dijk, T. (1998), *Ideology*, Sage.

Van Dijk, T. and Kintsch, W. (1983), *Strategies of discourse comprehension*, Academic Press.

Vauhan, T. D. (1976), *Concepts of counseling*, Bedford Square Press.

Verschueren, J. (1999), *Understanding pragmatics*, Arnold.

Volosinov, V. I. (1973), *Marxism and the philosophy of language*, Seminar Press, New York.

Widdowson, H. G. (1979), *Explorations in applied linguistics*, Oxford University press.

Williams, G. (1999), *French discourse analysis: the method of post-struc turalism*, Routledge.

Williams, R. (1976) *Keywords*, Fontanal Croom Helm.

Williamson, J. (1978), *Decoding advertisements*, Marion Boyars.

Wodak, R., (1996) *Disorders of discourse*, Longman.

Wodak, R., Nowak, P., Pelikan, J., Gruber, H., de Cillia, R. and Mitten, R. (1990), *Wir sind alle unschuldige Tater: diskursbistorische studien zum nackkriegsant-isemitismus*, Suhrkamp.

Zizek, S. (ed.) (1994), *Mapping ideology*, Verso.

هنداوي